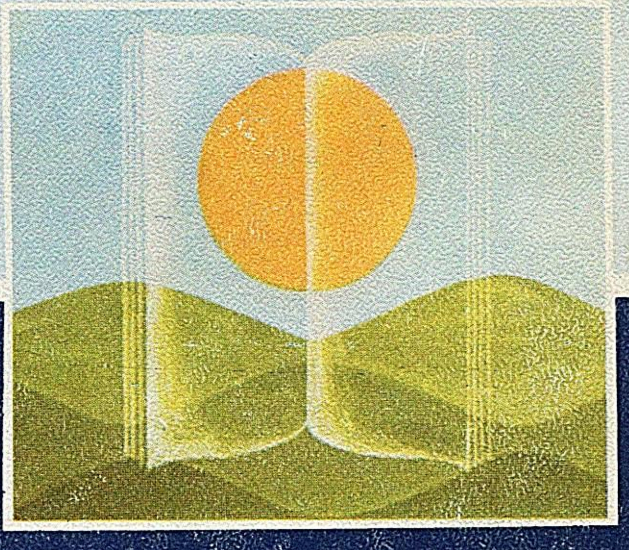
في الفكر السياسي

موريس دوفرجيه

مدخل الى علم السياسة

ترجمة:
الدكتور سامي الدروبي
الدكتور جمال الأتاسي



دار دمشق

علي مولا

في الفكر السياسي _ ٣

موريس دوفرجيه

مدخل إلى علم السياسة

ترجمة
الدكتور جمال الأتاسي
الدكتور سامي الدروبي

حقوق الطبع محفوظة لدار دمشق

الناشر : دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق : شارع بورسعيد هاتف ٢١١٠٢٢ ـ ٢١١٠٤٨
ص . ب ٥٣٧٢

مقدمة المترجمين

هذا كتاب يمكن أن 'يعدَّ مؤلفاً جامعياً لطلاب العلوم السياسية ، كما يشير الى ذلك عنوانُه نفسه ، ولكن صاحبه ليس أستاذاً يبسط الوقائع ويعرض الآراء ، دون أن يكون له موقف معيَّن ودون أن يعبر عن رأي شخصي • هو عالم اجتماعي ، لكنه أيضاً صاحب نظرية خاصة وعقيدة واضحة • وهذا ما يجعل للكتاب قيمة غيرَ قيمة الكتب المدرسية الأخرى التي تؤلَّف لطلاب الجامعات • ان دوفرجيه يحس مشكلات العصر ، ويساهم في تلمس الحلول لهذه المشكلات ، وفي الوقوف من قضايا الانسان موقف المفكر الملتزم • ولقد تصفه حين تقرأ كتابه هذا بأنه رجل يحب الاعتدال ويكره التطرف ، فيأبى أن يكون في اليمين أو في اليسار ، وانما يقف بينهما موقفاً وسطاً ، موقفاً انتقائياً ، شأنَ كثير من المترددين الذين لايعرفون ماذا يريدون ، وتعوزهم الشجاعة التي تقذف بهم الى صفوف احدى الجهتين المتقاتلتين • ولكن مؤلف هذا الكتاب غير ذلك • انه يعرف ماذا يريد • انه يريد الاشتراكية الديموقراطية • فلأنه يريد الاشتراكية ، نراه يفضح النظام الرأسمالي ، ويعرِّيه ، ويكشف عن عقمه ، وعن ظلمه؛ ولأنه يريد الديموقراطية ، نراه يتمنى على النظم الاشتراكية التي 'طبِّقت حتى الآن أن تمضي 'قُدماً في الطريق الذي وضعت قدميها فيه بعد الستالينية ، وأن تصل من هذا المضيِّ الى آخر الشوط ، فتوفر للمواطنين ما يصبون اليه من حرية •

وليس الأمر أمر أمنيات فحسب ، فان مؤلف هذا الكتاب ينظر الى التطور الذي يطرأ على العالمين ، الرأسمالي والاشتراكي ، فيرى أن النظامين يسيران كلاهما نحو الاشتراكية الديموقراطية ضرورة محتمة • صحيح أن الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لن تصبح رأسمالية في يوم

من الأيام ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تصبح شيوعية في يوم من الايام • ولكن يبدو أن الطرفين يسيران نحو الاشتراكية الديموقراطية بحركة مزدوجة: فأما في الشرق فبحركة تتجه الى اللبرالية، وأما في الغرب فبحركة تتجه الى الاشتراكية •• ان المواطنين في البلاد الاشتراكية يريدون أن ينتفعوا بالحياة ، أن يقطفوا جنى الساعة التي تمر ، أن يذوقوا ثمرات الأشجار التي غرستها الثورة ••• ان المواطن في البلاد الاشتراكية يريد الآن أن يسافر ، أن يرى البلاد الأخرى ، أن يعرف أعمالها • ويريد أن يعبر عن آرائه الخاصة ، أن يقول مايفكر فيه ، أن يناقش وجهات النظر الرسمية ، أن يعرف وجهات نظر أخرى • لقد أصبح ذلك كله ضرورة يحتمها النمو التكنيكي نفسه • ان البلدان الاشتراكية سائرة الى الحرية بتطور هو ثمرة النمو التكنيكي • ان السير نحو الحرية ليس رهناً بارادة فرد هو خروتشوف ، وانما هو نتيجة من نتائج النمو الاقتصادي • لقد يتعثر هذا السير الى التحرر ، فان القائمين على الجهاز الحكومي سيفعلون كل مايستطيعون ان يفعلوه لتأخيره، والأزمات الدولية قدتحمل على تأجيلات وانتكاسات ، ولكن التطور الاقتصادي والتكنيكي كله يمنع ان يتوقف حقاً هذا السيرُ الذي تسيره الشيوعية نحو الاشتراكية الديموقراطية •

وقد يكون اتجاه الغرب الى الاشتراكية ابطأ وأصعب • ولكن من المستحيل تجنب هذا الاتجاه الى الاشتراكية في الغرب • وقد لايتّبع تحققُ الاشتراكية في الغرب الطريقَ الذي رسمته الماركسية ، فان صراع الطبقات يضعف ولا يشتد في المجتمعات الصناعية ، وقيام الاشتراكية بثورة دامية أصبح بعيداً عن الأذهان • ولكن هناك ثلاث وقائع هامة تجعل اتجاه الغرب الى الاشتراكية أمراً محتوماً • فأما الواقعة الأولى فهي أن الانتاج المخطط يتفوق على الانتاج الرأسمالي في مضمار التكنيك ؛ وأماالواقعة الثانية فهي استحالة انشاء مجتمع انساني حقاً على أساس المباديء الرأسمالية؛

وأما الواقعة الثالثة فهي أن هذه المبادىء الرأسمالية تفقد الآن قيمتها في الغرب •

ان الاقتصاديين الأمريكيين أنفسهم يدركون الآن تخلف النظام الرأسمالي في القطاع الثالث • ويمكن القول بوجه عام ان تفوق الاشتراكية على الرأسمالية هو تفوق التنظيم على الفوضى • لقد تحقق الرأسمالية في بعض الأحيان تنظيماً جيداً في داخل المصانع والمشاريع ، ولكن الرأسمالية بطبيعتها عاجزة عن تحقيق تنظيم يشمل الاقتصاد كله • ان التخطيط يؤدي الى تناسق أفضل من التناسق الذي تكفله الحرية الاقتصادية وتؤمنه قوانين السوق • وهذا التخطيط الشامل ليس ممكناً في اطار النظام الرأسمالي • ان أقصى مايستطيع ان يصل اليه التخطيط والتنظيم في النظام الرأسمالي هو ما يتناول طائفة بعينها من الانتاج بواسطة التروستات وما اليها • أما التنظيم الشامل الذي يتناول المجتمع بأسره فلايمكن أن يتحقق في النظام الرأسمالي • صحيح أن التخطيط الشامل لايخلو من عيوب • ولكن كثيراً من أخطاء التخطيط يرجع الى أن تكنيك التخطيط لمّا يبلغ الكمال • ولا شك أن هذه الأخطاء ستصحح في المستقبل • ومهما يكن من أمر ، فان الخسارات الناشئة عن التخطيط أقل من الخسارات الناجمة عن هذا التبذير الضخم الذي نراه في النظم الرأسمالية المتطورة • « اننا لوجودنا في داخل هذه النظم لانلاحظ السخف الرهيب في هذا النظام الذيماينفك يخلق بواسطة الاعلان حاجات مصطنعة تتزايد يوماً بعد يوم ، لبيع منتجات لايجني منها المستهلكون أي نفع حقيقي ، بغية أن يكفل الرأسماليون لأنفسهم أرباحاً تمكنهم من الحصول على أشياء ليست مفيدة هي الأخرى » •

ذلك عن الواقعة الأولى ، وأما عن الواقعة الثانية ، وهي استحالة اقامة مجتمع انساني حقاً على أساس المبادىء الرأسمالية ، فان دوفرجيه يرى أن النظام الرأسمالي مناف بطبيعته للتواصل الانساني الصادق : ان النظام

الرأسمالي يركّز نشاط الأفراد على أنفسهم ، ويسجن كل انسان في أنانيته . فحين تكون المصلحة الشخصية هي المحرك الأساسي للحياة المشتركة تفقد الحياة المشتركة كل ما يجعلها حياة مشتركة حقاً ، ويتهدم المبدأ الذي يقوم عليه المجتمع ، وهو تضامن أعضاء هذا المجتمع . وليس هذا التضامن في النظام الرأسمالي الا ترابطاً مادياً : فالمجتمع في النظام الرأسمالي لايزيد على أن يكفل ارضاء المنافع الفردية ارضاء أكمل وتنمية الأنانيات تنمية أقوى . ان توجيه النشاط الانساني هذا التوجيه الأناني الذي نراه في المجتمع الرأسمالي لايتفق وقيام حياة اجتماعية صادقة . وما نلاحظه الآن من تواز بين ازدياد الرفاه وازدياد العزلة ، بين ازدياد ترابط الناس ترابطاً مادياً ونقصان شعورهم بالتضامن هو خير مثال على هذه الآفة الكبرى في النظام الرأسمالي .

وهاتان الواقعتان ، أعني تفوق التخطيط على الفوضى واستحالة بناء مجتمع انساني حقاً على أساس المبادىء الرأسمالية ، يؤديان منذ الآن في الغرب الى فقدان هذه المبادىء قيمتها . بل ان التملك الخاص لأدوات الانتاج ، وهو أساس النظام الرأسمالي ، قد أخذ يفقد مشروعيته في نظر المواطنين بالغرب . ان المبررات العملية التي كان يسوقها أنصار الرأسمالية في تبرير النظام الرأسمالي تزول واحداً بعد آخر . من ذلك قولهم ان السعي الى المنفعة هو الذي يكفل تحقق التقدم الاقتصادي . ونحن نعلم أن التقدم التكنيكي يتحقق الآن ببحوث علمية بعيدة بطبيعتها عن المنفعة ، بحوث تستعمل أدوات ضخمة ولايمكن أن تتولاها الا الدولة أو المؤسسات غير الرأسمالية ؛ كما ان السعي الى المصلحة الشخصية ، من حيث هو محرك للنشاط الاقتصادي ، لم يبق له شأن بالنسبة الى أصحاب المشاريع الكبرى . وفي وسعنا أن ننمي هذه المصلحة الشخصية بالنسبة الى المديرين المأجورين باشراكهم في الأرباح . ولعل التنافس بين المشاريع التي تملكها الدولة في اقتصاد اشتراكي لا مركزي أن يكون ممكناً أكثر من التنافس بين الاحتكارات الخاصة في النظام الرأسمالي الحديث . لذلك نرى التملك

الخاص لأدوات الانتاج يجحد اليوم في المجتمعات الحديثة • ولئن لم يصل الأمر الى هذا الحد في أمريكا ، فاننا نرى منذ الآن أن الاختصاصين والعلماء هم الذين يوضعون اليوم هنالك في ذروة سلم القيم ، لا أصحاب المشاريع ورجال الاعمال الكبرى • أما في أوروبا فان تملك أدوات الانتاج أصبح يرى الآن على حقيقته ، وهو أنه سيطرة على الناس موروثة • ان الناس لايقبلون أن يعقب الابن أباه في الجيش أو الادارة أو السياسة أو العلم ، فلماذا يعقب أباه في الاقتصاد • لقد كان هذا يبدو طبيعياً في الماضي، أما الآن فهو يفقد هذه الصفة الطبيعية شيئاً بعد شيء •

ذلك عن المجتمعات الصناعية المتطورة ، فماذا عن المجتمعات المتخلفة؟ يرى دوفرجيه أن البلاد « البروليتارية » ستسير هي ايضاً في طريق الاشتراكية الديموقراطية • وانما المسألة أن نعلم أتدخل هذا الطريق رأساً أم تدخله بعد مرور بالشيوعية أو بالرأسمالية • واذا كنا لانستطيع أن نجيب عن هذا السؤال اجابة حاسمة ، فان هناك أمورا تبدو مؤكدة محققة • من ذلك أن العالم الثالث لايستطيع أن يصبح عالماً حديثاً بطريق الرأسمالية • فبلاد العالم الثالث لا تملك رساميل داخلية كافية • والرساميل الاجنبية لاتوظف في الأمم « البروليتارية » الا اذا وجدت في هذا التوظيف منفعة لها ، أي اذا تم هذا التوظيف في صورة مشاريع استعمارية ، تستثمر هذه الثروة أو تلك من الثروات الطبيعية الفذة من غير اهتمام بالتوازن الاقتصادي العام للبلاد (الموز في أمريكا الوسطى ، السكر في كوبا ، الماس في كاتنجا ، البترول في بلاد شتى) • ومن ذلك أيضاً أن من المستبعد أن يتحقق رأساً قيام اشتراكية ديموقراطية حقاً في البلاد المتخلفة • فلابد ان تكون اشتراكية العالم الثالث دكتاتورية • على أن في وسعنا أن نتصور قيام

اشتراكية لاتمارس دكتاتورية عنيفة ، بل تعطي بعض الحريات السياسية ، وتكون مرحلة أولى نحو الاشتراكية الديموقراطيــة • ان بلـدانا عدة في أفريقيا وفي الشرق الاوسط تبحث عن طريقها اليوم في هذا الاتجاه •

★ ★ ★

أما بعد فليس يهمنا كثيراً ، حين نترجم هذا الكتاب وننشــره ، أن تكون آراؤه متفقة وآراءنا جملة أو تفصيلا • وانما يهمنا كثيراً أن يساعد هذا الكتاب شباب أمتنا العربية في طرح المشكلات طرحاً علمياً ، وفي تلمس حلولها على هدى ودراية وعلم • حسبنا ، مثلا ، أن يعرف الذين يتكلمون على الاشتراكية في الأقطار العربية ، أن الاشتراكية لن تؤتي ثمراتها من غير وحدة هذه الأقطار العربية • فالاشتراكية في البلدان المتخلفة هي أقصر الطرق الى تحقيق مجتمــع الوفرة • ولكن التنمية الاقتصــادية التي تحقق مجتمع الوفرة بأقصر الطرق ، انما تكون بتوظيف جزء من الدخل القومي في بناء القاعدة الاقتصادية الأساسية للمجتمع الحديث ، فعلى قدر حجم هذا الدخل القومي انما يكون حجم التنمية ، ويكون حظ الاشتراكية من النجاح تبعاً لذلك • فلا تنمية اقتصادية ذات بال اذا لم يتم تجميع الرســاميل التي توظف في التنمية على مستوى وحدة عربيــة تملك للتنمية وســائلها من الموارد القومية الفنية •

حسب هذا الكتاب أن يساعدنا على أن ندرك ادراكاً واضحاً أن لا اشتراكية مثمرة في ظل التجزئة ، وأن الاشتراكية والوحدة مترابطتان ، وأن زواجهما هو الذي يلد الحرية •

★ ★ ★

مَدخل
إلى علم السياسة

تنبيـــه

كان سهلا أن يُكتب « مدخل الى علم السياسة » في القرن الثامن عشر . وسهلٌ أن يُكتب « مدخل الى علم السياسة » اليومَ في الاتحاد السوفياتي . ولكن هذه المهمة صعبة كثيراً في غرب سنة ١٩٦٤ : ذلك أنك لاتجد في هذا الغرب نظرية سياسية شاملة ، يقبلها الناس عامة ، كما كانت الحال في زمان الموسوعة ، وكما هي الحال الآن في العالم الشيوعي . ان مشروعاً كهذا لابد أن يكون محاولة شخصية .

ومع ذلك ينتمي هذا الكتاب الى خط مشترك بين عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين . لسنا نحاول انشاء نظرية جديدة غربية تقف أمام النظرية الماركسية ، وانما نحن نعد آراء الآخرين وآراءنا نظرات نسبية جزئية يجب أن يكمل بعضها بعضاً في مركب كلي . وانشاء هذا المركب الكلي عمل يحتاج الى زمن طويل ، فما ندعي أننا حققناه في هذه الصفحات. فليس كتابنا هذا نظرية سياسية وانما هو محاولة تريد أن تكون مقدمة الى هذه النظرية . وان مضمونه الذي يشتمل على فرضيات كثيرة أقل شأناً من اتجاهه العام .

وقد عزمنا على نشر الكتاب لأن محاولة من هذا النوع لابد أن تهم جميع المواطنين في الغرب . ان من العقبات التي تحول بين هؤلاء المواطنين وبين ممارسة حقوقهم ممارسة كاملة في الغرب اليوم أنهم موزعون بين مشكلات سياسية خاصة لا يتوصلون الى ادخالها في مجموع كلي . صحيح أن هناك معلومات غزيرة وافرة عن جميع المسائل ، ولكننا نكاد نفتقر افتقاراً كاملا الى نظرة شاملة تتيح لنا وحدها أن نفهم خطورة ودلالة كل مسألة من تلك المسائل . فمن المفيد أن نساهم في سدِّ ثغرة أساسية كهذه الثغرة، وان ظلت هذه المساهمة ناقصة غير كافية . ان مؤلف هذا الكتاب يشعر بأن مساهمته ناقصة غير كافية .

علي مولا

مقدمـة

وجها جانوس

عـَّرف معجم ليتره السياسةعام١٨٧٠ بقوله:«السياسة علم حكم الدول».
وعـَّرفها معجم روبيرعام١٩٦٢ بقوله: «السياسة فن حكم المجتمعات الانسانية».
ان التقريب بين هذين التعريفين اللذين يفصل بينهما قرن من الزمان أمر هـام . انهما كليهما يجعلان الحكم موضوع السياسـة . ولكن التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الانسانيـة الأخرى ، وكلمـة الحكم تعني عندئذ ، في كل جماعة من الجماعات ، السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والاكراه . ان الاخصائيين يتجادلون في هذا . فبعضهم مايزال يرى أن السياسـة هي علم الدولة من حيث أن الدولـة هي السلطة المنظمة في الجماعة القومية . ولكن أكثر الباحثين يرون أن السياسة هي علم السلطة المنظمة في الجماعات الانسانية كافة .

وليس لهذا الجدال من شأن . ذلك أن الذين يعـَّرفون السياسة بأنها علم السلطة عامـة يعترفون هم أنفسهم بأن السلطة تبلغ في الدولـة أكمل صورة ، وأتم تنظيم ، وأن من الواجب أن تـُدرس في هذا الاطار خاصة . أما في الجماعات الأخرى فهي جنين . ومع ذلك فان تعريف السياسة بأنها « علم السلطة » يتفوق على التعريف الآخر تفوقاً أساسياً . لأنه وحده يسمح بالتحقق من صحة فرضيتـه الأساسية . فحين ندرس السـلطة في جميـع الجماعات دراسة مقارنة ، نستطيع أن نكتشف الفروق بين السلطة في الدولة والسلطة في الجماعات الأخرى اذا كان في هذه الجماعات الأخرى سلطة . أما اذا اقتصرنا على دراسة السلطة في اطار الدولة وحده ، دون مقارنة بينها وبين السلطة في غير ذلك ، لم نستطع أن نتحقق من صـدق الفرضية التي نكون قد فرضناها عن وجود فرق في الطبيعة بين الشيئين .

ويقترح بعضهم أن نفرق بين الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة .

ان التنافس على السلطة في الجماعات الصغيرة انما يقوم بين أفراد • والسلطة نفسها في هذه الجماعات الصغيرة ضعيفة التنظيم ، تشبه أن تقوم على ذلك التفريق البدئي بين « الحاكمين » و « المحكومين » ، بين الزعماء والأعضاء • أما في الجماعات الكبيرة فان الصراع السياسي يتناول طوائف اجتماعية ، وفئات وسيطة تنشأ في داخل المجتمع الكلي ، كما يتناول أفراداً • والسلطة في هذه الجماعات الكبيرة تنظيم محكم البنيان بعضه فوق بعض درجات • ان من علماء الاجتماع من يقصرون السياسة على دراسة هذه السلطة المعقدة التي تعمل في الجماعات الكبيرة ، ويبعدون منها تحليل الزعامة في الجماعات الصغيرة •

والواقع أن الظاهرتين أوثق ارتباطاً من أن تستطاع دراسة كل منهما على حدة • ان هناك ، في مجالس الوزراء ، وفي لجان الادارة ، وفي مجالس قيادة الأحزاب ، وفي كل مستوى من مستويات حكم الجماعات الكبيرة ، فئات صغيرة لايمكن أن يُشكّ في أن السلطة فيها سياسية • وانما ينبغي أن نميز بين مستويين من التحليل ، أولهما التحليل « الميكرو سياسي » الذي يجب أن يتم على مستوى العلاقات بين الأفراد ، وهي علاقات قائمة على الاتصال الشخصي ، وثانيهما التحليل « الماكرو سياسي » الذي يجب أن يتم على مستوى المجموعات الكبرى التي لا وجود فيها للاتصال الشخصي ، وانما حلّت فيها محل الاتصال الشخصي صلاتٌ بالواسطة ، أو علاقات ادارية أو اتصالات مسرحية مصطنعة (مصافحة الوزير ، الخطاب الذي يذيعه رئيس الدولة بالتلفزيون) • فيجب أن يتم البحث على هذين المستويين في آن واحد معاً • ثم ان الانتقال من أحد هذين المستويين الى المستوى الآخر يثير مشكلة هامة •

ويختلف التعريفان اللذان جاء بهما ليتره وروبير في نقطة أخرى : فالأول يعد السياسة علماً ، والثاني لا يعدها الا « فناً » • وقد يخيل الينا من

النظرة الأولى أن عكس هذا أقرب الى طبيعة الأمور . فالعلم السياسي في أيامنا هذه علم تعترف به جامعات العالم كلها تقريباً . ان له كراسي وأساتذة وطلاباً وأموالا ترصد للبحث . وفي كل عام تُطبع عدة آلاف من الكتب أو المقالات فيه . على حين أن الناس لم يكادوا يبدأون الكلام فيه منذ قرن : بين عامي ١٨٥٩ و ١٨٧٢ فقط انما أبدل جانه عنوان كتابه الضخم «تاريخ الفلسفة السياسية في علاقاتها بالأخلاق» فأحل «العلم السياسي» محل «الفلسفة السياسية» . وما من مؤسسة جامعية كانت تعترف بهذا العلم الذي لم يكن له مكان في هيكل المعرفة . فكأن تطور التسمية سار في عكس اتجاه التطور العلمي .

ومع ذلك كان التطوران متطابقين . لقد وضع ليتره تعريفه في نهاية ذلك القرن التاسع عشر الذي كان الناس فيه يعتقدون بأن العلم سيتيح دراسة جميع العلاقات الانسانية ، لا الظاهرات المادية أو البيولوجية فحسب؛ في ذلك العهد الذي كان الناس فيه ينتظرون قيام «العصر الوضعي» الذي بشَّر به أوغوست كونت . فاذا بتطور العلوم الاجتماعية نفسها يؤدي اليوم الى الحدّ من تلك المطامح . ان ما نملكه اليوم من أدوات البحث في الحياة الاجتماعية والسياسية يبلغ مبلغاً كبيراً من الوفرة والاتقان . ولكننا ندرك اليوم ، في الوقت نفسه ، الحدود التي يقف عندها استعمال هذه الأدوات وهي حدود ضيقة . صحيح أن السياسة في عام ١٩٦٤ أقرب الى العلم منها في زمان ليتره . ان في وسع رجال الدولة في هذه الأيام أن يستعملوا احصاءات كثيرة ، ودراسات تسبر الرأي العام ، وأن ينتفعوا بطرائق شتى في قيادة الجماهير، وأن يستخدموا آلات حاسبة الكترونية، وما الى ذلك ،بل ان رجال الدولة ليستعملون اليوم هذه الأمور كلها فعلا . ولكننا نعلم اليوم أن قطاع هذه «السياسة العلم» أصغر من قطاع «السياسة الفن» التي تستند الى أمور غير دقيقة ولا يمكن حسابها ، أمور حدسية لا عقلية .

وعبث أن نؤمّل أن يغطي القطاعُ الأولُ القطاعَ الثاني في يوم من الأيام تغطية كاملة ، وأن تصبح السياسة علمية كلها . ان القرارات السياسية لا تعتمد على معلومات موضوعية فحسب ، بل تعتمد أيضاً على أحكام تقييمية بصدد الانسان والمجتمع . وليس يبدل من الأمر شيئاً أن لا تكون هذه الأحكام التقييمية مستقلة عن أوضاع أصحابها ، وأن تكون تعبيراً عن طبقتهم الاجتماعية أو مصالحهم الشخصية . ان الحرية ليست أبداً حرية اختيار لا تحدده أسباب : ان الحرية هي حرية اختيار تحدده أسباب" عاشها صاحبها . ولأن يكون هنالك مسافة بين الأهداف التي تنادي بها والأهداف التي ترمي اليها فعلا ، ولأن تغطي هذه الأهداف الثانية بتلك الأهداف الأولى تمويهاً ، فليس ينفي هذا أن الاختيار السياسي انما تحدده غاية . والعلم السياسي هام جداً لأنه يفضح التغطيات ويكشف عن التمويهات ويستطيع أن يوضّح الأسباب الحقيقية التي حددت الاختيار . لكنه لايستطيع هو أن يختار .

وبمقدار ما تعتمد السياسة هذا الاعتماد على اختيار والتزام ، تصبح مفاهيمها نسبية ؛ فهذه المفاهيم تعرَّف على أساس مذاهب تقييمية معينة ، فلا تعني في كل منها عين ما تعنيه في سائرها . انك تستطيع أن تصوِّر وجه السياسة الماركسي ، أو وجهها اللبرالي ، أو وجهها المحافظ ، أو وجهها الفاشستي ، الخ . ولكن ليس للسياسة وجه « موضوعي » تماماً ، لأنه ليس هنالك سياسة موضوعية تماماً . ان في وسع العلم السياسي أن يفصل العناصر الموضوعية عن العناصر التي ليست موضوعية ، وأن ينقد بذلك كل مذهب من المذاهب . وفي وسع العلم السياسي أن يحدد درجات ارتباط المذاهب المختلفة بعصر معيَّن ، وأن يحدد تطورها . وفي وسعه أيضاً اذا هو قابل هذه المذاهب بعضها ببعض ، أن يكمل بعضها ببعض وأن ينقد بعضها ببعض : كما يستطيع المرء أن يقرِّب بين عدد من الصور الفوتوغرافية

الماخوذة لشيء واحد من جهات مختلفة بغية الحصول على تصور أكمل لهذا الشيء الذي تظل رؤيته المباشرة مستحيلة •

وراء جميع المذاهب التقييمية وجميع الأحكام الخاصة ، نجد موقفين أساسيين على وجه العموم • فالناس منذ أن فكروا في السياسة بترجحون بين تأويلين متعارضين تعارضاً تاماً • فبعضهم يرى أن السياسة صراع وكفاح فالسلطة تتيح للأفراد والفئات التي تملكها أن تؤمن سيطرتها على المجتمع وأن تستفيد من هذه السيطرة • وبعضهم يرى أن السياسة جهد يُبذل في سبيل اقرار الأمن والعدالة ، فالسلطة تؤمن المصلحة العامة والخير المشترك وتحميهما من ضغط المطامع الخاصة • الأولون يرون أن وظيفة السياسة هي الابقاء على امتيازات تتمتع بها أقلية وتُحرم منها الأكثرية • والآخرون يرون أن السياسة وسيلة لتحقيق تكامل جميع الأفراد في الجماعة ، وخلق « المدينة العادلة » التي سبق أن تحدث عنها أرسطو •

والانتماء الى هذا الرأي أو ذاك يحدده الوضع الاجتماعي بعض التحديد • فالأفراد والطبقات المضطهَدة المحرومة الفقيرة البائسة لايمكن أن ترى أن السلطة تكفل الأمن والنظام حقاً ، وانما ترى أن السلطة تخلق صورة كاريكاتورية للأمن والنظام ، تتقنع بها سيطرة أصحاب الامتيازات: فالسياسة في رأيها صراع • والأفراد والطبقات المترفة الغنية الراقية ترى أن المجتمع منسجم وأن السلطة تحقق أمناً ونظاماً صادقين : فالسياسة عندها اندماج وتكامل • وكثيراً مايستطيع أصحاب الرأي الأخير أن يقنعوا أصحاب الرأي الأول بأن الصراعات السياسية سيئة مؤذية خبيثة ، وأن المشتركين فيها لا يهدفون الى غير المصالح الأنانية بأساليب مشبوهة • وبذلك يستطيع أصحاب الرأي الأخير أن يخرجوا خصومهم من المعركة فيكفلوا لأنفسهم ربحاً عظيماً • ان كل « ابعاد عن السياسة » ينفع النظام القائم ، ويشجع الجمود ، ويقوّى نزعة المحافظة •

على أن هذين الموقفين لا يعبران طبعاً الا عن جزء من الواقع • فالمحافظون ، حتى أكثرهم تفاؤلا ، لا يستطيعون أن ينكروا أن السياسة ، ولو كان هدفها تحقيق التكامل الاجتماعي ، قَلّما تبلغ هذا الهدف على نحو مرض • ان هؤلاء الكورنيليين[1] يصفون السياسة بما يجب أن تكون • أما خصومهم فهم أقرب الى راسين[2] يصفون السياسة بما هي • لكنهم لا يستطيعون هم أنفسهم أن ينكروا أن الصورة التي يرسمونها مسرفة في حلكتها • فالحكام ، حتى أكثرهم اضطهاداً وأقلهم عدلا ، يحققون وظائف ذات نفع عام ، في الميادين التكنيكية على الاقل ، ولو لم يكن ذلك الا تنظيم مرور السيارات ، وتشغيل مصلحة البريد والهاتف والبرق ، وتأمين جمع أوساخ المنازل •••

ونقول على وجه العموم ان ماهية السياسة وطبيعتها الخاصة ودلالتها الحقيقية هي أنها دائماً وفي كل مكان ذات وجهين • ان صورة جانوس ، الاله ذي الوجهين ، هي التي تمثل الدولة حقاً : ان صورة جانوس هذه تعبر عن الواقع السياسي العميق • فالدولة (والسلطة القائمة في أي مجتمع بوجه عام) تقوم في كل زمان ومكان بوظيفتين في آن واحد ، فهي أداة سيطرة بعض الطبقات على الطبقات الأخرى ، تستعملها الطبقات الأولى لتحقيق منافعها على حساب منافع الطبقات الأخرى ، وهي في الوقت نفسه أداة لاقرار نوع من النظام الاجتماعي وتأمين نوع من تكامل الافراد في الجماعة لمصلحة المجموع • وتختلف نسبة هذين العنصرين باختلاف العصور والظروف والبلاد ، لكنهما يوجدان معاً في جميع الأحوال • ثم ان العلاقات بين الصراع والتكامل معقدة • ان كل انكار للنظام الاجتماعي القائم هو صورة" ومشروع" لنظام اجتماعي أعلى وأصدق • ان في كل صراع صبوة

---

(١) نسبة الى كورني ، الشاعر الفرنسي الكلاسيكي الذي يصور ما يجب ان يكون •
(٢) الشاعر الفرنسي الكلاسيكي الذي يصف الواقع بما هو •

الى تكامل وجهداً من أجل تحقيق حلم التكامل • وكثير من الناس يرون أن الصراع والتكامل ليسا وجهين متعارضين ، بل هما عملية كلية واحدة ، فالصراع يؤدي بطبيعته الى تكامل ، والتعارضات تتجه بتطورها نفسه الى زوالها والى قيام « المدينة » التي يتحقق فيها الانسجام •

ان اللبراليين الكلاسيكيين يرون أن التكامل يولّده الصراع اثناء تطوره : فالظاهرتان متصاحبتان • فالتنافس يؤدي الى انتشار الانتاج على أوسع مدى ، والى توزيع الثمرات على أحسن وجه : انه يؤدي في كل لحظة الى أفضل اقتصاد ممكن • والتنافس السياسي يؤدي الى نتائج مماثلة: فبفضل هذا التنافس السياسي يصل الى الحكم أفضل الناس وأكثرهم كفاءة وأحسنهم ، فيحكمون لتحقيق مصلحة المجموع • ان الانسجام السياسي ، الذي لا يعكره الا أناس شاذون منحرفون مرضى ، يوازي « الانسجامات الاقتصادية » • ويرى الماركسيون من جهتهم أن الصراع هو محرِّك تطور المجتمعات ، وهو يؤدي حتماً الى زوال التعارضات وقيام مجتمع بلا نزاعات• ولكن هذا التكامل لا يظهر الا في خاتمة المطاف من تطور طويل ، لا يظهر الا في مستقبل بعيد • ففي كل مرحلة من المراحل يتحقق تكامل جزئي ، يتحقق « مركب » مايلبث أن يصبح مصدراً جديداً لتناقض وتعارض • والانسجام السياسي يتطور على نحو ايقاعي الى أن يبلغ من التاريخ خاتمة المطاف ، « المرحلة العليا للشيوعية » •

* * *

القسم الاول

عوامـل الصـراع

يجري الكفاح السياسي على مستويين : يجري من جهة بين أفـراد وفئات وطبقات تتصارع للحصول على السلطة أو للمشاركة فيها أو للتأثير عليها • ويجري من جهة أخرى بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها • ان السلطة ، في جميع الجماعات الانسانية وحتى في المجتمعات الحيوانية ، تهيء للذين يملكونها منافع وامتيازات : أمجاداً وسمعة وفوائد ومتعاً • لذلك تدور حولها معارك حامية • وهذه المعارك تدور أولا بين أفراد يصارعون من أجل مقعد في المجلس النيابي أو من أجل منصب محافظ أو منصب وزير أو نجوم جنرال أو أرجوان كاردينال. وهذه النزاعات الفردية تُشفع في المجتمعات الكبرى بنزاعات بين فئـات في داخل المجتمع الكلي : خصومات مديريات وأقاليم وأقوام ، صراعات طبقات وعروق وعقائد •

وتدور المعارك ثانياً بين المواطنين والسلطة، بين الحاكمين والمحكومين، بين أعضاء الجماعة وجهاز الاكراه الاجتماعي • وليس الصراع طبعاً بـين المواطنين من جهة والسلطة من جهـة أخرى ، بل بـين بعض المواطنـين القابضين على زمام السلطة وبين مواطنين آخرين يخضعون لهذه السلطة • ان ممارسة السلطة تكون دائماً لمصلحة فئة أو جماعة أو طبقة • والكفاح ضدّها انما تقوم به فئات أخرى أو جماعات أخرى أو طبقات أخرى تريد أن تحلّ محل الفئات أو الجماعات أو الطبقات السابقة • ومع ذلك يبقى جهاز الدولة في أيدي أقلية داخلَ الطبقة المسيطرة نفسها ، فتنشأ صراعات بين هذه الأقلية وبين الأكثرية ، صراعات غير الصراعات القائمة بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومـة • والتعارض بين الحاكمين والمحكومـين ، بين الذين يأمرون والذين يجب أن يطيعوا ، بين السلطة والمواطنين ، يظهر في جميع المجتمعات الانسانية •

وتتعارض المذاهب السياسية المختلفة لا من ناحيــة اعتقادها بأهميــة الصراع أو أهمية التكامل فحسب ، بل تتعارض أيضاً من ناحية نظرتها الى هذا الصراع والى العوامل التي تولّده • فالماركسيون يرون أن التعارضات السياسية هي ثمرة البنى الاجتماعية الاقتصاديــة • فحالة التكنيك تحــدد طُرز الانتاج (كالزراعة القديمة ، والزراعة الاقطاعية ، والصناعة الحديثة مثلا) ، وطرز الانتاج تولّد طبقات اجتماعية بعضها مسيطِر وبعضها مسيطَر عليه ، أي تولّد طبقات اجتماعية متنازعة • فالمسيطرون يستعملون الدولة لابقاء سيطرتهم على الآخرين، وهؤلاء يقاومون هذا الاضطهاد بطبيعة الحال• فكذلك يكون الكفاح صورة لنزاع الطبقات • وهو اذن صراع جماعي في الدرجة الأولى : يدور بين جماعات (هي الطبقات الاجتماعية) نشأت في داخل المجتمع الكلي • أما التنافس بين أفراد فهو ثانوي في نظر الماركسيين• ويهمل الماركسيون أيضاً التعارض بين المواطنين والسلطة ، ما لم يكن في صورة نزاع بين الطبقات المحكومة والطبقة الحاكمة التي تملك زمام الدولة: ومع ذلك قادتهم تجربة الستالينية الى طرح هذه المشكلة •

ولا كذلك الفلسفة اللبرالية فهي تعالج الشكلين الآخرين للصراع السياسي خاصة : أعني كفاح المواطنين ضد السلطة ، المضطِهدة بطبيعتها ، من جهة ؛ والتنافس بين الأفراد للحصول على أحسن مركز في المجتمع من جهة أخرى • وهذان النوعان من الصراع انما تولّدهما في رأي الغربيين عوامل نفسية قبل كل شيء • ان السلطة مَفْسدة ، لأنها تسمح للحاكمين أن يرضوا أهواءهم على حساب المحكومين • « ان السلطة تفسد ، والسلطة المطلقة تُفسد افساداً مطلقاً » • السلطة اغراء دائم ، و « ما من انسان يملك كل شيء ويتحرر من كل رقيب الا ويضحي بالعدالة في سبيل أهوائه » ،

على حد تعبير آلان • ومن جهة أخرى فان كل انسان ، في المجتمع الذي تقل خيراته عن حاجات أفراده ، يحاول أن يحصل لنفسه على أكبر قسط من الامتياز على غيره : والسلطة وسيلة ناجعة للظفر بذلك • ان هذه النظرة السيكولوجيــة الاجماليــة التي تتصور انساناً سياسياً Homo Politicus يحركه مبدأ المصلحة الشخصيةعلى غرارالانسان Homo Economicus تغتني اليــوم بما جاء به التحليل النفسي من آراء تكتشف وراء الصراعات السياسية دوافع أعقد من ذلك •

ولقد كان من شأن تطور الأمم الكثيرة النمو نحو « مجتمع الوفرة » أن أدى بالغربيين الى تقدير قيمة العوامل الاجتماعية الاقتصادية (التقدم التكنيكي ، الندرة الاقتصادية) في الصراعات السياسية ، وهذا يقرّبهم من الماركسية • وعن طريق مفهوم الوفرة ومفهوم النــدرة ، رجع الباحثون أيضاً الى عوامــل أخرى من عوامل التعارض ســبق أن ذكرها الباحثون القدامى ثم أهملتها النظريتان الكبريان بعد ذلك ؛ فان تحليل البلاد القليلة النمو قد أوضح دور الديموغرافيا من جديد ، ولفت الأنظــار الى تأثــير الجغرافيا الذيأشار اليه الباحثونالكلاسيكيون، من هيرودوت الىمونتسكيو وأشار اليه باحثون أقرب الينا من أولئك ، هم أصحاب النظرية السياسية الجغرافية في مطلع القرن العشرين • هكذا تبدو الصراعات السياسية ثمرة عوامل كثيرة يؤثر بعضها في بعض وتتفاعل • وسنحاول الآن أن نستعرضها استعراضاً اجمالياً ، وأن نحدّد صلاتها المتبادلة وأهمية كل منها •

* * *

الفصل الأول

العوامل البيولوجية

هناك نظريتان تُنزلان العوامل البيولوجيـة في الصراعات السيـاسيـة منزلةَ الصدارة : نظرية « تنازع البقاء » والنظرية العرقية . فأما الأولى فهي تتناول الصورة التي رسمها دارون لتطور الأنواع الحيوانية ، فتنقلها الى المجتمعات الانسانية . ان هذه النظرية ترى أن كل فرد لابد أن يصارع الآخرين ليبقى . ولا يبقى الا من هم أفضل . فالاصطفاء الطبيعي يكفل بقاء ونمو خيار الناس . ان نظرية دارون هي الشكل البيولوجي للفلسفة البورجوازية التي يُعد التنافس الحر تجسيدها الاقتصادي . فتنازع البقاء يستحيل هنا الى نزاع من أجل ارضاء الحاجات ، ويصير في الميدان السياسي « صراعاً من أجل السيطرة » (موسكا) وهو أساس نظريات الصفوة المختارة : فمن التنافس على السلطة الذي تولّده منافع السلطة ، يظهر خيار الأفراد وأكثرهم كفاءة وأقدرهم على الحكم . وأما النظرية الثانية، النظرية العرقية ، فهي تنقل هذه الأفكار من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي. فالفروق في المقدرة بين الأفراد أقل من الفروق في المقدرة بين العروق . فبعض العروق أقدر من بعضها الآخر على تولي القيادة ؛ وقد خلق بعضها للسيطرة بطبيعته ، وخلق بعضها الآخر للخضوع بطبيعته ، لكنه لايخضع من تلقاء نفسه ، فالصراع بين العروق الدنيا والعروق العليا هو الصراع السياسي الأساسي .

والحق أن هاتين النظريتين كلتيهما ليس لهما قيمة علمية • ومع ذلك لا نستطيع أن نرفض كل الرفض الفكرة القائلة بأن للسياسة أسساً بيولوجية • لقد دلّت دراسة المجتمعات الحيوانية على أن فيها ظاهرات تنظيم للسلطة تشبه من بعض النواحي ما نلاحظه في المجتمعات الانسانية من ظاهرات مماثلة • لقد ظهرت السياسة في الأرض قبل الانسان • والانسان، خلافاً للجملة الشهيرة التي قالها ارسطو ، لايمكن أن يُعَرَّف بأنه «حيوان سياسي » ، لأن هناك حيوانات أخرى يمكن أن توصف بأنها سياسية • صحيح أن الفروق بين السياسة في المجتمعات الحيوانية والسياسة في المجتمعات الانسانية كبيرة جداً ، وأن الاسراف في التشبيه في هذا الميدان أقرب الى الخيال الأدبي منه الى الواقع ، ولكن هذا لاينفي أن للسياسة أسساً بيولوجية •

السياسة في المجتمعات الحيوانية

عدا الظاهرات الاجتماعية الجزئية أو المحدودة (كالتجمعات الموقتة ، وظاهرة الطفيلية ، وظاهرة تعايش أنواع حيوانية مختلفة) ، نجد لدى الحيوانات مجتمعات حقة ، بعضها محدود له طابع الأسرة ، وبعضها واسع يضم عدداً كبيراً من أفراد نوع حيواني واحد • حتى أن بعض هذه المجتمعات يبلغ تنظيمه درجة عالية من التعقد والنمو • والمجتمعات الحيوانية معروفة منذ زمان قديم ، وطالما استمد منها الناس تشبيهات بالمجتمعات الانسانية ، فكُتبت أشياء كثيرة عن خلية النحل وقرية النمل وجماعة الأَرَض • ومن الشائق أن نذكر بهذا الصدد أن تلك التشبيهات تشتمل على مدح أو ذم تبعاً لكون الحيوانات التي تتناولها « نافعة للانسان أو ضارة به » • فاذا شُبِّهت جماعة انسانية بخلية النحل (والنحل مفيد) كان ذلك

مدحاً ، واذا شبهت بجماعة الأَرَضة (وهي حشرات ضارة تأكل الخشب) كان ذلك ذماً ، واذا شبّهت بقرية النمل (وهي حيوانات لا تضر ولا تنفع تقريباً) لم يكن في ذلك مدح ولا قدح أو كان التشبيه يحتمل أن يكون مدحاً أو ذماً على السواء •

ولقد كان ظهور الظاهرات الاجتماعيــة في التطور الحيواني متفرقاً متبعثراً : ظهرت لدى بعض الأنواع الحيوانية على حين أن أنواعاً أخرى قريبة من الأولى كل القرب ظلت تجهلها جهلا تاماً • انها لا تتفق والتصانيف التي يضعها علماء الحيوان • ان الحيوانات الاجتماعية ليست أعلى ولا أدنى من الحيوانات الانعزالية • فهناك حيوانات قليلة الرقي من الناحية البيولوجية ثم هي متطورة تطوراً كبيراً من الناحية الاجتماعية (بعض الحشرات مثلا)، على حين أن هناك حيوانات متطورة تطوراً كبيراً من الناحية البيولوجية ثم هي لا تعرف الحياة الاجتماعيــة (بعض الثدييات) • وفي زمرة حيوانيــة واحدة لا نرى علاقة بين التطور الاجتماعي والتطور العضوي • فالأَرَضة دون النحل والنمل تطوراً من الناحية البيولوجية ، ولكن مجتمعات الأَرَضة أكمل تنظيماً من مجتمعات النحل والنمل • فكأن طريق التطور الاجتماعي غير طريق التطور العضوي ، وكل شيء يجري كما لو كان عدد من الأنواع الحيوانية من جميع مستويات التطور العضوي قــد دخل طريق الحيــاة الاجتماعية ـ لا ندري لماذا ـ فوجد فيها امكانية أخرى للتطور ووصل الى درجات عالية من كمال التنظيم الاجتماعي •

وهناك فرق أساسي يبــدو أنه يفصل بين نموذجين من المجتمعــات الحيوانيــة : مجتمعات الحشرات ومجتمعات الفقــريات • ان مجتمعــات الفقريات هذه هي التي يمكن تشبيهها بالمجتمعات الانسانية • أما الأخرى

فهي أقرب الى أن تكون أجساماً عضوية منها الى أن تكون مجتمعات . حتى لقد كتب أحد الملاحظين لجماعات الأَرَض ، وهو الأستاذ ماري ، يقول : « ان جماعة الأرَض حيوان مركب بلغ مرحلة معينة من نموه » . ان أفراد الأرض والنمل والنحل هم في مجتمعاتهم أشبه بالخلايا التي يتألف منها جسم الانسان أو تتألف منها أجسام الحيوانات الأخرى منهم بالمواطنين في الدولة أو كلاب الماء في جماعة كلاب الماء ، الخ .

ويبدو أن تجمعات الحشرات في جماعة الأَرَض أو قرية النمل أو خلية النحل انما تعتمد في الدرجة الأولى على منبهات مادية فيزيائية (انتحاءات ومنعكسات تعتمد على الشكل والحركة والملامسة ، الخ) . كما أن توزع فئات أعضاء المجتمع على مهمات مختلفة يتم على أساس عضوي : ان « الملوك » و « الملكات » و « الشغيلة » و « العمال » و « الجنود » و « الملقِّحون » يتصفون بصفات فزيولوجية يختلف بعضها عن بعض اختلاف صفات الخلايا العضلية عن الخلايا العظمية وعن الخلايا العصبية لدى الحيوانات الفقرية . ومن الملاحظ أيضاً أن التساوق والانتظام في المجموع انما يتمان على نحو يشبه أن يكون آلياً . فمتى ماتت ملكة النحل أو اختفت أخذت العاملات تغذي بعض الشرانق تغذية خاصة لتجعلها ملكات تحل محل الملكة الأولى ، وهذا العمل لا يمليه أن العاملات علمن بموت الملكة أو باختفائها ، وانما يمليه غياب « هرمون خارجي » كانت تفرزه الملكة ، فاذا عمدنا مثلا الى خلية من خلايا النحل فعزلنا الملكة التي ماتزال حية مرئية ، بغشاء شفاف ، أخذت العاملات تعامل بعض الشرانق تلك المعاملة الخاصة كما لو كانت الملكة قد زالت ؛ واذا عمدنا الى خلية فقدت ملكتها فأدخلنا فيها قطعة من قماش مشرب بالهرمون الخارجي الذي تفرزه

الملكة لم تتصرف العاملات ذلك التصرف بل ظلت تعمل كما لو كانت الملكة حاضرة • وهذا كله يشبه كون الهورمونات الداخلية في جسم الانسان وأجسام الحيوانات الفقرية هي التي تكفل الانتظام والتساوق في الخلايا والأعضاء •

ومع ذلك يجب أن لا نبالغ في وصف مجتمعات الحشرات بأنها أشبه باجسام عضوية • أولا لأن أجهزة التوافق الآلي فيها أقل جموداً منها في جسم الانسان أو أجسام الفقريات : انه ليتفق في خلية النحل ، رغم حضور الملكة ووجود هرمونها الخارجي ، أن تعمل العاملات على ظهور ملكات جديدة ، وهذا يؤدي الى نزاعات من نوع اجتماعي • أضف الى ذلك ثانياً وخاصة أن العناصر التي تشكل ذلك الجسم العضوي الجماعي ، أعني الحشرات فُرادى ، لها بنية أكثر تعقداً بكثير واكثر استقلالا بكثير من بنية خلايا الجسم الانساني : وهذا ما يضفي على المجموع طابعاً مختلفاً بالضرورة • والحق أن هذه الأجسام العضوية الجماعية هي في مركز وسط بين الأجسام العضوية والمجتمعات الحقيقية أعني مجتمعات الفقريات •

ان لكل فرد في مجتمعات الفقريات وجوداً أكثر استقلالا عن الجماعة بكثير • واقتسام الوظائف ـ اذا كان ثمة اقتسام للوظائف ـ يقوم على عناصر نفسية لا فزيولوجية • ان بعض الحيوانات الفقرية من أسفل السلم الاجتماعي تصبح ، لحرمانها من التناسل ، أشبه بخصيان نفسيين مضطرين الى عفة اجبارية ، والفرق أساسي بين هؤلاء وبين « عمال » مجتمعات الحشرات أو « جنودها » الذين لاينتمون في الواقع الى جنس الذكر ولا الى جنس الأنثى فزيولوجياً • وتنظيم المجموع الاجتماعي لدى الفقريات لا يتم على نحو آلي وانما يتولاه « زعماء » تطيعهم الجماعة • أما

في جماعة الأَرَضَ أو خلية النحل أو قرية النمل فلا زعماء : واطلاقنـا اسم « الملك » أو « الملكة » على بعض أفرادها مضلل من هذه الناحية لأنه تشبيه بالانسان . ان العناصر التي يتألف منها هذا « الحيوان المركب » ، أو هذا الجسم العضوي ، لا تطيع أحداً . بل لا معنى لكلمة الطاعة بالنسبة اليها ، كما أنه لا معنى لكلمة الطاعة بالنسبة الى خلايا جسم الانسان (ان الخلايا السرطانية ليست « غير مطيعة » : كل ما هنالك أن الاتساق الآلي قد اختل) .

وفي مجتمعات الفقريات العليا تتجلى الظاهرة السياسية، في أول صورة لها ، بظهور الطبقيات . وهذه الطبقيات تترتب على خط مستقيم في غالب الأحيـان : أ يسيطر عـلى جميـع الآخرين ؛ ب يسيطر عـلى الآخرين الا أ ؛ س يسيطرعلىالآخرين الا أ،ب وهكذا دواليك.وهيفي بعض الأحيان تترتب على مثلث : أ يسيطر على ب الذي يسيطر على س الذي يسيطر على أ ؛ والطبقيات لا تنفع الا الذين يحتلون المراكز العليا ، فلا يبدو أنها تخدم المصلحة المشتركة للجماعة . ومع ذلك نرى لدى بعض الأسماك أن الشقي الذي يحتل المنزلة الأخيرة يلعب دوراً اجتماعياً هاماً اذ يكون كبش الفداء . فجميع هجمات الآخرين تنصب عليه ، ومن شأن هذا أن يقلل التوترات في داخل الجماعة . وكثيراً ما يموت من هذا النبذ ذليـلا مختبئاً وراء صخرة في الماء أو خلف حاجز في الأكواريوم . ونلاحظ في بعض الأحيان عكس ذلك (لدى بعض أنواع الغربان مثلا)، فأفراد المراكز العليا يتدخلون من أجل الدفاع عن الضعفاء اذا هوجموا : فالكبار يحمون الصغار ويتولون بذلك اقرار الأمن والنظام . فها هنا زعماء بمعنى الكلمة .

وفي بعض المجتمعات الحيوانية ، ليس الزعيم هو الرقم ١ الذي يتمتع بميزات على الآخرين فحسب، بل هو حاكميقود الجماعة من أجل المصلحة

المشتركة • فهو تارة زعيم للقطيع يقود الجماعة الى الطعام ويعيدها ويوجهها • وهو تارة زعيم حرب يقود الدفاع والهجوم • وفي بعض الأحيان لايظهر الزعيم الا في فصل الحب ، ويكون من بين الذكور على وجه العموم • وفي مجتمعات عائلية أخرى يكون الذكر والانثى كلاهما زعيمين على الصغار، ولكن لايقود أحد منهما الآخر، وانما يتوزعان الأعباء• ويكون تنظيم الحكم في بعض المجتمعات أعقد من ذلك : فنرى أفراداً يتولون مهمة التربص أو الحراسة أو خفر الحدود •

وتتضمن الطبقيات امتيازات كبيرة تتمتع بها الحيوانات التي تحتل مراكز القيادة • ان هذه الحيوانات التي تحتل مراكز القيادة هن زعماء حقاً • والامتيازات التي تحصل عليها تشبه كثيراً الامتيازات التي تكفلها السلطة لأصحاب السلطة في المجتمعات الانسانية • وتقتصر هذه الامتيازات أحياناً على حق الهجوم ، على حق « اللطم » ، على حق المعاقبة بالنقر أو اللبط أو العض • ويمكن أن تضاف الى ذلك امتيازات تتناول الحيِّز : فالرقم ١ لدى بعض الأسماك في الأكواريوم يحتل حيِّزاً كبيراً لا يخاطر غيره باقتحامه ، والرقم ٢ يحتل حيِّزاً أصغر ، وهكذا دواليك • وتشتمل الطبقية والسلطة في حالات أخرى على أفضلية في شئون الطعام : فالأرقام الأولى تخص نفسها بأحسن الحصص ولا تدع لغيرها الا ما يسد الرمق أو هي تدعها للجوع • وكثيراً ما تتحكم الطبقية والسلطة بالعلاقات الجنسية• فقد دلت دراسات تناولت طيور « الكروز » على أن الديك الرئيس يستأثر لنفسه بـ ٧٣٪ من العلاقات الجنسية ، ويحظى معاونوه جميعاً بـ ١٣٪ ، ويتمتع حُرّاسه (الذين يتراوح عددهم بين ٣ و ٦) بـ ٣٪ ؛ أما أفراد المنزلة الدنيا فيضطرون الى عفة اجبارية تؤلمهم ايلاماً واضحاً • ان لبعض الزعماء بين الحيوانات « حريماً » ، على خلاف سائر أعضاء الجماعة •

والطبقية أو السلطة لا تعتمدان على المولد أبداً في مجتمعات الفقريات

العليا . وانما تتوقفان أحياناً على السن (فأكبر الحيوانات سناً يترأس القطيع) ، وتتوقفان أحياناً أخرى على الجنس (فالذكور تحتل المكانة العليا ، وقد تكون هذه المكانة العليا للأناث) . وفي بعض الأحيان تكون طبقيات الذكور والاناث منفصلة ، فاذا اقترنت احدى الأناث بذكر من منزلة عالية منحها هذا الاقتران منزلة عالية في مجتمع جنسها (لدى بعض الغربان وبعض الأرانب وبعض الدجاج) . ويكون الوصول الى المنازل العليا في أكثر الحالات نتيجة معركة بين مختلف المرشحين ، معركة تشبه أساليبُ الصراع فيها أساليبَ الصراع في المجتمعات الانسانية : كالقوة والطاقة والحيلة والجرأة ، والخدعة أيضاً في كثير من الأحيان (فالذين يصيحون صياحاً أقوى أو يتحركون تحركاً أكبر يحتلون المنازل العليا) . وهذا الصراع من أجل السلطة دائم . وكثيراً ما يُعاد النظر في التسلسل الطبقي السابق ، وكثيراً ما يُقلب الزعماء السابقون . « فالتحرك الاجتماعي » لدى الحيوانات كبير ، والكفاح السياسي بينها عنيف .

من البديهي أن علينا أن لا نغالي في تشبيه المجتمعات الحيوانية بالمجتمعات الانسانية . فالتصورات المشتركة في المجتمعات الانسانية غنية معقدة ، وللوعي والعقائد فيها شأن خطير . وهذه التصورات المشتركة وهذا الوعي وهذه العقائد ليس لها في المجتمعات الحيوانية الا وجود ضئيل حتى لدى الفقريات العليا . ولعل نظم القيم أن لا يكون لها وجود البتة . ولكن تبقى هنالك أربع وقائع أساسية . أولاها أن التمييز بين حاكمين ومحكومين، بين زعماء وأعضاء ، موجود في بعض المجتمعات الحيوانية . فالظاهرات السياسية سابقة على ظهور الانسان في تطور الأنواع . والثانية أن زعماء الحيوانات تستمد من السلطة منافع شخصية ، لذلك تصبح السلطة موضوع تنافس دائم قوي على وجه العموم . والثالثة أن السلطة تقوم في بعض المجتمعات الحيوانية بوظيفة دمج أعضاء المجتمع وتحقيق التكامل لهم في

سبيل مصلحة المجموع ، ولكن هذا لا يلاحظ في جميع المجتمعات الحيوانية: فمن الطبقيات طبقيات لاتكفل الا منافع الافراد الذين يحتلون منزلة عليا . ان الوجه الأول من وجهي جانوس موجود دائماً ، ولكن الوجه الثاني غير موجود دائماً . والرابعة أن تسنم السلطة أو احتلال منزلة عليا في التسلسل الطبقي لا يتوقف في المجتمعات الحيوانية الا على مزايا فردية ، فالمولد لا شأن له . ولعل هذه الوقائع الأربع أن توضح بعض جوانب السياسة الانسانية .

النظريات العرقية

تسفّه النظريات العرقية ، سواء في نظام القيم الغربي وفي الماركسية؛ وتسفّهها كذلك العقيدة المسيحية والمبادىء اللبرالية في القرن التاسع عشر والنظريات الاشتراكية . وقد اشتدت معاداتها منذ قتل النازيون ستة ملايين من اليهود بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٥ ، باسم محاربة السامية ، وكذلك منذ استقل عدد كبير من الشعوب التي تنتمي الى العرق الأصفر والعرق الأسود في آسيا وافريقيا ، فأصبح لها تأثير عالمي . قليل من الناس يجرأون اليوم أن يعترفوا صراحة بأنهم عرقيون ، الا عدداً من الفاشستيين والبيض القاطنين في بلاد ذات بنيان استعماري (كجنوب افريقيا والولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية) . ومع ذلك فكثير من الناس عرقيون في قرارة أنفسهم ، على غير شعور منهم في كثير من الأحيان . فالنظريات العرقية رغم أنها خاطئة ورغم أنها ليس لها أية قيمة علمية ، مايزال لها تأثير كبير ، وما تزال عاملا من عوامل المعاداة السياسية . ليس للعرق من الناحية البيولوجية دلالة سياسية ، غير أن له دلالة اجتماعية من خلال التصورات الجماعية التي يبعث عليها . ومع ذلك من الأنسب أن ندرس النظريات العرقية هنا ، مادامت دعواها السياسية تضطرنا الى أن نفحص أيضاً الجوانب البيولوجية من المشكلة .

الفكرة المشتركة بين جميع النظريات العرقية هي أن بعض العروق أدنى من بعض في القابليات ، وأن العروق الدنيا عاجزة خاصة عن تنظيم واقامة مجتمعات حديثة . فاذا تُركت وشأنها لم تستطع أن تتجاوز مستوى الجماعات التي لم تحقق من التطور الا حظاً يسيراً . وهذا المستوى يختلف مع ذلك باختلاف هذه العروق الدنيا . فبعض هذه العروق الدنيا أدنى من بعضها الآخر . فمن العسير مثلا أن يتجاوز السود البنيانات القبليةالبدائية. أما الصفر فيمكن أن يرتفعوا الى مستوى الدول المعقدة ولكنهم لايستطيعون أن يعطوها صورة ديموقراطية ؛ كل ما يقدرون عليه ، في أحسن الظن ، أن يبلغوا المستوى الذي كانت عليه الأمم الأوروبية في القرن السابع عشر أو القرن الثامن عشر . أما اليهود ، وهم يمتازون بذكاء واضح ويتمتعون بمواهب في التجارة وأعمال المصارف والفنون والنقد الهدام ، فانهم عاجزون عن ممارسة وظائف الحكم والقيادة وعن تنظيم سلطة سياسية ناجعة . ولن يقدر على انشاء دول حديثة تسير سيراً ملائماً الا العرق الأبيض غير اليهودي . ولكن العروق الأخرى لا تعترف من تلقاء نفسها بأنها أدنى من هذا العرق المتفوق . لذلك يقوم بينها وبين العرق الأبيض المتفوق عداء أساسي هو محرك الصراعات السياسية قبل أي شيء آخر .

نشأت النظريات العرقيــة في القرون الوسطى حين أراد الملوك المسيحيون أن يصادروا أموال أصحاب المصارف من اليهود . ونمت في القرن السادس عشر حين استخدم الاسبانيون والبرتغاليون عبيداً افريقيين لاستثمار مستعمراتهم بأمريكا . ولكنها لم تصبح ذات شأن سياسي خطير الا في القرن التاسع عشر . فان المؤرخ الفرنسي أوغسطين تييري ، وقد هاله ما تتصف به الصراعات السياسية (التي كانت تمزق بلاده منذ عام ١٧٨٩ والتي ولدت ارهاباً أحمر فارهاباً أبيض) من عنف وعمق واصرار، وضع كتاباً بعنوان « رسائل عن تاريخ فرنسا » ، عرض فيه نظرية عرقية

تفسر هذه الخصومة ، فرأى أن الثورة الفرنسية مع ما أعقبها من أحداث انما هي استمرار لصراع يتلاحق خلال القرون منـذ غزوات البربر بين عرقين : الغاليين الرومـانيين الذين احتلوا هذه الأرض أول من احتلهـا والفرنجة وهم الغزاة الجرمنيون ، فأما الأولون فيوجدون بين الفلاحين ، وأما الآخرون فيوجدون في الطبقة الارستقراطية • وليس الصراع الضاري بين المحافظين والليبراليين منذ سنة **١٧٨٩** الا شكلا من أشكال هذه العداوة التي يرجع عهدها الى قرون : فالغاليون الرومانيون أميل بطبيعتهم الى مناصرة الحرية والديموقراطية ، والفرنجة أقرب الى حب النظم القائمة على السلطة القوية المستبدة •

ولعل هذه النظرية هي التي استوحاها كاتب فرنسي آخر هو آرتور دو جوبينو فعممها في كتابه « بحث في تفاوت العروق الانسانية » (**١٨٥٣ – ١٨٥٥**) • ان جوبينو يمزج بين الفرضية التاريخية التي جاء بها أوغسطين تييري وبين أسطورة العرق « الآري » التي أخذت أيامئذ بالانتشار • فان جونس ، أحد علماء اللغة ، قد راعه في عام **١٧٨٨** ما هنالك من وجوه الشبه بين اللغات السنسكريتية والاغريقية واللاتينية والالمانية والسلتية ، فقـَّدر أن تكون هذه اللغات مشتقة من أصل واحد • وفي سنة **١٨١٣** أطلق توماس يونج على تلك اللغة الأم اسم اللغة « الهندية الأوروبية » • وبعد ذلك أطلق اسم الشعب « الآري » على الشعب الذي اعتـُقد أنه كان يتكلم تلك اللغة • وهذه التسمية انما ثبتها العالم اللغوي الألماني ف ماكس مولر عام **١٨٦١** • وبعد ذلك أصبح هذا الشعب الذي افترضوا وجوده افتراضاً على أساس لغة افترضوا وجودها افتراضاً أيضاً ، أصبح هـذا الشعب موضوع تخمينات استرسل فيها عـدد كبير من أشباه العلمـاء من أجل تحديد المكـان الذي كان يعيش فيه ، وانتهوا الى نتائج يدل تناقضـُها على سخفها واستحالتها • ففي عام **١٨٤٠** زعم يوت أن الآريين جاءوا من الوديان الهندية حول نهر

آمو ـ داريا ، ونهر سير ـ داريا • وفي عام ١٨٦٨ قال بنفري انهم جاءوا من شمال البحر الأسود بين الدانوب والخزر • وفي عام ١٨٧١ ذهب ج كرنوك الى أنهم جاءوا من المناطق الواقعة بين بحر الشمال والأورال • وفي عام ١٨٩٠ ادعى برنتون أنهم جاءوا من شمال افريقيا • وفي عام ١٨٩٢ تصور جوردون تشايلد أنهم جاءوا من روسيا الجنوبية • وفي مطلع القرن العشرين قال ك ف يوهانسون أن شواطيء بحر البلطيق هي مهدهم • وفي عام ١٩٢١ قال كوسينا بغير تحديد دقيق انهم من شمال أوروبا • وفي عام ١٩٢٢ قال بيتر جيلز انهم جاءوا من المجر ، الخ •

وقد اتخذ جوبينو من هذا العرق الآري الذي افترض وجوده افتراضاً حجة لتسويغ الامتيازات التي تتمتع بها الارستقراطية ولتفسير العداوة بينها وبين الجماهير الشعبية • فقد كان جوبنيو ارستقراطياً من أنصار الملكية وأعداء اللبرالية • فقال ان الارستقراطيين هم أعقاب «الآريين» الذين حملوا الى أوروبا التنظيم السياسي والفكر والفنون والحضارة والثقافة والتقدم • أما الشعب فهو سليل المحتلين الأوَل الذين كانوا من عروق دنيا بطبيعتها ، والذين أخذوا عن الآريين كل شيء ، فلولا الآريون لظلوا يعيشون حياة همجية سيتردون فيها مرة أخرى اذا انقطع الآريون عن الامساك بزمام السلطة • يجب أن نلاحظ أن الفتح الآري الذي يتحدث عنه جوبينو مختلف عن الغزوات البربرية التي يجعلها تيبري بداية الصراع بين العروق • وكان اليونانيون والرومانيون والجرمانيون قد ُجعلوا آريين، و ُعدَّت حضارتهم آرية • والنظريات العرقية تمتاز بأنها تبقى في الغموض، فيتيح لها هذا أن تفلت من أي نقد للتحقق من صدقها • ومع ذلك قام تلميذا جوبينو ، وهما فاشر دو لابوج وآمون ، بدراسات منظمة تناولت قياس الجماجم في المقابر ، وانتهيا الى اعتبار أصحاب الجماجم الطويلة آريين • ووضع آمون قانوناً اجتماعياً يقول ان أصحاب الجماجم الطويلة

أوفر عدداً في المدن منهم في الأرياف ، وكان هذا يتفق مع ماذهب اليه جوبينو (فالفاتحون يقيمون في المدن بطبيعة الحال) • ولوحظ بعد ذلك أن هذا القانون خطأ تماماً •

وغيَّر النازيون نظريات جوبينو ، فأحالوا التعارض بين الآريين الارستقراطيين وبين الشعب غير الآري الى تعارض بين غير اليهود واليهود، واعتبروا اليهود في كل مجتمع من المجتمعات عنصراً مخرباً يجب تدميره • وانقلبت الخصومة بين العروق : فلم يعد الصراع صراعاً بين أقلية حاكمة تنتمي الى عرق أعلى وبين شعب محكوم ينتمي الى عرق أدنى ، بل بين شعب ينتمي الى عرق أعلى وأقلية تنتمي الى عرق أدنى وتمنع هذا الشعب من أن يحيا حياة منسجمة • وأصبحت العرقية عندئذ أداة لالقاء تبعة جميع شرور المجتمع على هذه الأقلية • وطبقت طريقة « كبش الفداء » التي طالما استعملتها حكومات كثيرة منذ أقدم الأزمان • وتظل العرقية في البلاد الاستعمارية أوفى لنظريات جوبينو رغم الظواهر : فالعرق الأبيض ، وهو أقلية متفوقة ، يقوم بدور الآريين حملة الحضارة وأصحاب السلطة ، ازاء العروق الملونة ، الدنيا ، التي لابد أن ترتد الى همجيتها الطبيعية اذا تركها هؤلاء الآريون •

وهناك نظريات عرقية أخرى تفسِّر العداوات بين الأمم لا بين طبقات في داخل بلد واحد • وقد تم هذا الانتقال من مستوى الى مستوى على يد الكاتب الانجليزي هوستون ستوارت تشمبرلن ، ابن أحد أمراء البحر ، وهو صديق فاجنر ثم صهره ، رجل مريض الأعصاب شديد التحمس للجرمانيين (حتى لقد تجنس بالجنسية الألمانية أثناء الحرب عام ١٩١٦) • ففي كتابه « أسس القرن العشرين » (١٨٩٩) ، وهو كتاب ضخم يبلغ عدد صفحاته ألفاً ومائتين ، يستعمل هذا الكاتب أسطورة الشعب الآري لتمجيد الألمان • فبدلا من أن يعد الآريين طبقة هي الارستقراطية

كما فعل جوبينو ، عدَّهم أمة هي ألمانيا . كتب يقول : « ان التوتون روح حضارتنا . وانما تقاس قيمة كل أمة من حيث هي قوة حية في هذه الأيام بمقياس الدم التوتوني الأصيل الذي يجري في عروق سكانها» . وحاول تشمبرلن من جهة أخرى أن يبيِّن أن جميع عباقرة الانسانية الكبار كانوا ينتمون الى الدم التوتوني ومنهم يوليوس قيصر والاسكندر الكبير وجيوتو وليوناردو دافنشي وجاليله وفولتير ولافوازييه . وفي رأيه أن المسيح نفسه توتوني : « من ادعى أن المسيح يهودي أو أنه كان غبياً أو أنه كذب ، فقد ... كلاً ما كان المسيح يهودياً . » وقد تبنى الألمان نظريات تشمبرلن بحماسة شديدة تبريراً لأهدافهم التوسعية . حتى أن غليوم الثاني دعاه الى بوتسدام عدة مرات،وكتب اليه كثيراً، ومنحه وسام «الصليبالحديدي». وزاره أدولف هتلر عجوزاً سنة ١٩٢٣ ، أي قبل أن يؤلف هتلر كتابه « كفاحي » ، وكان هتلر الرجل السياسي الوحيد الذي شيَّع جنازته سنة ١٩٢٧ ؛ وكانت آراء تشمبرلن أحد الأسس التي بنت عليها الاشتراكية الوطنية عقيدتها .

ان النظريات العرقية خاطئة علمياً . صحيح أن هناك عروقاً تتميز من الناحية البيولوجية بغلبة بعض العناصر التكوينية لدى أفرادها احصائياً (لون الجلد ، فتلة الشعر ، زمر الدم ، الخ) . والباحثون جميعاً يسلِّمون على هذا الأساس بوجود خمسة عروق كبرى تكثر فيها مورِّثات معينة (ثمانية على وجه العموم) : ١ ـ العرق الأوروبي أو القوقازي ؛ ٢ ـ العرق الافريقي أو الزنجي ؛ ٣ ـ العرق الأمريكي الهندي ؛ ٤ ـ العرق الآسيوي أو المونغولي ؛ ٥ ـ العرق الاسترالي . ويرى بعض علماء البيولوجيا أن هذه العروق الخمسة الكبرى يمكن أن تقسم الى عروق صغرى ، على أساس كثرة بعض المورِّثات أيضاً . فكذلك فرَّق بعض هؤلاء العلماء بين ثلاثين عرقاً ، ولكن هذا التفريق دار حوله جدال . على أن هذه المناقشة

ليست على شيء من الخطورة . ويكفي أن نقرر أولا أن بعض العروق التي تلعب في النظريات العرقية دوراً كبيراً لا تقابل شيئاً على صعيد العلم . فما من عالم من علماء البيولوجيا تحدث يوماً عن عرق آري . وما من أحد منهم تحدث يوماً عن عرق يهودي : حتى لقد دل البحث على أن اليهود الذين يسكنون بلداً من البلاد أشد شبهاً بغير اليهود في هذا البلد منهم الى اليهود الذين يسكنون بلاداً أخرى ، من ناحية الصفات التكوينية .

أما العروق الحقيقية (كالأسود والأصفر والأبيض وغيرها) فان الفروق الوحيدة التي يعترف العلم بوجودها بينها هي فروق بيولوجية : لون الجلد ، لون العينين ، لون الشعر ، طول القامة ، شكل الجمجمة ، الزمرة الدموية ، الخ . ولم يستطع أحد يوماً أن يقرر أن هناك فروقاً في القابليات العقلية أو الكفاءات الاجتماعيةوالسياسية تنحدر من تلك الفروق الجسمية . وقد ادعى بعض علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية أن استعمال الاختبارات النفسية (اختبارات الذكاء واختبارات القابليات) قد أوضحت أن العرق الأبيض متفوق على العروق الملوّنة . ولكن البحث دلّ على أن الاختبارات النفسية التي استعملت انما وضعت في نطاق حضارة البيض ، فلا عجب أن ينجح فيها البيض أكثر مما ينجح فيها السود . وفي عام ١٩٣١ استعمل بعض العلماء الأمريكيين اختبارات تُطبَّق على أطفال رُضَّع ولا تعتمد على أي عنصر عقلي ، فوجدوا أن الأطفال البيض يتفوقون بعض التفوق على أترابهم من الأطفال السود . ولكن الردّ على هذه النتيجة هو أن الأطفال السود الذين طبق عليهم الاختبار أفقر من الأطفال البيض وأنهم يشكون من سوء التغذية ، وهذا يولّد فرقاً كبيراً في النمو أثناء الطفولة المبكّرة . فلما أجريت أثناء الحرب تجارب على أطفال رضَّع من الجنسين ينالون حظاً واحداً من الغذاء ، جاءت النتائج مصدِّقة للتعليل

الذي سقناه منذ هنيهة ، اذ حصل الأطفال الذين طبقت عليهم الاختبارات من العرقين على درجات واحدة .

وليست البراهين المستمدة من اختلاف العروق في درجة التطور بذات قيمة أيضاً . لقد كانت بعض الحضارات الصفراء أو الهندية الأمريكية أو السوداء أرقى من الحضارات البيضاء في عصرها . ان الفروق المتصلة بدرجة التطور والفروق المتصلة بالسلوك ثمرة ظروف الحياة (المادية والاجتماعية) التي وُجدت فيها الجماعات الانسانية ، لا نتيجة تقصير بيولوجي مزعوم . ان صفات الطبع التي يعيبها العرقيون على الزنوج مثلا هي بعينها العيوب التي كانت تؤخذ على أفراد طبقة العمال في أوروبا منذ خمسين عاماً من ناحية أنهم كسالى طائشون كذابون ، الخ . ان هذه الصفات مرتبطة بالتخلف الاقتصادي ، ونحن نراها تزول لدى العمال السود الذين يرتفع مستوى حياتهم الى مستوى حياة العمال البيض . ليست طبيعة « المورثات » هي التي تفسر وضع السود في أمريكا أو جنوب افريقيا، وانما يفسِّر هذا الوضعَ أنهم يعامَلون دائماً معاملةَ أناس يختلفون عن البيض ، معاملةَ أناس هم دون البيض شأناً ، وهذه المعاملة تولِّد فيهم مركبات نقص (ربطوها بلون جلدهم) وتولِّد فيهم أحقاداً . كما أن المعاملة التي عومل بها اليهود منذ قرون ، والزامهم بسكنى حي معيَّن يسجنون فيه ، وشعورهم بانهم مضطهدون ، كل ذلك هو الذي يفسِّر اختلاف سلوكهم عن سلوك غير اليهود .

لاشك أن التمييز بين العروق عامل هام من عوامل العداء السياسي . حتى لنجد بلداناً تقوم الحياة السياسية كلها فيها على هذا التمييز العرقي ، كجنوب الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا وعدد من أمم أمريكا اللاتينية . ولكن الأمر ليس أمر عامل بيولوجي . فهذا العداء ليس ناشئاً عن طبيعة العروق من الناحية الفزيولوجية ، بل عن التصورات الجماعية

التي تقوم في الأذهان بصدد العروق ، وعن أنواع السلوك التي تترتب على ذلك . وهذه التصورات الجماعية تنشأ هي نفسها عن ظروف اجتماعية أو نفسية . انها تنشأ اما عن خطة سياسية تهدف الى تمويه ، واما عن تلك العملية النفسية التي تُعرف في علم النفس باسم « الانتقال » .

لقد أدرك مونتسكيو أن النظرية التي تقول بأن السود دون البيض هي أداة لتبرير استغلال البيض للسود . لقد نشأت هذه النظرية أولا في القرن السادس عشر ابان الموجة الاستعمارية الأولى . ثم عادت الى الظهور في القرنين التاسع عشر والعشرين مع الموجة الاستعمارية الثانية . ان مبدأ المساواة بين جميع البشر لا يحتمل أن يُجعل الأسود عبداً وأن يُكره على العمل اكراهاً ، أما اذا لم يُعَدّ السود بشراً كسائر البشر ، وانما عُدّوا « اخوة أدنين » أصبح من المقبول أن يعامَلوا تلك المعاملة . ان اتساع زراعة القطن في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الاتساع الذي لايمكن أن يتم بغير استعباد أيد عاملة هو الذي ولّد النظريات العرقية . والاقتصاد في جنوب افريقيا يقوم الآن كله على ابقاء السود في حالة تخلف . وطبيعي أن يؤدي التعصب العرقي لدى البيض الى تعصب عرقي لدى السود هو ما نلاحظه اليوم في الولايات المتحدة الامريكية حركات سياسية متطرفة ، وما نلاحظه في بعض البلدان الافريقية التي تلقي الحكومات فيها تبعة جميع مصاعبها على عاتق المستعمِر السابق .

وفي المجتمع الذي يوجد فيه التعصب العرقي ويولد فروقاً اجتماعية، يُستخدم هذا التعصب العرقي من قبل بعض الأفراد حلا لمشكلاتهم النفسية « بالانتقال » أو التعويض . هكذا نرى معاداة السود في المستعمرات أو في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية أعمق وأعنف لدى « صغار البيض »، أي لدى البيض الفقراء المساكين ، منه لدى البيض الذين يحتلون مراكز عليا . وتفسير ذلك بسيط : فان هؤلاء البؤساء يشعرون بشيء من التفوق

حين يرون أن السود دونهم • ان وجود السود هو الذي يمنحهم شيئاً من خطورة الشأن وشيئاً من المهابة ، فما يحسون أنهم في أدنى درجات السلم الاجتماعي • ولو زال التمييز العرقي لعادوا الى حقيقتهم : أناساً بؤساء خائبين (وانهم ليدركون في قرارة نفوسهم أنهم كذلك) • هنا نصل الى الحديث عن العوامل النفسية في الصراعات السياسية •

* * *

الفصل الثاني

العوامل النفسية

يرى الماركسيون أن الكفاح السياسي انما يقوم بين جماعات هي الطبقات ، وأن العوامل النفسية لا تحتل في هذا الكفاح الا دوراً ثانوياً • أما الغربيون فيرون أن الكفاح السياسي انما يتناول أفراداً يتنازعون السلطة أو يقاومونها : فالعوامل النفسية تلعب اذن في هذا الكفاح دوراً أساسياً • وقد وُصفت هذه العوامل في أول الامر على أساس أفكار أخلاقية مستوحاة من لاهوتيي القرون الوسطى ترى أن شهوة السيطرة هي من الشهوات الانسانية الاساسية ، الى جانب الرغبة الجنسية وشهوة المعرفة ، وتشهّر بلذائذ الجسد والفكر والسلطة ، وتعدُّ هذه الشهوة الأخيرة أساس الصراعات السياسية • ثم ذهب اللبراليون الى تفسير سيكوجي أبسط من ذلك أيضاً ، فقالوا ان الأساس الذي تقوم عليه الصراعات السياسية هو سعي كل فرد الى أكبر مقدار من المنافع بأصغر مقدار من الجهد ، وجعلوا هذا قاعدة التنافس السياسي والتنافس الاقتصادي على حد سواء • فلما نما علم النفس الحديث والتحليل النفسي خاصة ، وهب للنظريات الغربية أسساً أقوى وأرسخ ، لكنها لاتخلو من مبالغات • ومن أجل من أن يقفوا فرويد في وجه ماركس ، ضخموا النتائج التي ينتهي اليها فرويد ، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحاول بعض الباحثين أن يعللوا جميع النزاعات السياسية بعقد نفسية • غير أن رداً سليماً على مثل هذه المبالغات قد بدأ ينمو الآن وينتشر •

التحليل النفسي والسياسة

لانستطع أن نقدم هنا الا فكرة موجزة وبالتالي مشوهة عن تعليلات التحليل النفسي للصراعات السياسية • ان النتائج التي ينتهي اليها التحليل النفسي معقدة كثيفة ملتفة تخلتف باختلاف المؤلفين في هذا الميدان وفي غيره من الميادين • وسنقتصر هنا على عرض الأفكار الرئيسية التي تقوم على أسس راسخة • ويجب أن لايدهشنا ماتتسم به هذه الأفكار أحياناً من غرابة ومفارقة : فان التحليل النفسي يحاول أن ينفذ الى أعماق النفس الانسانية فيبتعد بذلك عن الوضوح الكاذب • وأرسخ أساس يقوم عليه التحليل النفسي هو أن للطفولة الأولى شأناً عظيماً في تكون شخصية الفرد • والأبوان يلعبان في هذه الطفولة الأولى دوراً أساسياً : فمن خلالهما انما يتحدد الشخص بالنسبة الى المجتمع • أضف الى ذلك أن هذه العلاقات بين الطفل وأبويه تؤثر تأثيراً لاشعورياً في جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى ولاسيما العلاقات المتصلة بالسلطة •

ان لهذه النظريات التي تتحدث عما للطفولة الأولى من شأن خطير أساساً بيولوجياً لم يشر اليه فرويد كثيراً • قال آلدوس هكسلي : ان الانسان « طِرْحُ قرد » ، فالانسان يخرج من رحم الأم حين يبلغ مرحلة من النمو دون المرحلة التي يصل اليها جنين أي حيوان لبون قبل خروجه من رحم أمه • ومعنى هذا أن الانسان يسبق سائر الحيوانات الى الاتصال بمؤثرات العالم الخارجي • وهو في الوقت نفسه أسبق منها الى الحياة الاجتماعية • فالعلاقات بين الأم والطفل هي لدى الانسان علاقات اجتماعية، أما لدى الحيوانات الأخرى فانها تظل خلال مدة طويلة علاقات فزيولوجية صرفة • وكيف كانت نتائج هذه الولادة المبكِّرة فاننا نلاحظ هنا لماذا كان

التحليل النفسي يعدُّ السنين الأولى بل الأشهر الأولى من الحياة ذات شأن أساسي .

ان الطفل في هذه المرحلة من العمر يعيش في حالة تسيطر عليها اللذة والحرية . ان حياته كلها قائمة على طلب اللذة . وقد أجاد فرويد وصف ما يسميه « جنسية الطفل » ، وهي جنسية مبثوثة في الجسم كله غير مركَّزة على أعضاء بعينها ، جنسية « متعددة الأشكال » تعبر عن نفسها بمظاهر متنوعة أشد التنوع . وطلب اللذة هذا لايصطدم لدى الطفل بأي قاعدة مضادَّة : فلئن كان الطفل لا يستطيع أن يجبر الآخرين دائماً على أن يمنحوه اللذة ، على أن يرضعوه أو يحملوه أو يهدهدوه أو يدللوه ، فان الآخرين لايستطيعون أيضاً أن يجبروه على التنازل عن اللذة التي هي في متناوله ، عن الصراخ أو التحرك أو النوم أو الزعيق أو « التغوط » حين يشاء . فكذلك يسيطر « مبدأ اللذة » على حياة الطفل . ويظل الانسان طوال حياته يحن الى هذا الفردوس المفقود الذي قضى فيه أول عمره .

ويضطر الطفل الى مبارحة هذا الفردوس فيكون هذا أول صدمة في حياة الانسان ، وتظل هذه الصدمة مؤثرة في الانسان طوال حياته . انه مضطر ، من أجل الاندماج في الحياة الاجتماعية ، الى أن يُحل « مبدأ الواقع » محلَّ مبدأ اللذة ، أي أن يتنازل عن اللذة أو أن يضيِّقها تضييقاً كبيراً . يجب عليه أن يذعن لسلسلة كبيرة من قواعد الاكراه والالزام والمنع . ان عليه أن يعدل عن اتباع غرائزه واندفاعاته وميوله ورغباته . ولكن الحاجة الى اللذة أقوى من أن تُخنق على هذا النحو . انها تظل باقية . والصراع بين المجتمع وبين شهوة اللذة هذه يؤدي الى « حرمانات» هي السبب الأساسي الذي تنشأ عنه الصراعات الاجتماعية . فاما أن تُكبت

حاجة اللذة (الليبيدو) في اللا شعور ، فتتغذى منها الأحلام وأمراض العُصاب ، واما أن تستحيل الى حاجة من طبيعة ثانية بالانتقال أو الاستعاضة أو التصعيد ، فاذا لم يستطع الفرد أن يرضى حاجاته الجنسية مثلا اندفع في حلبة التنافس الاقتصادي أو التباري الرياضي أو الصراع السياسي أو النشاط الخلاّق المبدع ، الخ ...

هكذا يرى بعض علماء التحليل النفسي أن الحضارة الصناعية التي تجنح الى بناء عالم ينظمه العقل وتسوده الآلة وتسيطر عليه قواعد التربية الأخلاقية وتنتفي منه العلل انما تتعارض تعارضاً أساسياً مع الميول الغريزية والرغبات العميقة لدى الانسان . فمبدأ الواقع يجنح الى أن يخنق مبدأ اللذة خنقاً كاملا شاملا . ومن شأن هذا الاطار الذي ينافي طبيعة الانسان أن ينمي الميل الى العدوان والعنف من قبيل التعويض . قال نورمان براون: « ان العدوان ينشأ عن تمرد الغرائز المخيبَّة على عالم فقد الحياة الجنسية وأصبح غير ملائم » . ان هذه النظرية تتعارض تعارضاً مباشراً مع النظريات التي تذهب الى أن النمو التكنيكي مع ما ينشأ عنه من ارتفاع مستوى الحياة يؤدي الى انخفاض التوترات ويمضي في اتجاه الاندماج والتكامل . فهي ترى ، على خلاف ذلك ، أن التقدم التكنيكي ، اذ يبني عالماً لا محل فيه للغرائز ، يؤدي الى زيادة العدوان والتسلط والعنف ، ويؤدي اذن الى زيادة الصراعات والنزاعات .

ان نظرية الحرمانات هذه تظل أحد الأسس التي يعلل بها التحليل النفسي الصراعات السياسية . ولكن فرويد نفسه رأى هذا التعليل غير كاف فأكمله بتعليلات أخرى . لقد اعتقد فرويد في الشطر الثاني من حياته أن العدوان والعنف خاصة ناشئان أيضاً عن غريزة أسماها « غريزة الموت » وجعلها في صراع مع الليبيدو . فالصراع القائم في قلب كل انسان بين ايروس وتاناتوس هو من أضخم الآراء التي جاء بها التحليل النفسي ،

ولكنه في الوقت نفسه من أدعاها الى الحيرة واشدها ايغالا في الغموض • يرى فرويد أن في كل انسان ميلا الى ارادة الحياة باللذة ، وميلا في الوقت نفسه الى تدمير ذاته كأنما استبد به دُوار • ولكن ما من انسان يجرؤ أن يجابه الموت وجهاً لوجه : فالموت يدفع ويجذب في آن معاً • فكذلك ينقل الانسان ارادة تدمير نفسه الى غيره ؟ وما العدوان اذن ، أي ما ميل الانسان الى تدمير غيره ، الا ثمرة صراع بين تاتانوس وايروس في نفسه ، صراع يحاول فيه تاتانوس أن يخنق ايروس ، فيحل الشخص الصراع بتحويل غريزة الموت على غيره ، بصب الموت على غيره •

ويمكن أيضاً أن ينشأ العدوان والعنف والتسلط والاستبداد ـ وهي عوامل واضحة من عوامل الصراعات السياسية ـ عن ظاهرة تعويض • ان التحليل النفسي يلحّ كثيراً على ماتتصف به الغرائز والعواطف من التباس وتناقض • انه يرى أن الشبق يمكن أن يكون ثمرة قوة جنسية ، كما يمكن أن يكون ثمرة عجز جنسي يدفع صاحبه الى تأكيد نفسه في هذا الميدان اخفاء لنقصه • وكذلك الرغبة في السيطرة والميل الى التسلط يمكن أن يكونا ثمرة ارادة القوة لدى فرد ذي طاقة طافحة وعزم شديد ، كما يمكن أن يكونا على خلاف ذلك ثمرة ضعف نفسي وبلبلة داخلية ، ثمرة عجز الفرد عن السيطرة على نفسه وعن فرض احترامه على الآخرين ، فيختبيء هذا العجز وراء الموقف المناقض تخفياً وتستراً • ومن الشائق أن نشير هنا الى ذلك الاستقصاء الشهير الذي أجراه ت• آرنودو في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٠ ، عن « الشخصية الاستبدادية » • لقد بيّن هذا الاستقصاء أن الموقف المحافظ في ميدان السياسة يرتبط بطراز معيّن من البنية النفسية • ان الشخصية الاستبدادية هي الشخصية التي تتصف بانصياع صارم وخضوع أعمى للقيم التقليدية ، هي الشخصية التي تتصف باذعان أمين للسلطات ، بنظرة الى العالم الاجتماعي والأخلاقي

تقسم هذا العالم الى جانبين منفصلين تمام الانفصال (الخير والشر ، الأسود والأبيض ، الطيبون والخبثيون) ، وتجعل كل شيء في هذا العالم واضح المعالم بيِّن الحدود منَّظم الجريان ، يستحق الأقوياء فيه أن يقودوا لأنهم هم الأخيار ويستحق الضعاف فيه أن يخضعوا لأنهم دون أولئك من جميع النواحي ، ولا تقاس أقدار الناس فيه الا بمقاييس خارجية قائمة على منزلتهم الاجتماعية .

فهذه المجموعة من التصرفات السياسية انما يتميز بها خاصة أفراد غير واثقين بأنفسهم ، أفراد لم يستطيعوا يوماً أن يكّونوا شخصيتهم الخاصة بهم وأن يحققوا لها الاستقرار ، أفراد يشكون في « ذواتهم » وفي هويتهم؛ فاذا هم يتشبثون بالأطر الخارجية ، لأنهم لايملكون ما يتشبثون به في داخل أنفسهم . وهكذا يتخذون استقرار النظام الاجتماعي أساساً لاستقرار شخصياتهم نفسها . فهم حين يدافعون عن النظام الاجتماعي انما يدافعون عن أنفسهم ، عن أساس ذواتهم ، عن توازنهم النفسي . وعن هذا ينشأ العدوان فيهم ، وعنه تصدر كراهيتهم للمعارضين ، ويصدر حقدهم على « الآخرين » ، على « المختلفين » ، على أولئك الذين يُعَدّ طراز حياتهم وتعد مجموعة قيمهم تحدياً للنظام الاجتماعي الذي يشكون في رسوخه وفي شموله . والشخصيات الاستبدادية تنتمي الى الأحزاب المحافظة في الأزمنة الهادئة التي لا يكون فيها النظام الاجتماعي مهَّدداً . حتى اذا أصبح هذا النظام الاجتماعي مهدداً زاد عدوانهم بطبيعة الحال ودفعهم الى الحركات الفاشستية . هكذا يظهر أوهى الناس نفساً بأقوى مظهر خارجي: ان الأحزاب القائمة على القوة تتألف من أناس ضعاف .

وهناك تعليلات نفسية أخرى للاستبداد والتسلط والعنف . ان الميل الى الاستبداد والتسلط والعنف هو في بعض الأحيان تعويض عن اخفاق

أصاب الفرد. ان المرء ينتقم من الآخرين لأنهم لا يحبونه أو لأنهم يستخفون به أو لأنهم يعدونه دونهم قدراً . فالضعاف والحمقى والخائبون يحاولون أن يؤكدوا ذواتهم باذلال من هم أعلى منهم ، وبالسعي الى انزالهم الى ما دون مستواهم . يرى آدلر ، وهو أحد المنشقين عن فرويد من علماء التحليل النفسي ، أن الوحشية والاستبداد كثيراً ما يكونان تعويضاً مغالياً عن الشعور الأليم الذي يحسه أشخاص أوتوا قامة قصيرة أو جسماً سيء التكوين (لقد كان أكثر الدكتاتوريين قصار القامة : قيصر ، نابوليون ، هتلر ، ستالين ، موسوليني ، فرنكو وغيرهم) . ويذهب آدلر أيضاً الى أن الميول الاستبدادية ميول أساسية . ويرى أن غريزة السيطرة هي المحرك الأساسي للانسان ، وهو يُحل هذه الغريزة محل « الليبيدو » أو حاجة اللذة في نظرية فرويد . ومن الشائق أن نقرّب بين نظرية آدلر هذه وبين النظرة القديمة التي عرفتها القرون الوسطى بصدد « شهوة السلطة » .

والتحليل النفسي لا يوضح مشكلة الصراعات السياسية فحسب ، بل يجيء أيضاً بتعليل شائق للطابع الثنائي الذي اعتُرف دائماً بأن السياسة تتصف به ، أعني كونها صراعاً وتكاملا في آن واحد ؟ فوجها السلطة ، أي كونها تضطهد الناس وتحسن اليهم في آن واحد ، كونها تستغل وتخلق النظام في آن واحد ، يعبّران عما تشتمل عليه عواطف الطفل نحو أبويه من التباس أي من ثنائية . ان السلطة تقوم في لاشعور البشر على صورتي الأب والأم . وألفاظ اللغة الدراجة تترجم هذه الظاهرة[1] . ان حب الوطن[2] يصوّر العلاقات بين الآباء والأبناء ؟ وليس الوطن أرض الأجداد وأرض

---

(١) تطلق اللغات الاوروبية أسماء مشتقة من إسم الاب Pater على أنواع من السلطة وممارسي السلطة: Patron رب العمل Pape أبو المسيحيين، Patricien سليل النبلاء ، Patriarche أسقف ، الخ ، كما يوصف العقيد في الجيش بانه « ابو الكتيبة» وكما يقال Paternalisme عند الحديث عن رؤساء المشاريع ، الخ الخ ... (المترجم)

(٢) Patriotisme ويلاحظ هنا اشتقاقها من اسم الاب (المترجم)

الآباء فحسب ، بل هو أيضاً كيان" طبيعتُه القربى ، فالوطن « أمنا » ،ورئيس الدولة « أبونا » • هكذا نرى جميع العقائد السياسية وجميـع الاعتقادات المتصلة بالسلطة ماتزال تحمل آثار الانتماء الى الأب •

وفي هذه الطفرة الأليمة التي يعانيها الانسان ، في هذا الانتقال من « مبدأ اللذة » الى « مبـدأ الواقع » ، يلعب الأبوان دوراً أساسـياً • فهما أول من يضع القواعد ويفرض الواجبات ويصدر أوامر المنـع والنهي • انهما الملاك الذي يحمل سيفاً من نار فيطرد الانسان من جنة الأرض ويمنعه من دخولها بعد أن كان الملاك الذي يطوف به في هذه الجنة ويطعمه من فاكهتها • فتبدل الدور الذي يلعبه الأبوان يخلق في قلب الطفل صراعاً ازاءهما • كان الطفل الى الآن لا يتلقى منها ، وخاصة من الأم ، الا الفرح واللذة • فاذا هما الآن حاجز يحول بينه وبين الفرح ، ويظل الطفل مع ذلك في حاجة اليهما ، فلا ينقطع عن التعلق بهما لضعفه • ومن هنا ينشـأ في عواطفه تجاههما التباس أو ثنائية ، فهو يحبهما ويكرههما في آن واحد ، هو شاكر لهما حاقد عليهما •

فالعاطفة الملتبسة التي نشعر بها تجاه كل سلطة اذ نحس أنها تحمينا وتضايقنا معاً ، أنها تجلب لنا نفعاً وتوقع فينا اضطهاداً ، هذه العاطفة ليست فقط وليدة التجربة التي تبيِّن لنا أن السلطة مفيدة ومزعجة في آن واحد ، وأنها ضرورة لازمة وعبء ثقيل في آن واحد ، وانما هي ترجع أيضاً الى ينابيع أعمق وأخفى ، فهي تمثل التباس العواطف التي يشعر بهـا الطفل نحو أبويه ، وهو التباس ينشأ عن الصراعات التي تقوم بين مبدأ الواقـع ومبدأ اللذة •

غير أن علينا أن لا نغالي في وصف السلطة بهذه الصفة الأبويـة • ان هناك أشكالا من السلطة لايبدو أن لها علاقة بالذكريات اللا شعورية

التي نحملها عن سلطة الأب : من ذلك مثلا السلطة البوروقراطية القائمة على الاختصاص والانتاج والكفاءة ، بالمعنى الذي قصد اليه ماكس فيبر . والزعامة في الجماعات الصغيرة لا تبدو مرتبطة كبير ارتباط بالصور التي في أذهاننا عن الأب .

ثم ان هذه الظاهرات النفسية ناشئة عن البنى الاجتماعية الى حد كبير . لقد بيَّن عدد من علماء الأقوام أن عقدة أوديب التي يظن فرويد أنها عامة شاملة ، لا وجود لها في بعض أنماط المجتمعات التي تختلف فيها العلاقات بين الآباء والأبناء عن العلاقات بين الآباء والأبناء في مجتمعاتنا . وبيَّن هؤلاء العلماء أيضاً أن كثيراً من الحرمانات التي يتحدث عنها التحليل النفسي هي ثمرة النظام الاجتماعي . فالخوف من البتر ومن العجز لا وجود له لدى رجال المجتمعات التي لا تخضع فيها الحياة الجنسية للموانع . ان الصراع بين مبدأ الواقع ومبدأ اللذة تختلف حدته باختلاف أنماط الحضارات ، وهو يفقد في بعض هذه الحضارات كثيراً من عنفه . ولعل « الليبيدو » لا يحتل مركز الحياة النفسية لدى البشر الا في الحضارات الغربية المعاصرة التي دُرس فيها خاصة . ومهما يكن من أمر فان التعليلات النفسية للصراعات السياسية تبقى محدودة . ان عدد الأفراد الذين يعانون عقدة الحرمان والكبت والعدوان والاستبداد ، في مجتمع معيَّن ، ثابت بعض الثبات خلال فترات تاريخية طويلة ، ومع ذلك نرى الصراعات السياسية في هذه الفترات عنيفة تارة معتدلة تارة اخرى . فليس الجرثوم النفسي شيئاً اذا قيس بالتربة الاجتماعية . فلولا أن الظروف والبنى الاجتماعية قد حملت هتلر الى السلطة عام ١٩٣٣ ، فلربما بقي الى الآن في ركن من ألمانيا رجلان بورجوزيان ، هادئان ، جادَّان في عملهما ، دقيقان في مواعيدهما ، محاطان بحب أحفادهما واحترام جيرانهما ، هما : آدولف آيخمان وهنريخ هملر .

الأمزجة السياسية

وُجدت فكرة الأمزجة منذ زمان قديم . اننا نراها لدى أبيقراط . وهي تقوم على الاعتقاد بأننا نستطيع أن نصنف الناس في نماذج من أنواع السلوك والمواقف تحددها قابليات فطرية في الدرجة الأولى ، وهي قابليات ترجع الى أساس عضوي بعض الشيء . وفكرة الأمزجة هذه تتعارض مع فكرة الطبقات ، التي تحدد نماذج المواقف والسلوك على أساس البنى الاجتماعية .

وفي السياسة تحاول فكرة الأمزجة أن تفسر الصراعات السياسية باستعدادات فردية يحملها الأفراد في أنفسهم حين يولدون . فبعض نماذج الناس مدفوعون بميولهم الشخصية الى موقف سياسي معيَّن يجعلهم في صراع مع نماذج أخرى من الناس تدفعهم ميولهم الشخصية الى الموقف السياسي المناقض . وقد حاول بعض علماء النفس أن يكتشفوا وجود تلازمات (ترابطات) ممكنة بين أنواع السلوك السياسي والنماذج العامة من الأمزجة . ولكن علماء النفس ليسوا متفقين على تحديد هذه الامزجة من سوء الحظ . وسنكتفي اذن باستعمال التصنيفات الشائعة أكثر من غيرها ، وذلك على سبيل المثال .

من هذه التصنيفات أولا التصنيف الطباعي الذي جاء به هيمانس وفيرزما وأشاعه في فرنسا رونيه لوسن وجاستون برجيه . لقد حاول أصحاب هذا التصنيف أن يكتشفوا وجود تلازمات بين الاتجاهات السياسية ونماذج الطبع . وهذا التصنيف يقوم على ثلاثة معايير : أ) الانفعالية ؛ ب) الفعالية ؛ ج) « الترجيع » أي طول بقاء التصورات في النفس . وهكذا يميزون على أساس هذا المعيار الأخير بين « ذوي الترجيع القريب » الذين

يعيشون في الحاضر والمستقبل ، لا في الماضي ، وبين « ذوى الترجيع البعيد» الذين يطول ترجع التصورات في أنفسهم زمناً طويلا • ففي السياسة يكون الهلاميون (وهم الذين يتصفون بأنهم غير انفعاليين ، غير فعّالين ، ذوو ترجيع قريب) والممفاويون (وهم الذين يتصفون بانهم غير انفعاليين ، فعّالون ، ذوو ترجيع بعيد) ميّالين بطبيعتهم الى عدم الاكتراث بالكفاح السياسي ، وقلة السعي الى السلطة ، وهم يحترمون حرية الآخرين ، وهم اذن معتدلون ، ومعدّلون للتعارضات أو الصراعات• ولا كذلك «الجامحون» (اي الذين يتصفون بأنهم انفعاليون ، فعّالون ، ذوو ترجيع بعيد) ، و « الغضبيون » (وهم الذين يتصفون بأنهم انفعاليون، فعّالون، ذوو ترجيع قريب) فانهم ميّالون الى المعارك السياسية والى السلطة ، فأما الأولون منهم أي الجامحون فهم بطبيعتهم قادة مستبدون ، وأما الآخرون أي الغضبيون فهم أقرب الى أن يكونوا محرضين للجماهير وخطباء وصحفيين ، وهم يميلون الى ممارسة الدكتاتورية (دانتون ، جوريس) • وهنالك « العصبيون » (أي الذين يتصفون بأنهم انفعاليون ، غير فعّالين ، ذوو ترجيع قريب) ، و « العاطفيون » (أي الذين يتصفون بأنهم انفعاليون ، غير فعالين ، ذوو ترجيع بعيد)، فهؤلاء وأولئك ثوريون بطبيعتهم ، فأما الأولون ، أي العصبيون ، فهم فوضويون ، وأما الآخرون فليسوا بعيدين دائماً عن الأساليب الأستبدادية (روبسبيير) • وهنالك « المتبلدون» (الذين يتصفون بأنهم غير انفعاليين ، غير فعّالين ، ذوو ترجيع بعيد) فهؤلاء محافظون بطبيعتهم ، وهنالك « الدمويون » (أي الذين يتصفون بأنهم غير انفعاليين ، فعّالون ، ذوو ترجيع قريب) ، فهؤلاء أقرب الى أن يكونوا انتهازيين (تاليران) • ان هذا كله يظل غامضاً سطحياً •

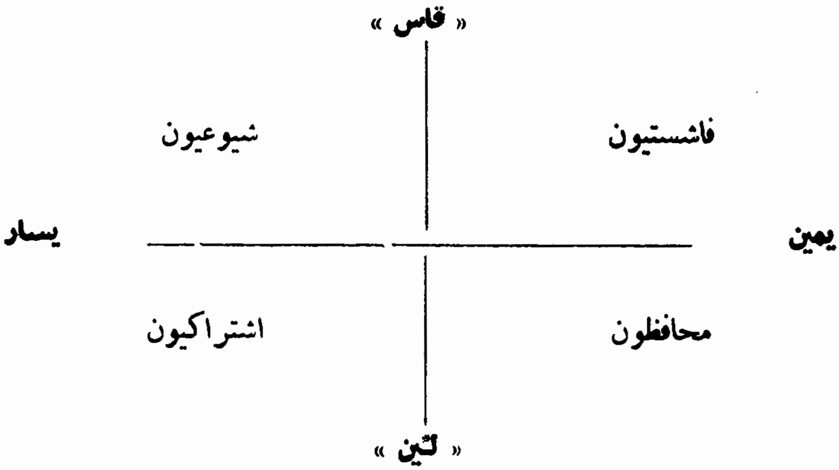
وقد أشار ايمانويل مونييه ، من جهته ، الى وجود تلازم (ترابط) بين الاتجاهات السياسية وبين التصنيف الجسمي النفسي الذي جاء به

كرتشمر ، والذي يجعل آراء ابيقراط العتيقة آراء عصرية حديثة ، وذلك اذ يميز ثلاثة نماذج انسانية أساسية : النموذج العريض ، النموذج النحيل، النموذج الرياضي الذي « يجمع بين الركون الهادىء وشيء من قابلية الانفجار » • وعلى هذا الأساس يُعتد ميرابو الذي كان يتقلب بين المرونة والهياج الفائر ، وكان لامعاً وشعبياً ، مثالَ السياسي « العريض » المتقلب بين حالتي الهمود والنشاط • أما النحيلون الذين يتصفون بأنهم أشبه بالفصاميين فهم اما أناس حسابون عقليون لا يتورعون عن شيء ، واما أناس مثاليون متطرفون ، طغاة لا عاطفة لهم ، ولا « يعرفون شيئاً من التواصل الانساني بين شخصين » •

ولكن هذه التلازمات لا تقل عن التلازمات السابقة وهناً • وكذلك العلاقات بين الاتجاهات السياسية والنموذجين الانسانيين اللذين يميز بينهما تصنيف يونج وهما الانبساطي والانطوائي • ان الانطوائي في تصنيف يونج هو الشخص المنكفيء على نفسه ، الملتفت الى العالم الداخلي ، الى عالم الأفكار ، فهو قليل الاهتمام برأي الآخرين ، وهو بطبيعته متمرد على الأوضاع الاجتماعية ، ضعيف الميل الى مخالطة الناس • أما الانبساطي فاهتمامه الأساسي منصب على كل ما هو خارجي ، على الثراء ، على السمعة، على الاستحسان الاجتماعي ، على مجاراة المجتمع ، على النشاط • فالسياسي الديموقراطي أو النائب البرلماني أو المستشار العام أو الوجيه المحلي ، هؤلاء جميعاً يقابلون النموذج الانبساطي ؛ كما أن التكنوقراطي أو اليعقوبي يقابل النموذج المنطوي •

والمحاولات التي قام بها بعض الباحثين من أجل تصنيف الأمزجة السياسية تصنيفاً مباشراً أهم من المحاولات السابقة ، ولاسيما المحاولة التي قام بها العالم النفسي الاجتماعي الانجليزي آيزنك • لقد حدَّد آيزنك ، على أساس تحليل عاملي لأجوبة أسئلة ضمتها استجوابات تتناول

الاتجاهات السياسية ، حدّد تعارضين أساسيين أو محورين يتيحان لنا أن نميّز بين أربعة نماذج كبرى للاتجاهات السياسية ، للأمزجة السياسية ، وأن نعيّن بالنسبة اليهما أنواع التصرفات السياسية : فهناك أولا محور « الراديكالي ـ المحافظ » (ويجب أن نفهم كلمة «الراديكالي هنا بالمعنى الانجليزي ، فالراديكالي بهذا المعنى شخص من انصار التغيير والتحويل ، أي شخص « تقدمي ») ، وهناك ثانياً محور « القاسي ـ اللّين» . فالمحور الأول يقابل التمييز التقليدي بين اليمين واليسار تقريباً . والمحور الثاني يفسّر وجود اتجاهات مختلفة اختلافاً كبيراً في داخل الفئتين السابقتين : اتجاهات المحافظين واتجاهات الفاشستيين في اليمين ، واتجاهات الاشتراكيين الديموقراطيين واتجاهات الشيوعيين في اليسار . فآيزنك يرى أن هذه الاختلافات يفسرها محور ثان : فالفاشستيون والشيوعيون من جهة ، والمحافظون التقليديون والاشتراكيون الديموقراطيون من جهة أخرى ، هم على طرفي هذا المحور . وتقاطع المحورين اللذين يمثل أحدهما الفاصلة ويمثل الثاني الترتيب ، يتيح لنا أن نمثل مختلف نماذج الأمزجة السياسية تمثيلا مناسباً :



ان نظريات آيزنك مفيدة جداً في وصف الصراعات السياسية ، ولكنها تثير نوعين من الاعتراضات • أولهما أنه ليس مؤكداً أن التمييز بين « الراديكالي والمحافظ » والتمييز بين « القاسي واللّين » لايعبران عن فروق اجتماعية أكثر مما يعبران عن فروق نفسية • ان استقصاءات آيزنك تدل على أن توزع الأفراد بين النماذج الأربعة التي حدّدها على هذا النحو لا يطابق تماماً توزعهم على طبقات اجتماعية أو على مستويات معيشية أو على فئات اجتماعية أخرى ، ولكن هذه الاستقصاءات نفسها تدل على وجود بعض التلازمات في هذا الصدد• فلا نستطيع اذن أن نؤكد أن هذه النماذج الأربعة تقابل بنى نفسية فطرية ، أي تقابل أمزجة نفسية أكثر مما تقابل ظروفاً اجتماعية • أضف الى ذلك أن تحديد كل نموذج من هذه النماذج يثير بعض المصاعب • ان التمييز بين الراديكالي والمحافظ ، بين اليسار واليمين، واضح وضوحاً كافياً ويبدو قابلا لأن يستعمل على نطاق عام شامل • ولا كذلك التمييز بين « القاسي واللين » فهو يظل غامضاً رجراجاً ، واستعماله يدعو الى الحذر •

فاذا أنعمنا النظر في الأسئلة التي استخدمها آيزنك لتعرف « القساة » و « اللينين » ، شعرنا أننا بصدد تعارض أخلاقي أكثر مما هو سياسي • فهذه « القسوة » تُعَرَّف قليلا بما يمكن أن نسميه « جرأة الفكر » والانفصال عن الأخلاق التقليدية ؟ أما اللين فهو الفكر الديني الأخلاقي بالمعنى البروتستانتي ، الفكر الفردي القائم على ارادة كل فرد أن يقوم بواجبه الديني من غير ضغط خارجي • انه يقابل ، في آن واحد ، الايمان بالله والتدين والتزمت الجنسي والاعتقاد بالمساواة بين البشر والرفق وقلة العنف والمحبة المسيحية وحرية كل فرد ازاء الدولة (ولكن لا ازاء الدين

والأخلاق) . ان من المستحيل علينا أن نشبه هذا التعارض بين « القاسي واللين » بالتعارض بين « الاستبدادي والديموقراطي » كما نفعل ذلك كثيراً في فرنسا . ان معنيي « القاسي » و « اللين » مختلفان عن ذلك اختلافاً كبيراً، ولا يبدو أن استعمالها ممكن في غير الملابسات الاجتماعية الأنجلوسكسونية.

* * *

الفصل الثالث

العوامل الديموغرافية

أما أن للديموغرافيا تأثيراً في الصراعات السياسية ، فتلك فكرة منتشرة منذ زمن بعيد • ان جمهور الناس يقبل ذلك التعليل الذي يفسر الحروب والثورات بضغط السكان ، وهو تعليل تصوره بعضهم منذ قرون ، قبل أن يصبح أساساً للدعاية الهتلرية عن « المدى الحيوي » ، وقبل أن يعود اليه بعض علماء الاجتماع المعاصرين • ومع ذلك نرى النظريات السياسية الكبرى لا تقيم للعوامل الديموغرافية وزناً كبيراً • فالليبراليون والماركسيون لا يكادون يلامسون المشكلة • والمسيحيون والقوميون والشيوعيون مجمعون على نقد آراء مالتوس ومعارضة تحديد النسل • ولكن تسارع ازدياد السكان في البلاد المتخلفة عامل أساسي من عوامل الصراع السياسي •

الضغط الديموغرافي

يرى بعضهم منذ زمن طويل أن الضغط الديموغرافي عامل أساسي في أخطر النزاعات السياسية • فما أقدم الفكرة التي تقول ان التوترات الاجتماعية في البلاد المزدحمة بالسكان عنيفة ، وان الثورات والحروب فيها كثيرة • ولا كذلك البلاد الأخرى القليلة الازدحام بالسكان ، فالصراعات السياسية فيها أخف ، والحكام أبقى ، والسلام أرسخ • فقديماً ذهب أرسطو وأفلاطون الى أن فرط ازدياد السكان يؤدي الى اضطرابات سياسية • وقال مونتيني في الفصل الثالث والعشرين من كتابه « مقالات » ان الحروب

« تفصد الجمهورية » ، فهي تطهر الجسم وتحميه من أن يصيبه الاضطراب بسبب ازدياد مقدار الدم فيه (وفقاً للاعتقادات الطبية في ذلك العصر) . وكانت هذه الفكرة أيامئذ شائعة مألوفة . وكثير من كتاب عصر النهضة كانوا يعللون اضطرابات العصر بازدياد السكان . كتب ألريخ فون هوتن سنة ١٥١٨ يقول : « الحروب ضرورية ، من أجل أن يغادر الشباب أوطانهم وأن يقل عدد السكان » . ويضيف سيبستيان فرانك سنة ١٥٣٨ قوله : « اذا لم تساعدنا الحرب ولم يساعدنا الموت فينبغي أن نترك أرضنا وأن نمضي كما يمضي بوهيميون » . وفي القرن الثامن عشر أوحت الفكرة القائلة بأن زيادة السكان تولد صراعات سياسية ، أوحت هذه الفكرة الى مالتوس آراءه مباشرة : لقد كان مالتوس يخشى أن يصبح تزايد السكان الفقراء الذين يتزايد فقرهم بتزايد عددهم نفسه مؤدياً الى تفاقم طمعهم في أملاك الأغنياء وأن يهدم هذا الطمع النظام الاجتماعي .

ان نظريات الضغط الديمغرافي تستند الى وقائع باهرة . لقد تضاعف عدد سكان أوروبا بين سنة ١٨١٤ وسنة ١٩١٤ : فشبت النزاعات الكبرى التي عرفها النصف الاول من القرن العشرين . ولعل فرانسا كانت في نهاية القرن الثامن عشر مزدحمة بالسكان بالقياس الى الموارد الطبيعية والى أساليب التكنيك في ذلك العصر : فاذا بالثورة الفرنسية تنفجر سنة ١٧٨٩ ثم تعقبها الحروب التي تلاحقت من سنة ١٧٩٢ الى سنة ١٨١٥ . وفي البلاد المتخلفة الراهنة تترافق زيادة السكان بحركات ثورية كثيرة وبموقف قتالي في كثير من الأحيان . ولقد كانت ألمانيا واليابان بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ مزدحمتين بالسكان ازدحاماً واضحاً : فكان ميلهما الى التوسع ، وكان ما أطلقه هذا الميل من حروب تستهدف امدادهما بالمدى الحيوي الذي يعوزهما . وعلى عكس ذلك نرى أن تخلخل السكان في الولايات المتحدة ابان القرن التاسع عشر وقدرة غير المكتفين فيها على الاتجاه نحو الغرب ، قد اضعفا التوترات

الاجتماعية وقللا صراع الطبقات كثيراً . هكـذا نفهم الآراء التي جاء بهـا جاستون بوتول حين قال ان الحروب تقوم في أيامنا هذه بوظيفة التعديل التي كانت تكفلهـا في الماضي الأوبئـة الكبرى : فهي تؤدي الى « انفراج ديموغرافي » وهي اذن أشبه بصمام أمان . وتلك كانت فكرة مونتيني على وجه التقريب .

ومع ذلك فان نظريـات الضغط الديموغرافي في صـورتها التبسيطية هذه جديرة بالنقد . ليس أكثر البلاد ازدحاماً بالسكان أكثرها ميلا الى الحرب ، والا لكانت هولاندا اكثر بلاد أوروبا قتالا بسبب كثافة سكانها . والصين المزدحمة بالسكان ظلت طوال قرون بلداً مسالماً جداً ، على حين أن قبائل الهنود الحمر المنتشرة على رقاع واسـعة من الأرض في أمريكـا الشمالية ، كانت تنخرط في نزاعات لاتنقطع . وان عوامل أخرى كثـيرة غير كثرة السكان قد أطلقت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . أضف الى ذلك أن الثورتين الروسيتين في سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ ، قد شبتا في بلدمتخلخل السكان يستحيل ان نتحدث بصدده عن ضغط ديمغرافي . ان فكرة الضغط الديمغرافي هذه تظل غامضة جداً . ولايمكن أن تعـرَّف على أساس كثافة السكان وحدها . وللتصورات الجماعية شأنها : ان فكرة « الخطر الأصفر » التي راجت منذ نهاية القرن الأخير لاتستند الى تحليل قوة الأسيويين تحليلا واقعياً بقدر ما تستند الى الصورة الغامضة التي قامت في أذهاننا عن تدافع جماهير واسعة ملجومة الأعين تدفق على الشعوب البيضاء تدفق السيول .

ويجب أن ننظر خاصة الى الموارد الطبيعية وامكانية استثمارها . ان نظرية ضغط السكان هي نظرية العوز . انها نظرية اقتصادية لا ديموغرافية . ومن هذه الزاوية انما عالج مالتوس المشكلة حين صاغ قانونه الشهير سنة ١٧٩٨ : ان السكان يتزايدون تزايداً طبيعياً بنسبة هندسـية على حين أن المواد الغذائية تتزايد تزايداً طبيعياً بنسبة حسابية . فالمسافة بين عددالسكان

ومقدار المواد الغذائية تزداد اتساعاً لان السكان يتزايدون وفقاً للسلسلة ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ١٢٨ .. الخ ، على حين أن المواد الغذائية تــزداد وفقــاً للسلســلة ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ .. الــخ . ولابد أن تصير الانسانية الى مجاعة مالم نحدّد عدد المواليد بالارادة : وهذه المجاعة تولد نزاعات خطرة كل الخطورة .

ان قانون مالتوس لم يمكن التحقق منه يوماً ، ولايمكن التحقق منه في هذه الصيغة الرياضية التي وضعها مالتوس . ما معنى « الازدياد الطبيعي » للسكان أو للمواد الغذائية ؟ ولكن الفكرة القائلة بأن الســكان يتزايــدون تزايداً أسرع من تزايد المواد الغذائية قد ظلت مغروسة في أعماق النفوس. حتى أن تسارع الاتساع الديموغرافي في عصرنا الحاضر قد أعاد الفكرة الى الظهور فعرف مذهب مالتوس انبعاثاً حقيقياً ولاسيما في الولايات المتحدة. ان التعارض واضح بين مايتصف به ازدياد السكان من أنه يشبه أن يكون غير محدود ،وبين ماتتصف به الموارد الطبيعية من أنها محدودة . ثم ان بعض الباحثين يرون أن الزراعة العنيفة تجنح الى استنفاد طاقات التربة . وأن المواد الغذائية مهددة بأن تصير الى ندرة . ان المتفائلين يرون ان استغلال الأرض استغلالا يتحكم به العقل ، سيسمح باطعام اكثر من ستة مليارات من البشر : ولكن هذا الرقم معرض لأن يتجاوزه عدد البشر في نهاية هذا القرن . فهب اننا سلمنا بقدرة الأرض على اطعام ستة مليارات من البشــر فان هذا السقف المطلق سيُخرق في أقل من ثلاثة أرباع القرن . ان التفاؤل الأعمى الذي تستسلم له النظريات التوسعية لايكفي لحل مشكلة كهذه المشكلة .

ونظرية الضغط الديموغرافي تعبر الآن عن وضع البلاد المتخلفة التي يتسارع فيها تزايد السكان تسارعاً هائلا فيفاقم الصراعات السياسية كثيراً .

ان هناك نوعين من التوازن الديموغرافي يتحققان تحققاً طبيعياً بتأثير عوامل فيزيولوجية واجتماعية معاً : توازناً في البلاد البدائية ، وتوازناً في البلاد الصناعية المتطورة جداً • فأما توازن البلاد البدائية فهو من طبيعة التوازن الذي يلاحظ لدى أنواع حيوانية كثيرة ، ويقوم على كثرة الولادات وكثرة الوفيات معاً • ويمكن أن نطلق على هذا التوازن اسم « توازن الزجر »[1]•

ان انثى الزجر تبيض عشرات الآلاف من البيوض • فلو بلغت البيوض جميعها النضج ولو أتيح لجميع الزجور الجديدة حظ واحد ، اذن لأفنت الزجور جميع الأنواع الحيوانية في وقت قصير جداً ، ولأصبحت الأرض حظيرة كبيرة للزجور • ولكن آلافاً من البيوض لا تصل الى النضج ، كما أن آلافاً أخرى من الفراخ تفنى بعد ذلك • وبهذا يقوم نوع من توازن ديموغرافي نسبي في عالم الزجور • ان التوازن الديموغرافي القائم لدى الانسانية البدائية شبيه بهذا : فالخصوبة الطبيعية القوية وعدم تقييد الحمل يؤديان الى نسبة عالية في الولادات • ولكن فقدان العناية الصحية ، ومصاعب التغذية ، والأمراض ، والشيخوخة المبكرة ،كل ذلك يؤدي الى نسبة عالية في الوفيات •

أما في البلاد الصناعية المتطورة جداً فان الوضع مختلف في الأمرين• فالعناية بالصحة ، ووفرة الغذاء وتوازنه ، وتطور الطب ، كل ذلك يخفض نسبة الوفيات• ونسبة الولادات منخفضة أيضاً، اولا بسبب عوامل بيولوجية ماتزال مجهولة ، ولكن أثرها لاشك فيه ، فسوء التغذية والضعف الفزيولوجي مصحوبان بخصوبة طبيعية كبيرة خلافاً للظن الشائع ، حتى لكأن هذه الخصوبة تقل اذا كان الغذاء أفضل وكانت الحيوية العامة أقوى؛ وثانيا لأن ازدياد الرخاء وتطور التربية ونمو النزعة الفردية ، لأن كل ذلك

---

(١) الزجر سمك ضخم الجثة •

يزيد تحديد الولادات بالارادة • وهكذا يقوم نوع من التوازن الديموغرافي على أساس التلازم بين قلة الولادات وقلة الوفيات • فالسكان يزداد عددهم، ولكن الازدياد بطيء •

فالتوازن البدائي في البلاد المتخلفة قد انقطع ، ولم يتحقق فيها توازن البلاد الصناعية • ان انتشار بعض القواعد الصحية والطبية الأولية ، واستعمال المعالجات السهلة التي لاتكلف نفقات باهظة في مكافحة الأمراض الوبائية (كاستعمال مادة د د ت على نطاق واسع وعلى نحو مطّرد) يخفضان نسبة وفيات الأطفال خفضاً سريعاً ، وهي أهم شيء من ناحية تزايد السكان (ان طول عمر الشيوخ الى ما بعد السن التي يقدرون فيها على الانجاب لا قيمة له في هذا الصدد) ، على حين أن نسبة الولادات تحافظ على مستواها ، أولا لأن نمط المعيشة والعادات الغذائية لا تتبدل كثيراً ولأن الخصوبة الطبيعية لم تتغير ؛ وثانياً لأن العادات التقليدية والأخلاق العامة تتطور تطوراً بطيئاً جداً وتظل تعارض تقييد الولادات بالارادة زمناً طويلا • وهكذا يميل عدد السكان الى الازدياد بسرعة عظيمة جداً •

واختلال التوازن الديموغرافي هذا يشتد خطره لأنه يحدث في الوقت الذي تقوى فيه الحاجة الى انماء اقتصادي سريع ، ويصبح من الصعب جداً بحكم هذه الحاجة ابقاءُ المواد الغذائية في مستواها المألوف • فلا بد من انتزاع عدد من العاملين في انتاج الخيرات الاستهلاكية الشائعة ، ودفعهم الى انشاء المصانع وشق الطرق وبناء السدود ، أي الى المشاريع اللازمة لارساء القواعد الاقتصادية الأساسية في بلد حديث ؛ فالمواد الغذائية تقل أثناء هذه المرحلة الانتقالية في حين أن عدد السكان يزداد ازدياداً كبيراً جداً • هكذا تصبح البلاد المتخلفة في وضع انفجاري • فتنشأ فيها الصراعات السياسية قوية عنيفة بتأثير الضغط الديموغرافي ، وتهم أن تخرج منها حروب

وثورات ودكتاتوريات سياسية ما لم تتخذ اجراءات جبارة لتعميم استعمال الأساليب التي تحول دون الحمل •

عناصر السكان

ان للعناصر التي تؤلف السكان من ناحية السن والجنس ، وللمناطق الجغرافية التي يتوزع عليها هؤلاء السكان ، أثراً في الصراعات السياسية • ففي البلاد المتطورة ، حيث يطول العمر وتقل الولادات ، يكون عدد الشيوخ كبيراً بالقياس الى عدد الشباب • أما في البلاد المتخلفة فعددالشيوخ قليل • ومن الأمور المسلَّم بها عامة أن الشيوخ أكثر تعلقاً بالنظام القائم وأقرب الى روح المحافظة ، وان الشبان أقرب الى روح الثورة • على أن ميل الشبان الى التجديد يمكن أن ينزلق بسهولة الى تجديدات زائفة تتصف بالتحدي والعنف وتقابل المظاهر النفسية التي تلاحظ في المراهقين حين يجتازون مرحلة حب التفرد والأصالة ؛ وكثيراً ما تولّد هذه الأزمة لدى البورجوازية نزاعاً بين هذه الحاجة الى التغيير وبين التعلق العميق الغريزي بوضع اجتماعي ممتاز ، وقد يؤدي هذا النزاع الى الفاشستية والى جميع الحركات التي تنتمي الى الطراز المسكادى[1] • ومهما يكن من أمر ، فان الأمة التي تكثر فيها العناصر الفتية أميل الى الثورات والتغييرات العميقة ، والأمة التي يكثر فيها الشيوخ تنفر من ذلك نفوراً عميقاً •

لقد بينت دراسات متنوعة أن الشبان لا يقترعون للأحزاب المحافظة المعتدلة مثلما يقترعون للأحزاب التي تقترح تغييرات سواء من اليسار أو من أقصى اليمين (ولكن اليسار غالب ، الا في ظروف خاصة) • ويتجلى وسطي عمر السكان في عمر القادة أيضاً : فالقادة الحاليون في البلاد المتخلفة ورجال ثورة ١٧٨٩ يمثلون بشبابهم وسطي عمر السكان • ان هذه

---

(١) اسم اطلق سنة ١٧٩٣ على جماعة من الملكيين في فرنسا •

الظاهرات الديموغرافية تعلل لنا بعض التعليل لماذا تصبح البلاد المصنَّعة التي يكون فيها الأجل المتوسط عالياً أميل الى المحافظة شيئاً بعد شيء ، ولماذا نرى البـلاد المتخلفة التي يكون فيهـا الأجل المتوسـط منخفضـاً أقرب الى الثورة .

ثم ان نسبة الشيوخ الذين تجب اعالتهم هي نسبة ضئيلة في البـلاد التي يكثر في سكانها الشباب ، من نمط البلاد المتخلفة ، ولكن هذه النسبة كبيرة في البلاد المصنَّعة التي يكون فيها الأجل المتوسط عالياً . حتى لقد قَدَّر بعض الباحثين أنها ستبلغ نحواً من ٢٥٪ (هي الآن ١٦٪ في فرنسا وبريطانيا العظمى ، و ١٢٪ في ايطاليا ، و١٠٪ في اسبانيا) . وذلك عبء ثقيل على السكان العاملين يؤدي الى نزاع حقيقي بين الأجيال .

وأخيراً كلما كانت نسبة الطاعنين في السن كبيرة في دولة من الدول كانت هذه الدولة أقل حركة وأميل الى السكون. تلك كلها أفكار غامضة. لكن هذا لاينفي أنها تقابل واقعاً . فالانكفاء على القيم المقررة ، والبحث عن الأمان قبل كل شيء ، وعقلية المتقاعد ، ذلك كله طراز من الحياة تحدده هذه النسب ، ويميل به ارتفاع متوسط العمر الى الغلبة . وطبيعي أن يتجلى في الصراعات السياسية .

ولاختلافات توزع السكان على الجنسين أثر أضعف من ذلك . ان أسطورة اختطاف نساء سابين قد أبقت في الأذهان ذكرى تلك الحروب في سبيل النساء ، وهي حروب لعلها كانت شـائعة في مرحـلة من مراحل الحضارة . وليس من المؤكد ان الندرة الديموغرافية هي سببها الوحيد ، ولا أن الميل الى التغيير ليس له فيها نصيب . وقد جاءت القصص الشعبية عن جماعات الرواد الأمريكان أو المعمِّرين في بلاد مختلفة ، فاسهمت في

اشاعة صورة النزاعات الداخلية التي تثيرها ندرة النساء • والحق أن هذه العداوات الناشئة عن الحرمان أمر واقع ، ولكن يجب أن لا نغالي في تضخيم مداها •

وأهم من ذلك آثار ندرة النساء أصلا ، في نشوء في بعض النظم وبعض أنواع السلوك التي تبقى بعد ذلك زمناً طويلا • ان ندرة النساء البيض والموقف الذي اتخذه المعمرّون في الأصل من النساء الملّونات قد لعب دوراً في نشوء عواطف عرقية (أو غير عرقية أحياناً) • وقد كتب العالم الاجتماعي البرازيلي جلبرتو فريرى صفحات عميقة في هذا الموضوع ، وان لم تخل من غلو • ان ندرة النساء في الولايات المتحدة أثناء المرحلة البطولية قد أدت الى اعلاء شأنهن كثيراً ، حتى لقد نشأ نوع من نظام الأمومة تؤيده القوانين بعض التأييد ، ولا يزال المجتمع الأمريكي الراهن متشبعاً به • ان خطورة هذه الظاهرة أمر لا شك فيه : فالقسم الأعظم من الثروة الأمريكية بين أيدي نساء لهن نفوذ على الصحافة والاذاعة والتلفزيون وغير ذلك • والناس يعرفون الدور الضخم الذي تقوم به النوادي النسائية في الحياة الاجتماعية والسياسية بأمريكا •

ويبدو أن غلبة النساء في السكان يعزز نزعة المحافظة في المجتمعات الغربية المتطورة حيث نرى اقتراعات النساء منصبة على اليمين أكثر من اقتراعات الرجال بوجه عام • ولكن الفرق ضئيل مع ذلك • ويرى بعض الباحثين أن هذا يرجع الى السن أكثر مما يرجع الى الجنس ، لأن أعمار النساء أطول من أعمار الرجال وسطياً ، فالنساء الطاعنات في السن ، وعددهن اكبر من عدد أترابهن الرجال، هي اللواتي يجنحن بمجموع أصوات النساء نحو اليمين • ان أصوات الشيوخ من الجنسين أميل الى المحافظة •

ويكفي أن يكون عدد كبير من النساء الطاعنات في السن أرامل منطويات على ماضيهن حتى يقوى هذا الاتجاه ٠

تلكم نظرية شائعة ٠ ومع ذلك دلت دراسات شتى على أن النساء أميل الى المحافظة حتى في طبقات الأعمار الشابة ، وخاصة في الأوساط الشعبية ٠ ويرى بعض الباحثين أن هذا يرجع الى تأثير « الصحافة العاطفية » ، والى عقلية عامة يميل الأدب والتلفزيون والسينما الى غرسها في نفوس الفتيات ، فهذه الأجهزة توحي اليهن أن خير سبيل الى الخروج من وضعهن والارتقاء في سلم الحياة الاجتماعية هو العثور على « الأمير الفاتن » والظفر بالزوج الغني ، وذلك أمل يحملهن على مناصرة قيم الطبقة البورجوازية، ويجردهن من كل اندفاع ثوري ٠ هذا تعليق شائق شريطة أن لانغالي في تضخيم مداه٠

ويبدو أن تأثير النساء السياسي يمضي في البلاد المتخلفة في عكس هذا الاتجاه : فهو يعادي النظام القائم ويناصر التغيير ويعزز الصراعات ٠ ان وضع النساء في البلاد المتخلفة أسوأ من وضع الرجال بوجه عام ، وخاصة في البلاد الاسلامية ، وفي آسيا ، وفي أمريكا اللاتينية وغيرها ٠ فالنساء هنالك هنّ الفئة الاجتماعية المضطهدة أكثر من غيرها ٠ فمن الطبيعي والحالة هذه أن تكون هذه الفئة ثورية أكثر من غيرها ٠ على أن الدعوة الى تحرر المرأة يمكن أن تكون تغطية لرفض احداث تغيير واقعي في البنى الاجتماعية ٠ لقد رأينا ذلك في افريقيا الشمالية لدى أنصار « الجزائر الفرنسية » حين قامت حملة" على الحجاب ٠ ورأينا ذلك في فيتنام الجنوبية على يد المرأة الشهيرة جداً ، السيدة نهو ٠

وتفاوت توزع السكان يولّد صراعات سياسية ٠ فتخلخل السكان

في بعض المناطق ، وهو تخلخل يجعل حياتهم الاقتصادية صعبة ، يولّد بعض الحرمانات ويمكن أن يعبّر عن نفسه بعصيانات من نوع عصيان بوجاد . كما يمكن أن يؤدي ازدحام بعض المناطق بالسكان الى مفاقمة الصراعات فيها . ان الهجرات الكبرى الى المدن ، في أوروبا الغربية أثناء القرن التاسع عشر ، قد أدت الى تراكم جماعات من السكان تعيش حياة بائسة ، جماعات رديئة المسكن سيئة الطعام ، تخضع في العمل لشروط رهيبة ، ولا شك أن هذا كان له أثر كبير في نشوء الحركات الثورية . وقيام « مدن القصدير » حول المدن في البلاد المتخلفة يحدث هذه النتائج نفسها . على أن كثافة السكان هي هنا عنصر من عناصر عدة متشابكة ، كانخفاض مستوى المعيشة ، واستغلال أرباب العمل، والانتماء الى الأحزاب، والعقائد السياسية ، الخ .

وفي جميع البلاد تقريباً يؤدي تفاوت توزع السكان الى تفاوت في التمثيل السياسي . فالمناطق التي قل سكانها لها نسبة من النواب أكبر من النسبة التي يستحقها عدد سكانها بالقياس الى مجموع سكان البلاد . والمناطق التي كثر سكانها لها نسبة من النواب أقل من النسبة التي يستحقها عدد سكانها بالنسبة الى مجموع سكان البلاد . لقد يمكن جعل هذه التفاوتات محدودة جداً ، وذلك باتباع المبدأ القائل ان لكل عدد معيّن من السكان نائباً واحداً ، ولكن حتى في هذه الحالة يصعب تجميع مناطق متباعدة كثيراً للوصول الى ذلك العدد المعيّن الذي اتُخذ حداً أدنى ، ولا يكون هنالك مفر ، في المناطق القليلة السكان جداً ، من انتخاب نائب يمثل عدداً من السكان أقل من ذلك العدد . واذا كان يمكن تقليل هذه الحالات نظرياً ، فالتفاوتات في التمثيل النيابي كبيرة على وجه العموم في واقع الأمر، وذلك لأسباب سياسية .

لقد اعمتدت الارستقراطية المحافظة ، في أكثر بلاد أوروبا الغربية ، أثناء القرن التاسع عشر ، على طبقة الفلاحين في صراعها مع البورجوازية اللبرالية : فكانت كلما اضطرت الى التنازل فيما يتعلق باتساع حق التصويت، تميل الى جعل الغلبة للأرياف على المدن حفاظاً على سيطرتها • وفي القرن العشرين ، لاحظت البورجوازية أن الاشتراكيين والشيوعيين الذين يهددونها يعتمدون خاصة على المدن ، وأن روح المحافظة التي تسيطر على الأرياف يمكن أن تساعدها بدورها في الابقاء على سلطتها • وهكذا حلّت محل الارستقراطية في اقامة تفاوتات في التمثيل النيابي لمصلحة المناطق الريفية القليلة السكان ، دون أن يكون الفلاحون هم المستفيدين من ذلك• فكان الفلاحون في الحالتين « طبقة دعم » لطبقة أخرى •

★ ★ ★

الفصل الرابع

العوامل الجغرافيـة

« سياسة الدول قائمة في جغرافيتها » : ان هـذه الجملة التي قالهـا نابوليون تعبر عن فكرة قديمة نجد بذورها ، منذ القرن الرابع قبل ميلاد المسيح ، في كتاب أبيقراط « الهواء والماء والأماكن » • وقد طبقها هيرودوت في « تواريخه » • وعرض أرسطو في الجزء السابع من كتاب « السياسة » نظرية في العلاقات بين المناخ والحرية ، رجع اليها خلال العصور عدد كبير من الباحثين ، وخاصة جان بودان ، قبل أن يوسّعها مونتسكيو في الجزءين الرابع عشر والسابع عشر من كتابه « روح القوانين » • وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشـرين قامت مدرسـة كاملة من الجغرافيين تعمّق هذه الآراء • فهذا عالم ألماني ، هو فريدريك راتزل ، ينشر سنة ١٨٩٧ كتاباً بعنوان « الجغرافية السياسية » ؛ وهؤلاء تلاميذه يطلقون بعد ذلك اسم « جيوبوليتيك »[١] على هذا الفرع من فروع البحث • ثم ينشيء فيدال دو لا بلانش وجان برون المدرسة الفرنسية في «الجغرافية الانسانية» وهي تأخذ بهذه الآراء ، ولكنها لا تبلغ ذلك الحد من الجبرية ولا تمعن ذلك الامعان في الخيال •

ما من أحـد ينكر أن السياسـة مرتبطة بالجغرافيـة : لا المحافظون ينكرون ذلك ولا الفاشستيون ولا اللبراليـون ولا الماركسيون • ولكنهـم

---

(١) الجغرافيـة السياسـية

لا يتفقون على درجة هذا الارتباط . فالمحافظون يميلون الى تضخيم هـذا التأثير ، والمجددون يميلون الى تطفيفه . ان موريس باريس يذهب الى أن السياسة قائمة على « الأرض والموتي » أي على السياسة والتاريخ ، والتاريخ مرتبط بالأرض ارتباطاً كبيراً . والمدرسة الألمانية في « الجغرافية السياسية » كانت تناصر دعاة الوحدة الجرمنية في أول الأمر ، ثم الوطنيين الاشتراكيين بعد ذلك . والأســاس الذي تقوم عليه فلســفة اليمين انما هو القول بأن الانسان سجين الجبرية التي تفرضها الأرض وتفرضها البيئة . أما اليسار فيرى أن الانسان حر وأنه يستطيع الافلات من جبرية الطبيعة وأنه يفعل ذلك ، فتأثير الجغرافية لاينفصل عن تأثير أدوات التكنيك التي تتيح له أن يتغلب على عقبات البيئة الطبيعية؛ وهكذا تكون العوامل الجغرافية جغرافية اجتماعية معاً ، ويزداد العنصر الأول على حساب العنصر الثاني كلما تقدم التكنيك . ان الصراعات السياسية في المجتمعات القديمة تتوقف كثيراً على الجغرافية ، أما في المجتمعات الحديثة فهي لا تتوقف عليها الا قليلا .

المناخ والموارد الطبيعية الطبيعية

لقد ألح المؤلفـون القـدامى ، من هيرودوت الى مونتسكيو ، عـلى ما للمناخ من تأثير مباشر في سلوك الأفراد : فنظرياتهم نفسية ـ جغرافية . نقرأ في الجزء السابع عشـر من كتاب « روح القوانـين » : « ان الحرارة الشديدة تثير الأعصاب فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم ، أما المنـاخ البـارد فيقوى الجسم والروح ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمـال طويلة شـاقة جريئة . » . ونتيجة ذلك « أن علينا أن لا نستغرب أن تكون رخاوة الشعوب التي تقطن مناطق حارة قد جعلتها مستعبدة في جميع الأحيان تقريباً ، وأن تكون شجاعة الشعوب التي تقطن مناطق باردة قد أبقتها حرة . » و « العبودية المدنية » مرتبطة بالمناخ عـلى هـذا النحو نفسه . فالناس في البـلاد الحارة

« لا يُحملون على القيام بعمل شاق الا مخافة عقاب، لذلك لاتستغرب العبودية فيها » • ان هـذه النظريات التي قال بها مونتسكيو هي تكـرار لنظريات أرسطو • وأرسطو بعد أن لاحظ أن المناخ البارد يؤدي الى الحرية وأن المناخ الحار يؤدي الى الاستعباد ، درس مشكلة المناخ المعتدل الذي ليس حاراً ولا بارداً ، وهو يربكه طبعاً ، فقال ان الناس في هذا المناخ أحرار ، لكنهم يعرفون أيضاً كيف يحكمون ، دون أن يعلل ذلك • وقد رجع جان بودان الى هذه الآراء نفسها • ولكن هـذا الأنجفي[1] كان أحرص عـلى الدفاع عن سكان الجنوب من الجيروندي[2] مونتسكيو ، فقال ان مايملكونه من مزايا عقلية يعوِّض عما يفتقدونه من طاقة وقوة ، والأمران كلاهمـا يرجعان الى البيئة •

والآراء الشائعة عن تأثير المناخ في السياسة لا تبعد كثـيراً عن هـذه النظريات التقليدية • ففي القرن التاسع عشر أشار ميشليه الى تأثير الحرارة في الأيام الثورية من عام ١٧٨٩ (وهي تقع في الأشهر الممتدة من أيار الى ايلول) • ويمكن أن تصدق نظريته على ثورة ١٨٣٠ (التي وقعت في شهر تموز) ، وعلى أيام شهر حزيران من عام ١٨٤٨ ، ولكنها لا تصدق على اندلاع ثورة ١٨٤٨ (التي اندلعت في شهر شباط) • وهل يجب أن نذكِّر بأن الثورتين السوفياتيتين قد وقعتا في تشرين الأول (١٩٠٥ ، ١٩١٧) ؟ ومنذ أربعين عاماً كان الكلام يجري على «البقع الشمسية» في تفسير الحروب والثورات • ولم يكن ذلك جداً أكثر من هذا الكلام الذي يجري الآن • ان تأثير المناخ تأثير اجتماعي أكثر مما هو تأثير نفسي : ان المناخ يؤثر في طرز المعيشة عامة ، ويؤثر في النظم والعادات • ان الديموقراطية القديمة

---

(١) نسبة الى مدينة آنجه بفرنسا

(٢) نسبة الى مقاطعة جيروند بفرنسا •

التي عرفها البحر الأبيض المتوسط والتي كان مركزها الآجورا [1] أو الفوروم [1] ، ترتبط بداهة بالحياة في الهواء الطلق ، وكذلك « المجالس » الافريقية و « الجمعات » البربرية .

ويؤثر المناخ تأثيره الأكبر عن طريق الموارد النباتية أو الحيوانية . فهو عنصر من عناصر الغنى الطبيعي أو الفقر الطبيعي ، شأنه شأن طبيعة التربة وشكل الأرض ووجود المناجم أو عدم وجودها ، الخ . فالجغرافية تلتحق هنا بالاقتصاد . ولقد كان الاقتصاد في المجتمعات القديمة رهناً بالجغرافية ، ثم أصبح هذا الارتباط يقل كلما تقدم التكنيك . والنظرية السياسية التي تقوم على أساس الموارد الطبيعية ظلت نظرية سيكولوجية زمناً طويلا كنظرية الأقاليم ، وأصحابها يناقض بعضهم بعضاً من هذه الناحية . فمنهم من يرى الثراء مصدرَ قوة وسبيلا الى الازدهار الاجتماعي والسياسي تبعاً لذلك ؛ ومنهم من يرى أنه يؤدي الى رخاوة الطاقة وضعف الشجاعة ، ويميل بالمجتمع الى الركود والانحطاط .

أما الكتاب القدامى فقد اتجهوا الاتجاه الأول . فنرى مونتسكيو ، مثلا ، يذهب الى أن خصوبة الأراضي ووفرة الخيرات يؤديان الى العبودية. على حين أن فقر الموارد الطبيعية يسِّل حرية المواطنين واستقلالهم عن الأجنبي . ففي البلاد الخصبة « لا يكون أهل القرى ، وهم الجزء الأكبر من السكان ، غيارى على حريتهم ، فهم مشغولون بأعمالهم الخاصة ممتلئون بها . ان الريف الذي يفيض بالخير يخشى النهب ، يخاف من جيش »» . أما في البلاد الفقيرة « فان الحرية هي الخير الوحيد الذي يستحق أن يدافع

---

(١) عند الاغريق ، ساحة عامة تلتئم فيها المجالس السياسية . وفي اثينا ، مكان اجتماع مجلس الشعب . (المترجم) .

(١) ساحة في روما بين الكابيتول والبالاتان كان الشعب يجتمع فيها لمناقشة القضايا العامة (المترجم).

عنه أهله ٠ » ٠ أضف الى ذلك « أن جدب الأراضي يجعل الناس صناعين، قانعين ، صلاباً في العمل ، شجعاناً ، قادرين على القتال ، اذ لابد أن يحصلوا لأنفسهم على ما حرمتهم منه الطبيعة ٠ ان خصوبة بلد من البلاد تورث أهلها الاتكال والرخاوة وشيئاً من حب المحافظة على الحياة ٠ » ٠ اننا نجد في هذا التفكير آثار الآراء الواعظة على طريقة كاتون ، التي تربط بين القناعة والديموقراطية والتي كانت منتشرة في اليونان القديم انتشاراً كبيراً ٠

ولا كذلك النظريات الحديثة التي ترى أن نمو الديموقراطية ووفرة الأرزاق متوازيان ، فهذه النظريات تعارض تلك الاتجاهات معارضة مباشرة٠ انها ترى في الفقر عاملا يفاقم الصراعات السياسية ويعرقل عمل النظم الديموقراطية ٠ على حين أن الغنى يميل الى تقليل النزاعات السياسية وتشجيع الحرية ٠ ولكن التنافس الدولي يداخل الخصومات الداخلية ، فيمكن أن يؤدي بعض أنواع الثراء الى زيادة الصراعات بدلا من تقليلها ٠ وللتنافس على المواد الأولية أثر كبير في هذا الميدان ، فهو يولّد نزاعات بين الدول ويولد تشنجات داخلية أيضاً ٠ ان كثيراً من الصراعات التي قامت في الكونجو البلجيكي ، وخاصة في كاتانجا ، يرجع أصله الى الموارد المنجمية في المنطقة ٠ وبعض الثورات التي قامت في بلاد بترولية ، وبعض النظم الاستبدادية التي سادت فيها محافظة على « النظام » مثلا ، ترتبط ارتباطاً مباشراً بضغط أحدثته الدول التي تشتري البترول ٠ ومع ذلك يجب أن لانغالي: فقدأصبح الكلام عن البترول وعن الدور الذي يلعبه البترول اسطورة من الأساطير ، كما كان الكلام على الفحم والفولاذ في القرن الماضي أسطورة أيضاً ٠

تستحق النظريات القديمة التي تتحدث عن تأثير المناخ والموارد الطبيعية في الحياة السياسية أن نعود اليها ٠ فلعلها ، اذا جُدِّدت ، أن تكون خير تعليل للتفاوت الحالي بين مختلف الأمم في درجة النمو ٠ ان العرقين

يزعمون أن هذا التفاوت يرجع الى تفاوت العروق . ولكن جميع التجارب تدل على أن الافريقيين والآسيويين والهنود الأمريكيين، اذا هم وضعوا في نفس الظروف التي يعيش فيها البيض ، ملكوا نفس القابليات ونفس المستوى العقلي . ولكننا اذا قربنا بين خريطتين ، احداهما تمثل مستويات النمو الاجتماعي الاقتصادي ، والثانية تمثل الأرض مقسمة الى مناطق كبرى على حسب المناخ والنباتات ، رأينا أموراً تخطف البصر : ان الحد الأقصى من التخلف يقابل المناطق الجليدية في الشمال والجنوب ، والمناطق الاستوائية ، والمناطق الصحراوية التي تقع تحت المدارين . على حين أن الحد الأقصى من الازدهار يقابل المناطق المعتدلة (أمريكا الشمالية ، أوروبا ، روسيا ، شريط شمال افريقيا : ذلك في نصف الكرة الشمالي . ثم استراليا ، ونيوزيلاندة ، واجزاء من شيلي والأرجنتين ، وشريط جنوب افريقيا ، في نصف الكرة الجنوبي) . أما مناطق المراعي فتؤدي الى ازدهار وسط قائم على مجتمعات يسودها نظام الأبوة ، وهي نواة الشعوب الغازية. فاذا وجدت شروط محلية تحسِّن الظرف المناخي النباتي (وديان بعض الأنهار : النيل ، دجلة ، الفرات — المنطقة الآسيوية التي تهب عليها الرياح الموسمية — الارتفاع بالنسبة الى مملكتي انكا و آزتك) رأينا مستوى النمو في هذه الرقاع يفوق مستوى نمو المنطقة جملة .

ان التأثيرات المناخية — النباتية هي في أيامنا هذه ثانوية بالقياس الى تأثير التطور التكنيكي . ولكنها لعبت دوراً أساسياً خلال قرون . فبسبب العقبات الجغرافية انما تأخرت المناطق الجليدية والاستوائية والمدارية تأخراً كبيراً يصعب عليها تداركه . ولو أنها تصنعت ، اذن لكان تأثير المناخ والموارد الطبيعية أقل شأناً . ولكنها بسبب هذا التأثير الذي استمر آلاف السنين لم تستطع أن تتصنع . والتصنيع يتيح للأمم التي قدرت عليه أن تزداد سرعة نموها ازدياداً كبيراً ، فاذا بالمسافة بينها وبين البلاد المتخلفة تتسع اتساعاً

أسرع . ويظل عبء الجغرافية جاثماً على شعوب المناطق غير المعتدلة ، بل لعل ثقله قد ازداد .

المكـان

لا ينفصل المناخ ولا تنفصل الموارد الطبيعية عن عامل جغرافي آخر درسه المعاصرون خاصة ، ألا وهو المكان . هناك مثال محسوس يبين ما لهذا العامل من أثر هام ، ويوضح صلاته بالعاملين السابقين ، وهذا المثال هو مثال مصر القديمة . ان وادي النيل الذي تعزله صحارى هو اطار طبيعي . وأراضيه غنية غنى عظيماً بفضل فيضانات النهر المنتظمة . واستعمال هذه الحادثة الطبيعية يفترض نشوء نظام لحجز المياه وصيانة الأقنية والنواعير صيانةدائمة، وهذا يتطلب تنظيماً اجتماعياً نامياً نمواً عظيماً ومتمركزاً تمركزاً شديداً. اننا نرى ههنا حاجةقاهرة الى دولة منظمةتنظيماً قوياً ونرى فيالوقت نفسه جميع العناصر التي تتيح قيام مثل هذه الدولة منذ القديم : الغنى ، سهولة المواصلات بواسطة النيل ، فقدان الأماكن التي يمكن أن يعتصم بها العصاة ، الخ . وفي وادي دجلة ووادي الفرات أتاح اجتماع المناخ والموارد الطبيعية والمواقع الجغرافية تلك الفرص نفسها لقيام الحضارة ، ولكن فقدان الفيضان المنتظم جعل المركزية هنا أقل منها في وادي النيل .

لقد استشف مونتسكيو فكرة المكان هذه بصدد كلامه على الجزر . قال مونتسكيو : « ان شعوب الجزر أميل الى الحرية من شعوب القارة . فالبحر يفصل الجزر عن الامبراطوريات الكبرى ، ولا يستطيع الطغيـان أن نمد يده اليهـا . فالفاتحون يوقفهم البحر ، فلا يجتـاح الفتح سـكان الجزر ، ويسهل عليهم أن يحتفظوا بقوانينهم . » . ولعل من الواجب أن نعمِّم فكرة الجزر هذه فنتناولها بمعناها الواسع . فالى جانب جزر البحر التي تطابق التعريف الضيق القائم على معنى الجزيرة التي يحيط بها الماء ؛

يجب أن نضع الواحات التي هي جزر الصحراء ، ووديانَ بعض الأنهار (كالنيل مثلا) التي تحيط بها مساحات صحراوية ، والبقاع الخالية من الشجر في الغابات ، الخ • ان شعوب الجزر ليس لها جيران • ان هناك « خلاء » يفصلها عن الشعوب الأخرى • وهذا يكفل لها أمناً أكبر • أما فقدان الحواجز الطبيعية فانه يسهّل الغزوات ويجعل الدول مهددة غير مستقرة • ان السهل الواسع الذي يتألف منه شمال أوروبا كان أكثر تهيؤاً للغزوات من المناطق الجبلية المركزية • ففقدان الاستقرار لدى الأمم التي تشكلت في ذلك السهل ، وتغيرَ حدودها من حين الى حين ، والتقلبات التي عانتها خلال التاريخ ، ذلك كله أحداث سياسية مرتبطة بالجغرافية ارتباطاً وثيقاً •

ولتوزع السكان على المكان شأن سياسي كبير • لقد لاحظ سيجفريد، حين درس فرنسا الغربية سنة ١٩١٣ ، أن المناطق التي يتبعثر سكانها أميل الى المحافظة وأن المناطق التي يتجمع سكانها أميل الى التجديد • وعلّل سيجفريد هذه الظاهرة بقوله ان المواطنين في المناطق الأولى منعزلون منكفئون على أنفسهم وعلى تقاليدهم • أما في المناطق الثانية فان ما بينهم من اتصالات كثيرة يسمح بانتشار الآراء الجديدة انتشاراً أسهل وأسرع • وهذا التحليل يبدو صادقاً ، رغم أن الناس في القرى يتجسس بعضهم على بعض ، وأن الضغط الاجتماعي في القرى هو من العوامل التي تبعث على المحافظة • ولحجم القرى المتجمعة شأنه أيضاً : فحين تكون القرى مدناً حقيقية ، كما في جنوب ايطاليا أو في صقلية مثلا ، فان الجو فيها يختلف عن جو القرى الريفية الصغيرة • ومهما يكن من أمر فان تشتت سكان الريف أو تجمعهم يتوقف على عوامل جغرافية ، وخاصة على نظام المياه وترشح الأرض ، فيكون لهذه العوامل تأثير سياسي •

وتكاثفُ السكان في المدن أهم من ذلك أيضاً في هذا المضمار • لقد

رأى ماركس في التعارض بين المدينـة والقرية صراعاً سياسـياً أساسياً . والديموقراطية انما نشأت في المدن في عهد « المدن » القديمة . ونمو المدن في نهاية القرون الوسطى وبداية عصر النهضـة قد سَّهل انتشار الأفكـار الجديدة . والعقيدة الاشتراكية انما شاعت في المدن الصناعية الحديثة . ان الثورات أحداث مدنية في الدرجة الأولى (أما ثورات الفلاحين فنادرة ، ويندر أن تكون بنـاءة) . وليس للمدن تأثير سـياسي مبـاشر فحسب ، بالاتصالات الكثيرة بين الناس ، وبالتسهيلات التي تهيئها المدينـة لنشـاطهم السياسي (ان حق الاجتماع ، وحق التظاهر خاصة ، هما من الحقوق التي يمارسها أهل المدينة) ؛ بل ان للمدنية تأثيراً سياسياً غير مباشر أيضاً ، من حيث ان المدن هي العامل الأساسي في الحضارة وفي التقدم المادي والفكري، حتى لقد ثبتَّت اللغة هذه الواقعـة اذ اشتقت « المدنيـة » من « المدينـة » و « الحضارة » من « الحضر » .

ولطريقة استعمال المكان الجغرافي في داخل المدن نتائج سياسية أيضاً. حتى لقد قيل ـ بشيء من المبالغـة ـ ان اختراع المصعد قـد فاقم صراع الطبقات اذ زاد انفصال بعضها عن بعض . ففي الماضي كانت الارستقراطية والبورجوازية تسكنان من المبنى طوابقه السفلى التي تقع فوق الطابق الأرضي (كان الطابق الأول هو الطابق الارستقراطي ، والطابق الثاني أقل منزلة ، والثالث دون الثاني ، وهكذا دواليك) ، وكان الشعب يسكن الطوابق العليا والطابق الأرضي . وبذلك كانت تقوم بين الطبقات صلات يومية . أما بعد انتشار المصعد فقد ارتفعت قيمة الطوابق العليـا ، فقوى الاتجاه الى انشـاء أحياء شعبية منفصلة . حتى أن بعض القوانين الخاصة بالمساكن الرخيصـة الأثمان قد مضت في هذا الاتجاه نفسه . ولكن المهندسين المختصين في شئون تنظيم المدن يميلون الآن الى انشاء أحياء خليطة ، وذلك لدواع سياسية في كثير من الأحيان ، هي الرغبة في اضعاف المطالب العمالية . ونحن نلاحظ

فعلا أن أصوات العمـال الذين يعيشون في الأحيـاء الخليطة لاتنصب في الانتخابات على اليسار كما تنصب عليه أصوات العمـال الذين يعيشون في أحياء لا تضم الا عمالا •

ولطرق المواصلات في السياسة تأثير واضح • فالطرق التجارية وطرق الحج وطرق الغزو تنشيء جميعها صلات بين الناس : فهي تنقل البضـائع والجيوش والأمراض والأفكار • وتدل الجغرافية الانتخابية على أن لطرق المواصلات شأناً من حيث هي طرق لتغلغل العقائد الجديدة • وهي تسهّل كذلك الاتصال بين الشعب والسلطة ، بين الحاكمين والمحكومين • فرجال الشرطة يسلكونها لقمع فتنة ، وتظل مراكز المقاومة بعيدة عنها في مناطق يصعب الوصول اليها • قال كبلنج : « الحضارة طريق قبل كل شيء » • والحق أن المركزية هي أيضاً « طريق قبل كل شيء • » • اننا نلاحظ هنا ذلك التنـاقض الذي ينفي كل جبر • لئن رأينا بعض الوديـان المحـاطة بصحارى ، مواطنَ سياسية فذة في القديم (وادي دجلة ، وادي الفرات ، وادي النيل) فلعل ذلك راجـع الى أن هـذه الوديان تتوفر لهـا ميزتان متناقضتان : الانعزال بفضل الصحارى والاتصال عن طريق النهر •

ويمتاز الموقع البحري بهذه الميزة نفسها • فالبحر حماية وحاجز ، ولكنه في الوقت نفسه طريق مواصلات ، بل لقد كان البحـر في القـديم الطريق الوحيدة لنقل الأشياء الضخمة الثقيلة مسافات طويلة • هكذا نشأت امبراطوريتا البحر : الامبراطورية اليونانية ، والامبراطورية الرومانية • وكثيراً ما لوحظ على صعيد السياسة أن هناك تعارضاً بين الشعوب القارية التي تتألف من مزارعين منطوين على أنفسهم بعض الانطواء ، وبين الشعوب البحرية التي تتألف من تجار وبحارة منفتحين للاتصالات بل يعيشون من الاتصالات • هذا هو التعارض بين اسبارطـة الأوتوقراطية ، وبين أثينـا الديموقراطية • هذا هو التعارض بين أوروبا الوسطى الأوتوقراطية وبـين

بريطانيا الديموقراطية • ومع ذلك يذهب بعض الباحثين الى أن المزارعين المقيمين أقرب الى الديموقراطية من الرحَّل المتنقلين ، فهؤلاء تسيطر عليهم روح الاستبداد •

وطرق المواصلات عنصر من عناصر شيء أعم منها يمكن أن نطلق عليه اسم الموقع • لننظر الى فرنسا الحالية بسكانها الثمانية والأربعين ، ومدنها، ومصانعها، وجامعاتها، وتجهيزاتها التكنيكية والفكرية ، ولننقلها الى المحيط الهادي في المكان الذي تقع فيه نيوزيلانده : ان أهميتها السياسية ستنقص عندئذ بمقدار ثلاثة أرباع (نقصد بهذا المقدار الى الرمز) •ومعنى هذا أن أهميتها السياسية ترجع في ثلاثة أرباعها الى موقعها الجغرافي • صحيح أن مثل هذا الافتراض مستحيل : فلو كانت فرنسا تقع في نيوزيلانده لاختلفت اختلافاً كبيراً عن فرنسا • وهذا نفسه دليل على أهمية الموقع الجغرافي • وفي وسعنا أن نضرب أمثلة كثيرة من هذا القبيل • لاشك أن حياد سويسرا مرتبط بموقع سويسرا من أوروبا • ونمو الشيوعية في كوبا ليس له من قيمة الا لقرب هذه الجزيرة من الولايات المتحدة الأمريكية • ثم ان الموقع يمكن أن يقدَّر من عدة نواح: من ناحية مكانه بالنسبة الى دول أخرى ، ومن ناحية طرق المواصلات الكبرى ، ومن ناحية المواد الأولية ، ومن ناحية الموارد الطبيعية عامة ، الخ • وهو يتعلق أيضاً بالتاريخ • ان انتقال المراكز السياسية الهامة من البحر الأبيض المتوسط الى المحيط الأطلسي قد غيَّر مركز البلاد الواقعة على شواطىء هذين البحرين •

واخيراً يتوقف الموقع ، كسائر العوامل الجغرافية الأخرى ، على الفكرة التي تقوم في أذهاننا عنه توقفهَ على العناصر المادية • كتب الجغرافي الأمريكي الكبير باومن في آخر حياته يقول : « لقد سلخت عمري كله أحاول أن أشرح للناس أن البيئة الطبيعية لا تعني بالنسبة اليهم الا مايريدون حقاً أن يروه فيها • » • ان في هذه العبارة شيئاً من مبالغة • فللبيئة الطبيعية

واقعها الخاص بغض النظر عن التصورات التي تقوم في أذهان الناس عنها • ولكن هذه التصورات تلعب دوراً هاماً من غير شك • هكذا نرى أن فكرة الحدود الطبيعية ، وهي فكرة خطأ من الناحية الجغرافية (لأن الأنهار والجبال تصل ولا تفصل) قد ولّدت صراعات سياسية كثيرة • ومثال طرائق رسم الخرائط المسطحة أبرز من هذا المثال أيضاً • ان للطريقة المستعملة في رسم الكرة الأرضية مسطحة تأثيراً كبيراً في بعض المواقف السياسية • فموضع أوروبا الغربية في الخصومة القائمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يختلف باختلاف ما ننظر الى خريطتها المسطحة مرسومة على طريقة الرسم التقليدي الاستوائي ، أو على طريقة الرسم الحديث القطبي الذي أصبح دارجاً منذ عشرين عاماً • ففي الحالة الأولى تكون أوروبا واقعة بين الدولتين الكبيرتين المتخاصمتين ، بل تكون أوروبا موضوع هذه الخصومة نفسه ، وتكون فكرة « عدم الانحياز » الأوروبي مستحيلة ؛ أما في الحالة الثانية فتكون الدولتان الكبريان متواجهتين بل قريبتين احداهما من الأخرى على جهتي القطب الشمالي ، وتكون أوروبا في جانب ، ويكون حياد أوروبا عندئذ أمراً ممكناً •

على هذا النحو اتُخذت الجغرافية ذريعة لوضع نظريات خيالية تهدف الى تبرير بعض المطامع • لقد ذكرنا منذ قليل أسطورة الحدود الطبيعية ، التي استعملت كثيراً • أما أسطورة « المدى الحيوي » ـ وهي أسطورة جغرافية ديموغرافية معاً ـ فقد ظل استعمالها ضيق النطاق ، واستُخدمت خاصة في ألمانيا الهتلرية وفي اليابان • وهناك أساطير من هذا القبيل لم تزد على أن أكسبت صانعيها بعض الشهرة لدى الدبلوماسيين وفي القيادات العسكرية • أغربها تلك الأسطورة التي جاء بها الجغرافي الانجليزي ماكندر سنة ١٩١٩ ، وتحدث فيها عن « قلب العالم » • لقد بسّط ماكندر قراءة خريطة الكرة الأرضية ، فعدّ أوروبا وآسيا وافريقيا كتلة واحدة

سماها « جزيرة العالم » وجعلها مركز الحياة السياسية الأرضية • وهذه الكتلة مؤلفة من بلاد بحرية نامية جداً كثيرة السكان على محيط الدائرة ، ومن مناطق أكثر تخلخلا وأقل حضارة في الداخل • وفي هذه الكتلة القارية الضخمة هناك منطقة تشغل مركزاً أساسياً ، منه يمكن السيطرة على المجموع ، وهذا المركز الأساسي يطلق عليه ماكندر اسم « قلب العالم » ، ويجعله على الأرض الروسية في أكرانيا • وعلى أساس هذه التقسيمات وهذه الاصطلاحات يلخص ماكندر نظريته في عبارة مقدودة ، كثيراً ما يستشهد بها ، وهي قوله : « من أمسك بأوروبا الشرقية فقد حكم قلب العالم ، ومن أمسك بقلب العالم فقد حكم جزيرة العالم ؛ ومن أمسك بجزيرة العالم فقد حكم العالم • » • ان هذه النظرية التي لامراء في قيمتها الشعرية ، تظل خيالية من الناحية الوضعية •

* * *

الفصل الخامس

العوامل الاجتماعية الاقتصادية

لعل العناصر الاجتماعية الاقتصادية أهم عوامل الصراعات السياسية . فمنذ أقدم العصور حتى أيامنا هذه ، تميزت جميع المجتمعات الانسانية بالعوز أي بكون الخيرات المتوفرة أقل من الحاجات التي تجب تلبيتها . يتنبأ بعضهم اليوم بقيام عهد قريب في الأمم الصناعية تسوده الوفرة وتلبىّ فيه حاجات جميع الناس : لا حاجاتهم الأولية فحسب (من غذاء وكساء ومسكن) بل حاجاتهم الثانوية أيضاً (من ترف وفراغ وثقافة) . وينكر بعضهم هذا الاحتمال قائلين ان حاجات البشر تتسع الى غير نهاية ، وانها تزداد كلما ازدادت تلبيتها . ومهما يكن من أمر فما من بلد بلغ هذا المستوى من النمو حتى الآن. ومازال أنواع من العوز قائمة في جميع البلدان . ففي فرنسا ١٩٦٤ مثلا ، يعجز ثلثا عمال الصناعة ، رغم الازدهار الاقتصادي القائم ، عن مغادرة محالّ اقامتهم أثناء العطل ، كما يتمنون ذلك ، لأنهم لايملكون الأسباب المادية التي تأذن لهم بالسفر .

ولقد نتخيل ،في تلك الظروف الشاملة من العوز، أن يتحمل كل عضو من أعضاء الجسم الاجتماعي نصيباً واحداً من الحرمان ، وأن يكون جميع أفراد المجتمع مقيدين بدرجة واحدة . ولكن هذه الفرضية لم تكد تتحقق في يوم من الأيام . وقد اقتربت منها بعض الجماعات الزراعية القديمة ، كما تقترب منها اليوم بعض المجتمعات الاشتراكية . أما في اكثر الأحوال فقد

كان العوز يولّد التفاوت • فبعض الطبقات أو الفئات تستطيع أن تنال كل ما ترغب فيه ، بينما تعاني طبقات أخرى أو فئات أخرى حرماناً ما ينفك يزداد • وهكذا وجد أناس يتمتعون بامتيازات ، وأناس يعانون اضطهادات• وبين هؤلاء وهؤلاء يولّد التفاوت صراعاً أساسياً هو القاعدة الأولى للكفاح السياسي • فالمضطَهدون يكافحون في سبيل حياة أفضل ، وأصحاب الامتيازات يكافحون من أجل الحفاظ على امتيازاتهم • وامتلاك السلطة يهيء لصاحبه ميزة أساسية في هذا الكفاح : بل ان السلطة في هذا الكفاح هي رصيده الرئيسي •

الطبقات الاجتماعية

« ان تاريخ كل مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ صراع الطبقات » : هذه العبارة الشهيرة التي تفتتح « البيان الشيوعي » الصادر سنة ١٨٤٨ ، لا تعبر عن فكرة جديدة كل الجدة كما يتوهم بعضهم • فكثيرون قبل ماركس ذهبوا الى أن الصراعات السياسية انما يولّدها التفاوت بين الفئات الاجتماعية ، وهذه الفئات الاجتماعية المتفاوتة تشكل طبقات اجتماعية بالمعنى الواسع لهذه الكلمة • ولكن أصالة ماركس تكمن في أنه جعل من صراع الطبقات العامل الأساسي في النزاعات السياسية ، وأنه خاصة قد عَّرف الطبقات تعريفاً محكماً محدوداً • كانت فكرة الطبقة قبل ماركس تقابل تقريباً ، على وجه العموم ، فكرة علماء الاجتماع الأمريكان المعاصرين، وهي الفكرة التي تقسم المجتمع الى « مقاطع » أفقية على أساس متوسط مستوى المعيشة ، وهذا لايزيد على توضيح الفكرة القديمة التي تقسم الناس الى أغنياء وفقراء ، الى أناس يملكون وأناس لايملكون ، الى أفراد يتمتعون بامتيازات وأفراد مستغَلين •

ومن الواضح على أساس هذه التعريفات الاجمالية أن للطبقات دوراً أساسياً في الحياة السياسية • ان جميع دراسات سبر الرأي العام ، وجميع التحليلات التي تناولت الانتخابات والأحزاب تدل على أن هنالك تلازماً قوياً بين الاختيارات السياسية ومستوى المعيشة • صحيح أن جميع « الأغنياء » ليسوا في جهة واحدة ، ولا جميع الفقراء في جهة واحدة • ولكن القسم الأعظم من الأغنياء في جهة ، والقسم الأكبر من الفقراء في جهة أخرى • ان التعارض بين الذين ينعمون بالامتيازات ويستطيعون أن يرضوا رغباتهم وأن يتمتعوا بالحياة تمتعاً كاملا وبين المضطَهدين الذين يقاسون حرمانات كبيرة ، هو تعارض أساسي في كل مجتمع من المجتمعات : فهؤلاء يحاولون أن يحلوا محل أولئك ، وأولئك يناضلون في سبيل الاحتفاظ بمكانهم • وهذا الصراع سياسي بمقدار ما يتعلق بالسلطة ، وهو يتعلق بها دائماً ، لأن القبض على ناصية السلطة وسيلة من أنجع الوسائل للتمتع بالامتيازات والمحافظة عليها •

غير أن « المقاطع » لا تؤلف طبقات الا بمقدار ما يكون لها شيء من الثبات والدوام • فلو كان جميع الأفراد في مجتمع من المجتمعات يملكون فرصاً واحدة عند الولادة ، لما شكل تنوع النجاحات الفردية طبقات بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة • وتكون النزاعات السياسية ، في مثل هذه الفرضية ، نزاعات فردية ، وتكون الصراعات ناشئة عن عوامل سيكولوجية بوجه خاص • ان فكرة الطبقة قائمة على تفاوت الظروف الاجتماعية وعلى كون التفاوت جماعياً في آن واحد : أي انها قائمة على أن الفرد يجد نفسه منتمياً الى فئة معينة منذ يولد ، ولو كان في وسعه أن يخرج من هذه الطبقة في المستقبل • ان فكرة الطبقة لا تنفصل عن فكرة وراثة الامتيازات : وعلى هذا

الأساس انما سنحاول أن نعرِّف الطبقات الاجتماعية تعريفاً أشمل من تعريف ماركس •

والتصورات التي تقوم في اذهان الجماعة عن مستويات المعيشة لها من خطورة الشأن في تحديد الطبقات مثل ما لهذه المستويات المادية نفسها • ان الصورة التي تقوم في أذهان أفراد مجتمع من المجتمعات عن مختلف طبقات السلم الاجتماعي ، وطريقة كل فرد في وضع نفسه على درجة من درجات هذا السلم ، أعني شعوره بالانتماء الى طبقة من الطبقات أو وعيه الطبقي ، كل ذلك يلعب دوراً كبيراً في نشوء الصراعات السياسية • لقد أجريت دراسات شائقة كثيرة حول هذا الموضوع في الولايات المتحدة بعد الاستقصاء الذي جرى عن Middeletown خرج منه ذلك التصنيف الشهير الذي يقسم المجتمع الى ست طبقات : عليا عليا ، وعليا دنيا ، ووسطى عليا ، ووسطي دنيا ، ودنيا عليا ، ودنيا دنيا ؛ وهي دراسات مستوحاة من نظريات علماء الاجتماع الفرنسيين الذين ينتمون الى مدرسة دركهايم ، ويذهبون الى أن أعضاء مجتمع من المجتمعات يقسِّمون أنفسهم، بتقديرهم الشخصي ، الى فئات عدة تقابلها درجات مختلفة وأشكال مختلفة من المنزلة الاجتماعية • هكذا درس اميل جوبلو سنة ١٩٢٥ « الحاجز » و « المستوى » لمختلف الطبقات • وهكذا أنشأ موريس هالفاكس نظرية اجمالية في الطبقات كظاهرة من ظاهرات السيكوجيا الجماعية •

والمشكلة هي مشكلةتحديد معاييرالشعور بالانتماء• ولاشك أنمستوى المعيشة المادي هو القاعدة الأساسية في هذه المعايير • غير أن كثيراً من الناس يضعون أنفسهم فوق مستوى الطبقة التي ينتمون اليها في الواقع أو يضعون أنفسهم دون مستوى هذه الطبقة • ولهذه الظاهرة أثر كبير في نشوء الصراعات السياسية •

واختلاف مستويات المعيشة يؤدي إلى فروق في طرباز الحياة (أي في السلوك والأخلاق والعادات والعقلية) ، وهي فروق تعزز الشعور الطبقي. ولكن طراز الحياة لا يتوقف على مستوى المعيشة وحده . من ذلك مثلا أن البقال والأستاذ يمكن أن يتساوى دخلهما ثم هما يعيشان حياتين من طرازين مختلفين ، وكذلك المغنى الناجح وصاحب البنك . ذلك أمر له أثره في السلوك السياسي ، وهو يولّد صراعات من نوع مهني . وهناك فرق أعمق من هذا، كثيراً ما يولّد صراعات،ذلك هو الفرق بين الحضريين والقرويين، حتى لقد تحدث بعضهم أحياناً عن « طبقة الفلاحين » على أساس طراز حياتها في الدرجة الأولى . ان هذا التعارض بين المدينة والريف قد فجأ كارل ماركس نفسه . ولكن كارل ماركس يربطه بنظريته العامة فيتعريف الطبقات على أساس طريقة الانتاج ، كما تدل على ذلك فقرة شائقة جداً من كتابه « الايديولوجيا الألمانية » : « ان أكبر تقسيم للعمل المادي والعمل الفكري انما هو الانفصال بين المدينة والقريــة . ان التعارض بين المدينــة والقرية يبدأ عند الانتقال من الهمجية الى المدنيــة ، من نظام القبـائل الى الدولة ، من الاقليم الى الأمة ، وهو يتجلى في تاريخ الحضارة كله حتىأيامنا هذه ... هنا يظهر ، لأول مرة ، انقسام السكان طبقتين كبريين ، انقساماً يقوم رأساً على تقسيم العمل وأدوات الانتاج » .

والماركسية لا تستبعد فكرة طراز الحياة ، وفكرة الشعور بالانتماء ، وفكرة مستوى المعيشة . لقد ثار ماركس على الاعتقـاد الشائع بأن درجـة الغنى أو الفقر هي المعيار الأساسي . قال : « ان الرأي العام الساذج يحيل التمييز بين الطبقات الى تمييز بين مقادير الأموال . » ولكن لينين أدخل في تعريفه للطبقات « مقدار الثروات الاجتماعية » المملوكة («المبادرة الكبرى»

١٩١٩) • والحق أنه ليس ثمة تناقض • فالماركسي يرى أن مستوى المعيشة ، والشعور بالانتماء ، وطراز الحياة ، كل هذه الأمور هي في تحديد الطبقات الاجتماعية عناصر ثانوية مشتقة ، فهي نتيجة لعنصر أساسي هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • فهناك طبقتان تقف احداهما أمام الأخرى: الطبقة التي تملك أدوات الانتاج والطبقة التي لاتملك لحياتها الا قدرتها على العمل • ومن ثم تنشأ فروق في مستوى المعيشة وطراز الحياة والشعور بالانتماء وما الى ذلك من أمور تولد هي نفسها صراعات سياسية • فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي أساس جميع تلك الفروق ، لأنها هي التي تولد طبقتين لهما مصالح متعارضة ، وتصارع احداهما الأخرى •

ويرجع تصارع هاتين الطبقتين، وهو المحرك الأساسي للحياة السياسية، الى أن الملكية الخاصة لادوات الانتاج تتيح لمالك هذه الوسائل أن يأخذ لنفسه جزءاً من عمل من لايملكها• فحين تطرح من شيء صنعه الانسان كل ما أفاد في انتاج هذا الشيء (بما في ذلك اطعام الشخص الذي انتجه) يبقى هنالك زيادة هي فائض القيمة • فالرأسمالي يحتفظ لنفسه بهذا الفائض ولا يعطي العامل الا ما هو ضروري لسد رمقه • صحيح أن ضغط النقابات والأحزاب العمالية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعارض مصادرة فائض القيمة بكامله • ولكن الاستغلال يبقى ما بقيت الملكية الخاصة لأدوات الانتاج • ومما يلفت النظر من جهة أخرى ، أن دخل مالكي أدوات الانتاج هو في الغرب أعلى من دخل العاملين بالأجرة مع تساوي العمل وتساوي المستوى الثقافي والتكنيكي •

وفي رأي الماركسيين أن هذا الصراع الطبقي بين المالكين وغير المالكين هو المصدر الأساسي للنزاعات السياسية ، وأن هذه النزاعات السياسية هي انعكاس ذلك الصراع • والطبقات نفسها انما يحددها أسلوب الانتاج

ونظام التملك ، وهذان تولّدهما حالة التكنيك (أو « القوى الانتاجية »). فالمخطط الذي يوضح ارتباط الظاهرات السياسية بأساليب الانتاج هو اذن المخطط التالي : التكنيك (القوى المنتجة) أساليب الانتاج ونظام التملك الطبقات الاجتماعية صراع الطبقات النزاعات السياسية. هكذا ولّد التكنيك البدائي أسلوب الانتاج ونظام التملك اللذين سادا في العصر القديم ، وقام صراع السادة والعبيد ، ونشأت الدولة القائمة على العبودية ؛ ثم ولّد التكنيك الزراعي في القرون الوسطى أسلوب الانتاج ونظام التملك الاقطاعي ، وقام صراع بين الاقطاعيين والقنان ونشأت دولة العهد السابق على الثورة الفرنسية ؛ ثم ولّد التكنيك الصناعي أسلوب الانتاج ونظام التملك الرأسمالي ، وقام صراع بين البورجوازيين والبروليتاريا ، ونشأت الدولة الديموقراطية الغربية . والآن يميل تطور التكنيك الصناعي نفسه الى ازالة الملكية الخاصة، قاعدة أساليب الانتاج السابقة، والى نظام الانتاج الاشتراكي الذي ينهي صراع الطبقات ، في رأي المذهب الماركسي ، ويؤدي الى اضمحلال الدولة بعد مرحلة انتقالية هي دكتاتورية البروليتاريا .

ان كل أسلوب من أساليب الانتاج (أو كل نظام من أنظمة التملك) يولّد أشكالا مختلفة من النظم السياسية ، أي أشكالا مختلفة من الصراع بين الطبقات. فدولة العبودية التي قامت في العصر القديم كانت تارة استبداداً من نوع الحكم الاستبدادي الذي عرفته مصر وفارس ، وتارة طغياناً من نوع حكم الطغيان الذي عرفته اليونان ، وتارة ديموقراطية من نوع الحكم الديموقراطي الذي عرفته أثينا ، وتارة امبراطورية من نوع الامبراطورية الرومانية . وقد تطورت الدولة الاقطاعية من حالة اللامركزية القائمة على وجود اقطاعات مستقلة بعضها عن بعض الى ملكية مركزية من نوع ملكية لويس الرابع عشر . والدولة البورجوازية هي تارة ديموقراطية غربية وتارة نظام فاشستي . وفي الدولة القائمة على دكتاتورية البروليتاريا نستطيع

أن نميز النظام السوفياتي ونظام الديموقراطيات الشعبية . هكـذا يفرق المعاصرون من النظريين الماركسيين بين «أنواع الدولة» و «أشكال الدولة». فأنواع الدولة تقابل نظاماً طبقياً معيناً ، وهي أربعة انواع : دولة العبودية، الدولة الاقطاعية ، الدولة البورجوازية ، الدولة الاشتراكية . وفي داخل كل نوع من هـذه الانواع تبقى دائماً أشـكال من الدولـة أو من أنظمة السياسية .

ولكن الصراع الأسـاسي ، في نظر الماركسيين ، يظل هو نفسـه في داخل كل نوع منن أنواع الدولة . ففي دولة العصر القديم كان الصراع الأساسي يقوم دائماً بين السادة والعبيد . وفي الدولة الاقطاعية كان يقوم دائماً بين أصحاب الاقطاع والقنان ؛ وفي الدولة الرأسمالية يقوم الصراع بين البورجوازيين والبروليتاريا . وفي جميع الأحوال يقوم النزاع بين الذين يملكون أدوات الانتاج والذين لا يملكون للبقاء الا قدرتهم على العمل . ولكن هذا الصراع الأساسي يتخذ وجوهاً مختلفة باختلاف أشكال الدولة في داخل كل نوع من أنواعها . هكذا كان القنان في دولة القرون الوسطى يصارعون سـادتهم منفصلين ، دون سند في غالب الأحوال ، داخـل كل اقطاع . وفي الدولة المركزية الملكية اعتمدوا أحياناً في مصارعتهم سادتهم على بورجوازيي المدينة أو على الملك ، فقاموا بنضال أعم على نطاق أوسع . وفي الدولة الرأسمالية ليست أشكال الصراع التي تخوضها البروليتاريا ضد البورجوازيين واحدة في الديموقراطية الغربية حيث يتم النضال عن طريق انشاء الأحزاب وحيث يملك العمال أن يوسعوا تنظيماتهم ، وفي الأنظمة الفاشستية حيث تكون السيطرة البورجوازية قويـة ضارية وحيث تتخـذ المقاومة العمالية أشكالا سرية ومباغتة .

ومن جهة أخرى ، تنضم دائماً الى النزاع الأساسي القائم على صراع

الطبقات نزاعات° أخرى ثانوية • فصراع الطبقات لا يقتصر ابداً على نزاع بين طبقتين فحسب : ان هذا النوع الصرف من النـزاع لا يقـابل الواقـع المحسوس • فالى جانب الطبقتين الأساسيتين اللتين تقابلان أسلوب الانتاج القائم تبقى دائماً طبقات تقابل أسلوب الانتاج السابق الذي لم‌يزل زوالا كاملا : هكذا نجد في ظل النظام الرأسمالي ارستقراطيين مالكين ،وفلاحين• وهكذا نجد أيضاً طبقات تقابل أسلوب الانتاج المقبل ، طبقات تأخذ عناصرها الأولى بالظهـور شـيئاً بعـد شيء • وهكـذا كان في المجتمـع الاقطـاعي بورجوازيون • فهذه الطبقات الصاعدة والطبقات الآخذة بالأفول تتحالف مع الطبقات الأساسية تحالفات شتى ، فتنضم تارة الى هذه وتارة الى تلك ، تبعاً لمصالحها الخاصة • وما من طبقة من الطبقات متجانسة تجانساً مطلقاً • فكل طبقة مؤلفة من عناصر متنوعة ، كثيراً ما يكون بعضها في نزاع مع بعضها الآخر : كنزاع صغار التجار مع المخازن الكبرى ، وكنزاع رجال الصناعة مع رجال البنوك ، وكنزاع المستخدمين مع العمال ، الخ • ان هناك تناقضات في داخل كل طبقة من الطبقات •

ان النزاعات السياسية الكبرى التي قامت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هي في الدرجة الأولى نزاعات بين طبقات بالمعنى الماركسي لهذه الكلمة • فالتعارض بين المحافظين واللبراليين انما هو ، قبل كل شيء، تعارض بين الأرستقراطية والبورجوازية • وكان الفلاحون يقومون بدور طبقة دعم للأرستقراطية • والتعارض بين اللبراليـين (الاقتصـاديين) والاشتراكيين هو تعارض بين البورجوازيـة (التـي تحالفت عندئذ مـع الارستقراطية الآخذة بالأفول) وبين البروليتاريا • صحيح أن هناك عوامل أخرى قد تدخلت : عوامل دينية وقومية وعرقية وغير ذلك • ولكن هذه العوامل تظل ثانوية اذا قيست بالعوامل الطبقية : بل هي في كثير من الأحيان تغطية لمصالح طبقية • ان ماركس ، في الزمان الذي كتب فيه ، في الزمان

الذي تكون فيه مذهبه،قد عبر تعبيراً صحيحاً عن الحركة الأساسية للصراعات السياسية • ولكن ليس من المؤكد أن نظريته تصدق على سائر مراحل التاريخ •

ويمكن أن ينْقد التحليل الماركسي من ناحيتين • فهو أولا يقدِّر دور صراع الطبقات في نشوء النزاعات السياسية فوق قدره ، وهو ثانياً يعرِّف الطبقات الاجتماعية تعريفاً مسرفاً في التضييق • صحيح أننا نجد عناصر صراع طبقي في جميع العصور • ولكن من المشكوك فيه أحياناً أن يكون هذا الصراع اساسياً مسيطراً حاسماً • لقد كانت الجماهير الشعبية قبل القرن التاسع عشر مُبعدة عن الحياة السياسية في أكثر الأحيان • انها مستغَلة حقاً ، ولكنها لاتملك لا الوسائل الفكرية التي تمكنهامن فهم هذا الاستغلال وتخيل امكان الخلاص منه ، ولا الوسائل المادية للنضال ضدَّه • ان الصراعات السياسية تجري في نطاق نخبة محدودة قد تكون الفروق الطبقية بينها قليلة • ان الفئات المتخاصمة التي تتنازع السلطة لا تقوم على أساسي طبقي: ان العداوات القومية والخصومات بين الأسر المالكة، والنزاعات الايديولوجية أو الدينية ، والعداوات بين القبائل ، والمنافسات الشخصية ، أكبر من صراع الطبقات ، وهي لاترتبط به الا ارتباطاً جزئياً •

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان الماركسية تعرِّف الطبقة تعريفاً مسرفاً في الضيق • ان التملك الخاص لأدوات الانتاج ما هو الا أحد أشكال الامتيازات التي تنتقل بالوراثة • وقد ُوجدت في التاريخ أشكال أخرى من هذه الامتيازات التي تنتقل بالوراثة • لقد كان انتقال الامتيازات بالوراثة ، في المجتمعات الارستقراطية ، يتناول حقوقاً شرعية : ففي فرنسا القديمة كان لمن يولد نبيلا حق في أن يكون ضابطاً بالجيش ، وأن يتقاضى دخلا اكليركياً ، وأن ينال اقطاعات أو هبات أو مرتبات ، وأن يجبي ضرائب

اقطاعية ، وأن يمارس سلطات من سلطات السادة • وفي المجتمعات القديمة كان ما يرثه الفرد من صفة خاصة ، كأن يعد مواطناً أو أجنبياً أو مستوطناً أو حراً أو عبداً ، يحدد أنواع القوانين التي يخضع لها ، وهي قوانين ليس نظام الطبقات في الهند الا صورة ضامرة لها • على هذا الأساس نصل الى تعريف للطبقة الاجتماعيـة أصـدق من التعريف الماركسي • ان الطبقـة الاجتماعية هي على وجه العموم فئة من الناس تكون ظروفها عند الولادة متجانسة نسبياً ، ولكنها مختلفة عن ظروف الفئـات الأخرى • فالطبقـات الاجتماعية تنشأ عن تفاوت الفرص التي يهيئها المجتمع لافراده عند الولادة، وعن كون هذ التفاوت يحدد نماذج كبرى من الأوضاع الأساسية • فيمكن تعريف الطبقات على أساس درجة الغنى ، أو نوع التملك ، أو الامتيازات الحقوقية ، أو الميزات الثقافية • وليس لأشكال التفاوتات عند الولادةشأن: وانما المهم أن هناك تفاوتات عند الولادة ، وأن هذه التفاوتات تنقسم الى طوائف يحس بها الناس على أنها كذلك ، وتولّد أنواعاً من طرز الحياة ومشاعر الانتماء •

لقد حقق النظام الرأسمالي شيئاً من التقدم نحو المساواة ، حين أتاح للفرد أن يصل بعمله وذكائه وقابلياته الى تحصيل منافع وامتيازات ، وأن يورث اعقابه بعد ذلك هذه المنافع وهذه الامتيازات ، رغم أنه لم يرثها عن أسلافه • وكان هذا أمراً صعباً بل مستحيلا في المجتمعات الارستقراطية أو في النظم القائمة على أساس الطبقات المغلقة • فالمنبوذ في الهند لايمكن أن يصبح براهمياً ، والعبد في القديم يصعب أن يصبح مواطناً ، ومن كان من الرعاع لا يسهل أن يدخل طبقة النبلاء • أما أن يصبح أحد في أوروبا أو أمريكا القرن التاسع عشر رأسمالياً فأمر أسهل من ذلك • ان الأسطورة التي أدعت أن « الانسان يصنع نفسه » ، والعبارة التي أطلقها جيزو مهيباً بالناس أن « أغنوا أنفسكم بأنفسكم » ، تمثلان شيئاً من الاوقع رغم كل

ما فيهما من مبالغة . غير أن تراكم رأس المال في بعض الأيدي قد انتهى الى توليد تفاوتات وراثية ضخمة .

وتتناقص ضخامة هذه التفاوتات في المجتمعات الغربية التي بلغت شأواً بعيداً في طريق التطور ؛ وتظهر فيها تفاوتات أخرى نراها في الأنظمة الاشتراكية أيضاً . ان لتفاوت الأجور والمراكز الاجتماعية نتائج وراثية ، بغض النظر عن كل ملكية خاصة لأدوات الانتاج . فابن الموظف الكبير أو الطبيب العظيم أو المحامي الشهير أو المهندس النابغ أو المدير المأجور في مشروع ضخم ، له من الفرص عند البداية ما ليس لابن عامل أو فلاح أو صانع . أولا لأنه يملك الامكانيات المادية لاتمام دراسته ، وثانياً لأنه سيتلقى من بيئته تربية ممتازة عن طريق التأثر بها ؛ وأخيراً لأن ما لأهله من علاقات سيساعده على بدء خطواته الأولى في الحياة . وهذه الظاهرات قائمة حتى في البلاد الاشتراكية ، حيث تنشأ على هذا النحو بعض أنواع الطبقات .

ولكن هذه الظاهرات تظل محدودة اذا قيست بما كانت عليه الأمور من قبل . ذلك أن نظم التعليم وطرائق التوظيف والترفيع تقلل نتائجها . وثانياً لأن التوريث أصبح محدوداً في حجمه وفي مدته . لقد كان النبيل يورث ابنه نبالته كاملة . وصاحب المشروع الصناعي أو التجاري يورث ابنه مشروعه كاملا . أما من ينال أجراً كبيراً فلا يورث ابنه أجراً كبيراً : كل ما يورثه اياه امكانيات تعليمية أفضل ، ودعائم اجتماعية ، ومنافع مادية غير مباشرة عن طريق توريث ممتلكات الاستعمال . فاذا كان هذا التوريث نفسه محدوداً ، كما في البلاد الاشتراكية ، كان نشوء طبقات جديدة مع ما يترتب على ذلك من نشوء التفاوتات أمراً ضيق الحدود جداً .

ومن الطريف أن نلاحظ أن الوضع عندئذ يشبه الوضع الذي وصفه

فلفريدو باريتو في نظريته عن الصفوة المختارة • ان « الصفوة المختارة » هي أكفأ الأفراد في كل فرع من فروع النشاط الانساني • وهذه الصفوة تصطرع مع سواد الناس ـ أي مع من هم دونها كفاءة ـ من أجل أن تصل الى مركز القيادة، وهي تصطدم في هذا الصراع بحرص الصفوة القائمة على أن تستحيل الى طبقة أوليغارشية وعلى أن تستمر بالوراثة • وفي هذا ما يعرقل « تحرك الصفوات » أي حرية صعود العناصر الأفضل والأكفأ على السلم الاجتماعي • ان الصورة التي يرسم باريتو خطوطها تقابل الوضع في مجتمع اشتراكي تقريباً ، ولكن في المجتمع الاشتراكي يكون ميل الصفوة القائمة الى أن تصبح طبقة أوليغارشية ضيقاً محدوداً • على أن تفكير باريتو لم يكن هذا التفكير ، فان باريتو لم يكن يحب الاشتراكية كثيراً ، حتى لقد لعب دور من يبني نظرية في تأييد نزعة المحافظة •

في المجتمعات الأرستقراطية التي عرفتها العصور القديمة وعرفها النظام السابق على الثورة الفرنسية ، كانت وراثة حقوق النبالة أو وراثة ملكية أدوات الانتاج، تغلّب الصفوات القائمة، وتسد الطريق أمام الصفوات الصاعدة • وأكثر من ذلك أن هذه الصفوات القائمة لم تكن في الواقع صفوات بالمعنى الذي يريده باريتو ، لأنها لم تستمد وظائفها من كفاءاتها ، بل من وراثة سابقة في أكثر الأحوال • وعندئذ كان صراع الطبقات هو العنصر الأساسي حتماً في الكفاح السياسي • وكانت النزاعات الفردية لا تلعب الا دوراً ثانوياً ، وكانت تقوم خاصة في داخل الطبقات الحاكمة تزاحماً بين أفرادها على الاشتراك في السلطة اشتراكاً مباشراً • فيمكن أن يعدّ الوضع في المجتمعات الغربية الأكثر تطوراً حالة وسطاً • فعلو مستوى المعيشة يجعل نقائص النظام الرأسمالي محتملة • والأجور المرتفعة والرخاء المادي والأمن النسبي ، كل ذلك يخفف صراع الطبقات ويهب له صوراً أقل عنفاً • ولكن تملك أدوات الانتاج يظل فيها أساس امتيازات وراثية

ضخمة تبقي على صراع الطبقات • وما من شيء غير ازالة التملك الخاص يمكن أن يرد نزاعات الطبقات الى أيسر شكل من أشكالها •

التقدم التكنيكي

ان التفريق بين المجتمعات الصناعية ، أو المتطورة ، أو المتفوقة في التطور ، وبين المجتمعات المتخلفة أو الآخذة في النمو ، هو أحد الأسس الحالية للتفكير السياسي الغربي • والتفكير السياسي الغربي يتفق في هذه النقطة مع التفكير الماركسي ، وان اختلفت المصطلحات ، فالتفكير الماركسي يرى أن « القوى الانتاجية » ـ أي التكنيك ـ هي الأساس الذي تقوم عليه طرز الانتاج وجميع العلاقات الاجتماعية • « ان العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوى الانتاجية • فحين يحصل البشر على قوى انتاجية جديدة ، تتغير طرز انتاجهم ، وطرائق كسبهم رزقهم ، وتتغير جميع علاقاتهم الاجتماعية • ان الطاحونة الهوائية تولّد مجتمع الحاكم الاقطاعي؛ وان الطاحونة البخارية تولد مجتمع الرأسمالية الصناعية • » (كارل ماركس ، « بؤس الفلسفة » ، ١٨٤٧) • هكذا يتفق الغربيون والماركسيون على الاعتراف بأن للتقدم التكنيكي تأثيراً أولياً في المجتمع عامة ، وفي الصراعات السياسية خاصة • لكنهم لا يتفقون على آلية هذا التأثير ولا على اتجاهه • فبعض الغربيين يرون أن التقدم التكنيكي ينشيء عالماً لايناسب حاجات الانسان ورغباته ، وأن هذا يفاقم التوترات والنزاعات والصراعات• فالحروب والثورات ودكتاتوريات القرن العشرين وانبعاث المذابح والتعذيب وانتشار العنف ، كل ذلك هو ثمرة هذا التعارض الأساسي بين غرائز الانسان وبين العالم المصطنع الذي يسجنه فيه التكنيك • هنا يلتقى أناس محافظون على غرار كاتون ممن ينادون بالعودة الى الأرض والحياة البسيطة والتقشف والحمية النباتية، مع أناس من الأخلاقيين وعلماء التحليل النفسي•

على أن هذا التشاؤم ازاء التقدم التكنيكي يظل نادراً في الغرب :

فالتفاؤل أوسع منه انتشاراً ، بل ان تفاؤل الغربيين أقوى وأقل تحفظاً من تفاؤل الماركسيين . ومهما يكن من أمر فالشرق والغرب متفقان على الاعتقاد بأن التقدم التكنيكي سيؤدي يوماً الى مجتمع خال من النزاعات والصراعات، مجتمع متكامل كل التكامل : ان تشابهاً عميقاً يقرب من هـذه الناحية بين « المرحلة العليا للشيوعية » التي هي جنـة المستقبل عنـد الماركسيين وبين « مجتمع الوفرة » الذي هو جنـة المستقبل عنـد الغربيين . ولكن الطرق التي تؤدي الى هذه الأولديرادو [1] ليست واحدة . فالماركسيون يرون أن زوال الصراعات زوالا تاماً لن يكون ثمرة انحسارها شيئاً فشيئاً بنسبة تقدم التكنيك ، فلن يذوق الانسانُ الجنة قطعة قطعة قبل أن يملكها كاملة ، بل ان تقدم التكنيك، اذ يغيِّر طرز الانتاج والعلاقات الاجتماعية، سيقوّي صراع الطبقات ، هذا الصراع الذي يحمى وطيسه من خلال الاستغلال فالعصيان فالقمع ، الى أن ينطلق الانفجار الثوري . وهذا الانفجار الثوري سيحمل الطبقة العاملة الى سدة الحكم ، ولكن لابد من مرحلة دكتاتورية طويلة قبل الوصول الى المرحلة العليا من الشيوعية . فنهاية الصراعات انما تكون اذن بعد مرحلة تشتد فيها هذه الصراعات ، بل ان هـذه النهاية تنشأ من هـذا الاشتداد نفسه بآلية جدلية .

أما الغربيون فيذهب أكثرهم ، خلافاً لذلك ، الى أن الصراعات ستقل شيئاً فشيئاً بنسبة التقدم التكنيكي ، لأن التقدم التكنيكي يضعف مصدرها الأصلي شيئاً بعد شيء ، وما مصدرها الأصلي الا قلة الخيرات المتوفرة . لقد خضع العالم منذ أصول الانسانية لقانون الندرة ، وهو كون الحاجات الواجبة التلبية أكثر من الخيرات المتوفرة . واذا كان اصطلاح « التخلف » يشير الى أن وضع التخلف هذا شيء غير طبيعي ، فان الواقع يكذب ذلك :

---

(١) بلد خيالي زعم أوريلانا ، أحد اعوان المستكشف بيزار ، انه اكتشفه بين الامازون والاورينون وقال انها تفيض ذهبا . (المترجم)

فقبل القرن العشرين ، كانت جميع المجتمعات الانسانية ، في كل مكان وفي كل زمان ، « متخلفة » ، فما من مجتمع من هذه المجتمعات استطاع أن يؤمن لجميع أفراده حاجاتهم الأولية الضرورية من غذاء وكساء وسكن . وهذا الوضع قد أخذ يتبدل الآن قليلا . فالمجتمعات الصناعية تؤمن للمواطنين فيها الحد الأدنى الضروري للحياة . وقد يجيء وقت قريب تستطيع فيه أن تؤمن لهم حاجاتهم الثانوية أيضاً (من رخاء وفراغ وثقافة) . ولكن هذه المجتمعات الصناعية تظل أقلية ، فهي الى الآن لا تضم ثلث الانسانية ، حتى أن هذه النسبة تقل الآن ولا تزيد ، بسبب سرعة ازدياد السكان في البلاد المتخلفة .

وحالة العوز تولد التفاوت بوجه عام. فنرى قلة قليلة تعيش في الوفرة، ونرى السواد الأعظم يعاني حرمانات كبيرة . وكلما كان الفقر العام كبيراً، برزت ثروة الأوليغارشيات واضحة . ان الكرش علامة قوة في البلاد التي تسودها مجاعة مزمنة . وحين يرتدي الشعب أسمالا باليـة يتزيا المترفون بالبروكار والذهب . وحين يقطن الشعب أكواخاً تعيسة أو ينام في العراء ، يبني المترفون قصوراً فخمة . ثراء وترف ينعم بهما عدد صغير من الناس ، وفقر مدقع يقاسي منه السواد الأعظم : ذلكم وضع انفجاري بطبيعة الحال. ان التفاوت يولد صراعات عميقة جداً . حقد من جانب السواد الأعظم على المترفين ، وخوف من جانب هؤلاء المترفين . والسياسة في مثل هذا المجتمع عنف من الجماهير الذين هم في حالة ثـورة مزمنـة ، وعنف من المتمتعين بالامتيازات الذين يدافعون عن أنفسهم ضد هذه الجماهير . ثم ان العوز يجعل استغلال الأقلية للأكثرية شرطاً لنمو الحضارة . فلو تحققت المساواة في المجتمعات التي يسودها الفقر اذن لكان جميع الناس مضطرين الى أن يجهدوا النهار كله لكسب ما يقيم أودهم . ففي مثل هذه المرحلة لا يكون

شيء من العلم أو الفكر أو الفن أو الثقافة ممكناً الا اذا تهيأ لعدد من الناس مالابد منه من فراغ بفرض مزيد من الجهد على الآخرين .

والتقدم التكنيكي لا يزيل التفاوتات، وانما هو يقلل الاحساس بها . صحيح أن تنوع الوظائف واختلاف أهميتها ، في المجتمعات الحديثة ، يؤدي الى تفاوت الدخل وتباين ظروف العمل . ولكن يجب أن نتفاهم على هذه النقطة . ان في وسعنا أن نرسم لتطور المجتمعات الصناعية صورتين متعارضتين . فمن جهة أولى نستطيع أن نبيّن أنها تتجه الى تفريع اجتماعي معقد ، الى تنويع الأوضاع تنويعاً كبيراً ؛ ومن جهة أخرى نستطيع أن نبيّن أنها تتجه في عكس هذا الاتجاه . ان كثيراً من الأمريكيين يقولون ان الولايات المتحدة مجتمع لا طبقات فيه . والحق أن تشابه طرز الحياة بأمريكا أمر واضح . ان النمو الاقتصادي يميل الى تقليل البعد بين مستويات المعيشة . ان المسافة بين روكفلر وبين العامل الأمريكي أصغر من المسافة بين بارون القرون الوسطى وعبده . فالمجتمعات الصناعية تسير نحو زوال الثراء الكبير جداً والفقر المدقع جداً . انها تتطور نحو جعل شروط المعيشة متساوية نسبياً .

ثم ان مصادر التفاوت في هذه المجتمعات الصناعية تختلف عن مصادر التفاوت في غيرها . ان التمتع بالامتيازات في المجتمعات المتخلفة النمو متوقف على الولادة في الدرجة الأولى . أما في المجتمعات الكبيرة النمو فقد أخذ التمتع بهذه الامتيازات يتوقف على الكفاءات شيئاً فشيئاً . صحيح أن الفرق ليس كبيراً من وجهة النظر الفلسفية : فلأن يولد المرء ذكياً أو أن يولد ارستقراطياً ، فالأمران كلاهما تمتع بامتياز منذ الولادة . ان الأغبياء يحملون عبئاً ألقته عليهم المصادفة في الأصل . ويصدق هذا على القوة الجسمية والضعف الجسمي ، ويصدق على الصحة والمرض ، ويصدق على الجمال والدمامة ، ويصدق على الذكاء والغباء . هذا من الناحية الفلسفية ، ولكن الناس عملياً

لا يؤذيهم التفاوت الوراثي في القابليات الفردية مثلما يؤذيهم التفاوت الموروث بحكم المركز الاجتماعي ، فهذا التفاوت الأخير يقسمهم طبقات متصارعة • ان التفاوت الموضوعي لا يولد تعارضات ونزاعات مثلما يولد التفاوت الذاتي • ان الرأي العام يقبل على وجه الاجمال أن ينجح البارعون والأذكياء والموهوبون أكثر مما ينجح غيرهم ؛ بل انه ليفهم في الوقت نفسه ضرورة هذه القاعدة لضمان تقدم الجماعة •

وعلو مستوى المعيشة وازدياد الرخاء المادي واتساع أوقات الفراغ ومتعه ، كل هذه الأمور التي تتميز بها الوفرة الاقتصادية الناشئة عن التقدم التكنيكي تقلل أهمية التفاوتات وما ينشأ عنها من صراعات • ان الشعب الذي تغطي أجسامه خرق بالية ، ويعاني السغب والجوع ، ويأوى في أكواخ ،ثم تبهر أعينه عربات الأغنياء الفخمة مرابطة على أبواب القصور ، ان هذا الشعب لابد أن يشعر بالظلم شعوراً قاسياً ، وأن تحمل قلوب أفراده حسداً وحقداً • وما من شيء غير العنف أو الاذعان الناشيء عن البؤس والجهل يمكن أن يبقي هذا الوضع • أما حين تتجاوز سيارة الكاديلاك أو الجاكوار التي يركبها رجل من رجال الصناعة سيارة « الحصانين » التي يركبهاالعامل، فلاشك أن الحسد يبقى في نفس العامل عندئذ ، لكنه يكون حسداً سطحياً ثانوياً • هكذا تقل التوترات ، وينشأ نوع من « الاتفاق » ، ويخف عنف الصراع السياسي •

أما أن التقدم التكنيكي يتجه هذا الاتجاه الى انقاص الصراعات السياسية بوجه عام ، فذلك أمر لا جدال فيه • وان المقارنة بين المجتمعات الكثيرة النمو والمجتمعات القليلة النمو تأتي مصدقة لذلك على وجه الاجمال • ففي المجتمعات الكثيرة النمو تمحّى المشاعر الثورية وتختفي ارادة تدمير النظام القائم تدميراً كاملا ، وتنمو التعارضات في اطار هذا النظام القائم لا ضده •

أما المجتمعات القليلة النمو فانها في حالة انفجارية تولـد فيها الصراعات المتوترة أنواعاً من العنف • ولكن لعل سرعة النمو لا تقل شأناً عن مستوى النمو • فالتطور السريع يزيد التوترات ، والتطور البطيء ينقصها • ولعل التفريق بين المجتمعات المستقرة والمجتمعات التي هي في حالة تطور متسارع أن لايقل خطورة عن التفريق بين المجتمعات الكثيرة النمـو والمجتمعـات القليلة النمو • ففي المجتمعات المستقرة الساكنة يكون النظام القائم مقبولا على وجه العموم مهما يكن ظالماً • فالناس يعدونه طبيعياً • و « الطبيعي » من وجهة النظر السوسيولوجية هو ما يوجد منذ زمن طويل ، بحيث أن الأجيال الحالية والأجيال التي سبقتها لم تر شيئاً غيره ، فما يتصور الناس أن مثل هذا النظام الذي عرفه الأجداد يمكن قلبه ، ويكون الناس من جهة أخرى قد ألفوه كما يألف المرء رداء قديماً أصبح لا يضايقه ولو كان قد ضايقه في الأصـل • هكـذا ينتهي الناس الى احتمـال الظلم والتفاوت ، والتحكم والتسلط ، بعض الاحتمال ، اذا انقضى زمان طويل ، فلا يكون ثمة حاجة الى استعمال العنف من أجل الابقاء على الوضع الراهن • ففي المجتمعات المستقرة الساكنة تضعف حدة التوترات الاجتماعية ، ولو كان يسود هـذه المجتمعات تفاوت كبير بين الناس • ان الصراعات تبقى ولكنها تغفو •

ولا كذلك النمو المتسارع ، فان له نتائج هي عكس هذه النتائج • ان التغيرات المفاجئة التي تصيب البنى الاجتماعية تخلع عن النظـام القـائم صفة أنه طبيعي • فالتبدلات التي يحملها اليه التطور تبين أن من الممكن تغييره ، بل تبين أنه يتغير فعلا • فاذا بالتفاوتات والمظالم التي كان الناس يتحملونها لأنهم كانوا يظنونها أمراً لا مناص منـه ، اذا بهـذه التفاوتات والمظالم تصبح غير مقبولة ، فتزداد من ذلك الصراعات بين الأكثرية البائسة والأقلية التي تتمتع بالامتيازات • ثم ان التطور المتسارع يميل الى قلب الأطر التقليدية ، وبذلك يصبح كثير من الناس مقتلعين من جذورهم حائرين •

بشعرون بأنهم غرباء عن مجتمعهم وأنهم ضائعون • وانقطاع هذه الصلات التقليدية يجعل الاحساس بالبؤس والظلم أقوى ، ويجعل المرء أكثر تهيؤاً للتمرد والثورة • ولا شيء غير سلطة قوية جداً يمكن أن تجبر على الاستمرار في الطاعة أناساً أدركوا أن في وسعهم أن لايطيعوا وأن التمرد يفتح أبواب الأمل •

ثم ان التقدم التكنيكي لا يتم بغير مصاعب ومفاجئات وتناقضات• يجب أن نشير بهذا الصدد الى صعوبات المرحلة الأولى من النمو التي تجتازها الآن أكثر شعوب « العالم الثالث » التي تخرج من خدر طويل ومن ركون يكاد يرجع عهده الى ألوف السنين ، وتنتقل الى مرحلة تطور سريع • فعلى الصعيد المادي نرى جهود التحويل التي تبذلها دول هذه الشعوب نلزمها بفرض تضحيات جديدة على السكان أثناء المرحلة الانتقالية التي يتم فيها بناء أسس المجتمع الحديث • فاذ بالعوز يتفاقم بدلا من أن يقل أثناء فترة هذا التجميع الأول لرأس المال • وفي الوقت نفسه تكون نسبة الوفيات في انخفاض دون أن تقل نسبة الولادات ، فيولد ذلك ضغطاً ديموغرافياً هائلا يزيد عدد الأفواه التي يجب اطعامها • هكذا يزداد بؤس السكان قليلا ، في اللحظة التي أخذوا يدركون فيها بؤسهم ويدركون أن فيالامكان الخلاص منه • وطبيعي والحالة هذه أن تتفاقم الصراعات السياسية تفاقماً كبيراً • كذلك كانت الحال في الأمم الأوروبية اثناء القرن التاسع عشر الذي لاحظ فيه كارل ماركس نمو صراع الطبقات •

وفي الوقت نفسه يؤدي الاتصال بالتكنيك الحديث الى زعزعة الحضارات القديمة على حين فجأة • فالمجتمعات التي تقوم على نظام من العلاقات الانسانية المتوازنة نشأ واستقر خلال الأحقاب ، وتملك ثقافة وحضارة كثيراً ما تكونان عميقتين جداً ، تتزعزع فجأة حين تدخل اليها الحضارة التكنيكية • فاذا بطرز الحياة التقليدية تختفي ، واذا بالقيم القديمة

تنبذ دون أن تحل محلها قيم جديدة أو طراز من طرز الحياة مقبول . ان جرمين تيليون تبتكر لوصف الوضع الذي يصير اليه أفراد هذه المجتمعات تسمية زاخرة بالصور ، اذ تقول انه « تشرد » . ان أفراد هذه المجتمعات يصبحون أناساً « مشردين » حقاً ، يصبحون أناساً اقتلعت جذورهم من أرضها ، أناساً بؤساء ، مطرودين من جماعة قديمة لا يقبلونها ، ومن جماعة جديدة لا يرقى اليها مستوى حياتهم وثقافتهم .

ولسوف يتحقق توازن جديد في المستقبل . ولسوف ينشأ طراز جديد من حياة الجماعة في اطار الحضارة التكنيكية . ولكن لابد من مهلة طويلة للوصول الى ذلك لأن نمو هذه الحضارة التكنيكية يصطدم بالصعوبات التي أشرنا اليها ، ومن الجائز اذن أن تطول « المرحلة الوسيطه » كثيراً ، وفي أثناء هذه المدة تكون التوترات بين الأكثرية « المشَّردة » والصفوة التي تتمتع بمستوى عال جداً ، تكون هذه التوترات حادة كل الحدة بطبيعة الحال . ومن ثم ينشأ الميل الى نظم استبدادية بل ودكتاتورية . ومن ثم ينشأ الحقد أيضاً على البلاد المتطورة . ان ظاهرات شبيهة بهذا « التشرد » قد حدثت بأوروبا أثناء القرن التاسع عشر في المجتمعات التي كانت بسبيل التصنع السريع ، مع نفس التوترات ، ونفس النتائج السياسية : ان انحلال المدنيات الفلاحية التقليدية بتأثير صدمة التكنيك يتصف في هذه المجتمعات بصفات مشابهة .

الفصل السادس

العوامل الثقافية

لايرى الماركسيون أن هناك عوامل ثقافية في الأحداث السياسية • فالعقائد والمذاهب والتصورات الجماعية والمؤسسات والثقافات ليست الا صورة تمثل الطبقات : فهي من المجتمع في بنيانه الفوقي • ولئن كان البنيان الفوقي يؤثر في القاعدة ، فهذا التأثير ثانوي ومحدود • أما الغربيون فانهم ، على خلاف الماركسيين ، ينزلون العوامل الثقافية منزلة الصدارة ويولونها شأناً كبيراً • فيرى المحافظون أن الأمم ـ أي المجموعات الثقافية الهامة في العالم الراهن ـ تولد الصراعات السياسية الأساسية • ويرى اللبراليون «أن السياسة أفكار»: فالصراعات السياسية نزاعات بين عقائد قبل كل شيء • والمؤسسات ، في رأي هؤلا وأولئك ، تلعب دوراً كبيراً •

والحق أن كلا هذين الموقفين يجزم في الأمر أكثر مما ينبغي الجزم • ان المثالية الغربية ليست في كثير من الأحيان الا وسيلة لاخفاء الدفاع عن مصالح مادية معينة جداً • ولكن المؤسسات والثقافات والعقائد ونظم القيم ليست مجرد حوادث ملحقة بأوضاع اجتماعية اقتصادية ، وهي لاتقتصر على اعطاء الكفاح السياسي صورته واطاره ، وانما هي تساهم في توليد النزاعات، وفي مفاقمتها أو تخفيفها • ان هناك عوامل ثقافية في الصراعات السياسية • بل نستطيع أن نقول على وجه من الوجوه ان جميع العوامل الأخرى التي سبقت دراستها هي عوامل ثقافية • فالاعتقادات الخاصة بالقابليات الفردية وتنازع البقاء والوضع الجغرافي والطبقات والعروق والضغط الديموغرافي لاتقل أهمية عن العناصر المادية التي أصبحت هي نفسها «ثقافية» • فالبيئة الجغرافية انما يكيفها

الانسان ، الا في بعض الصحارى أو بعض الغابات الأبكار . والعروق تاريخية أكثر مما هي بيولوجية . وللديانات والاعتقادات تأثير في تزايد السكان . والسيكولوجيا هي دائما سيكولوجيا بشر متصلين ببشر آخَر في مجتمع ذي زمان ومكان . ان الشخصية متوقفة على الحق الذي يسنده الآخرون الى الذات ، وعلى الدور الذي تمثله الذات ازاء الآخرين : والحق والدور هما نقاط ارتباط الفرد بثقافة . والشعور الطبقي والاعتقادات المتصلة بصراع الطبقات تزيد هذا الصراع أو تنقصه . فالتقدم التكنيكي والثقافة ، والطبقات والثقافة ، مترابطة ترابطاً وثيقاً .

المؤسسات

للمجتمعات الانسانية بنيان : فهي الى عمارة أقرب منها الى كومة من حجارة . والمؤسسات تحدد هندسة هذا البنيان . ان معجم روبير يعرِّفها بأنها « جملة الأشكال أو البنى الأساسية في التنظيم الاجتماعي على نحو ما تقررها القوانين أو العادات في جماعة انسانية . » . وبهذا المعنى يكون للمؤسسات أثر في الصراعات السياسية لا مراء فيه . فحتى أنظمة الزواج والأنظمة المدرسية وعلاقات الكياسة والآداب الاجتماعية لها أثر في هذا المضمار . حتى لقد حاول كثير من علماء الاجتماع او المؤرخين المحافظين ، أمثال لوبلي وفوستل دو كولانج أن يعللوا الحياة السياسية بالمؤسسات العائلية . والماركسيون يولون نظم التملك أهمية أساسية . وكذلك بعض الكتاب الغربيين الذين يعدون الملكية الخاصة أساس الديموقراطية . وواضح أخيراً أن للمؤسسات السياسية أي لتنظيم الحكم وبنيانه أثراً في نشوء الصراعات .

وانما المسألة أن نعرف هل التأثير السياسي الذي تحدثه هذه المؤسسات خاص بها أم هو مستعار من تأثير عوامل أخرى . أما الماركسيون فيرون

الرأي الثاني • انهم يذهبون الى أن حالة القوى الانتاجية ، أي حالة أساليب التكنيك ، تحدد طرز الانتاج أي تحدد المؤسسات الخاصة بالانتاج ،ولاسيما التملك • وطرق الانتاج هذه تحدد المؤسسات الأخرى : العائلية ،والجنسية، والدينية ، والسياسية ، الخ • وهكذا يكون ثمة طبقتان من المؤسسات ان صح التعبير : طبقة المؤسسات«الاجتماعية الاقتصادية» الخاصة بطراز الانتاج وما ينشأ عنه من علاقات بين الطبقات ؛ وطبقة المؤسسات الأخرى • فهذه المؤسسات الأخرى انما تولدها الأولى ، وهذه وتلك انما تولدها حالة القوى الانتاجية • ولاشك في أن التأثيرات لا تتم في اتجاه واحد ، فالطبقة العليا تعود فتؤثر في الطبقة الدنيا ، أي أن البنيان الفوقي يؤثر في القاعدة ،ولكن هذا التأثير ثانوي بالقياس الى التأثير المباشر •

والواقع أن هذا المفهوم ضيق مسرف في الضيق • لسنا ننكر أن المؤسسات تتوقف على مستوى التطور التكنيكي ، وأن المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية تتحكم بالمؤسسات الأخرى • ولكن ليس هناك أي تحديد صلب على أي درجة من هذه الدرجات ، بل هناك تعيينات «واسعة بعض السعة» • ان كل مستوى من مستويات التطور تقابله أنواع عدة من المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية الممكنة ـ أي من طرز الانتاج والعلاقات بين الطبقات، على لغة الماركسيين • وكل نمط من انماط المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية تقابله أنواع عدة من المؤسسات الأخرى الممكنة (العائلية ، والدينية ، والسياسية ، الخ) •

والماركسيون لا ينكرون تعدد البنى الفوقية بالنسبة الى القاعدة • ولكنهم يدعون أن هناك دائماً علاقة بين نوع البنيان الفوقي الذي يتحقق في الواقع وبين طبيعة الأساس • وسنناقش رأيهم هذا فيما بعد ، حين نتكلم على العلاقات بين النظم السياسية وطرق الانتاج • وحسبنا أن نقول هنا ان

في هذا الرأي مغالاة كثيرة • ان تحديد مستوى التكنيك للمؤسسات الاجتماعية الاقتصادية ، وتحديد طراز الانتاج للمؤسسات الأخرى ليس صارماً الى هذا الحد • رب مستوى واحد من التطور يولّد عدة نماذج من نظام الانتاج ، دون أن يرتبط نموذج واحد بعينه من نظام الانتاج بنوع واحد بعينه من مستوى التطور • ورب نظام واحد من نظم الانتاج يولد أنواعاً متعددة جداً من المؤسسات الاجتماعية والمدرسية والثقافية والسياسية والدينية ، دون أن يرتبط نموذج واحد بعينه من نماذج هذه المؤسسات بشكل واحد بعينه من أشكال نظم الانتاج •

ان ما هنالك من فروق في النظم المدرسية بين أمريكا وانجلترا وفرنسا وألمانيا لا يقابل فروقاً في طرائق الانتاج ، وكذلك الفروق بين النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، والنظام البرلماني في بريطانيا ، ونظم الحكم في دول أوروبا الشمالية ، ونظام الحكم في فرنسا أو ايطاليا • والاختلافات في السلوك الجنسي بين الكاثوليكيين والبروتستانت بالغرب لا تبدو مرتبطة بفروق في نظم الانتاج ومستويات التكنيك • والفرق بين نظام الحزبين المرن في الولايات المتحدة ونظام الحزبين الصلب في بريطانيا العظمى وتعدد الأحزاب المنظم في البلاد السكاندنيافية وتعدد الأحزاب الفوضوي في فرنسا، هذه الفروق لا تقوم على فروق في طرز الانتاج وحالة القوى الانتاجية • وفي وسعنا أن نكثر من ضرب الأمثلة على ذلك • ان للمؤسسات شيئاً من الاستقلال عن البنى الاجتماعية الاقتصادية • وهي ، في حدود هذا الاستقلال، تؤثر في الصراعات السياسية ، أصالة عن نفسها لا وكالة عن غيرها • انها عوامل في الصراعات السياسية •

هي كذلك أولا على نحو مباشر • فسوف نرى فيما بعد أن المؤسسات السياسية تعيّن الاطار الذي تجري ضمنه الكفاحات السياسية • والصورة

والمضمون لا ينفصلان ، لا في هذا المجال ولا في غيره . فالاطار الذي تنشأ فيه الصراعات يؤثر في هذه الصراعات ، فيقّويها أو يضعفها . ففي ظل النظام الديموقراطي مثلا ، حيث تتجلى الصراعات السياسية حرة صريحة من خلال الانتخابات والمناقشات البرلمانية والصحافة ، تقوى هذه الصراعات من جهة ، لأن التحدث في الأمور وتكرار التحدث فيها يهب لها قوة ؛ وتضعف من جهة أخرى لأنها تستطيع أن تفصح عن نفسها ، فيكون لها ذلك بمثابة صمام الأمان . وعكس هذا يحدث في النظم الاستبدادية .

وتقدم لنا نظم الأحزاب مثالا جيداً على استقلال المؤسسات وتأثيرها في الصراعات السياسية . ان في الديموقراطيات الغربية نوعين من نظم الاحزاب، فاما نظام الحزبين (بريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة الأمريكية)، واما نظام تعدد الأحزاب (القارة الأوروبية) . والصراعات السياسية هنا تختلف عن الصراعات هناك . ان نظام الحزبين يزيل النزاعات الثانوية ، ويجبر جميع الفئات المعارضة على التعبير عن نفسها في اطار معارضة رئيسية. أمام نظام تعدد الأحزاب فيسّهل التعبير عن النزاعات الثانوية ويميل الى تجزيء التعبير عن الصراعات الكبرى . ويستنتج الناس من هذا أن نظام تعدد الأحزاب يقلل سعة التعارضات ، اذ يحلها الى اجزاء عدة ، في حين أن نظام الحزبين يؤدي الى طريقة «الكتلتين» أي الى حد أقصى من التعارض . والحق أن الناس يخلطون بهذا بين الفروق في عدد النواب بالبرلمان وبين عمق الخلافات السياسية . والواقع أن آثار كل من نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب تختلف عن هذا الاعتقاد الشائع كل الاختلاف .

ان الحزبين في البلاد الآخذة بنظام الحزبين ، يميلان الى التشابه . ومن السهل أن نرى العوامل التي تدفعهما الى التقارب . لننظر مثلا في بريطانيا التي تضم حزبين أساسيين وليس للحزب اللبرالي فيها شأن يذكر،

ولنتساءل : ما هي الأصوات التي تكفل النصر في الانتخابات لحزب المحافظين أو لحزب العمال ؟ انها ليست أصوات الأفراد المتعصبين الذين سيقترعون لهما ، مهما يكن من أمر ، لعدم وجود حزب أقرب الى اليمين أو أقرب الى اليسار : وانما ستكفل لأحدهما النصرَ أصواتُ المليون أو المليونين من الانجليز المعتدلين الذين يقعون سياسياً في الوسط ، فتارة يقترعون للمحافظين وتارة للعمال . فمن أجل كسب أصوات هؤلاء يضطر الحزب المحافظ الى تخفيف محافظته ، ويضطر حزب العمال الى تخفيف اشتراكيته ، ويضطر الحزبان كلاهما الى اصطناع لهجة هادئة واتخاذ مظهر مطمئن . ويضطر الحزبان كلاهما الى تبني سياسات متجهة نحو الوسط ، أي متشابهة تشابهاً عميقاً . هكذا تميل الصراعات السياسية الى النقصان في نظام الحزبين . وهكذا تكون أسطورة « الكتلتين » ، القوية في فرنسا ، غير مطابقة للواقع .

والنتائج التي تحدث في نظام تعدد الأحزاب هي عكس هذه النتائج . ان كل حزب ، في نظام تعدد الأحزاب ، لايستطيع أن يزيد عدد ممثليه الا على حساب جيرانه الأقربين ، فتراه يحاول أن يبرز الفروق التفصيلية التي تميزه عن أقرب خصومه اليه ، بدلا من أن يبرز ما بينه وبينهم من مشابهات عميقة . هكذا تقوى الصراعات ـ الصراعات الثانوية على الأقل ـ بين اتجاهات متقاربة . أما الصراعات الأساسية فلا تقوى ، ولكنها لا تضعف أيضاً لضرورة الاعتدال كما في نظام الحزبين ، وانما هي تتخفى : وهذا ما يضفي على الحياة السياسية شيئاً من طابع الاصطناع ؛ وتجيء التحالفات بين الأحزاب ، وهي ضرورية في نظام تعدد الأحزاب ، فتلقي في الحياة السياسية مزيداً من الاضطراب لأن احزاب الوسط تتحالف تارة مع اليمين وتارة مع اليسار ، على أسلوب « الخفاش » .

ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب هما نتيجة عوامل اجتماعية

اقتصادية الى حد كبير : فالأحزاب تمثل طبقات أو فئات اجتماعية متنازعة. وللتطور التاريخي ، والظروف الخاصة بكل بلد ، والعادات ، أثر في هذا المجال : فصراع الطبقات والفئات الاجتماعية يجري من خلال هذه الأوضاع الثقافية . ولكن هناك عاملا آخر يتدخل في الآمر ، ولا شأن له الا بالأسلوب والتشريع : ذلك هو نظام الانتخابات . وسوف نبيّن فيما بعد كيف أن الانتخاب بالأغلبية على دورة واحدة من النوع الانجلوسكسوني يتجه الى نظام الحزبين ، وكيف أن التمثيل النسبي أو الاقتراع على دورتين من النوع الفرنسي يميلان الى نظام تعدد الأحزاب ، وأن هذا التأثير يعرقل أو يعجل تأثير العوامل الاجتماعية الاقتصادية والعوامل الثقافية . ان هذه العلاقات بين النظم الانتخابية ونظم الأحزاب تدل دلالة واضحة جداً على استقلال المؤسسات . فأسلوب معيَّن (هو نظام الانتخابات) يهب لمؤسسة معينة (هي نظام الأحزاب) شكلا معيناً يؤثر بدوره في الصراعات السياسية فينميها أو يحدها . واذا لم يكن تأثير الأساليب بعيد المدى بالقياس الى تأثير عوامل الصراع الأخرى ، فانه تأثير كبير في كثير من الأحوال .

وهناك عامل رئيسي آخر هو عامل الاستمرار الاجتماعي . ان المؤسسات تبقى زمناً طويلا بعد اختفاء العوامل التي كانت قد ولّدتها . وبقاء هذه البنى يؤثر في الصراعات السياسية . فالحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي ، مثلا ، هو بقايا تاريخية . لقد كان منذ بضعة عقود من السنين يقابل واقعاً اجتماعياً ، وكان يعبر عندئذ عن تعارض اللبراليين المتعصبين مع اللبراليين المعتدلين والمحافظين . والركائز الأساسية لهذا النزاع قد زالت الآن زوالا كاملا تقريباً . ومع ذلك مايزال هناك تنظيمات راديكالية ، ومايزال هنالك شيء من الايديولوجيا الراديكالية : فالمؤسسة الراديكالية ما زالت قائمة . وهكذا فان البنى التي تبقى بعد زوال العوامل التي ولّدتها تصبح هي نفسها من عوامل الصراعات السياسية . فالآن لا يوجد حزب راديكالي لوجود

نزاعات سياسية ، بل توجد نزاعات سياسية لوجود حزب راديكالي • فهناك اذن صراعات ليس لها الا أساس تاريخي • ان المسافة بين تطور المؤسسات وتطور أسسها الاجتماعية يمكن أن تولّد في بعض الأحيان نزاعات سياسية عنيفة • واذا لم يتم اصلاح المؤسسات في حينه كان يمكن أن يولد الاستمرار الاجتماعي انفجارات ثورية •

ان بقاء المؤسسات زمناً طويلا بعد زوال أسسها الاجتماعية الاقتصادية قد لعب في كثير من الأحيان دوراً سياسياً هاماً جداً • وأبرز مثال في هذا الصدد بقاء البنى الاجتماعية الرومانية ، ولاسيما عن طريق الكنيسة ، بعد الغزوات البربرية وسقوط الامبراطورية الرومانية • لقد تطورالاقتصاد في هذا الاتجاه نفسه تقريباً من القرن الخامس الى القرن العاشر في أوروبا الغربية ، فرأينا أفول الصناعة والتجارة والتبادل والمدن ، ورأينا تقهقراً الى زراعة على الأسلوب القديم ، ورأينا نشوء جماعات زراعية منطوية على نفسها مغلقة مسيَّجة • وهذا كله يميل إلى انحلال الدولة وتفتت السلطة ونشوء الاقطاعية • ومع ذلك شهدنا قيام محاولتين لاعادة المركزية :احداهما في عهد أوائل ملوك الفرنجة ، والثانية ، خاصة ، في مطلع القرن التاسع مع قيام امبراطورية شارلمان • والمحاولتان كلتاهما تسيران في عكس اتجاه التطور الاجتماعي الاقتصادي • لذلك كانتا عارضتين عابرتين • الا أنهما دامتا زمناً رغم كل شيء ، وكانت لهما نتائج باقيات • وقد نشأتا من مؤسسات وُرثت عن روما ، وولّدها خاصة تأثير طبقة من رجال الدين المثقفين الذين كانوا يملكون نظرات واسعة ، ولم يكن لهم شأن بالبنى الاجتماعية الاقتصادية التي سادت في عصرهم ، فهم بقايا امبراطورية متطورة مركزية•

الايديولوجيات ومذاهب القيم

ان كلمة ايديولوجيا التي نحتها دستوت دو تراسي سنة ١٧٩٦ ، قد

استعملها ماركس بمعنى آخر أصبح اليوم رائجاً : فالايديولوجيات هي مذاهب الأفكار والآراء والاعتقادات • ويرى الماركسيون أن الايديولوجيات تولّدها الطبقات الاجتماعية ، بل ليست الايديولوجيات والطبقات الاجتماعية الا وجهين متكاملين من واقع واحد • « ان البشر الذين يقيمون علاقات اجتماعية على حسب انتاجهم المادي ينشئون أيضاً ، هم أنفسهم ، المبادىء والأفكار والشئون الفكرية على حسب علاقاتهم الاجتماعية • » • كذلك كتب ماركس في كتابه « بؤس الفلسفة » (١٨٤٧) وقد استعمل كلمة ايديولوجيا بعد ذلك كثيراً ، واتخذها عنواناً للمجلدات الثلاثة من كتابه « الايديولوجيا الألمانية » • فالايديولوجيات ، في هذا الكتاب ، هي مذاهب الآفكار والتصورات التي تتجه الى تسويغ الأوضاع الطبقية • وقد وسّع ماركس هذا التعريف بعد ذلك، وجعل البنيانات الفوقية الايديولوجية تشمل أيضاً جميع الأعمال الثقافية : الحق والأخلاق واللغة وسائر ماينتجه العقل والشعور • ولكنه لم يبدل الفكرة الأساسية وهي أن الايديولوجيات تمثل البنى الطبقية وتميل الى تغطيتها تمويهاً •

والحق أن هذه النظرية تصف ، الى حد ما ، أوضاع العصر الذي كتب فيه ماركس آراءه• فلقد كانت الايديولوجيات في ذلك العصر تقابل طبقات اجتماعية بوجه خاص ، كالأحزاب السياسية سواء بسواء • فالنزاعات بين الايديولوجيا المحافظة والايديولوجيا اللبرالية منذ الثورة الفرنسية انما تمثل ، بوضوح ، النزاعَ بين الارستقراطية التي تملك الأرض وبين البورجوازية التي تعمل في الصناعة والتجارة وأعمال البنوك والأعمال الفكرية • ثم جاءت الايديولوجيا الاشتراكية تعبّر عن حاجات ورغبات وصبوات طبقة اجتماعية جديدة نشأت عن انتشار الصناعة هي طبقة البروليتاريا • وحتى الايديولوجيات غير السياسية كانت تتخذها طبقة سلاحاً ضد طبقة أخرى في هذه الصراعات • فيجب أن نضع جملة ماركس

الشهيرة التي تقول « الدين أفيون الشعوب » في موضعها من هذه الملابسات التاريخية . لقد كان دو فالو يرى هذا الرأي نفسه في حقيقة الأمر ، في عهد الجمهورية الثانية ، حين كان ينظم التعليم الديني ليؤمن النظام الاجتماعي ويحميه من الاشتراكية .

على أن النظرية الماركسية قد غالت في ربط الايدلوجيات بالطبقات الاجتماعية ، حتى في ذلك العصر . ما من شك في أن الايديولوجيات ، ولا سيما الايديولوجيات السياسية ، تصور الأوضاع الطبقية . ولكن عناصر أخرى كثيرة ، غير الطبقات ، تؤثر في نشوء الايديولوجيات . فبعض الايديولوجيات التي تتناول المركزية والبوروقراطية مثلا ، تعبر عن نزاعات بين الرؤساء والجمهور ، بين الحاكمين والمحكومين ، في داخل طبقة واحدة . والايديولوجيات القومية تعبر احياناً عن حاجات مشتركة بين جميع طبقات البلد الذي تسلط عليه بلد آخر . والايديولوجيات التي تدعو الى اللامركزية تقابل في كثير من الأحيان تطلعات الريف الى التحرر من وصاية العاصمة . وأن نعد الدين « أفيوناً للشعوب » فحسب ، حتى ولو صدق أن الدين يقوم بهذا الدور أيضاً ، ففي ذلك تجاهل لواقع لاشك فيه هو أن التطلع الديني موجود بصرف النظر عن نزاعات الطبقات . وكذلك العقائد الأدبية والفنية والفلسفية لها وجودها الخاص ، بغض النظر عن الأوضاع الطبقية التي قد تكون هذه المذاهب تغطية لها في بعض الأحيان .

ثم ان قولنا ان الايديولوجيات والاعتقادات تمثل القوى الاجتماعية لا يعني أن المفكرين والفلاسفة وبناة المذاهب و « صانعي » الايديولوجيات ليس لهم أثر كبير في انشائها . لو لم يوجد ماركس لوجدت ايديولوجية اشتراكية على كل حال ، ولكن هذه الايديولوجية الاشتراكيةلا يكون لها عندئذ نفس المحتوى الماركسي ، وقد لا يكون لها نفس ما كان

لاشتراكيــة ماركس من قوة النفــاذ والانتشــار . ان تزاوج العوامــل الاجتماعيـــة والخلق الفـــردي لا يختــلف في الايديولوجيـــات عنه في الفن و « الموضة » والابتكار عامــة . فخالق الأفكـار والأشـكال والمخترعات ، انما يعمل بتأثير حاجة اجتماعية من جهـة ، كما أن مصـير الأثر الذي خلقه متوقف على استقبال المجتمع له من جهة أخرى ، ولكن بين هذا وذاك يتدخل ما يملكه الفرد من تلك القدرة العجيبة على الخلق . ان مونتسكيو وآدم سميث وكارل ماركس هم ، كفكتور هوجو ، « أصداء مدوِّيه » ترجِّع صيحات العصر . انهم أدوات القوى الاجتماعية وأجهزتها ان صح التعبير . فالعقائد التي ينشئونها ، والمذاهب التي يبنونها ، لا تنبع من عقولهم بتولد ذاتي ، بل ان عناصر هذه المذاهب مستمدة من المجتمع الذي تعبر هي عن حاجاته .

ولكن صُنَّاع العقائد ليسوا أدوات مسجِّلة فحسب . ان المجتمع يقدم لهم الحجارة ، وهم بهذه الحجارة يشيدون مباني . ان وظيفتهم هي وظيفة المعمار . فلعبقريتهم الشخصية ، ولقدرتهم على التركيب خاصة ، أثر كبير جداً . ان كثيراً من الايديولوجيات تشكو من أنها لم تجد مفكراً من طراز رفيع يعرف كيف ينسِّق عناصرها المتفرقة فيشيد بنياناً مرصوصاً ، وينشيء مذهباً متماسك الأجزاء تماسكاً قوياً. ان الفاشستية أو الديموقراطية المسيحية ، مثلا ، تفتقران الى رجل ككارل ماركس . وهـــذا ما عرقـل نموهما . ان نجاح الايديولوجيات المحافظة في فرنسا بين ١٩٠٠ و ١٩٤٠ قد استفاد كثيراً من القوة الفكريـة التي ملكها رجـل كشارل موراس . ولاتقل قوة التعبير شأناً عن القدرة على التركيب. ان كثيراً من الايديولوجيات قد أضعفها افتقارها الى كاتب عبقري يعبر عنها في صور أخّاذة .

وتلعب الايديولوجيات دورين رئيسيين في نشوء الصراعات السياسية.

فهي أولا تنسق التعارضات الجزئية وتمذهبها وتدخلها في اطار نزاع كلي• وهي ثانياً تهب لهذا النزاع الكلي طابع انكار يتناول القيم فيؤدي ذلك الى التزام أعمق وأشمل • ان دراسات سبر الرأي العام التي تمت في فرنسا وفي غيرها تدل على ان هناك عناصر خمسة رئيسية تؤثر في اختيارات المواطنين واتجاهاتهم :١) مستوى المعيشة ، كون الشخص يعمل بالأجرة ، أو كونه غير ذلك ، الانتماء الاجتماعي بوجه عام ؛ ٢) العمـــر ، والجنس بدرجة أقل ؛ ٣) مستوى التعليم ؛ ٤) الدين ؛ ٥) مناصرة حزب سياسي معين • وواضح أن العوامل الثلاثة الأخيرة ايديولوجية : فالأحزاب السياسية تقوم على ايديولوجيات سياسية ترتبط بالعقائد الدينية كثيراً أو قليلا ، ومستوى التعليم يحدد مستوى فهم هذه وتلك •

والايديولوجيات اذ تحقق تكامل أوجه السلوك الجزئية في تصور كلي للسياسة ، تؤثر في هذا السلوك • وتكون قوة هذا التأثير عـلى قدر ما تكون الايديولوجيا أكثر غنى وأشد وضوحاً وأدق احكاماً ، وعلى قدر ما يعرفها المواطن معرفة أتم وينتمي اليها انتماء أكمل • ان مفهـوم الوعي السياسي يوضح هذا الدور الذي تقوم به الايديولوجيات توضيحاً كافياً • ان كل موقف سياسي جزئي هو ، في آن واحد ، رد على وضع معين ظهر في الحياة الاجتماعية ، وثمرة نظرة كلية الى السلطة وعلاقاتها بالمواطنـين والنزاعات التي تقوم حولها، وهذه النظرة الكلية هي بعينها الوعي السياسي• فكلما كان الوعي السياسي نامياً ، وكلما كان تأثيره كبيراً ، كان كل موقف من المواقف نابعاً من النظرة الكلية لا من تفاصيل الوضع الجزئي الخاص • وهذا الوعي السياسي يتألف من عناصر كثيرة : التربية والبيئة والتجربة ، الخ • وتحتل الايديولوجيـا بين هذه العناصر منزلة الصـدارة عـلى وجه العموم • ان الايديولوجيات تنمي الوعي السياسي أولا لدى المواطنين •

وهي تحدد ثانياً نظم القيم • ان كل مجتمع يقوم على تعريفات للخير

والشر ، والعدل والظلم ، أي على نظم تقييمية • وهذه التعريفات هي نفسها اعتقادات ، لأن معاني الخير والشر ، والعدل والظلم ، ليست مستمدة من التجربة ، بل من ايمان ارادي • فهي اذن ايديولوجية بطبيعتها نفسها • ونحن نرى فعلا أن جميع الايديولوجيات نظم تقييمية على نحو من الأنحاء ، حتى الايديولوجيات التي تحرص على أن تكون موضوعية • صحيح أن الحوادث الاجتماعية والفعاليات الاجتماعية لاتُقيَّم جميعها • ولكن كثيراً منها يقيَّم • ويكون هذا التقييم أعم وأعمق في بعض الميادين منه في ميادين أخرى : ولاسيما في الميدان الديني والميدان الجنسي والميدان السياسي • بل ان الصراعات السياسية تزداد قوة حين تنتقل من مستوى الفائدة والضرر ، ومن مستوى اللذة والألم ، الى مستوى العدل والظلم والى مستوى الخير والشر ، وتصبح بذلك جازمة قاطعة • هكذا تميل الايديولوجيات الى تقوية النزاعات •

وقد تخفف الايديولوجيات هذه النزاعات أيضاً • فلئن كانت كل طبقة أو كل فئة اجتماعية تصنع لنفسها ايديولوجيتها الخاصة في الكفاح السياسي ، فان السلطة تضع لنفسها ايديولوجيتها الخاصة أيضاً ، محاولة تخفيف النزاعات وتحقيق التكامل • وفكرة المشروعية ، وهي هامة جداً في تقليل الصراعات ، لا تستند هي أيضاً الا على مجموعة من الاعتقادات ، أي على ايديولوجيا • ان أعضاء المجتمع الواحد يشتركون في مجموعة من التصورات المشتركة والأحكام التقييمية، تتداخل مع الايديولوجيات الخاصة المتعارضة التي تنتمي اليها جماعات مختلفة متنازعة • ان فكرة الثقافة أو الحضارة توضح هذا الوجه من وجوه المشكلة توضيحاً كبيراً •

الحضارات

يطلق علماء الاجتماع اسم الحضارة أو الثقافة على جملة أنواع التكنيك

والمؤسسات والسلوك وطرز المعيشة والعادات والتصورات المشتركة والاعتقادات والقيم ، التي تميز مجتمعاً معيناً . ان في امكان الباحث أن يدرس كل عنصر من هذه العناصر دراسة مقارنة في مجتمعات مختلفة : فيصفها في البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ، في الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الاشتراكية ، في الدول الاستبدادية والدول الأوتوقراطية ، الخ . ولكن هذه العناصر العامة يتركب بعضها مع بعض في صورة خاصة ؛ وكل صورة مركبة عيانية ، ذات زمان معين ومكان معين ، تشكل حضارة معينة . ويقوم معنى الحضارة اذن على فكرتين أساسيتين هما : التاريخ والأمة . أولا لأن كل حضارة هي ثمرة التاريخ ، فالتاريخ يحمل الى الحاضر ثقل الماضي ؛ وثانياً لأن الأمم الآن هي المجموعات الحضارية المحددة ، الا بالنسبة الى المجتمعات المتخلفة .

ويمكن أن نقول ، على وجه الاجمال ، ان جميع الشعوب تتبع خطاً تاريخياً واحداً . وبهذا المعنى يستطيع عالم الاجتماع أن يدرس التطور من الاقطاعية الى الرأسمالية ، وأن يدرس مختلف المراحل التي تمر بها الرأسمالية ، الخ ، كما يستطيع عالم البيولوجيا أن يصف مختلف مراحل الطفولة والمراهقة والرشد والكهولة لدى الانسان . ولكن الشيء الذي يكّون شخصية كل انسان ، ويصنع فرديته ، هو الملابسات الخاصة التي يجري فيها هذا التطور العام . وكذلك فان ما يصنع الأمم والمدنيات هو فردية التطور التاريخي الذي تم لشعب من الشعوب أو لمجموعة من الشعوب . وهذه الفردية تنشأ أولا عن الأحداث الخاصة التي وقعت لها ، فكان كل منها اندفاعة تستمر بعد ذلك مؤثرة في التطور الاجتماعي المشترك . وتنشأ ثانياً عن كون هذا العنصر أو ذاك من عناصر هذا التطور قد نشأ هنا قبل نشوئه هناك أو بعده ، بسبب الظروف الطبيعية وبسبب ردود الناس الخاصة .

ان ظهور مختلف عناصر التطور العامة ، ونمو مختلف هذه العناصر، يختلف ترتيبهما من بلد الى بلد ومن حضارة الى حضارة • وهكذا نرى التطور الاجتماعي الاقتصادي العام الواحد يتخذ في كل بلد من البلاد وجهاً خاصاً ، وهذه الفردية تؤثر هي نفسها في تتمة التطور • مثال ذلك أن الانتقال من الاقتصاد الاقطاعي المغلق الى نظام اقتصادي أكثر انفتاحاً هو ظاهرة عامة أملتها عوامل اجتماعية مشتركة بين جميع بلاد أوروبا • لكن الأوضاع والظروف جعلته يولّد في فرنسا نظاماً ملكياً مطلقاً مركزياً ، وجعلته يولّد في شمال ايطاليا وفي ألمانيا وفي البلاد الواطئة نظم امارات أو جمهوريات مدن ، وجعلته يولد في بريطانيا العظمى نمّو حقوق البرلمان • وهذه المؤسسات المختلفة قد سيّرت التطور التالي في اتجاهات مختلفة ،كما نشأت هي نفسها عن فروق قومية سابقة •

وحدود الحضارات تطابق حدود الأمم تقريباً ، الا في المجتمعات القليلة النمو من ناحية التكنيك ، هذه المجتمعات التي درسها علماء الأقوام فرأوا قبائل وشعوباً صغيرة تشكل الأطر الحضارية الأساسية • ومع ذلك نرى الحضارة تميل هناك أيضاً الى أن تصبح قومية • وثمة أمم حديثة لا تقابل حضارة وحيدة ، ولكنها المحل الهندسي لعدة حضارات : مثال ذلك سويسرا التي تتجاور فيها حضارات جرمنية وحضارة فرنسية • ولكن هذا التجاور نفسه بين عدة حضارات يحدد مجموعة حضارية أصيلة • وأخيراً فكثيراً ما تنتمي عدة أمم متجاورة الى مجموعة حضارية واحدة يطلق عليها اسم « المدنية » : هكذا نتكلم عن مدنية أوروبية ، أو عن مدنية غربية ، أو عن مدنية أمريكية لاتينية ، أو عن مدنية آسيوية ، الخ • وتظل الفروق كبيرة بين الحضارات القومية في داخل مدنية واحدة • صحيح أن الحضارات الحديثة تتجه الى تجاوز الاطار القومي ، ولكن الاطار القومي يبقى أساسياً

في الوقت الحاضر • ويمكن اذن أن نوحِّد عملياً بين الحضارات والأمم ، من حيث هي عوامل صراعات سياسية •

نعم ليست الأمم حضارات فحسب • فالظاهرة القومية معقدة جداً • وفيها تتمازج عناصر كثيرة • ويمكن أن نعرِّفها تعريفات مختلفة باختلاف الحاحنا على هذا العنصر أو ذاك من تلك العناصر • فبعض الباحثين يعرفون الأمة على أساس التربة والاطار الجغرافي وتأثيره في البشر : فنظرية الحدود الطبيعية ونظرية المناخات مشتقتان من هذه النظرة • وبعض آخر ، مثل فخته ، يعرفون الأمة باللغة أساس التواصل الذي يهب لجماعة من الجماعات تلاحمها العميق • وبعض آخر أيضاً يعرفون الأمة بالعرق • وامام هذه النظرات « المادية » ، هناك نظرات « روحية » • فبعضهم يعرف الأمة بعقيدة أو ايديولوجيا تحملها الأمة الى العالم وتنشرها فيه • هكذا يتحدث كثير من المسلمين عن « أمة عربية » تضم جميع المسلمين • وكثير من الفرنسيين اللبراليين يميلون الى تعريف فرنسا بأنها « وطن حقوق الانسان » ، ويقولون ان فرنسا لن تكون فرنسا وانها ستجحد نفسها اذا هي انقطعت عن الدفاع عن حقوق الانسان وعن اعلاء شأنها • وبعضهم أيضاً يعرف الأمة على أساس ارادة الحياة المشتركة ، على أساس وحدة المصير •

ويظل التعريف القائم على أساس الحضارة أعمَّ التعاريف وأصدقها • وهو لاينفي التعاريف السابقة بل يمتصها اذ يصححها • فالحضارة انما تتميز بالنسب والأشكال التي يتخذها في مجتمع معيَّن كلُّ عنصر من عناصر الواقع الاجتماعي • وهذا يصدق تماماً على الأمة ومختلف العناصر المكوِّنة التي أحصيناها • فالأمة على هذا الأساس انما هي ثمرة التاريخ • فكما أن الفرد يُعرَّف بتاريخه ، وهذا ما أوضحه التحليل النفسي ، وكما أن الفرد في كل لحظة من لحظاته هو ما كان وأكثر مما يظن أنه كان ، كذلك

تعرف الأمة بتاريخها ، بتاريخها المتخيَّل وتاريخها الموضوعي على السواء. فكما أن الانسان يعيد بناء ماضيه في كل لحظة ، فيختار بعض الوقائع وينسى بعضها الآخر ، ويضخم بعض النسب الواقعية ويقلل بعضها الآخر ، فكذلك تلفق الشعوب لنفسها تاريخاً اصطناعياً يؤثر في تصرفاتها وفي مؤسساتها تأثيراً عميقاً . ان البلاد التي ناضلت في سبيل استقلالها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد بدأت ببعث تاريخها ، وبتخيل تاريخها في أحيان كثيرة ، وهي اذ فعلت ذلك قد أقامت أسس الفكرة القومية .

ولكن الأمة أكثر من اطار حضاري بكثير . انها أيضاً الجماعة نفسها ، انها المجتمع الكلي يعيشه أعضاؤه ويتخيلونه . انها في ذاتها نظام قيم يكون موضع اتفاق عام ، ويتعارض مع نظم القيم لمختلف الايديولوجيات المتنازعة . هكذا يصف بعضهم الحياة السياسية على أنها صراع بين «الشعور القومي » و « المشاعر الحزبية ». والواقع أن هذا التعارض ليس الا التعارض بين التكامل والصراع ، بين هذين الوجهين للسياسة التي تشبه جانوس ذا الوجهين . فالأمة ، ونظام القيم القومي ، والاتفاق الذي ينشأ حوله ، هي عناصر تكامل سياسي . ولكنها في كثير من الأحيان أيضاً تغطيات تمويهية يستعملها الخصوم المتصارعون اخفاء لأهدافهم الخاصة وراء مصالح عامة مزعومة . فيرمون الآخرين ، في معركة الدعايات ، بالشعور الحزبي ، ويخصون أنفسهم بالشعور القومي .

للأمة اذن نوعان من التأثير في الصراعات السياسية ؛ فهي تؤثر كنظام قيم ، وهي تؤثر كاطار حضاري . فأما من حيث هي نظام قيم ، فهي تميل في آن واحد الى تضييق الصراعات بايجاد اتفاق قومي (وظيفة تكامل) والى التعبير عنها باخفاء مصالح حزبية أو طبقية وراء ايديولوجيا (وظيفة تمويه) وهي من هذه الناحية كثيراً ما تستعمل اليوم في اخفاء الصراعات الطبقية .

فنراها ، في مقابل الشعار الماركسي القائل « يا عمال العالم اتحدوا » ترفع الشعار المحافظ القائل « أيها المضطهدون والمضطَهدون في البلد الواحد اتحدوا . » . أما في الأصل فقد أتاح مفهوم الأمة اقامة تعارض بين مجموع المواطنين وبين الارستقراطيين أو الملك ، كمصدر للسلطة : فكانت الدلالة الأولى لمفهوم الأمة دلالة ثورية . وفي أثناء القرن التاسع عشر كله كانت الدعوة القومية ايديولوجية يسارية قبل أن يستخدمها بعدئذ المحافظون الذين لم يعنوا بها كثيراً الى ذلك الحين . كانت الأمة في سنة ١٧٩٣ علامة تحالف أنصار الثورة ؛ أما الآن فيستخدمها أعقاب نازحي جوبلنتز .

والايديولوجية القومية لم يتغير معناها فحسب ، بل تضاءلت أهميتها أيضاً . ان فكرة الأمة لا تلعب اليوم دوراً أساسياً في الصراعات السياسية الا حين تكون الأمة مهددة في وجودها نفسه . ذلك ما يحدث عند وقوع حرب أو عند خطر وقوع حرب . وذلك ما يحدث أيضاً في البلاد التي تنال استقلالها القومي أو التي نالت استقلالها القومي حديثاً . ففي هذه الحالة تسترد الدعوة القومية معناها الثوري . وفي مثل هذه الظروف الاستثنائية يميل الاجماع القومي الى وقف الصراعات الداخلية ، وخلق صراع مع الأمم الأخرى ، متبعاً في ذلك طريقاً مشتركة بين كافة الجماعات الانسانية . فان جماعة من الجماعات ، متى وُجدت أمام عدو يضطهدها أو يهددها ، مالت بطبيعة الحال الى رص صفوفها وتعزيز هجومها الخارجي .

ومعروف أن هذه الآلية تُستعمل في النزاعات السياسية الداخلية : فالتلويح بخطر العدو، صادقاً أو ملفقاً، وسيلة من وسائل التمويه الكلاسيكية .

ومهما يكن من أمر فان الأمة تظل تؤثر في الصراعات السياسية من حيث هي اطار حضاري . وسنضرب على ذلك مثالين فحسب . أما المثال الأول فهو مثال « الاتجاه الى اللبرالية » في الديموقراطيات الشعبية . ان

الاتجاه الى اللبرالية هو على وجه العموم ثمرة التطور الاقتصادي وعلو مستوى المعيشة اللذين يقللان التوترات وفقاً للصورة التي رسمناها منذ قليل . فيجب اذن تكون قوة هذا الاتجاه في بلد من البلدان على قدر حظ هذا البلد من التصنيع وعلى قدر ما يكون جهازه الانتاجي حديثاً . وهذا واضح « على وجه الاجمال » في الاختلاف بين شيوعية البلاد المتطورة (الاتحاد السوفياتي ، والديموقراطيات الشعبية في أوروبا) وشيوعية البلاد المتخلفة (الصين والبانيا) ، فالأولى أكثر لبرالية والثانية أشد تعصباً . أما « على وجه التفصيل » فالتوازي بين درجة النمو والاتجاه الى اللبرالية ليس مطلقاً . وذلك ما نلاحظه في بولونيا وفي يوغوسلافيا خاصة . فالاتجاه الى اللبرالية في هذين البلدين أقوى منه في الاتحاد السوفياتي ، رغم أنهما دون الاتحاد السوفياتي في النمو الاقتصادي والتصنيع . وانما يرجع هذا الى عوامل قومية . فان بولونيا ويوغوسلافيا بلدان عريقان في الكفاح من أجل الحرية ، ولعل هذا هو الذي يقوي حب الحرية لدى السكان . ثم ان رجال السياسة هناك قد تربى قسم كبير منهم في الجامعات الغربية ، وفي الجامعات الفرنسية خاصة ، فتأثر بالاتجاه اللبرالي . وأما المثال الثاني على تأثير الثقافات القومية في الصراعات السياسية فهو مثال نشوء الأنظمة الحزبية بأوربا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فعلى نسيج عام واحد مشترك بين جميع هذه البلاد طرَّزت العوامل الخاصة أشكالا مختلفة في كل منها ، كما سنرى ذلك فيما بعد .

ولكن تأثير الثقافات القومية يظل ثانوياً اذا قيس بتأثير العوامل الاجتماعية الاقتصادية . ان الثقافات القومية لاتؤثر كمحركات بل كمعجِّلات أو كابحات . ففي بولونيا ويوغوسلافيا مثلا تعجِّل العوامل القومية الاتجاه الى اللبرالية بالنسبة الى مرحلة التطور الاقتصادي فتجعل هذه اللبرالية تسبق ذلك التطور . وفي ألمانيا كبحت العوامل القومية تطور البلاد نحو

الديموقراطية الغربية ، في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، رغم أن مستوى النظام الرأسمالي كان ينبغي أن يؤدي اليها قبل الحرب العالمية الثانية بكثير • وفي فرنسا عجّلت العوامل القومية هذه الحركة نحو الديموقراطية اللبرالية في القرن التاسع عشر • ونقول على وجه أعمّ ان الثقافات القومية تحدد شكل الكفاح السياسي أكثر مما تحدد طبيعة الصراعات • وهنا نصل الى معالجة نوع جديد من المسائل •

• • •

القسم الثاني

أشكال الكفاح

تتوقف أشكال الكفاح السياسي أيضاً على عناصر بيولوجية ، ونفسية، وديموغرافية ، وجغرافية ، واجتماعيـــة اقتصاديـــة ، وثقافيـــة ، كوجود الصراعات التي تشكل هذا الكفاح سواء بسواء . كل صراع فهو ينشأ في اطار معيَّن ويعبر عن نفسه على صورة معينة ، والعوامل التي تولّده تؤثر في شكل هذا الصراع وهذه الصـــورة من التعبير . وحين ندرس أشـــكال الكفاح السياسي لا نشوء الصراعات ، فان الأشياء التي نصب عليها الملاحظة لا تتغير ، وانما تتحرك النقطة التي نلاحظها منها . فالعناصر الثقافيـــة هي الآن في مركز الملاحظة . فأشكال الكفاح السياسي انما تكّونها المؤسسات والايديولوجيات ومذاهب التقييم والتصورات المشتركة . ان في وسعنا أن نميز بين الملابسات الثقافية الكلية التي تتألف من امتزاج جميع هذه العناصر في اطار أمة أو مدنية ، وبين عناصر تتعلق مباشرة بالسلطة وبالصراعات التي تقوم حولها ، وهي أقرب الى السياسة بمعنى الكلمة .

ان الصراعات تنشأ في داخل أطر معينة تسمى بالأنظمة السياسية : الديموقراطية الغربية ، الدكتاتورية ، النظام الملكي التقليدي ، الخ . وفي هذه الأطر تتجابه منظّمات كفاحيـــة هي أنـــواع من الجيوش السياسية : أحزاب وجماعات ضغط في الدرجة الأولى . وهذه المنظمات تستعمل وسائل عدة في العمل بغية الحصول على النصر : المال ، العدد ، التنظيم الجماعي ، الدعاية . ونضالهـــا يجري وفقاً لستراتجيات معينـــة تلعب دوراً أســـاسياً على الدوام . فالأنظمة السياسية ، والأحزاب وجماعات الضغط ، ووسائل النضـــال ، والستراتيجيات ، تلك هي أشكال الكفاح الســـياسي . وحين نحرك الآن نقطة الملاحظة فانما نحن نركزها على السياسة تركيزاً أوضح. لقد وصفنا حتى الآن عوامل الصراعات وعالجنـــا العلاقات بين السياســـة والجوانب الأخرى من الحياة الاجتماعية . أما الآن فسنعالج السياسة نفسها، والمؤسسات التي تتعلق بها مباشرة .

الفصل الأول

أطر الكفاح

تتألف أطر الكفاح السياسي أولا من مجموعـة المؤسسات والعادات والتقاليد والعقليات والاعتقادات والتصورات المشتركة ومذاهب التقييم ، في المجتمع الذي يجري فيه هذا الكفاح . فكل شعب من الشعوب وكل بلد من البلاد ، وكل مدنية من المدنيات تضفي على صزاعات الطبقات ، وعـلى النزاعات الفردية ، وعلى مقاومـة السلطة ، سحنة خاصـة . ولايمكن أن نفصل السياسة عن هذه الملابسات الثقافية الكلية الا ونفقرها . وتتألف أطر الكفاح السياسي ثانياً من مؤسسات ذات طبيعـة خاصـة تسمى بالأنظمـة السياسية . ان السلطة في كل مجتمع معقد ، هي سلطة منظمة ،وما الأنظمة السياسية الا أنواع مختلفة من تنظيم هذه السلطة . وهي تنشأ عن مؤسسات صورية رسمية تقررها الدساتير والقوانين والنصوص التشريعية عامة ، وفي الوقت نفسه عن مؤسسات واقعية هي عادات وتقاليد وأعراف ومعاملات .

الانظمة السياسية المختلفة

كل تصنيف للأنظمة السياسية فهو يستند الى مذهب في التقييم ، على نحو ضمني أو غير ضمني . فالتصانيف التي جاء بها أرسطو وأفلاطون تشير الى مزايا الأنظمة المختلطة . والتصنيف الذي قال به مونتسكيو يحمل هذه الدلالة نفسها،ولكن نظرته الى النظام«المختلط» تختلف عن نظرتهما . والتصنيف الغربي الذي يميز بين الأنظمة الديموقراطية والأنظمة الدكتاتورية يهدف

الى تسويغ الأنظمة الديموقراطية وتسفيه الأنظمة الدكتاتورية ، ذلك أن كلمة الدكتاتورية تشتمل في اللغة الجارية الآن على معنى القدح كما أن كلمة الديموقراطية تشتمل على معنى المدح • والتفريق الشيوعي بين الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الاشتراكية يتضمن هذه الدلالة نفسها ، « فالرأسمالية » في المصطلحات الماركسية شيء رديء ، والشيوعية شيء حسن • وسنحاول أن نتجاوز هذه التصنيفات الذاتية ، وأن نبحث عن تصنيف أقرب الى الموضوعية ، يوضح ما بين الانظمة السياسية من وجوه الشبه ووجوه الاختلاف ، لاسيما من ناحية أنها أطر للكفاح السياسي • والطريقة التاريخية هي هنا أفضل الطرق ، لأن جميع التصنيفات الراهنة مستوحاة من التصنيفات القديمة كثيراً أو قليلا •

ظل الباحثون حتى نهاية القرن التاسع عشر يعتمدون على تصنيف للأنظمة السياسية موروث عن الاغريق ، وهو التصنيف الذي يقسم الأنظمة السياسية الى ثلاثة : النظام المونارشي ، والنظام الأوليغارشي ، والنظام الديموقراطي : فالنظام المونارشي هو حكم الفرد الواحد ، والنظام الأوليغارشي هو حكم عدد من الأفراد ، والنظام الديموقراطي هو حكم الجميع • ان هذه التعريفات البسيطة تقوم على تصنيف منطقي ، ولكنها في الوقت نفسه تصف أنظمة الحكم التي كانت قائمة في العصور القديمة الهيلينية • وأول صياغة دقيقة لهذا التمييز انما نجدها عند هيرودوت ، ولعل تاريخها يرجع الى منتصف القرن الخامس قبل ميلاد المسيح • ولكن يلوح أنها ثمرة تقاليد سابقة • ومنذ ذلك الحين كانوا يفرقون في كل نظام من أنظمة الحكم بين صورته السليمة الصحيحة، وبين أشكاله « المنحرفة » • وقد وضع أرسطو بعد ذلك جدولا شهيراً ، يفرق فيه بين الطغيان والأوليغارشية والديموقراطية ، وهي أشكال فاسدة من أشكال الحكم ، وبين المونارشية والارستقراطية والتيموقراطية ـ او

الديموقراطية المقيدة ـ وهي أشكال سليمة من أشكال الحكم . وقبل أرسطو عبّر أفلاطون عن آراء مماثلة، مضيفاً الى ذلك قوله ان أنواع الحكم المختلفة يتعاقب بعضها وراء بعض على سنة العود الأبدي .

وظل هذا التصنيف الثلاثي « المونارشية ، والارستقراطية ، والديموقراطية » يسيطر على الفكر السياسي حتى مونتسكيو وبعده . فكان كل كاتب كبير يغنيه ببعض التفاصيل دون أن يمس جوهره . وقد طبق بودان هذا التصنيف على أشكال الدولة من جهة وعلى أشكال الحكومة من جهة أخرى ، فأتاح له هذا أن يفرق بين تزاوجات غريبة لكنها شائقة في كثير من الأحيان . فالدولة المونارشية مثلا ، وهي الدولة التي تكون فيها « السيادة » بين يدي ملك ، يمكن أن تكون لها حكومة ديموقراطية ، اذا كان جميع المواطنين على السواء يملكون الوصول الى الوظائف العامة ، ويمكن أن يكون لها حكومة ارستقراطية اذا كانت الوظائف العامة مقصورة فيها على النبلاء والأغنياء . فالنظام الامبراطوري الروماني هو حكومة مونارشية في دولة ديموقراطية ، لأن الحكم فيه يقوم على أساس شعبي . وهذا التعريف الأخير يصدق على الحكم البونابرتي وعلى بعض أنظمة الحكم الدكتاتورية الحديثة . ان هذا التصنيف الذي جاء به بودان تصنيف شائق . وهو يمتاز بأنه يبيّن التناقض الممكن بين مذاهب التقييم التي تقوم على أساسها الدولة (وهي ما يسميه بودان « السيادة ») وبين أسلوب ادارة السلطة .

وقد يبدو في الظاهر أن مونتسكيو يبتعد أولا عن التصنيف التقليدي ، لأنه يقول : « هناك ثلاثة أنواع من الحكومات : الحكومة الجمهورية ، والحكومة الملكية ، والحكومة الاستبدادية » . ولكن مونتسكيو ما يلبث أن يميز في الحكومة الجمهورية بين الديموقراطية والارستوقراطية ، وهو

هنا يعود الى التفريق القديم الذي قال به هيرودوت ، والى فكرة الأشكال السليمة والأشكال الفاسدة (فالحكم الاستبدادي هو صورة فاسدة للحكم المونارشي) • والتقريب بين الديموقراطية والارستقراطية تقريب خصب ، حتى لقد برره القرن التاسع عشر بل والقرن العشرون ، حيث يصعب التمييز بين الديموقراطية والأرستوقراطية لما للانتخاب المقيد من شأن كبير، ولما للأوليغارشيات من دور في الأنظمة القائمة على الانتخاب العام • فكذلك يفرق عالم الاجتماع الحديث بين الأوليغارشية والدكتاتورية تفريقاً أساسياً، على نحو ما أدرك ذلك مونتسكيو •

وما يزال علماء الحقوق المعاصرون يستوحون ذلك التصنيف ، لا في تصوره لثلاثة أشكال من الحكم ، بل في نظريته التي تفصل بين السلطات • فهم يصنفون الأنظمة السياسية على أساس العلاقات الداخلية بين مختلف « السلطات » ، أي بين مختلف أجهزة الدولة • وهم ينتهون من ذلك الى تقسيم ثلاثي جديد : أنظمة دمج السلطات ، أنظمة فصل السلطات ،الأنظمة البرلمانية (أي أنظمة تعاون السلطات) • أما دمج السلطات فيمكن أن يكون لصالح فرد أو لصالح مجلس • فاذا كانت الأولى كان الحكم هو الملكية المطلقة أو كان هو الدكتاتورية ، والفرق بين الأمرين يقوم على أساس طريقة تسنم الحكم ، فأما في الملكية فيكون تسنم الحكم بالوراثة ، وأما في الدكتاتورية فيكون بالقوة • واذا كانت الثانية كان الحكم حكم مجلس • وهذا الطراز الاخير وهمي ، يشبه بعض الشبه تلك النوافذ الكاذبة التي نراها في مباني عهد الانحطاط من أجل تحقيق التناظر ؛ فالمجلس الوطني الذي تشكل غداة الثورة الفرنسية قد خضع في الواقع للدكتاتورية (ديكتاتورية الكومون أو اللجان) أكثر مما مارس الدكتاتورية • وأمثلة أنظمة المجالس أقصر عمراً وأكثر ندرة وأسرع تغيراً من أن نستطيع أن نرى فيها نوعاً عاماً من أنواع أنظمة الحكم ، له ما لسائر الأنواع من شأن•

وفي داخل أنظمة فصل السلطات والأنظمة البرلمانية ، نجد تمييزاً فرعياً عاماً واحداً بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية . فالشكل الملكي لنظام فصل السلطات هو الملكيـة المقيـدة ، التي يتولى فيهـا برلمان مزود باختصاصات مالية وتشريعية تقييد سلطات الملك. والشكل الجمهوري لنظام فصل السلطات هو النظام الرئاسي الذي يجسده النظام الأمريكي . وليس التقريب بين النظامين بالأمر المصطنـع : ان النظـام الرئاسي انما أوجـده مستوطنو الولايات المتحدة على صورة حكومة الوطن الأم ، أي على صورة نظام الحكم البريطاني في القرن الثامن عشر ، وهو نظام الحكم الملكي المقيد. ويتميز النظام البرلماني بأنه يفرق بين رئيس الدولـة ورئيس الحكومـة ، فرئيس الدولة في هذا النظام لا يقوم الا بـدور شرفي ، ولا يتمتع بأيـة سلطات واقعية، أما رئيس الحكومة فهو الذي يتولى فيه السلطة التنفيذية مع مجلس وزاري مسئول معه أمام البرلمان . وهذا النظام المعقد هو المرحلة الأخـيرة من تطور أتاح الانتقـال من النظـام الملكي المطلق الى النظـام الديموقراطي ، دون أن يبدل الأشكال الخارجية النظام التقليدي ، وانمـا هو أفرغ هذا النظام عملياً من جوهره كله .

ولقد تم تطور الأنظمة الملكية الأوروبية بثلاث مراحل ، على غرار بريطانيا العظمى : الملكية المطلقة ، فالملكية المقيدة ، فالملكية البرلمانية . وظهور برلمان أمام الملك ــ أو قل اتساع سلطات هـذا البرلمان ، سليـل مجالس المقربـين في العهد الاقطاعي ــ هو الذي تم به الانتقال من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية . ان نمو الأفكار الديموقراطية قد أجبر الملك على أن يحسب حساب ارادة البرلمان شيئاً بعد شيء . وأصبح الوزراء ، بعد أن كانوا أمناء سر الملك الذين يتولون تنفيذ سياسته ، مضطرين الى الحصـول عـلى ثقة البرلمان أيضاً : وبذلك وصل التطور الى المرحلة الوسيطة ، مرحلة النظام

البرلماني الأورلياني[1] ، الذي يجب على الوزير فيه أن يتمتع بثقة الملك وثقة النواب في آن واحد . ولم تدم هذه المرحلة طويلا ، وانما أصبحت ثقة النواب وحدها مطلوبة بعد ذلك . واصبح مجلس الوزراء يركز في يديه السلطة الحكومية كلها ، وأصبح دور الملك مقتصراً على المظهر وحده (« الملك يملك ولا يحكم ») . وفي عام ١٨٧٥ نقلت فرنسا هذا النظام البرلماني الى اطار جمهوري . وقلدتها بعدئذ في ذلك دول كثيرة . والفرق الواقعي بين الجمهوريات البرلمانية والملكيات البرلمانية فرق طفيف جداً ، لأن رئيس الدولة ، سواء أكان ملكاً أم رئيساً ، ليس له عملياً سلطة .هكذا تزول قيمة « التعارض بين النظام الملكي والنظام الجمهوري » الذي فرق القرن التاسع عشر الأوروبي ، لأنه يفقد كل معناه .

ان هذه التصنيفات الثانوية لا تعبر تعبيراً جيداً عن النظم السياسية الحالية . لذلك يهجرها الباحثون اليوم شيئاً بعد شيء ، ويأخذون بتصنيف آخر يستند الى التفريق بين نظم « تعددية » أو ديموقراطية ، وبين نظم « واحدية » أو أوتوقراطية . ففي النظم التعددية أو الديموقراطية يجري الصراع السياسي صريحاً حراً سافراً . فنجد أولا عدة أحزاب سياسية ، ومن ثم جاء اسم الأنظمة « التعددية » ، فان لم يكن هنالك عدة أحزاب ، فهنالك على الأقل حزبان . والصراع يجري علنياً مكشوفاً على صعيدالصحافة ووسائل التعبير والاعلام. والأنظمة التعددية أنظمة لبرالية أيضاً، أي أنظمة تتوفر فيها الحريات العامة التي تسمح لكل فرد أن يعبر عن آرائه تعبيراً حراً بالكلام والكتابة والانتماء الى منظمات والمشاركة في مظاهرات عامة وهلم جرا . واذا كان نشاط جماعات الضغط التي تحاول أن تؤثر في السلطة تأثيراً غير مباشر ، اذا كان نشاط هذه الجماعات أخفى وكانت

---

(١) سمي بذلك لانه يقابل في فرنسا عهد ملكية لويس فيليب ، دوق أورليان قبل تسنمه العرش .

الحياة السياسية تشتمل دائماً على مناطق ظل ، فان مناطق الظل هذه تكون في الأنظمة التعددية ضيقة •

أما في الأنظمة « الواحدية » أو الأوتوقراطية ، فالكفاح السياسي لا وجود له رسمياً ، اللهم الا في صورة صراعات بين أفراد للحظوة بنعم « السلطان » ، أما « السلطان » نفسه فلا يمكن أن يُجحد ، كما لايمكن أن يُجحد النظام بجملته • ثم ان سلطته في منجى من تأثير المواطنين ، على حين أن الديموقراطيات التعددية تسمح بالتنافس حتى على السلطة العليا ،في فترات منتظمة ، كل أربع سنين أو كل خمس سنين ، بواسطة الانتخابات العامة • فالقابضون على زمام هذه السلطة العليا لا يمارسونها الا موقتاً ، شأنهم شأن المستأجرين الذين تنتهي حقوقهم بانتهاء مدة عقد الايجار ، وعليهم أن يحصلوا على تجديد هذا العقد ، والا اضطروا الى اخلاء العقار • على أن الملك ، ولو كان نظام حكمه نظامَ الحكم الملكي المطلق الى أبعد حدود الاطلاق ، لا يستطيع أن يفلت من تأثير أعوانه ومستشاريه والمقربين اليه والهيئات الكبرى في الدولة ، فنرى عدداً كبيراً من الوظائف التي تشارك في السلطة العليا تصبح موضوع صراع حامي الوطيس • وقد يصبح « السلطان » أداة بيد الرجال الذين يحيطون به أو المؤسسات التي تحوطه: لقد كان فرعون أداة بيد كهنة آمون ، وكان ملك الفرنجة أداة بيد عمدة القصر ، الخ •

وفي كل زمرة من هاتين الزمرتين ـ زمرة الأنظمة التعددية أو الديموقراطية ، وزمرة الأنظمة الواحدية أو الأوتوقراطية ـ يمكن أن نقيم تقسيمات فرعية • ففي الزمرة الثانية هناك التفريق بين الملكيات الوراثية والدكتاتوريات الناشئة عن الفتح ؛ كذلك نستطيع أن نميز في هذه الزمرة بين الأوتوقراطيات المعتدلة التي تقبل شيئاً من النقد ، وبين الأوتوقراطيات

المستبدة التي تسحق كل معارضة ، وتضطر المعارضين أن يلجئوا الى الكفاح السري • أما في الديموقراطيات التعددية فان أحسن تصنيف هو التصنيف الذي يزاوج بين الأشكال القانونية للأنظمة السياسية وبين طبيعة الأحزاب السياسية التي تتصارع في ظل هذه الأنظمة •

لقد سبق أن أشرنا الى التفريق بين نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب، والى أثر هذين النظامين في تقوية الصراعات أوَ تخفيفها • ولهذا الفرق أثره الهام أيضاً في بنية الأنظمة البرلمانية ، لأن حل مشكلة الأغلبية في المجلس الوطني ترتبط به ، وعلى حل هذه المشكلة انما يقوم البناء الحكومي كله• ففي نظام الحزبين تنتمي الأكثرية الى حزب واحد بحكم طبيعة الأمور ،فهي اذن متجانسة ، فما تعطلها أو تشلها مناقشات داخلية ، وهي مستقرة • أما في نظام تعدد الأحزاب، فما من حزب يضم وحده الأكثرية ،وانما تتكون الأكثرية من تحالف عدة أحزاب ، فهي اذن غير متجانسة ، منقسمة ، غير مستقرة • ولكن عدد الأحزاب ليس بالعنصر الوحيد الذي يجب أن ننظر فيه • ان استقرار الحكومة وتجانسها ، في نظام الحزبين ، يتوقفان خاصة على الانضباط الداخلي في حزب الأغلبية • فاذا كان نوابها جميعاً يقترعون اقتراعاً واحداً ، كما في بريطانيا العظمى ، كانت السلطة التنفيذية تعتمد على أكثرية منسجمة ثابتة حقاً • أما اذا كانت حرية الاقتراع مطلقة ، كما في الولايات المتحدة الأمريكية ، كان يصعب على الحكومة أن تبقى في السلطة وأن تحافظ على الحكم ، كحكومة نظام تعدد الأحزاب سواء بسواء • ان النظام الوحيد الذي يمكن أن يوصف بأنه نظام الحزبين حقاً هو نظام الحزبين « الصلب » ، من طراز نظام الحزبين البريطاني ، حيث يفرض كل حزب على نوابه أن يتقيدوا بالاقتراع الذي يقرره الحزب ، أما نظام الحزبين « المرن » من طراز نظام الحزبين الأمريكي، فليس بنظام الحزبين حقاً ، وهو يؤدي عملياً الى عين النتائج التي يؤدي اليها نظام تعدد الأحزاب•

هكذا نستطيع أن نصنِّف أنظمة الحكم التعددية في ثلاثة أنواع :
١) الأنظمة الرئاسية ، فبعضها يتبع نظام الحزبين من طراز كاذب (الولايات المتحدة الأمريكية) ، وبعضها الآخر يتبع نظام تعدد الأحزاب (أمريكا اللاتينية) ، ولكن ما من دولة من دولها تتبع نظام الحزبين الحقيقي ؛
٢) الأنظمة البرلمانية التي تتبع نظام الحزبين من الطراز الانجليزي ؛
٣) الأنظمة البرلمانية التي تتبع نظام تعدد الأحزاب من طراز تعدد الأحزاب في أوروبا القارية • وهذان النوعان الأخيران متشابهان من الناحية القانونية وبعيدان جداً عن النوع الأول • أما من ناحية عمل المؤسسات ، فان الاستقرار وسلطة الحكومة في الحكم البرلماني القائم على نظام الحزبين أقرب كثيراً الى أنظمة الحكم الرئاسي منها الى الحكومة البرلمانية القائمة على نظام تعدد الأحزاب • وأما من ناحية دور المواطنين في اختيار رؤسائهم، وذلك عنصر أساسي في كل نظام سياسي ، فان الشبه أكبر من ذلك أيضاً•

ان المواطن البريطاني ، أثناء الانتخابات البرلمانية ، لايشعر أنه يقترع لنائب فحسب ، بل يشعر أيضاً وخاصة أنه يسمي الرئيس المسئول عن السياسة البريطانية • انه يعرف ، بسبب الانضباط الحزبي ، أنه حين يقترع لحزب المحافظين أو لحزب العمال ، أنه يضع على رأس الحكم ، لمدة أربع سنوات ، السيد فلاناً الزعيم المحافظ ، أو السيد فلاناً الزعيم العمالي • وعلى هذا يكون موقفه عين موقف المواطن الأمريكي حين يسمي الناخبين الرئاسيين الذين تعهدوا باختيار أحد المرشَحيْن المتنافسَيْن رئيساً • ففي بريطانيا وفي الولايات المتحدة كلتيهما ، رغم اختلاف البنية القانونية ، يتولى جميع المواطنين بأنفسهم عملياً اختيار الرئيس الحقيقي للحكومة •ولا كذلك دول غرب القارة الأوروبية ، فا ننظام تعدد الأحزاب فيها يمنع هذا الاختيار المباشر • فرئيس الحكومة انما تعينه قيادات الأحزاب وفقاً لترتيبات لها في أعين المواطنين طابع سِّري •

ونستطيع أن نقرر على هذا الأساس تفريقاً جديداً ، هو التفريق بين الديموقراطيات « المباشرة » ، والديموقراطيات « بالواسطة » . ففي الديموقراطيات الأولى يختار المواطنون رئيس الدولة بأنفسهم في الواقع ؛ أما في الديموقراطيات الأخرى فالمواطنون يختارون الأشخاص الذين سيتولون هذا الاختيار أحراراً . ان هذا التفريق يميل الى أن يصبح تفريقاً أساسياً في الغرب . فالسلطة التنفيذية هي مركز السلطة الواقعية في الدول الحديثة ، أما السلطة التشريعية فيقتصر دورها على المراقبة والحد والمنع . لذلك فان اختيار المواطنين رئيسهم أمر أساسي . واقامة صلة من الثقة بين الشعب وبين السلطة هي في مثل هذا النظام أسهل كثيراً . ان الشعب لا يشعر ، في نظام الديموقراطية «بالواسطة »، أن له علاقة بمكائد الكواليس واللجان التي تخرج منها تسمية رئيس الحكومة . أما في الديموقراطية « المباشرة » فالتنافس السياسي أكثر واقعية ، وأعمق ، والمواطنون يشعرون به شعوراً أقوى ، ويعرفون خطورة هذا الحدث .

الانظمة السياسية

والبنيانات الاجتماعية الاقتصادية

ان قيام هذا النظام السياسي أو ذاك في بلد من البلاد لا يتوقف على المصادفة أو على ارادة البشر المطلقة . فالنظم السياسية ، كسائر المؤسسات ، انما تحددها عوامل كثيرة ، وتحددها خاصة عوامل اجتماعية اقتصادية . وهناك نظريتان كبريان تتعارضان في هذا المجال . فأما الماركسيون فيذهبون الى أن الأنظمة السياسية صورة طرائق الانتاج ، وهم ينكرون على هذا الأساس أن يكون للمؤسسات السياسية أو لغيرها أي استقلال ، ولا يرون لها الا شأناً ثانوياً . وأما الغربيون فانهم بعد أن غالوا في اعتبار السياسة مستقلة عن الاقتصاد ، أخذوا يعدّلون نظرياتهم الاصلية في هذا الصدد ،

وأخذوا يسلمون شيئاً بعد شيء بأن هناك صلة وثيقة بين النظم السياسية ومستوى النمو التكنيكي .

وقد سبق أن وضعنا المخطط العام لارتباط الانظمة السياسية بأساليب الانتاج في نظر العقيدة الماركسية . ان العقيدة الماركسية تميز أولا بين أنواع الدولة فتحصيها في أربع : دولة العبودية في العصور القديمة ،الدولة الاقطاعية ، الدولة البورجوازية ، الدولة الاشتراكية ؛ وهي تربط كل نوع من هذه الأنواع الأربعة بأسلوب من أساليب الانتاج وطراز من طُرُز التملك . وكل نوع من أنواع الدولة ينقسم هو نفسه الى عدة « أشكال للدولة » أي الى عدة أنظمة من أنظمة الحكم : ففي الدولة القائمة على العبودية هناك النظام الاستبدادي الشرقي،ونظامالطغيان ،والنظامالجمهوري، والنظام الامبراطوري ؛ وفي الدولة الاقطاعية هناك الاقطاعات والملكيات المركزية ؛ وفي الدولة البورجوازية هناك الديموقراطيات الغربية والأنظمة الفاشستية ؛ وفي الدولة الاشتراكية هنالك النظام السوفياتي والديموقراطيات الشعبية . هكذا تقابل عدةُ انظمة سياسية طرازاً واحداً من الانتاج ومن التملك . ولكن هذا التنوع في الأنظمة السياسية يعكس هو نفسه تنوعات في داخل نظام واحد من نظم الانتاج ..

لننظر مثلا في طراز الانتاج أثناء القرون الوسطى ، وهو قائم على الأساليب الزراعية ذات المساحات الواسعة والانتاج القليل ، هذه الأساليب التي تولّد التعارض بين السادة والقنان . ان هذا النظام قد اتخذ على وجه الاجمال شكلين متعاقبين . نشأ أولا في اطار اقتصاد مغلق ، فكل منطقة اقطاعية تعيش منطوية على نفسها ، وتنتج تقريباً كل ماهو ضروري لبقاء الأفراد الذين يعملون في أراضيها ، أما المبادلات والتجارة فتقتصر فيها على الحد الأدنى ؛ فهذا النوع من أنواع هذا الأسلوب من الانتاج الاقطاعي

يقابله نظام سياسي ليس فيه شيء من المركزية ، فالسلطة فيه مفتتة مقسمة بين اقطاعيين تصل بعضهم ببعض صلات واهنة من التدرج في المراتب علواً وانخفاضا . ثم نشأت المواصلات والتجارة ، وحلّ اقتصاد التبادل محل الاقتصاد المغلق ، فزال عندئذ ما كان يتمتع به السادة الاقطاعيون من استقلال محلي ، وتظهر الدولة المركزية على صورة الملكية المطلقة .

وكذلك ترتبط الفروق بين أشكال الدولة البورجوازية باختلافات في أسلوب الانتاج الرأسمالي . من ذلك أنه حين يأخذ النظام الرأسمالي بالسيطرة ، مع استمرار التملك الزراعي الكبير على القيام بدور كبير ، فان الدولة البورجوازية تميل الى اتخاذ شكل نظام ملكي برلماني على غرار النظام الملكي الأورلياني ، كما كان بفرنسا في عهد لويس فيليب (١٨٣٠ ـ ١٨٤٨) ؛ أما حين تنشأ الحركات العمالية وتأخذ قوتها تهز أسلوب الانتاج الرأسمالي ، ويصبح التطور نحو الاشتراكية يهدد هذا النظام ، فان الدولة البورجوازية تميل نحو العنف على الطريقة الفاشستية . هكذا يكون النظام الملكي البرلماني شكل الدولة الذي يقابل المرحلة الاولى من نظام رأسمالي آخذ بالاتساع ، وتكون الفاشستية شكل الدولة الذي يقابل المرحلة الأخيرة من نظام رأسمالي آخذ بالأفول . والنظام الرأسمالي يولّد ، في مرحلة تفتحه ، الدولة الديموقراطية الغربية القائمة على الحريات السياسية وتعدد الأحزاب والتنافس الانتخابي ، الخ .

وهذا التقابل نفسه بين أنواع أسلوب الانتاج وأشكال الدولة يرى في الاشتراكية . ويعترف الكتاب الماركسيون الآن بشكلين للدولة الاشتراكية: النظام السوفياتي ونظام الديموقراطية الشعبية . « لقد نشأ النظامان في ظروف يختلف بعضها عن بعض من ناحية تهيؤ القوى الطبقية » («مبادىء

الماركسية اللينينية ») ، موسكو ١٩٦٠ ؛ ويعتمد النظامان كلاهما على الطبقة العمالية والانتاج الاشتراكي ، في الدرجة الأولى . ولكن الدكتاتورية السوفياتية قائمة على نظام الحزب الواحد وتصفية البورجوازية ، على حين أن الديموقراطيات الشعبية تحتفظ بأشكال من تعدد الأحزاب (وهي أشكال مخففة جدا بسيطرة الحزب الشيوعي وانشاء « الجبهات الوطنية ») وتقوم على التعاون مع بعض عناصر البورجوازية ، والابقاء على قطاع خاص واسع في الزراعة .

ان هذه الآراء الماركسية تغالي في تقدير أثر أساليب الانتاج وطُرز التملك في الأنظمة السياسية . أما أن هذا الأثر قائم ، وأنه كبير ، فذلك ما لا يمكن جحوده . ولكن الأنظمة السياسية ليست مجرد انعكاس لأنظمة التملك والانتاج . ان التقابل بين الأنماط الكبرى للدولة على نحو ما وصفها الماركسيون ـ دولة العبودية ، الدولة الاقطاعية ، الدولة البورجوازية ، الدولة الاشتراكية ـ وبين الأنماط الكبرى لأساليب الانتاج ، صحيح في مجمله . ولكن «أنماط الدولة» هذه غير محدَّدة تحديداً واضحاً من الناحية السياسية ، فهي زمر واسعة تضم أنظمة سياسية متنوعة تنوعاً كبيراً ، وكثيراً ما لا تكون الفروق بينها مرتبطة ارتباطاً واضحاً بفروق أساليب الانتاج . أنظر في الأنظمة الفاشستية مثلا . هل نستطيع أن نقول ان أسلوب الانتاج في ألمانيا سنة ١٩٣٣ يختلف اختلافاً كبيراً عن أسلوب الانتاج ببريطانيا العظمى في ذلك الوقت ؟ قد يجيب ماركسي بقوله ان ألمانيا لم يكن لها مستعمرات ، خلافاً لبريطانيا العظمى التي وجدت بالاستعمار مخارج أخرى غير الفاشستية . ولكن هذه الحجة غير مقنعة ، فالدول السكاندنافية والولايات المتحدة الامريكية لم يكن لها مستعمرات هي الأخرى ، ومع ذلك لم يحكمها نظام فاشستي . صحيح أن النظام الفاشستي الألماني يتعلق ـ كسائر الانظمة الفاشستية ـ بعوامل اقتصادية . ولكن لايبدو أن لأسلوب

الانتاج ـ من حيث هو أسلوب انتاج ـ نصيباً كبيراً في هذه العوامل الاقتصادية .

وان قيام الستالينية في الاتحاد السوفياتي مثال آخر على صدق ما نقول. والسوفياتيون أنفسهم لا يحاولون أن يعللوا قيام النظام الستاليني بأسلوب الانتاج . صحيح أن لأسلوب الانتاج نصيباً فيه : فالتخطيط المركز يميل الى نشوء دكتاتورية بطبيعة الحال . ولكن التخطيط لم يكن أقل تمركزاً حين مات ستالين ، فشعر الناس بحاجة قوية الى التحرر . وما حدث في روسيا بعد ذلك من تخفيف المركزية الاقتصادية ليس سبب محاربة الستالينية بل هو نتيجتها . وتفسير استبداد جوزيف دوجاشتفيلي ستالين بعيوبه الشخصية وآفات طبعه، كما يفعلون ذلك رسميا في الاتحاد السوفياتي، ليس من الماركسية في شيء ، وهو تعليل ناقص على كل حال . ان الستالينية شكل من أشكال الدولة ونمط من أنماط انظمة الحكم السياسية ، نشأ في ظل أسلوب اشتراكي في الانتاج ، بعد نظام ذي شكل مختلف عنه اختلافاً كبيراً (اللينينية) وقبل نظام ذي شكل مختلف عنه اختلافاً كبيراً كذلك (الخروتشوفية) ، دون ان يكون تطور أسلوب الانتاج كافياً لتعليل هذه الاختلافات .

والاختلافات بين الاشكال الثلاثة الكبرى من الانظمة السياسية الغربية ـ النظام الرئاسي الامريكي ، النظام البرلماني الانجليزي ذي الحزبين ، النظام البرلماني الغربي ذي الاحزاب المتعددة ـ اختلافات كبيرة جدا كما ذكرنا ذلك من قبل ، وليس في وسعنا ان نربطها باختلافات في أساليب الانتاج والتملك . صحيح ان القطاع العام للانتاج هو في الولايات المتحدة الامريكية اصغر منه في بريطانيا العظمى أو في فرنسا ، ولكن لايبدو أن لهذا أي تأثير في الامر . ان تطوراً تاريخياً ثقافياً ليس له علاقة مباشرة

بأسلوب الانتاج هو الذي يفسر الفروق الحالية في الانظمة السياسية بين دول الغرب الكبرى • واذا قلبنا الآية وجدنا ان تبدل البنى الاقتصادية في فرنسا وبريطانيا العظمى ودول أوروبية أخرى منذ ربع قرن ، وجدنا أن هذا التبدل الذي أدى الى أن حل محلّ أسلوب الانتاج الرأسمالي بأسلوب" مختلط ، نصف رأسمالي ونصف اشتراكي ، والى نشوء قطاع عام ضخم جدا ، والى تخطيط شامل نام نمواً كافيا ، لم يؤد الى تبدل سياسي كبير الى هذا الحد • صحيح أن السلطة التنفيذية قد ازدادت ازدياداً كبيراً ، ولكنها ليست أقوى منها في الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت بنياناتها الاقتصادية أقرب الى الرأسمالية الصرفة •

ومع ذلك فان التفريق بين البنيتين الاقتصاديتين الكبريين على أساس التملك ـ وهما الرأسمالية والاشتراكية ـ يوازي ، على وجه الاجمال ، التفريق بين الزمرتين الكبريين من الأنظمة السياسية الحاليـــة : النظـام « التعددي » ، والنظام «الواحدي» • فالنظام الرأسمالي أو نصف الرأسمالي يتضمن انفصالا بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصـــادية : فالسلطـــة الاقتصادية موزّعة بين مشروعات خاصة كبرى (وجزء منها موزّع أحيانا بين مشروعات وهيئات عامة) هي « مراكز تقـريـر » حـرة ، مستقلة عن الدولة كثيراً او قليلا • فالتملك الخاص لأدوات الانتاج يؤدي اذن الى بنية اقتصادية تعددية تنعكس في الميدان السياسي • ولا كذلك التملك العام لجميع المشاريع والتخطيط الشامل ، فانهما يجعـلان السلطة الســـياسية والسلطة الاقتصادية متمركزتين في أيد واحدة ، فهي تميل الى النظام الواحدي •

ولكن هذا الوصف يقتضي عدة تحفظات • فالانفصـــال بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية انفصـــال وهمي الى حد ما ، لأن الســلطة الاقتصادية تملك أدوات قوية من أدوات الضغط على السلطة السياسية • ان اقطاعية جديدة قد قامت على أساس رأسمالية الوحدات الكبرى ، وهي

اقطاعية قادرة ، كالاقطاعية السابقة ، على تحدي السلطة المركزية تحدياً منتصراً ، أو على اسقاطها أصلا لتحقيق مصلحتها . ان الحكومات الغربية كثيراً ما تشبه ملك « بورج » الصغير الذي كان ألعوبة طيعة في أيدي كبار الاقطاعيين . ليس للسلطة السياسية وجود خاص في النظام الرأسمالي الصرف . وليست السلطة السياسية في هذا النظام الا انعكاساً للسلطة الاقتصادية . ولا يكتسب الانفصال بين السلطتين وجوداً واقعياً الا في الأنظمة المختلطة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان تمركز السلطة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الاحتكاريين يجعل صورة « مراكز التقرير » المتعددة صورة خداعة كاذبة . ان الارتباط بين نظام التملك الخاص والنظام السياسي « التعددي » ليس بديهياً الى الدرجة التي يدعونها. ومثال الدكتاتورية النازية برهان واضح على أن الأوتوقراطية الاستبدادية المسرفة يمكن أن تنشأ في نظام رأسمالي . ثم ان الفاشستية مرتبطة بتطور الرأسمالية ، مرتبطة بمقاومة الرأسمالية لقيام اقتصاد اشتراكي .

وكذلك ليس الارتباط بين الاقتصاد الاشتراكي ونظام الحكم « الواحدي » مؤكداً . ان التجارب التي نملكها أقصر وأندر من ان نستطيع القطع برأي صادق في هذا المضمار . ان تطور المجتمعات الرأسمالية يمكن أن يُحلَّل على مدى قرن أو يزيد في دول كثيرة موزَّعة بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . أما تطور المجتمعات الاشتراكية فيمكن أن يُحلَّل على مدى ٤٧ سنة في دولة واحدة فقط هي الاتحاد السوفياتي . كما أن التجربة الاشتراكية التي تدوم في الديموقراطيات الشعبية منذ أقل من عشرين عاماً تفسدها مشكلة السيطرة الخارجية (الا في يوغوسلافيا) . وفي الصين ، حيث ترجع التجربة الاشتراكية الى عهد أحدث من ذلك أيضاً ، يستحيل علينا اجراء أية مقارنات ، بسبب انهماك الصين في تصفية حرب أهلية رهيبة ، وبسبب مستوى التخلف الاقتصادي . ان أنظمة الحكم في الدول الاشتراكية ما تزال

أندر وأحدث من أن تكون موضـوع تحليلات صـادقة في علم الاجتمـاع السياسي • وليس مستبعداً أن يكون طابع الحكم الاستبدادي وافتقادالنظام التعددي في هذه الدول راجعا الى وضعها الثـوري ، وأن يكون اذن شـيئا موقتاً • وهذه على كل حال الصورة التي ترسمها هـذه الدول لنفسها من خلال نظرية دكتاتورية البروليتاريا التي هي دكتاتورية موقتة •

ومهما يكن من أمر فنحن نرى في البلاد الاشتراكية ميلا الى تخفيف المركزيةالاقتصادية يقربها من « تعدد مراكز التقرير » التي يُظن أنها تميز الأنظمة الرأسماليـة وحدها • لقد سـارت يوغوسلافيا في هـذا الطريـق منذ عدة سنين • واصلاحات خروتشوف في الاتحاد السوفياتي تمضي في هذا الاتجاه • ومن الشائق جدا أن نقارن بين هذا وبين التطور التاريخي للامركزية السياسية • ففي العهد الاقطاعي كانت وراثة الرؤساء المحليين تكفل هـذه اللا مركزية • واللا مركزيـة في العصر الحديث تقوم عـلى انتخاب الرؤساء المحليين من قبل الشعب • وفي أيامنا هذه يكفل التملك الخاص نوعا من اللا مركزية الاقتصادية بنظام الوراثة • ولكننا نلاحظ منذ الآن امكان تقليل المركزيةالاقتصادية بوسائل أخرىأقرب الى الديموقراطية على نحو ما كان يحلم بذلك اشتراكيو القرن التاسع عشر •

والترابط بين الأنظمة السياسية ومستوى النمو التكنيكي الاقتصادي لا يقل قوة عن الترابط بين الأنظمة السياسية وتملك أدوات الانتاج ، ان لم يكن أقوى منه • ان الديموقراطية « التعددية » تقابل درجة عالية من التصنيع• فمن قال انالشعوب الحرة شعوبغنية فقد عبَّر عن حقيقةأساسية تكاد تخلو من المغالاة ، ولكن تعبيره يكون عندئذ فظاً • ولو شئت أن تطبق نظاماً « تعددياً » في أمم أكثرُ أهلها يعانون مايشبه المجاعة ، وليس لهم حظ من ثقافة ، ولا يعرفون القراءة والكتابة ، لاستحال عليك ذلك عملياً • ان

الأنظمة الأوتوقراطية الاقطاعية العتيقة ماتزال قائمة تحت مظهر اجراءات حديثة وهذه الاجراءات الديموقراطية لا تساعد على الاطاحة بتلك الأنظمة، وانما هي تطيل عمرها بالتمويه . ان الديموقراطية التعددية قد نشأت اثناء القرن التاسع عشر والقرن العشرين في أمم غنية من أمم الغرب، ومشى نموها جنباً الى جنب مع نمو التصنيع وارتفاع مستوى معيشة الجماعة .

وطابع الأوتوقراطية والواحدية في أنظمة الحكم الشيوعية لايرجع الى تركز السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فحسب ، بل يرجع أيضاً (وخاصة ؟) الى أن جميع البلدان التي قامت فيها هي بلدان متخلفة النمو أو نصف نامية : روسيا عام ١٩١٧ ، الديموقراطيات الشعبية عام ١٩٤٥[١]، الصين ، فيتنام الشمالية . وعلى أساس هذه النظرة يكون «الاتجاه اللبرالي» الذي ترتسم خطوطه في الاتحاد السوفياتي موازياً للتطور الاقتصادي الذي تحقق في روسيا اذ أصبحت واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم . صحيح أن تحقيق التنمية بالمنهج الاشتراكي الذي قدَّم القوة على الوفرة والتجهيز على الاستهلاك قد عاق نتائج هذا التطور ، ولكن هذه النتائج أخذت تظهر الآن . فالاتحاد السوفياتي ، كالبلاد الصناعية في الغرب ، يقترب من حالة الوفرة النسبية التي لا تتهيأ فيها لجميع الأفراد حاجاتهم الأولية فحسب (الطعام والمسكن والملبس) ، بل تتهيأ لهم فيها أيضاً حاجاتهم الثانوية (الرخاء والثقافة والراحة) : ومعنى ذلك أن شرائط الديموقراطية قد اجتمعت له .

نعم ان عوامل كثيرة تعوق هذا التطور : تأثير الطبقة السياسية ، أي تأثير الأفراد الذين يتألف منهم جهاز الحكم ، فهم يتشبثون بالدكتاتورية

(١) الا تشيكوسلوفاكيا فيها يتعلق ببوهيميا : ولكن الشيوعية قد حملها اليها الجيش الاحمر، كما ان أزمة مونيخ سهلت نفاذها اليها .

لأنها تكفل لهم القوة والمجد ؛ ثم الخطر الخارجي والتنافس مع الدول الرأسمالية ؛ ثم أخطار قيام أزمة داخلية اذا تم السير الى اللبرالية بخطى مسرفة في التعجل ؛ ثم اخطار قيام رد فعل في الأمم الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي ؛ ثم المصاعب التكنيكية التي لابد من الاصطدام بها أثناء تلطيف نظام استبدادي ، وهلم جرا • ويبدو رغم كل شيء أن هذا التطور أمر لا يمكن الرجوع عنه على المدى الطويل • ولكنه لايتناول الا البلاد الشيوعية المتطورة (الاتحاد السوفياتي ، والديموقراطيات الشعبية بأوروبا)، أما البلاد الشيوعية المتخلفة (الصين وفيتنام) فستظل خاضعة للدكتاتورية السياسية زمناً أطول ، لأن هذه الدكتاتورية السياسية تقابل مستواها الاقتصادي • وقد يأتي يوم لا يكون فيه التفريق الاساسي تفريقاً بين أنظمة الغرب وأنظمة الشرق ، بل بين أنظمة الأمم المتقدمة النمو وأنظمة البلاد المتخلفة النمو ، لأن المستوى الاقتصادي يغلب الوضع القانوني •

ولايقاع النمو من خطورة الشأن مثل ما لمستواه ، سبق أن قلنا ذلك• ان النمو المتسارع يحطم الأُطُر الاجتماعية التقليدية ، ويولّد تناقضات ونزاعات ، وهو بهذا يخلق مزيداً من المصاعب في طريق الديموقراطيات التعددية • اذا نظرنا الى التاريخ وجدنا أن أوبئة الدكتاتوريات تقابل عهود التحولات السريعة • والعنف انما يستعمل عندئذ اما لتعجيل الطفرة ، وتسريع التقدم (الدكتاتوريات الثورية) واما للابقاء على النظام التقليدي ولجم التطور (الدكتاتوريات الرجعية) • فالشيوعية في عصرنا الحاضر مثال على الطراز الأول ، والفاشستية مثال على الطراز الثاني • وهذه الظاهرات تحدث في مختلف مستويات النمو • ففي ألمانيا كانت الهتلرية ترمي الى منع مجتمع مصنَّع جداً من الانزلاق نحو الاشتراكية•وفي اسبانيا والبرتغال ترمي الدكتاتورية الى لجم تطور المجتمع الارستقراطي نحو الديموقراطية اللبرالية • والشيوعية ، في الصين ، وسيلة لتعجيل نشوء الصناعة والخروج

من التخلف • وطبيعي أن النظم الدكتاتورية أشيع في المجتمعات العتيقة ، حيث تمضي نتائج مستوى النمو ونتائج ايقاع النمو في اتجاه واحد ، منها في المجتمعات الصناعية حيث تتعارض هذه النتائج • ثم ان انقلابات اجتماعية غير الانقلابات التي يولّدها تقدم تكنيكي متسارع يمكن أن تؤتي هـذه الثمرات نفسها ، من ذلك حدوث انهيار سريع أو نشوب حرب أو قيام أزمة اقتصادية •

وعلى عكس ذلك نجد في مجتمعات قليلة النمو لكنها مستقرة ، أمثلة شائقة على نظم ديموقراطيـة تعـددية • تلك كانت حال بعض « المـدن » البربرية في أفريقيا الشمالية ، التي عرفت أنظمة انتخابية راقية ، وانفصالا بين السلطات متقدماً ، ومجالس سياسية هي مايعرف باسم « الجمعات » • وان كثيراً من المجتمعات الضيقة الابعاد قد قامت ، قبل قيام الدول القوية ، على طراز مماثل ، ولا سيما الديموقراطيات القديمة • وهي مجتمعـات زراعية تضم فـلاحين مالكين ، أو هي مجتمعات بحارين صيـادين ، ولا يتفاوت دخل أفرادها تفاوتاً كبيراً جداً • ان التوازن الاقتصادي في هذه المجتمعات انما تكفله عادات تقشفية أصبحت أخلاقاً للناس منذ زمن طويل، فحاجاتهم معتدلة لا تتجاوز حدود الخيرات المتوفرة • وهم يملكون ثقافة تقليدية تتناقلها الاجيال بالرواية ، وتكفل لهم مستوى فكرياً عاماً عالياً ، رغم قلة انتشار القراءة والكتابة • ان الجمهوريات اليونانية والرومانيـة تقابل اوضاعاً من هذا النوع • وانقطاع التوازن المادي والفكري ، على أثر التوسع السياسي والنمو الاقتصادي ، أدى فيها الى انهيار الديموقراطيـة وقيام الدكتاتورية •

وثمة أمثلة يمكن أن تستمد من مجتمعات أشـد ايغالا في القـدم ، كالمجتمعات التي يدرسها علماء الأقوام (علماء الاتنولوجيا) • ففي هـذه المجتمعات كثيراً ما تُتخذ القرارات جماعة في مجالس تضم أفراد القبيلة • ان « الاجتماعات » الافريقية تطبق أساليب في المناقشة هي الأساليب التـي

تتميز بها أنظمة الحكم الديموقراطية. ويمكن ان نشبهها بمناقشات الآجورا اليونانية أو الفوروم الروماني . وهذه « الديموقراطية التي تتحقق على مستوى وحدات صغيرة » لا تختفي دائماً بقيام المجموعات القومية الكبيرة ، بل كثيراً ما تبقى، في هذه المجموعات القومية الكبيرة ، على المستوى المحلي. لقد ظلت المديريات والابرشيات تُدار غالبا بشيء من مشاركة أهلها ، حتى في اطار أنظمة أوتوقراطية على مستوى الدولة .

واذا كان للعوامل الاجتماعية الاقتصادية (مستوى النمو، نظام التملك) شأن هام في تحديد أنظمة الحكم السياسية ، فما ينبغي أن ينسينا ذلك أن ثمة عناصر أخرى تتدخل في هذا المجال . لقد سبق أن أشرنا الى أن التاريخ وجملة الملابسات الحضارية تساهم في تكييف مؤسسات شعب من الشعوب. ليس في وسعنا أن نفصل النظام الانجليزي عن بريطانيا العظمى ، ولا أن نفصل النظام الأمريكي عن الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا أن نفصل النظام الفرنسي عن فرنسا ، وهكذا دواليك . ويجب أن نشير أيضاً الى أثر المصادفة ، فرب حادث خاص ، أو شخص فذ ، أو وضع استثنائي ، يلعب دوراً كبيراً في تكون الأنظمة السياسية أو في تطورها . وعندنا أن علم الاجتماع السياسي يسرف في اهمال هذه الفكرة الأساسية ، فكرة نظام الحكم الذي يقوم مصادفة واتفاقاً . صحيح أن المؤسسات السياسية في بلد من البلاد انما تحددها بنيانات هذا البلد . تلك هي الحالة السوية . وليس في وسع الأحداث السطحية التي تشبه أمواج البحر أن تبدل هذه المؤسسات تبديلا ذا بال . ولكن قد يتفق ، استثناء ، أن يكون ضغط المصادفة من القوة بحيث يتغلب على تأثير البنيانات ، فاذا بالشعب يخضع ، خلال فترة من الزمن ، لنظام سياسي لا يقابل تلك البنيانات . من ذلك في فرنسا انقلاب ١٣ أيار ١٩٥٨ ، وأخطار عصيان عسكري بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ . صحيح أن الأنظمة التي تقوم مصادفة واتفاقاً عابرة لا تدوم لكن قيامها يبدل بنيانات البلاد بعض التبديل ويغيّر تطورها التاريخي .

الفصل الثـاني

منظمات الكفاح

في المجتمعات الانسانية الكبيرة ، وخاصة في الدول الحديثة ، يقوم الكفاح بين منظمات متخصصة قليـلا أو كثيراً ، تشـبه أن تكون جيوشـاً سياسية . فهذه المنظمات جماعات محكمة البنيان ، دقيقة المفاصل ، يترتب اعضاؤها على درجات ، مهيأة للنضال في سبيل الفوز بالسلطة ، تعبر عن مصالح وأهداف قوى اجتماعية متنوعة (طبقات ، مجتمعات محلية ،تجمعات عنصرية ، طوائف ذات مصالح خاصة) هي أدواتهـا في العمل السياسي . ان مايتصف به الكفاح السياسي من طابع التنظيم هو سمةأساسية من سمات عصرنا الحاضر . صحيح أن هذه السمة ليست عامة شاملة بدرجة واحدة . ولكن أساليب التنظيم الجماعي وطرائق ادخال الأفراد في الأحزاب قـد أصابت حظاً كبيراً من الكمال منذ قرن من الزمان .

ونستطيع أن نصنف المنظمات السياسية في زمرتين كبيرتين هما : الأحزاب وجمـاعات الضغط . فأما الأحزاب فهدفها المبـاشر هو الفوز بالسلطة أو المشاركة في ممارستها ، فهي تسعى الى الحصول على مقاعد في الانتخابات ، وأن يكون لها نـواب ووزراء ، وأن تستلم الحكم . وأمـا جماعات الضغط فلا تهدف الى استلام الحكم بنفسها ولا الى المشاركة في ممارسته ، وانما هي تتجه الى التأثير في اولئك الذين يقبضون على ناصية السلطة ، والى « الضغط » عليهم ، ومن ثم جاء اسمها . على أن الأحزاب وجماعات الضغط ليست المنظمات السياسية الوحيدة . وسنتحدث فيما بعد

عن الحركات السرية التي تنشأ في أنظمة لايمكن أن يجري فيها الكفاح السياسي علانية • ويمكن أن يُشار أيضاً الى « العصبات » و « الجبهات » والى منظمات كثيرة تشبه أن تكون منظمات حزبية •

بنية الاحزاب السياسية

نشأت الأحزاب السياسية بنشوء الاجراءات الانتخابية والبرلمانية ، ونمت بنموها • لقد ظهرت في أول الأمر على صورة لجان انتخابية مهمتها أن ترئّس أحد المرشحين على عدد من الوجهاء وأن تجمع في الوقت نفسه الأموال اللازمة لدخول المعركة • وفي اطار المجالس النيابية نشأت تجمعات برلمانية تضم النواب الذين يحملون آراء واحدة في سبيل عمل مشترك • وكان هذا التقارب بين النواب في القمة يؤدي بطبيعة الحال الى تقارب بين لجانهم الانتخابية في القاعدة • فكذلك نشأت أولى الأحزاب السياسية • وفي الولايات المتحدة كان لابد من الاتفاق ، في المستوى الوطني ، على اختيار مرشح للرئاسة ، ومن دخول المعركة الانتخابية بعد ذلك في اطار ضخم ، وكان لابد ، في المستوى المحلي ، من تسمية عدد كبير جداً من المرشحين لوظائف انتخابية كثيرة ، فأضفى ذلك كله على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الامريكية هيئة خاصة : ولكن هذه الهيئة تظل مرتبطة دائماً بالانتخابات ارتباطاً كبيراً •

كانت الأحزاب السياسية ، في الأصل ، مؤلفة من لجان محلية تُشكل في اطار كل دائرة انتخابية وتضم شخصيات ذات نفوذ ، شخصيات وجيهة• وكانت صفة أعضائها أهمّ شأناً من عددهم ، فكان الاهتمام ينصب قبل كل شيء اما على أفراد من أصحاب السمعة والنفوذ المعنوي ، واما على أفراد أغنياء يقدمون نفقات الدعاية • وكان التنظيم الداخلي في هذه اللجان ضعيفاً، لأن عدد أعضائها قليل ، فما من حاجة الى بناء محكم صارم • وكانت هذه

اللجان تتمتع باستقلال كبير ، فليس للأجهزة المركزية كبير سلطان على العناصر المحلية • كانت الأحزاب أشبه باتحاد لجان • وأكثر هذه اللجان تسيطر عليها شخصية بعينها ، هي شخصية النائب على وجه العموم • وكان النواب الذين يعتمد كل منهم على لجنته ، يحتفظون باستقلال كبير • فلم يكن النائب يجبر على التقيد باقتراع يمليه الحزب ، الا في بريطانيا ، فكان هذا يضفي على المعركة التي تدور في المجالس النيابية طابع معركة تدور بين مصارعين • وهذه البنية الأولية للأحزاب بقيت قائمة في أكثر الأحزاب المحافظة واللبرالية الأوروبية ، وفي الأحزاب الأمريكية • فالأحزاب المبنية على هذا الطراز تسمى « احزاب القيادات » •

وفي مطلع القرن العشرين أوجد الاشتراكيون بنياناً سياسياً جديداً هو « أحزاب الجماهير » • لقد كانت المشكلة الأساسية في الأصل هي تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين الاشتراكيين ، الذين كانوا يعدون أناساً ثوريين فما تساعدهم المصارف ولا يساعدهم رجال الصناعة أو التجار أو كبار الملاكين الذين كانوا يموّلون انتخابات المرشحين اللبراليين والمحافظين • فلما لم يكن في امكان الاشتراكيين أن يعتمدوا على بضع هبات كبيرة يقدمها عدد صغير من الناس ، تخيلوا أن يجبوا دريهمات قليلة من عدد كبير جداً من الأشخاص على نحو متصل غير منقطع • وأدى هذا الى أن يضم التنظيم الحزبي أكبر عدد ممكن من المنتسبين ، فبدلا من أن يضم الحزب بضعة آلاف من الاعضاء في أكثر تقدير ، أصبح يضم مئات الألوف بل ملايين • وأذن هذا بتربية الجماهير الشعبية تربية سياسية كانت محرومة منها ، وأتاح اختيار المرشحين اختياراً أقرب الى الديموقراطية : فبدلا من أن يتم اختيار المرشحين في حلقة ضيقة هي لجنة صغيرة ، أصبح يتم في مؤتمرات محلية أو وطنية تضم جملة المنتسبين أو ممثليهم •

ان هناك ترابطاً وثيقاً بين هذا البنيان الجديد للأحزاب وبين تطور

أساسها الاجتماعي • فالأحزاب التقليدية التي تسمى « أحزاب القيادات » كانت تقابل النزاع بين الارستقراطية والبورجوازية ، وهما طبقتان قليل عددهما ، يجسِّدهما الوجهاء أكمل تجسيد • وكان ضيق الأحزاب يترجم ضيق الميدان السياسي ، ويكشف عن طبيعة تلك الديموقراطية التي كان القسم الأكبر من الشعب مبعداً عنها في واقع الأمر • ولا كذلك « أحزاب الجماهير » فهي تقابل توسع الديموقراطية التي أصبحت تنفتح لجميع السكان تقريباً • ان السكان لا يمارسون حقوقهم ممارسة حقة اذا هم اقتصروا على الاقتراع في الانتخابات مرة كل أربع سنوات أو خمس ، وانما هم يمارسون حقوقهم ممارسة صحيحة اذا هم شاركوا في ادارة الدولة مشاركة واقعية ، وهذا ما يتيحه لهم التنظيم الجديد للأحزاب •

وكان من شأن ادخال الأفراد في الحزب بمئات الألوف ، بل وبملايين (تجاوز عدد اعضاء الحزب الاجتماعي الديموقراطي الالماني المليون منذ عام ١٩١٣) وكان من شأن جباية تلك الضريبة الحزبية التي هي الاشتراك على نحو منتظم مطرد، أن اقتضى الأمر تنظيماً ادارياً أصلب كثيراً من التنظيم الاداري في « أحزاب القيادات » • ومن ثم نشأ شيئاً فشيئاً جهاز معقد متدرج ، ونشأت فئة « القادة الداخليين » التي تضعف مركز فئة البرلمانيين • ان النزاع بين هاتين الفئتين من القادة أمر شائق من وجهة نظر علم الاجتماع ، لأنه يترجم النزاع بين طائفتين في القاعدة : طائفة المنتسبين الذين ينتخبون القادة الداخليين ، وطائفة الناخبين الذين ينتخبون النواب• والمنتسبون أكثر حزبية من الناخبين ، وأشد صلابة وتعصباً • الا أن تطور الأحزاب الاشتراكية نحو الاجتماعية الديموقراطية ، واندماجها في النظام البرلماني قد بدّل معطيات المسألة • ذلك أنها حين قبلت قيم البرلمانية وصلت بطبيعة الحال الى تغليب أولئك الذين يجسدونها أعني النواب • أما في الأحزاب الشيوعية أو الفاشستية التي تمجد تلك القيم ، فان البرلمانيين

يظلون خاضعين للقادة الداخليين الذين يتمتعون بالمهابة الأساسية •

وهناك أحزاب أخرى غير الأحزاب الاشتراكية تبنت البنيان الواسع بعد ذلك • فالأحزاب الديموقراطية المسيحية حاولت أن تقلد التنظيم الاشتراكي دون أن تظفر بذلك دائماً ، وكان بنيانها في كثير من الأحيان مزيجاً وسطا بين « أحزاب القيادات » و « أحزاب الجماهير » ، ، وهذا يقابل صفة عدم التجانس التي تتصف بها قاعدتها الاجتماعية • أما الأحزاب الشيوعية فقد بدلت البنيان الحزبي الاشتراكي في أمرين هامين • أولهما أنها لم تجمّع المنتسبين اليها في اطار محلي يحدده المسكن (اطار «القسم» أو « اللجنة ») بل جمعتهم على أساس مكان العمل ، في «خلايا» هي خلايا المصنع أو الورشة أو المخزن التجاري أو المكتب أو المدرسة،الخ • وثانيهما أنها قوّت المركزية وانشأت نظاماً حزبياً صارماً • وأما الأحزاب الفاشستية فقد عزّزت هذا الاتجاه الأخير مزيداً من التعزيز،وضاعفت درجات التنظيم الحزبي التي تتوسط القاعدة والمركز ، فهي تمثل من هذه الناحية هرماً من فئات يتداخل بعضها في بعض • وهذا البنيان المنقول نقلا دقيقاً عن بنيان الجيش يفسّره أن الفاشستية تنظيم شبه عسكري ، وأن الحزب لاتقتصر مهمته على التدخل في الانتخابات والمجلس النيابي ، وانما تمتد الى تخريب اجتماعات الخصوم ، وتدمير مكاتب الأحزاب الأخرى ومنشآتها ، وضرب اعضائها والقيام بمعارك في الشوارع ، الخ •

وفي البلدان المتخلفة تتخذ أحزاب الجماهير هيئة خاصة على وجه العموم • ان القادة في جميع أحزاب الجماهير يشكلون فئة متميزة عن سائر المنتسبين والمناضلين : فهذه « الحلقة الداخلية » تشبه ان تكون « حزب قادة » ضمن « حزب جماهير » • غير أن الانفصال بين الفئتين لا يكون قوياً في البلاد المتطورة : « فالحلقة الداخلية » تظل منفتحة انفتاحاً كبيرا ، وفي وسع أفراد القاعدة أن يدخلوها بسهولة • والتمييز بين الفئتين تمليه

ضرورات تكنيكية (كضرورة تركيز السلطة لأسباب تتصل بالانجاز) أكثر مما يمليه ظرف اجتماعي . ولا كذلك أحزاب الجماهير في البلاد المتخلفة فان مسافة كبيرة تفصل فيها بين أفراد « الحلقة الداخلية » وجمهور المنتسبين، لان الاولين هم في المستوى الفكري والتكنيكي للمجتمعات الحديثة ، على حين ان الآخرين مايزالون بعيدين عن ذلك المستوى ، وما يزالون أقرب الى مستوى المجتمعات القديمة . هكذا تعكس بنيةُ الأحزاب البنيةَ العامة لهذه البلاد في مرحلتها الحالية من التطور .

ويجب أن نشير من جهة أخرى الى أن التنظيم السياسي الحديث يتوضع فوق أنماط تقليدية لا يمحوها محواً كاملا ، وكثيراً ما يكيِّفها مستمداً منها قوته الأساسية . فالروابط القبلية أو العرقية ، والولاءات الاقطاعية، والانتماءات الدينية، والصلات التي تنشأ في الجمعيات السرية أو الجمعيات الباطنية ، كثيراً ما تكون أساساً للانتساب الى هذا الحزب أو ذاك ، حتى ليعد شعار الحزب لدى بعض هؤلاء الناس أشبه بتميمة . ان ظاهرات من هذا النوع تلاحظ أيضاً في أحزاب الجماهير لدى أمم حديثة مصنَّعة ، ولكنها هنا ضعيفة قليلة الخطورة . أما في بعض احزاب البلاد المتخلفة ـ ولا أقول في جميعها ـ فانها تلعب دوراً أساسياً ، على الأقل فيما يتعلق بانتساب الجماهير الريفية ، لأن انتساب سكان المدن أقرب الى طراز الأحزاب في البلاد الحديثة .

ويظن بعضهم أن سلطة القادة السياسيين في البلاد المتخلفة تتصف بطابع شخصي أقوى من الطابع الشخصي لسلطة القادة السياسيين في غيرها ، ويذهب هؤلاء الى أن السلطةالفردية التي يتمتع بها الزعيم هناك هي العنصر الأساسي في الانسجام الحزبي وفي انتساب الأعضاب ، أما العقائد والمناهج فليس لها كبير شأن . ولكننا نعتقد أن هذا التفرد الثالث الذي يُنسب الى

أحزاب البلاد المتخلفة أمر مشكوك فيه أكثر من غيره • لاشك أن السلطة في البلاد القليلة النمو شخصية جداً ،ولاشك أن الأحزاب في هذه البلاد تتكون حول رجل • ولكن تطور المجتمعات الحديثة ، منذ بضعة عقود من السنين ، يدل على أن هذه المجتمعات الحديثة تتجه هي أيضاً نحو تجسيد السلطة في الفرد• ولئن كانت طبيعة الزعامة ودلالتها تختلفان في البلاد الكثيرة النمو عنهما في البلاد القليلة النمو (وهذا الاختلاف يظل مع ذلك صعب التحديد) فان من المشكوك فيه أن يكون الطابع الشخصي للسلطة أقوى في البلاد المتخلفة منه في غيرها • وانما الأمر أمر شكل آخر من اشكال تجسيد السلطة في اشخاص •

وهناك بنية حزبية ثالثة تلاحظ لدى حزب العمال البريطاني ولدى بعض الاشتراكيين السكاندنافيين • فحين طُرحت ، في مطلع القرن العشرين ، مشكلة تمويل الحملات الانتخابية العمالية ، تقرر في بريطانيا العظمى ، بتأثير مباشر من النقابات التي عزمت على أن تدفع جزءاً من اشتراكات أعضائها لصندوق سياسي ، تقرر أن يُدار هذا الصندوق ، وأن تتولى اختيار المرشحين لجان مؤلفة من ممثلين للنقابات وجمعيات التضامن والتعاونيات واتحادات اشتراكية شتى • وعلى هذا الأساس نشأ حزب من طراز جديد يسمى حزباً « غير مباشر »،لأن المواطنين لاينتسبون اليه مباشرة، وانما ينتسبون اليه بواسطة منظمات أخرى هي النقابات وجمعيات التضامن والتعاونيات واتحادات مختلفة (ومع ذلك نشأ بعدئذ نظام انتساب مباشر في حزب العمال البريطاني ، يسير جنباً الى جنب مع الانتساب غير المباشر ، بحيث أن الحزب يضم اليوم حزباً غير مباشر وحزباً جماهيرياً عادياً ،فأقسام الحزب الثاني توفد ، كالنقابات وجمعيات التضامن والتعاونيات والاتحادات الاشتراكية ، ممثلين الى اللجان العمالية التي تعبر بذلك عن مجموع الحزب) • وقد تبنت بعض الأحزاب الكاثوليكية ، ولاسيما الحزب المسيحي

البلجيكي فيما بين الحربين العالميتين ، والحزب الديموقراطي المسيحي النمسوي ، بنياناً حزبياً مماثلا على أساس الهيئات المهنية .

عدد الاحزاب

يرتبط نشوء الأحزاب السياسية بنشوء الديموقراطية الغربية الحديثة. فقبل الديموقراطية الغربية الحديثة لا نجد أحزاباً بمعنى كلمة الأحزاب ، الا في صورة جنينية (« العصبة » ، « الأرمانياكيين » و « البورجينيين » ، « الجلفيين » و « الجبلانيين » ، « اليعاقبة » ، الخ) . ولكن الأنظمة الأوتوقراطية المعاصرة قد أبدلت التنظيم الديموقراطي للأحزاب، آخذة بنظام « الحزب الواحد » ، وهو نظام يختلف في ذاته عن نظام الحياة الحزبية ، ذلك أن الأحزاب يجب تكون عدة بتعريفها نفسه ، اذا هي كانت تنظيماً للكفاح السياسي ، فمن أجل أن يكون ثمة معركة لابد أن يكون ثمة خصمان على الأقل . ان الحزب الوحيد يميل الى وقف الصراعات السياسية ، والى أن يحل محلها الاجماع . ولكنه يكافح خصوم النظام القائم ، ومعنى ذلك أن كل ما هنالك هو أنه يمنع عن هؤلاء الخصوم حق الانتظام في حزب ، ويقصر امكان استعمال هذا الطراز من تنظيم الكفاح على من بيدهم زمام الحكم . فتلجأ المعارضة الى الكفاح بوسائل اخرى . ومع ذلك يمكن أن يكون الحزب الواحد نفسه اطاراً للكفاح السياسي اذا هو لم يكن كتلة واحدة تماماً .

هكذا يكون التفريق بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد مميزاً لأسلوبين في الكفاح السياسي ، أسلوب الديموقراطيات الغربية المعاصرة وأسلوب الأنظمة الاستبدادية الحديثة (فالأنظمة الاستبدادية القديمة لم تعرف الاحزاب) . ولكن هذا التفريق ليس قاطعاً الى الحد الذي يظنه بعضهم ، فهناك اولا نظام وسيط هو نظام « الحزب المسيطر » ،

كأن يوجد في بلد من البلاد عدة أحزاب أحدها أقوى كثيراً من الأحزاب الأخرى ، بحيث لا تستطيع هذه الأحزاب الأخرى أن تنزله عن السلطة ولا أن تزعجه كثيراً في ممارسته السلطة . على أن فكـرة الحزب تظل رجراجة . وهي تترجح عملياً بين قطبين . فاما أن تكون المعارضة قادرة ، وأن تملك الأحزاب الأخرى قوة كبيرة فتشكل تهديداً بانهاء سيطرة الحزب الحاكم في يوم من الايام (وتلك حالة الهند مثلا) ، وعندئذ يكون النظام قريباً جداً من نظام تعدد الأحزاب ؛ واما أن تكون المعارضة ضعيفة جداً ، وأن تكون قوة الحزب المسيطر كبيرة جداً . ففي هذه الحالة يكون النظام قريباً جداً من نظام الحزب الواحد (وتلك كانت حالة كثيرمن الجمهوريات الأفريقية في هذه السنين الأخيرة ، حتى أن أكثرها انتقل الى نظام الحزب الواحد ، وقضى على المعارضة المنظمة) .

والتفريق بين نظام الحزبين ونظام تعـدد الأحـزاب تفريق أساسي بالنسبة الى الدول التعددية . لقد سبق أن أوضحنـا أثره في الصـراعات السياسية ، وبينا ما له من شأن في تصنيف حديث لأنظمة الحكم . ويجب أن ننظر اليه الآن في جملته . ومع ذلك يجب أن لا نغالي في هذا التفريق. فان تكـوّن تحالفات مستقرة تدخل معركة الانتخابات على برامج محـدّدة مشتركة ، وتطبق هذهالبرامج بعد ذلك حين تستلم زمام الحكم ، يقرّب نظام تعدد الأحزاب من نظام الحزبين . وكذلك يقترب نظام الحزبين من نظام تعدد الأحزاب حين يكون لكل واحد من الحزبين بنيان مرن ، وحين لا يلزم كل منهما نوابه باقتراع معيّن في البـرلمان ، فتصبح الأكثريـات التي تتمتع بها الحكومات غير منسجمة وغير مستقرة . ان « نظام الحزبين هذا المرن » أقرب الى نظام تعدد الأحزاب منه الى « نظام الحزبين الصلب » على الطراز البريطاني . وهذه المشكلة مشكلة رئيسية في تصنيف أنظمـة الحكم كما رأينا . فهناك اذن أنواع متوسطة بين نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب .

هناك ثلاثة أنواع من العوامل الرئيسية في وجود هذا النظام أو ذاك من أنظمة الأحزاب في بلد من البلدان : أولها عوامل اجتماعية اقتصادية ، والثاني عوامل تاريخية وثقافية ، والثالث عامل تكنيكي هو النظام الانتخابي. أما العوامل الأولى فقد كانت لها الغلبة في نشوء أنظمة الأحزاب الأوربية في القرن التاسع عشر . ان التعارض الأول ، وهو التعارض بين الأحزاب المحافظة والأحزاب اللبرالية ، قد عبر عن نزاع طبقي بين الارستقراطية والبورجوازية وصفه التحليل الماركسي وصفاً مناسباً . هكذا ظهر اتجاه الى نظام الحزبين ظهوراً واضحاً . و في النصف الثاني من القرن ولّد النمو الصناعي وازدياد البروليتاريا قوة سياسية اجتماعية ثالثة تجسدت في الأحزاب الاشتراكية . فجنح نظام الحزبين السابق الى نظام تعدد الأحزاب . هذه ظاهرة تلاحظ صافية في بريطانيا العظمى وبلجيكا وأستراليا ونيوزيلانده. ولئن تدخلت معها عناصر جديدة ، في بلاد أخرى ، فان أثرها يظل واضحاً على كل حال .

وفي أثناء ذلك تنمو الأحزاب الاشتراكية فتضع الأحزاب اللبرالية أمام اختيار أحد أمرين . ان الاحزاب الاشتراكية اللبرالية يجمع بينهما أنهما تناهض الملكيات والارستقراطيات ، وتتعلق بالمساواة والحرية السياسية . ولكن اللبراليين يدافعون عن الاقتصاد الحر والتملك الخاص لأدوات الانتاج ، في حين أن الاشتراكيين يريدون ازالتهما . فالأسباب الأولى تدفع الحزبين الى الاتحاد ضدّ المحافظين ، والأسباب الثانية تقرّب اللبراليين من المحافظين وتبعدهم عن الاشتراكيين . ففي مرحلة أولى ، حين تبدو سيطرة الارستقراطية هي الخطر الأقرب ، وحين تكون الأحزاب الاشتراكية ضعيفة غير خطرة في نظر البورجوازية ، يتبنى اللبراليون الخطة الأولى ، أي يتحالفون مع المحافظين ؛ حتى اذا تحققت الديموقراطية السياسية وأصبحت نظاماً مستقراً ، وأصبح من المستبعد أن يعود النظام الارستقراطي،

خف التعارض بين المحافظين واللبراليين شيئاً فشيئاً ، وتقاربت الفئتان بطبيعة الحال ، لرغبتهما المشتركة في حماية التملك والنظام القائم (وهو نظام لبرالي يحالفه المحافظون اذ لا حيلة لهم في غير ذلك) .

عندئذ يظهر اتجاه الى انصهار المحافظين واللبراليين في حزب وحيد يعارض الاشتراكيين . وهكذا يميل « نظام الحزبين للقرن العشرين » الى أن يحل محل « نظام تعدد الأحزاب للقرن التاسع عشر » . وهذا التطور يلاحظ مباشرة في بريطانيا العظمى ونيوزيلانده وأستراليا . أما في بلاد أخرى فيبقى حزب لبرالي ، ولكنه يكون ضيقاً جداً ، لأن القسم الأعظم من زبائنه يلتحقون بالمحافظين . ذلك ما حدث في بلجيكا والبلاد الواطئة وأوروبا الشمالية وفرنسا (في صورة حزب راديكالي) . وكثيراً مايلعب هذا الحزب الراديكالي عندئذ لعبة الأرجوحة فهو يتحالف تارة مع الاشتراكيين ضدّ المحافظين ، وتارة مع المحافظين ضدّ الاشتراكيين . وشيئاً فشيئاً يصبح تحالفه مع المحافظين أكثر حدوثاً من تحالفه مع الاشتراكيين .

ولا يتوقف نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب على هذه العوامل الاجتماعية الاقتصادية فحسب ، بل يتوقف أيضاً على عوامل ثقافية تتداخل مع تلك العوامل الاجتماعية الاقتصادية . من ذلك مثلا أن الايديولوجيات الدينية بالبلاد الواطئة قد لعبت دوراً كبيراً في انشاء نظام الأحزاب هنالك . فالاتجاه المحافظ قد انقسم منذ الاصل حزبين : حزب المحافظين الكاثوليك وحزب المحافظين البروتستانت (« المعادين للثورية ») ، وحدث انقسام في حزب المحافظين البروتستانت ، فنشأ حزب « المسيحيين التاريخيين »، وأدى ذلك الى انقسام المحافظين الى ثلاثة أحزاب . وفي فرنسا أدت الأنظمة السياسية والنزاعات التي أثارتها الى انقسام قوى اليمين انقساما مماثلا .

فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر انقسم المحافظون الى ثلاثة أحزاب : حزب الشرعيين ، وحزب الأورليانيين ، وحزب البورنابارتيين • وان افتقاد اليمين للتنظيم ، وهو ما يتميز به نظام الأحزاب الفرنسية يعود جزء منه الى هذا • وفي بلاد أخرى لعبت تعارضات عنصرية أو محلية دوراً مماثلا وأدت الى اكثار الأحزاب •

وهناك أخيرا عامل تكنيكي دستوري يضاف الى سائر العوامل، وقد عُني الباحثون بدراسته عناية خاصة في السنين الأخيرة، ألا وهو النظام الانتخابي • وقد لُخِّص تأثيره في ثلاثة قوانين اجتماعية حُدِّدت سنة ١٩٤٦ وهي القوانين التالية : ١ – ان الانتخاب بالأغلبية على دورة واحدة يجنح الى نظام الحزبين ؛ ٢ – ان التمثيل النسبي يميل الى تعدد الأحزاب ؛ ٣ – ان الانتخاب بالأغلبية على دورتين يميل الى تعدد في الأحزاب تُعَدِّله تحالفات• وقد نوقشت هذه القوانين كثيراً ، وكانت مناقشتها مصحوبة بحماسة شديدة في أغلب الأحيان • والانتقادات التي وُجِّهت اليها لاتنكر واقعية الظاهرة التي تعبِّر عنها ، وهي ظاهرة واضحة وضوحاً كافياً، بقدر ماتنصب على خطورة شأنها • من المحقق ان اصلاحاً يتناول قانون الانتخاب لا يمكن أن يولِّد هو نفسه أحزاباً جديدة : فالأحزاب تترجم قوى اجتماعية ، ولايمكن أن تنشأ عن مجرد صدور قرار تشريعي • ومن المحقق أن العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة الحزبية ليست علاقة آلية أوتوماتيكية : فنظام انتخابي معيَّن لا يولِّد بالضرورة نظاماً حزبياً معيناً، كل ما هنالك أنه يدفع الى هذا النظام الحزبي • انه قوة متجهة في اتجاه هذا النظام الحزبي وسط قوى أخرى يتجه بعضها اتجاهاً معاكساً • ومن المحقق أن العلاقات بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة الحزبية ليست وحيدة الاتجاه ، فاذا كان الانتخاب على دورة واحدة يدفع الى نظام الحزبين ، فان نظام الحزبين يدفع أيضاً الى تبني الانتخاب على دورة واحدة •

ويبدو أن دور النظام الانتخابي انما هو دور معجّل أو كابح • ان الصورة التي رسمناها لنمو الأحزاب بأوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تدل على ذلك دلالة واضحة • ان القوى التي تخلق الأحـزاب السياسية هي ، من جهــة أولى ، النمو الاقتصــادي وما يولـّده من تغيرات اجتماعية ، وهي من جهة ثانية الظروف الخاصة بكل بلـد (الانقسامات الدينية ، النزاعات الايديولوجية ، عدم الاستقرار الدستوري ، الـخ) • وللانتخاب بالأغلبية على دورة واحدة تأثير مزدوج أثناء حركة هذه القوى: فهو أولا يضع سداً أمام ظهور حزب جديد ، دون أن يكون هــذا السد حائلا لايمكن اجتيازه (دور الكابح) ، وهو ثانياً يميل الى حذف الحزب الأضعف أو الأحزاب الأضعف اذا كان هنالك أكثر من حزبين اثنين (دور المعجّل)• ان أثر الكبح واضح في نهاية القرن التاسع عشر ، ازاء الاندفاعة الاشتراكية ، ومنذ الحرب العالمية الأولى ازاء الحركة الشيوعية والحركة الفاشستية • وان اثر التعجيل أوضح من ذلك أيضاً ، يدل على هذا زوال الحزب اللبرالي في مدى خمسة عشر عاماً (١٩٢٠ ـ ١٩٣٥)، بينما كان يحتفظ بعدد من الأنصار اضطرهم النظام الانتخابي الى أن يختــاروا بين حـزب المحافظين وحزب العمال •

أما التمثيل النسبي فان أثره هو عكس هذا الأثر تماماً • انه لا يكبح نشوء أحزاب جديدة • وانما هو يسجله تسجيلا حيادياً ، حتى لقد يهب له في بعض الأحيان سعة لا يملكها ، كأنه صنـدوق طنين أو سـيموغراف (ومن أجل تفادي هــذا العيب الأخير يُطبـّق التمثيل النسبي الكامـل في حالات نادرة جداً ؛ وبوجه عام يتم تصحيح التمثيل النسبي بوسائل مختلفة من نوع نظام الأكثرية : كضمّ البقايا على أساس محلي ، وكفرض اتحاد نسبة مئوية معينة من الأصوات للمشاركة في اقتسام المقاعد ، الخ) • وعلى عكس هذا نرى التمثيل النسبي يبطيء زوال الأحزاب القديمة التي يميل

التطور الاجتماعي والسياسي الى ازالتها . وأوضح مثال على ذلك انقاذ الحزب اللبرالي بالتمثيل النسبي ابتداء من سنة ١٩٠٠ ؛ على أن من الواجب أن نفرّق بين الحركات القديمة الراسخة رسوخاً عميقاً في جزء من السكان وبين الحركات السطحية التي تشبه أن تكون « موضات » سياسية عابرة . ان التمثيل النسبي يسجل ظهور هذه الحركات الأخيرة كما يسجل زوالها سواء بسواء ، وهذا ما رأيناه بالنسبة الى الحركة « الركسية » في بلجيكا سنة ١٩٣٧ ، وبالنسبة الى حركة «التجمع الشعبي» في فرنسا سنة ١٩٥١ ، وبالنسبة الى « البوجادية » سنة ١٩٥٦ .

أما آثار الانتخاب بالأكثرية على دورتين فهي شبيهة بآثار التمثيل النسبي على وجه الاجمال ، مع وجود بعض الفروق . فهو يكبح قليلا ظهور أحزاب جديدة ، ولكن لايمكن تشبيه تأثيره بتأثير الانتخاب على دورة واحدة ، فتأثير هذا الاخير أقوى كثيراً . ولعله يكبح أيضاً زوال الأحزاب القديمة ، ولكن يصعب استخلاص نتائج واضحة بهذا الصدد . ويبدو من جهة أخرى أنه يضع سداً في وجه القفزات المفاجئة في الرأي ، في وجه الحركات « المزاجية العابرة » ، في وجه « الموضات » السياسية (صحيح أن مثال حركة U.N.R عام ١٩٥٨ يمضي في عكس هذا الاتجاه ، ولكن الظروف كانت خاصة جداً) .وأوضح فرق بينه وبين التمثيل النسبي هو الفرق الذي يتعلق بالتحالفات الانتخابية: ان الانتخاب على دورتين ، وهو انتخاب تحالف الى أقصى حد ، يشجع في بعض الأحيان على نشوء نوع من نظام الحزبين ، فنرى ، من خلال تعدد الأحزاب ، حلفين يختصمان . ان فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة ، وألمانيا من عام ١٨٧٠ الى عام ١٩١٤ ، تمثلان هذه الظاهرة .

فتأثير النظام الانتخابي هو اذن تأثير ثانوي اذا قيس بتأثير العوامل

الاجتماعية الاقتصادية،وحتى بتأثير العوامل الثقافية •ومع ذلك فان للظروف شأناً كبيراً في هذا الصدد • ان احلال التمثيل النسبي محل الانتخاب بالأكثرية في بريطانيا العظمى قد ولّد ، على الفور تقريباً ، ظهور نوع من تعدد الأحزاب ومهّد الطريق أمام حدوث انقسامات ممكنة الحدوث في داخل حزب العمال وفي داخل حزب المحافظين • وتأثير الانتخاب على دورة واحدة في ابقاء نظام الحزبين القائم أمر لا مراء فيه • ولكن ليس من المؤكد أن تبني نظام الانتخاب على دورة واحدة يمكن أن يهدم نظام تعدد الأحزاب القائم ، وأن يرد الأحزاب الفرنسية أو الأحزاب الايطالية مثلا الى حزبين اثنين • ثم ان اصلاحاً من هذا القبيل أمر لا يمكن تصوره ، لان الانتخاب على دورة واحدة يولّد نتائج متوهة حين يتجابه أكثر من حزبين • ولكن لعل مثل هذا الاصلاح أن يدفع التطور نحو نظام الحزبين ، الذي نراه متقدماً في ألمانيا الاتحادية منذ الآن ، لعله أن يدفعه الى تمامه • ولعله بوجه خاص أن يمنع رجعة في اتجاه معاكس ، لأنه سيحول دون انقسام ممكن في صف الديموقراطية المسيحية وسيُحول دون انبعاث الأحزاب الصغيرة •

جماعات الضغط

الأحزاب السياسية منظمات خاصة" بطراز معيّن من الحكم (الديموقراطيات الغربية) في عصر معيّن من التاريخ (القرن العشرين)• ولا كذلك جماعات الضغط فانها تصادف في جميع أنظمة الحكم وفي جميع العصور • وينطبق هذا الاسم ـ اسم جماعات الضغط ـ على طائفة من المنظمات واسعة غير محدودة المعالم • والصفة المشتركة التي تجمع بينها هي أنها تشارك في الكفاح السياسي مشاركة غير مباشرة ان صح التعبير • ان الأحزاب تسعى الى امتلاك السلطة والى ممارسة السلطة ، فهي تسعى الى الحصول على مقاعد في مجالس البلديات ، وعلى كراسي مستشارين عامين ، ومخاتير ، وأعضاء في مجلس الشيوخ ، وأعضاء في مجلس النواب ، الخ •

ولا كذلك جماعات الضغط فانها لا تشارك في حيازة السلطة ولا في ممارستها مشاركة مباشرة • انها تؤثر في السلطة مع بقائها خارجة عنها • انها تضغط على السلطة (**ومن هنا جاء اسمها الذي ادخلناه الى فرنسا منذ عشر سنين** بترجمة الاصطلاح الأمريكي Pressure Groups ترجمة مباشرة) • ان جماعات الضغط تحاول ان تؤثر في الرجال القابضين على زمام السلطة ، ولكنها لا تحاول أن ترفع رجالها الى السلطة (رسمياً على الأقل ، لأن لبعض جماعات الضغط القوية مبعوثين في المجالس والحكومات ، واقعياً ، ولكن ذلك يكون سرياً أو متخفياً) •

ان فئة « جماعات الضغط » ليست محدودة المعالم كفئة « الأحزاب » • ذلك أن الأحزاب منظمات موقوفة على العمل السياسي وحده • فليست الأحزاب الا أحزاباً • أما جماعات الضغط فان أكثرها منظمات غير سياسية وليس التأثير في السلطة جوهر نشاطها • ونستطيع على هذا الأساس أن نميز بين نوعين منها : نوع «كلي» ونوع « جزئي » : فأما النوع الأول فهو جماعات الضغط المنصرفة انصرافاً كاملا الى العمل في الميدان السياسي والتدخل لدى السلطات العامة • مثال ذلك « الاتحاد البرلماني للدفاع عن حرية التعليم » ، ومثال ذلك أيضاً تلك المنظمات المشهورة في واشنطن والتي يطلق عليها هنالك اسم Lobbies ، وهي منظمات اختصاصها السعي لدى البرلمانيين والوزراء وكبار الموظفين •وأما النوع الثاني فهو جماعات الضغط التي لاتنصرف الى العمل في الميدان السياسي الا انصرافاً جزئياً ، وليس الضغط السياسي الا جانباً من جوانب نشاطها ، ولوجودها دواع أخرى ولعملها وسائل أخرى : مثال ذلك نقابة عمالية تتدخل لدى الحكومة في بعض الأحيان لكنها تعمل لأهداف أوسع • ان هذه الجماعات « الجزئية » كثيرة جداً • فكل اتحاد وكل نقابة وكل جمعية مهنية وكل منظمة من المنظمات يمكن أن تستعمل الضغط السياسي

في لحظة من لحظات نشاطها. لقد تدخلت الأكاديميا الفرنسية أحياناً تحاول الحد من الضرائب المفروضة على الكتب والكتاب . والكنائس لا تأبى أن تؤثر في السلطات العامة ، لا ولا الجمعيات الفلسفية أو الاتحادات الفكرية أو ما الى ذلك .

ويجب أن لانغالي في هذا التفريق . ان جماعات الضغط « الكلية » التي تنصرف الى النشاط السياسي انصرافاً كاملا ، أي التي ليس لها من هدف غير المشاركة في المعارك السياسية ، قليلة جدا . وأكثرها يخفي هذا النشاط تحت ستار نشاطات أخرى ، وبذلك يظهر بمظهر جماعات ضغط « جزئية » . ثم ان العمل السياسي الصرف يصعب تمييزه عن الاعمال الأخرى . ان اضراباً تقوم به نقابة من النقابات هو في بعض الأحيان اضراب سياسي ، وهو في أحيان أخرى اضراب من أجل الحصول على منافع ، وهو الأمران كلاهما في أكثر الأحيان . والأهم من التفريق بين جماعات « جزئية » وجماعات « كلية » من جماعات الضغط هو أن نحدد المكانة الصحيحة التي يحتلها نشاط الضغط في الجماعات « الجزئية » . فبعض هذه التجمعات لا يمارس نشاطاً سياسياً الا من حين الى حين في ظروف نادرة . وفي الطرف الأقصى الآخر نرى ، الى جانب جماعات الضغط « الكلية » الصريحة ، جماعات هي في الواقع « كلية » رغم حرصها على الظهور بمظهر من يمارس نشاطات أخرى . من ذلك « جمعية الدفاع عن الاقتصاد الحر » . وبين هذين الطرفين الأقصيين ، نجد جميع الأوضاع المتوسطة .

ومن ناحية البنيان نستطيع أن نميز بين الجماعات الجماهيرية والجماعات القيادية ، كما ميزنا بين أحزاب الجماهير وأحزاب القيادات . فالنقابات العمالية والمنظمات الفلاحية وحركات الشبيبة وجمعيات المحاربين القدماء ، وما الى ذلك تدخل في الفئة الأولى . أما في الفئة الثانية فنجد أولا

جماعات تتجه الى طوائف اجتماعية قليلة العدد لكنها قوية التأثير :المنظمات المهنية الصناعية ، اتحادات كبار الموظفين • ونجد فيها ثانياً طوائف ينشأ فيها الاعتماد على أفراد وجهاء عن ارادة منظمة ، كالأكاديميات وبعض « الجمعيات الفكرية» وغيرها • والى جانب الجماعات الجماهيرية والجماعات القيادية ، هنالك فئة ثالثة لا تناظرها فئة مثلها في الأحزاب السياسية ، وهي منظمات تكنيكية صرفة لا تقابلها جماعة ، اللهم الا الجماعة التي يتألف منها تكنيكيو المنظمة أنفسهم • ويمكن أن نتردد في حشرها في جماعات الضغط ، لأنه ان كان ثمة ضغط حقاً ، فليس ثمة جماعة بمعنى الكلمة •

ففي هذه الفئة نجد أولا تلك المنظمات التي يطلق عليها في أمريكا اسم Lobbies ، وذلك حين لا تبقى تجسيداً لطائفة معينة من المصالح، وانما تصير الى نوع من المكاتب الاختصاصية في الضغط ، تؤجر خدماتها لمن يطلب ذلك ، كما يفعل مكتب محاماة أو كما تفعل دار من دور الدعاية • ونجد في هذه الفئة ، ثانياً ، مكاتب الدعاية ؛ مثال ذلك « مركز الدعاية للجمهوريين الوطنيين » الذي كان يحركه هنري كيريليس في السنين الثلاثين• ومن هذه الفئة أيضاً الصناديق الانتخابية التي تجبي الأموال من منظمات أرباب الأعمال والأوساط المالية وتتولى توزيعها على المرشحين • وهي تتخفى على وجه العموم تحت ستار جمعيات دراسية مسالمة • ان « اتحاد المصالح الاقتصادية » الذي انشأه عضو مجلس الشيوخ السيناتور بيليه قد لعب هذا الدور في عهد الجمهورية الثالثة • وأعقبته منظمة يديرها السيناتور بوتمى في عهد الجمهورية الرابعة • وأخيراً يمكننا أن نربط بهذه الفئة جزءاً من الصحافة • ان هناك صحفاً ليست الا أدوات تعبير عن طوائف معينة : وهي أدوات صريحة أحياناً كالصحف النقابية أو صحف الجمعيات المهنية ،وهي أدوات مقنعة مموهة في أحيان أخرى ، كالصحف المرتبطة بجماعات من

أربات الصناعة (يمكن أن تعد جريدة « الزمان » الفرنسية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، خير مثال على « صحافة الصناعة » هذه ، اذ « اشترتها » « لجنة مصانع الصلب » سنة ١٩٢٩) .

ولتأثير جماعات الضغط أشكال مختلفة . فهو تارة تأثير مباشر في السلطة ، بمساع لدى الحكومة وكبار الموظفين والبرلمانيين ، وهو تارة تأثير غير مباشر ، بادخال الجمهور الذي يؤثر موقفه هو نفسه في السلطة ، وهم يستعملون في ذلك الحملات الصحفية والاضراب وسد الطرق والمظاهرات ، الخ . هو تارة سافر صريح على رءوس الأشهاد، وتارة متخف سري مموَّه . هو تارة يستعمل أساليب سليمة شريفة قانونية ، وتارة يستعمل أساليب الرشوة أو العنف . وهو في الأنظمة الديموقراطية كثيراً ما ينضم الى تأثير الأحزاب ، حتى أن بعض جماعات الضغط منظمات ملحقة بالأحزاب السياسية التي توسِّع بها مجال تأثيرها . فالأحزاب قد تصل بواسطة منظمات الشباب والجمعيات النسوية ، والاتحادات الثقافية أو الرياضية أو التعاونية أو غيرها من الجمعيات التي تسيطر عليها ، الى أناس لو سألتهم أن ينتسبوا اليها انتساباً مباشراً لرفضوا ذلك . ونلاحظ على عكس هذا أن بعض الأحزاب ليست الا هيئات ملحقة بجماعات ضغط : فرب حزب محافظ ليس الا أداة سياسية لمنظمات أرباب العمل التي تسيطر عليه سيطرة كاملة . والحزب العمالي البريطاني ، خاصة ، انما يصدر عن نقابات العمال ، وهكذا دواليك .

وتمتاز فكرة جماعة الضغط بأنها عامة شاملة ، وبأنها تسمح بالمقارنة بين المعارك السياسية في الأنظمة الديموقراطية والأنظمة الاستبدادية ، في الأمم الحديثة والأمم القديمة . صحيح أن الوصف الذي قدمناه انما يتناول خاصة جماعات الضغط في البلاد الغربية الحديثة . ولكنه يصدق على بلاد أخرى . وهو يصدق على الحركات والاتحادات والجمعيات

الخاصة مثلما يصدق على بعض الهيئات الموجودة في داخل الدولـة • ان الدولة لا تنطبق عليها الصورة التي يرسمها لها الحقوقيون الكلاسيكيون اذ يصورونها ممركزة متدرجة على طبقات بعضها فوق بعض • انها تُصَوَّر اليوم بالولايات المتحدة على أنها مجموعة من مراكز التقرير متداخلة مع هيئات خاصة ، بحيث أن التخوم بين هذه وتلك يصعب تمييزها • ولكن تعـدد مراكز التقرير قائم أيضاً ، ولو على نحو آخر ، في الاتحاد السوفياتي • ان الهيئات الحكومية ، والوزارات ، والمشروعات العامة ، والجماعات المحلية تلعب دور جماعات ضغط على السلطة المركزية والبرلمان وغير ذلك من مراكز التقرير • ان الصراع من أجل السلطة يختلط مع صراعات بين السلطات ، لأن السلطة لا تكون في يوم من الأيام موحَّدة توحيداً كاملا •

★★★

الفصل الثالث

أسلحة الكفاح

يستعمل الأفراد المتنازعون وتستعمل المنظمات المتنازعة أنواعاً شتى من الأسلحة في الكفاح السياسي • وتكون الغلبة لنوع من هذه الأنـواع تبعاً لأنماط المجتمعات او المؤسسات أو الثقافات أو الجماعات المتصارعة • غير أن هناك نوعاً من الأسلحة مستبعداً من حيث المبدأ : ألا وهو النوع الذي يشتمل على العنف المادي • فالهدف الأول من السياسة ابعاد العنف والاستغناء عن الصراعات الدامية بأشكال من الصـراع أقل قسـوة • ان السياسة تبدأ حيث تنتهي الحرب ، سواء أكانت هذه الحرب أهلية أم كانت بين أمم مختلفة • ان السياسة كفاح ، ولكنها حد للكفاح أيضاً • ومع ذلك سنلاحظ حين نتعمق هذه الصفة مزيداً من التعمق فيما بعد أنها ليست مطلقة قط • فلئن كانت السياسة تميل الى حذف العنف فانها لا تتوصل الى ذلك أبداً على صورة كاملة • فالأسلحة ، بالمعنى الضيق لهذه الكلمة أعني الأسلحة العسكرية ، ليست مبعدة ابعاداً كاملا عن المعارك السياسية •ويجب أن ننظر في هذه الأسلحة أولا •

العنف المادي

« أول رجل فاز بالملك كان جندياً موفّقاً » : ان هذا القول الطريف يوحي بأن الأسلحة العسكرية هي مصدر السلطة ، وأن السلطة تعتمـد عليها في الدرجة الأولى • ان السلطة تعتمد على العنف المادي في كثير من الجماعات الانسانية • فالشخص الأقوى ، بقبضة يـده أو بسكينه ، هو الزعيم في عصابات القمصان السود ، وفي جمعيات المجرمين ، وفي باحات اللعب بالمدارس • ولهذا العامل شأنه أيضاً في سيطرة الكبار على الصغار ،

والرجال على النساء • ورجال الحرس والانكشاريون والجنود والشرطة وأمثالهم هم متراس الحاكمين الذين كانت قصورهم في أول الأمر قلاعاً تحميهم من شعوبهم لا من اعداء خارجيين• والسياسة لاتميل الا تدمير أدوات العنف بل الى حصر استعمالها في أيدي السلطة ، والى تحريم استعمالها على المواطنين • وما الدولة الا هذا الاحتكار للاكراه الذي يهب قوة رهيبة للطبقة أو الحزب أو الفئة التي تمسك زمام السلطة • ان وجود سلطة مسلحة وحدها وسط شعب أعزل تضع الشعب تحت رحمة السلطة • وسنعود الى هذه المشكلة فيما بعد • وحسبنا أن نقرر هنا أن احتكار السلطة يؤدي الى زوال استعمال وسائل العنف في المعارك السياسية ، لأن طرفاً واحداً من الأطراف المتصارعة يملك هذه الوسائل •

والأسلحة العسكرية ، الى جانب استعمالها استعمالا مطّرداً من قبل الدولة لاقرار سلطتها على المحكومين ، وتستعمل في المعارك السياسية في ثلاث حالات رئيسية • أولاها مرحلة بدائية من التطور الاجتماعي ، تكون فيها الدولة ماتزال أضعف من أن تحتكر هذه الأسلحة لنفسها • فالكفاح من أجل السلطة يشهد عندئذ تجابه أطراف مسلحة ، وتتخذ المنظمات السياسية عندئذ شكل ميليشيا • اننا نجد هذه الظاهرات في «المدن» القديمة، وفي الجمهوريات الايطالية في عصر النهضة ، وفي بعض البلاد المتخلفة اليوم ؛ وفي القرون الوسطى أمثلة أخرى على ذلك ، هي الصراعات الاقطاعية • ويمكن أن تحدث ظروف مشابهة في مرحلة أعلى من ذلك من مراحل التطور السياسي ، وذلك حين يعمد أحد الأحزاب الى تنظيم صفوفه تنظيماً شبه عسكري ، وحين يصبح هذا التنظيم قوياً، وتدعه الدولة وشأنه : فعندئذ لابد أن تعمد الأحزاب المعادية الى هذه الأساليب نفسها فتتسلح اذا هي أرادت أن لا تُسحق • ان شيئاً شبيهاً بهذا قد حدث بألمانيا في السنين الثلاثين مع نمو الهتلرية • فان الأحزاب اليسارية قد اضطرت ،

من أجل مقاومة الميليشيا النازية ، أن تشكل لنفسها ميليشيات هي أيضاً (كذلك فعل الاشتراكيون والشيوعيون) •

وأما الحالة الثانية فهي الحالة التي لاتملك فيها المعارضة وسائل أخرى غير هذه الوسائل الحربية ، وذلك حين تكون محرومة من جميع وسائل التعبير، أو حين تكون وسائل التعبير المتاحة لها غيرمجدية •والعصيان المسلح ضدّ السلطة يجري عندئذ على مرحلتين بوجه عام : الأولى مرحلة مقاومة سرية سنصفها فيما بعد ، والثانية مرحلة ثورة سافرة ، والمرحلة الأولى تمهد للمرحلة الثانية • على أن المرحلتين ليستا منفصلتين انفصالا مطلقاً • ذلك أن الثورة السافرة يمكن أن تكون اما ثورة عارمة فسرعان ما تسقط السلطة في أيدي المعارضة ، واما حرباً أهلية تلعب فيها المقاومة السرية دوراً كبيراً • ويميل الشكل الثاني الى أن يحل محل الشكل الأول ، بسبب نمو وسائل الاكراه التي تملكها الدولة • ففي الماضي ، حين كانت الجيوش ضعيفة نسبياً ، كان يسهل على الشعب أن ينتصر عليها انتصاراً سريعاً • أما الآن فان الأسلحة التي تحتكرها الدولة قد بلغت من القوة ان الثورة الشعبية لا تستطيع أن تحطمها الا بحرب أهلية طويلة •

وأما الحالة الثالثة التي تسوّى فيها الصراعات العسكرية بالسلاح فهي الحالة التي يكف فيها العسكريون عن أن يكونوا في خدمة الدولة وتحت تصرف الحاكمين ، فيندفعون هم أنفسهم في صراع من أجل السلطة • ففي روما ، ابان القرن الثالث بعد ميلاد المسيح ، كانت كتائب الجيش تنصّب الأباطرة وتخلعهم ، وتهب العرش لهذا أو ذاك من قادتها، وكثيراً ما كان يتم ذلك لقاء وعد يقطعه القائد على نفسه بتوزيع مال أو منافع شتى • ثم كانت تخلعه بعد ذلك بقليل وتحل محله امبراطوراً آخر • واليوم نرى العسكريين في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأوسط وفي بلاد أخرى ينصّبون الحكومات ويخلعونها • وبين ١٩٥٨ و ١٩٦٢

كانت فرنسا قريبة من مثل هذا الوضع • وفي بعض الأحيان تختصم عناصر الجيش بعضها مع بعض في هذه الصراعات من أجل السلطة • ففي الامبراطورية الرومانية كان التنافس حاداً بين الحرس الامبراطوري وقطعات الحدود ، وكذلك بين فرق مختلف المقاطعات ، وكانت هذه الأجزاء تتجابه أخيراً في معارك دامية • وفي أمم أمريكا اللاتينية تكثر النزاعات بين جيوش البر والبحر والجو • وفي الجزائر سنة ١٩٦١ ، رأينا قيام تعارض بين الكتائب المحترفة وقرع المجندين •

. ان تنصيب الجيش نفسه منظمة سياسية مستقلة ، وانقطاعه عن اطاعة الحكومة ، يعبّران عن تحلل عميق في كيان الدولة • على أن الجيش خطر على الدولة دائماً بطبيعته نفسها • فالذين يملكون الأسلحة محمولون على اساءة استعمالها ككل من يملك سلطة • ان الأسلحة هي التعبير الأقصى عن السلطة ، هي التعبير الحاسم في المدى القصير ، هي التعبير الذي لا سبيل الى مقاومته على الفور • من ملك سيفاً أغراه أن يلقيه في الميزان • ان العسكريين المسلحين هم خطر دائم على الحاكمين وعلى المواطنين العزّل • وتحاول السلطة أن تحد من هذا الخطر ، أولا بتقوية شعور الضباط بأن عليهم أن يطيعوا الدولة دائماً ، في جميع الظروف ، ومهما يكن شكل هذه الدولة ، ومهما يكن الحاكمون الذين يجسدونها ؛ وثانياً بالخدمة العسكرية الاجبارية التي تنشيء جنوداً مواطنين فتقلل هذه المخاطر أيضاً ، اذ تكوّن الجيش على صورة الشعب • ولكن الخطر يبقى دائماً • ويجب على الحاكمين والمواطنين أن يظلوا في حذر من الجيش • ولا شيء الا تكوين ميليشيا شعبية يمكن ، في البلاد التي تقوى فيها تقاليد الانقلابات ، كأمريكا اللاتينية ، أن يمنع العسكريين من السيطرة على الدولة •

ومن النادر مع ذلك أن يستولي الجيش على السلطة لنفسه فقط ، فيقيم دكتاتورية عسكرية ، وانما هو في أكثر الأحيان أداة قوى جماعية

يلعب بالنسبة اليها نفس الدور الذي تلعبه الأحزاب أو جماعات الضغط ، مع اختلاف الوسائل . ويمكن القول على وجه العموم ان العسكريين يسندون طبقة الأقلية التي تتمتع بالامتيازات وتحتاج الى بنادق ورشاشات ومصفحات لابقاء سيطرتها على الطبقات المستَغلة التي تهددها بأن تغرقها بكثرة عددها . ففي أمريكا اللاتينية تخدم الانقلابات ، على وجه العموم ، مصالح كبار المّلاكين الزراعيين أو البورجوازية الكبيرة . ولكن الجيش يمكن مع ذلك في بعض الأحيان أن يتخذ هيئة قوة سياسية يسارية. كذلك كان الحال بفرنسا في مطلع القرن التاسع عشر ، لأن الضباط الذين هم ثمرة الثورة كانوا ينتمون الى أصول شعبية ويعتنقون الاتجاه اللبرالي . والأمر على هذا النحو في بعض الدول المعاصرة الآخذة بالنمو ، حيث المدارس الحربية وسيلة صعود اجتماعي للأبناء الموهوبين من الطبقات الفقيرة أو البورجوازية الصغيرة . وعندئذ يميل الضباط الى تمثيل هذه الفئات الاجتماعية ازاء سلطة سياسية يملكها كبار الاقطاعيين ، وتميل المؤامرات والانقلابات عندئذ الى اقصاء الارستقراطية لصالح بورجوازية صغيرة بل ولصالح عناصر شعبية . وذلك واضح في حالة مصطفى كمال بتركيا ؛ وجمال عبد الناصر في مصر ، وعدد من الثورات العسكرية في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية .

المـــال

ان الرأي القائل بأن « المال مَـلك » هو صورة كاريكاتورية للواقع السياسي : فما كان المال في يوم من الأيام « بالملك » الوحيد . ولكن للمال نصيباً من المُلْك ، أي من السلطة، في مجتمعات كثيرة ليست هي المجتمعات الرأسمالية وحدها . وليس الثراء سلاحاً سياسياً يُستعمل استعمالا مباشراً كالوسائل العسكرية. ان في وسع فرقة من فرق الجيش أن تستولي بنفسها على الحكم . أما صاحب مصرف من المصارف فلا . لقد يمكن ، استثناء ،

شراء مقعد بالمجلس النيابي . ومثال « الضواحي المتدهورة(١) » بانجلترا ابان القرن التاسع عشر أوضح مثال على هذا . وكذلك اشتريت بعض مقاعد مجلس الشيوخ شراء ، ابان الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة بفرنساء على أنهذه الاحتمالات وادرة .وانما تقوم الثروةعلى وجه العموم بتهيئة الوسائل التي بها يمكن الحصول على السلطة أو الاحتفاظ بالسلطة . فالمال يتيح شراء أسلحة وضمائر وصحف واذاعات تلفزيونية وحملات دعائية ورجال سياسيين . ثم ان أصحاب الثروة ، في الغالب الأعم ،لايسعون الى ممارسة السلطة بأنفسهم ، لايسعون الى استلام دفة الحكم بأنفسهم ، وانما يحاولون أن يرفعوا الى الحكم أناساً يثقون بهم ويستطيعون أن يضغطوا عليهم .

ومما يدل على تأثير المال من حيث هو سلاح سياسي أن هناك موازاة بين تطور أشكال الثراء وتطور أشكال السلطة . ففي المجتمعات الزراعية حيث يشكل استغلال الأرض المصدر الرئيسي للثروة ، كانت طبقة المالكين الزراعيين هي التي تمسك بزمام السلطة السياسية . ويكون نظام الحكم ارستقراطياً حيث تكون السلطة متوقفة على امتلاك الأرض وسلاح الفرسان في آن واحد ، حيث تكون السلطة اقطاعية حربية معاً . وفي المجتمعات التجارية والصناعية يصبح امتلاك مصنع أو مخزن أو بنك هو القاعدة الرئيسية للثراء ، وعندئذ تسقط السلطة السياسية في أيدي البورجوازية. وطبيعي أن الانتقال من المجتمعات الأولى الى المجتمعات الثانية يتم تدريجاً؛ ويكون دور الثراء في المجتمعات الثانية أوضح منه في المجتمعات الأولى ، لأن المال في هذه المجتمعات الثانية يحتل في سلم القيم مكانة أكبر ، أما في المجتمعات الأولى فهو مغطّى مموّه ، لأن الارستقراطيين يضعون في المنزلة

---

(١) اسم يطلق على مدن بانجلترا كانت هامة ، ثم تدهورت لكنها ظلت تشكل مع ذلك دائرة انتخابية (المترجم) .

العليا قيماً حربية تتصف بأنها منزهة عن المنفعة ، فهم يتظاهرون بأنهم يحتقرون الثراء • ولكن هذا الاحتقار انما ينصب في الدرجة الأولى على الثروات المستمدة من التجارة والصفقات وأعمال البنوك ، لا على الثروات المستمدة من الأرض وهي بعينها الثروات الأساسية في مثل هذه المجتمعات• ان ضخامة الثراء المستمد من الأرض قد خلق للارستقراطيين سلطتهم السياسية ، أكثر مما خلقته لهم وظيفتهم الحربية •

ان قيام المجتمعات البورجوازية في القرن التاسع عشر قد أوهم أهل ذلك الزمان أن السلطة أصبحت تُبنى على المال ، وأن هذا أمر جديد لم يكن له وجود من قبل • فان أشخاصاً خرقاً من أصابوا ثراء حديثاً أصبحوا يحلون محل أغنياء قدامى أكثر منهم تخفياً وأرقى تنشئة وتربية • كانت الارستقراطية تبني سلطتها على الثراء والأسلحة في آن واحد ، وكان العنصر الأول يختفي وراء العنصر الثاني تمويهاً ، وكان العنصر الثاني منبع قيم بطولية • أما البورجوازية فقد أنشأت نظاماً للقيم قائماً على الثراء ، وبذلك اعترفت بمصادر سلطتها بدلا من أن تخفيها تمويهاً • لقد كانت الارستقراطية تحب الثراء ــ سواء أجاءها من أراضيها أم جاءها من مرتبات ملكية ــ ولكنها لم تكن تقول ذلك ، ولم تكن تعلنه للناس على الأقل • أما البورجوازية فقد أعلنت حبها للمال واعتزت به • والواقع أن نوعاً من الثراء قد حل محل نوع آخر ، من حيث هو مصدر قوة سياسية •

ومع ذلك فان نمو البورجوازيات يقابل أيضاً نمو العقائد الديموقراطية اللبرالية • هكذا ظهر شيء من التناقض بين القيم السياسية التي ينادى بها علناً ، وبين القيمة المرتبطة بالمال • أليس استخدام المال سلاحاً سياسياً يطعن المساواة القانونية بين المواطنين ويسيء الى سير الانتخابات والبرلمان سيراً سليماً ؟ ان مما يلفت النظر أن أصحاب الشأن حاولوا اخفاء دور

المال في المعارك السياسية : فكان تمويل الحملات الانتخابية والصحف ، مثلا ، يحتفظ دائماً بطابع سري بعض الشيء • لعل شيئاً من الحنين الى القيم الأرستقراطية التي لم تتهدم تهدماً كاملا في أوروبا بقيام الرأسمالية قد لعب دوراً في هذا المضمار أيضاً • ولعل هذا هو السبب في أن النفوذ السياسي الذي يتمتع به المال لا يُمَوَّه في الولايات المتحدة كما يموّه في أوروبا، وأن ما للمال من مهابة اجتماعية هو فيأمريكا أكبر منه في أوروبا• ومهما يكن من أمر فان النظريات الرأسمالية تؤكد أن تأثير المال أمر ديموقراطي في آخر تحليل ، اذ أن جميع الناس يستطيعون ، في ظل نظام التنافس ، أن يحصلوا على الثراء وأن يمارسوا به تأثيراً سياسياً • فذلك هو معنى الكلمة التي قالها غيزو رداً على أولئك الذين كانوا يعيبون على الأغنياء أنهم يحتكرون السلطة السياسية : « عليكم بالاغتناء »• لقد نُسجت حول هذه الفكرة في ذلك الزمان أساطير وأساطير ، ولاسيما في الولايات المتحدة حيث كان التحرك الاجتماعي كبيراً ابان القرن التاسع عشر ، وحيث كان مبدأ غيزو يمكن أن يصدق على نطاق واسع في ذالك المجتمع الجديد، وحيث كانت الأوضاع المكتسبة لمّا تبلغ من الثقل ما يجعلها تحد التنافس حداً كبيراً •

ان هذا البرهان يخطيء بالاغفال • فهو ينسى ظاهرة تجمع رأس المال• ان انتقال الثروات بالوراثة يفسد التبارى افساداً كاملا ، ويجرده من صفة الديموقراطية ، ويجعل سلطة المال سلطة وراثية الى حد كبير ، وان لم تكن كذلك في الأصل • لقد أصبح الاغتناء ، مع نمو المجتمعات اللبرالية ، لا يتوقف على العمل بل على امتلاك رأسمال • وهبنا لم نسلم تسليماً كاملا بالنظريات الماركسية القائلة بافتقار البروليتاريا افتقاراً مطلقاً، فاننا لانستطيع أن ننكر وجود افتقار نسبي ، فالحصة التي ينالها العمال في الواقع من الدخلالقومي المتزايد تميل الى النقصان لا الى الازدياد ، وذلك لمصلحة

مالكي أدوات الانتاج . وتبقى قوة المال في أيدي هؤلاء . والاساءة التي تنشأ عن ذلك ليست اقتصادية فحسب بل هي سياسية ايضاً : ان انتقال فائض القيمة يجرد العامل من جزء من تأثيره في السلطة ، يجرد العامل من جزء من أسلحته السياسية .

وسائل الاعلام

للتقدم التكنيكي في أحد الميادين نتائج سياسية هي على جانب عظيم من الخطورة ، ألا وهو ميدان الاعلام . لقد كان اختراع الطباعة عاملا من العوامل الحاسمة في « الاصلاح » وفي الاندفاعة اللبرالية التي أدت أخيراً الى الثورة الفرنسية . ونشوء الصحافة في القرن الأخير ساهم مساهمة كبيرة في نمو الديموقراطية ، فالصحافة هي التي وصفت بأنها « السلطة الرابعة »، اشارة الى مالها من شأن سياسي عظيم . وفي أيامنا هذه لا تقل الصحافة الناطقة (الراديو) والصحافة البصرية (التلفزيون والمجلات الأسبوعية المصوّرة) أثراً عن الصحافة المكتوبة ، فهي جزء من السلطة الرابعة أيضاً. وقد جرت العادة باطلاق اسم « وسائل اعلام الجماهير » على هذه الأدوات التي تذيع الأخبار والأفكار والتي نشأت عن التكنيك الحديث . وهي سلاح سياسي قوي جداً .

في أنظمة الحكم الأوتوقراطي تكون وسائل الاعلام فيالعادةمحتكرة من قبل الدولة ، تذيع دعايتها وتشكل مع الشرطة القاعدة الرئيسية التي يستند اليها الحكم . وهذه الدعاية تميل الى الحصول على ولاء جميع المواطنين للحكومة بالاجماع ، فهي لاتتجه الى الصراع بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتألف منها الأمة ، وانما تتجه الى توحيد الأمة ، في ظاهر الأمر على الأقل . انها ليست سلاحاً من أسلحة الصراع السياسي ، أو قل ان الدولة تدعي أنها ليست سلاحاً من أسلحة الصراع السياسي (الواقع أن

الدولة تكون على وجه العموم في أيدي طبقة أو فئة اجتماعية ، وهي تستخدم الدعاية لتحطيم تأثير الطبقات الأخرى أو الفئات الأخرى) •انها وسيلة تكامل أو تكامل مزعوم ، وسندرسها من حيث هي كذلك في الفصل التالي •

أما في أنظمة الحكم الديموقراطية فليست وسائل الاعلام محتكرة كلها من قبل الدولة • ان جزءاً منها ، على الأقل ، منظم في صورة مشاريع خاصة على أساس رأسمالي ، أي مشاريع خاصة تغطى نفقاتها بايراداتها • ان تعددية وسائل الاعلام عنصر من عناصر تعددية نظام الحكم الى جانب تعددية الأحزاب السياسية • ثم ان تعددية الأحزاب السياسية تظل وهمية وشكلية اذا لم ترافقها تعددية وسائل الاعلام • ومع ذلك فان الدول الديموقراطية التي لا تشرف على أي وسيلة من وسائل الاعلام ، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، نادرة • ففي جميع البلاد تقريباً تتولى الدولة أمر التلفزيون ، جزئياً على الأقل ؛ وتتولى أمر الراديو أيضاً، ولكن ذلك أقل شيوعاً ، وأقل منه أن تتولى أمر السينما • ولا تُفلت من السلطة افلاتاً كاملا الا الصحافة المكتوبة ، وان كانت الدولة تملك وسائل الضغط عليها •

ودرجة ارتباط وسائل الاعلام بالدولة توازي تاريخ ظهورها :فأقدمها (الصحافة المكتوبة) أكثر استقلالا عن الدولة من أحدثها (الراديو فالتلفزيون) • وهذا أمر يبعث على القلق ، لأنه أولا يدل على اتجاه السلطة الى تقييد حريات المواطنين ، وثانياً لأن وسائل الاعلام الحديثة تصبح هي الوسائل الأقوى تأثيراً يوماً بعد يوم • ان أهمية التلفزيون في الحملات الانتخابية أهمية رئيسية ، سواء في البلاد المتخلفة النمو حيث التعليم قليل الانتشار ، وفي البلاد الكثيرة النمو حيث تملك كل اسرة جهازاً تلفزيونياً•

ومع ذلك فان تأثير السلطة في وسائل الاعلام ليس ضاراً فيجميع الأحوال؛ فالمشاريع الحرة، في هذا المجال كما في غيره، لاتنطبق على الحرية الحقيقية.

والميزة الأساسية التي تمتاز بها المشاريع الفردية في مجال وسائل الاعلام هي أنها تكفل التعبير عن آراء متنوِّعة . فمن أراد أن يعرف شتى الحجج المتنازعة استطاع ذلك ، ويكفيه من أجل هذا أن يشتري عدة جرائد أو أن يدير زر الراديو أو التلفزيون . ان المواطن الفرنسي يستطيع في كل صباح أن يعرف جميع الآراء التي يعرضها هذا الطرف أو ذاك من الأطراف ، وأن يكّون لنفسه رأياً خاصاً من خلال تلك الآراء ، وذلك بتصفح الجرائد الصادرة ، من جريدة « الأومانتيه » الى جريدة « الأورور » الى جريدة « الباريزيان ليبيره » . صحيح أن كل جريدة من هذه الجرائد ، كجرائد أنظمة الحكم الاستبدادي ، تحاول أن تفرض رأيها بأساليب مماثلة . ولكن وجودها معاً يحول بينها وبين ذلك . ان تعدد الجرائد يضطرها الى الحد من الأكاذيب . فحين لا يرتفع أي صوت من الأصوات معارضاً ومكّذباً ، وحين لايمكن أن تُعرف الحقيقة ، يسهل على الجريدة أن تكذب . ولكن ذلك يكون أصعب حين تستطيع أصوات أخرى أن تُسمع نفسها وأن تصحح الأمور . ان من الصعب جداً اخفاء الحقيقة في نظام تقوم فيه وسائل الاعلام على المشاريع الحرة وعلى التنافس . ومع ذلك يجب أن لا نغالي في التنوع الذي ينشأ عن مثل هذا النظام : لئن كنت لا تجد في الاتحاد السوفياتي جريدة تدافع عن الرأسمالية ، انك لن تجد جريدة في الولايات المتحدة الأمريكية تدافع عن الشيوعية .

ان المشاريع الحرة ليست هي الحرية . أولا لأنها تقوم على المال . صحيح أن كل انسان يستطيع أن ينشيء جريدة . هذا من ناحية الحق . أما من ناحية الواقع فلابد أن يملك المرء حوالي ثلاثة مليارات فرنك قديم حتى يستطيع أن يصدر جريدة يومية بباريس . وفي وسع المرء أن يكتب

ما يشاء في جريدة من الجرائد الصادرة ، ولكن على شرط أن لا يعترض أعضاء مجلس الادارة ، أصحاب المشروع • ان وسائل الاعلام حرة ازاء الدولة ، ولكنها ليست حرة ازاء المال • ان سلطة الاعلام في قبضة السلطة الاقتصادية • صحيح أن الأحزاب الشعبية الكبيرة ، ونقابات العمال القوية ، تستطيع أن تجمع رؤوس الأموال اللازمة لانشاء جريدة ، وحتى لانشاء محطة اذاعية ، ولكن التجربة تدل على أنها تعجز عن الاستمرار في امداد مثل هذه المشاريع بأسباب الحياة •

ذلك أن سيطرة المال على الاعلام لا تنتج اليوم عن تملك المشاريع بقدر ما تنتج عن شرائط استثمارها • **ان وسائل الاعلام توزع على الجمهور** بالمجان (برامج الاذاعة والتلفزيون) أو تباع له بسعر أقل من سعرها (الجرائد) • ان كل عدد من أعداد جريدة يومية يساوي ثمنه ضعفي السعر الذي يباع به على الأقل ، حتى لقد يكون الفرق بين السعرين أكبر كثيراً من ذلك • وهذا الفرق تغطيه واردات الاعلان • والاعلان يموِّل أيضاً برامج الراديو والتلفزيون في المحطات الخاصة • ان أسياد الاعلام الحديث هم المعلنون أي مشاريع الاعلان • وهذه المشاريع الرأسمالية زبائنها مشاريع رأسمالية ، وهؤلاء جميعاً لا يميلون الى تشجيع الآراء التي تعارض النظام الرأسمالي ، وانما يوجهون غذاء الاعلان الى جهة المحافظة •

على أن هذه الظاهرة ليس لها شأن خطير اذا قيست بالأمر الأساسي ، وهو أن وسائل الاعلام تصبح حمّالات اعلان في الدرجة الاولى • فاذاعات الراديو ، ومناظر التلفزيون ، والافتتاحيات ، ومقالات الجرائد وأنباؤها ، كل ذلك يصبح هدفه اجتذاب أكبر عدد ممكن من زبائن الاعلان قبل كل شيء ، وهذا أساس الاعلام الرأسمالي • ان ربح المال هو هدف مشاريع الاعلام ، كما هو هدف سائر المشاريع الخاصة الأخرى : فمن أجل ربح المال ، يجب الحصول على أكبر مقدار من الاعلان وللحصول

على أكبر مقدار من الاعلان يجب اجتذاب أكبر عدد من القراء أو المستمعين أو المشاهدين ؛ ومن أجل اجتذاب أكبر عدد من هؤلاء ، يجب أن يكون « سكر » الكتابة الذي يغلف « قرص » الاعلان مناسباً لأذواق أكبر عدد ممكن منهم • وهذا يؤدي الى سلسلة من النتائج•

ان على الجريدة أو محطة الاذاعة أو محطة التلفزيون أن تجمّع في كل يوم أكبر عدد ممكن من الناس حول « أكشاك » الصحف أو أجهزة الراديو والتلفزيون • ويكفي شيء جديد واحد مثير حتى يرتفع عدد القراء أو المستمعين أو المشاهدين ارتفاعاً كارتفاع السهم ، فتزداد بذلك الأرباح ، فالمهم اذن ايجاد شيء جديد مثير في كل يوم • وهكذا نرى وسائل الاعلام تضخم أموراً ليس لها قيمة حقيقية ، متى كانت هذه الأمور تثير الاهتمام ، حتى لقد تضخم أموراً لا قيمة لها البتة ، وتخلع عليها أمجاد العناوين الكبيرة في الصفحة الأولى من أجل أن تباع نسخ الجريدة •وهذا القانون الاجتماعي الذي يتضمنه هذا النظام يؤدي أولا الى المبالغة في قيمة الجرائم العاطفية والغراميات الشهيرة والفضائح المختلفة • ثم هو في ميدان السياسة يؤدي الى تصوير المشكلات تصويراً دراميــاً من أجل أن تثير الاهتمام، ويؤدي الى اثارة الحقد أو الحماسة لدى الشعوب اثارة مصطنعة بغية زيادة عدد النسخ المطبوعة من الجريدة •

وان الميل الى « تجسيد السلطة في شخص » ، وهو الأمر الذي أخذنا نتحدث عنه كثيراً منذ سنين، انما يرجع بعضه الى هذه الاسباب نفسها• فالجمهور الواسع لا يهتم كثيراً بالأفكار المجردة والمذاهب والنظريات ، وهي أمور لا تقبل العناوين الضخمة والصور الجميلة ؛ حتى اذا تجسدت هذه الأفكار في شخص يضفون عليه طابع البطل تغير كل شيء • لقد برهن

المسرح وبرهنت السينما على أن الدعاية بالاعلانات « للنجوم » التي خلقتها وسائل الاعلام الحديث تدر أرباحاً طائلة • حتى اذا نُقل هذا الأسلوب الى السياسة در أرباحاً طائلة أيضاً • هكذا تمضي الصحف والمجلات الأسبوعية المصوَّرة والراديو والتلفزيون تخلق أبطالا سياسيين ، يُصنعون صنعاً وتضفي عليهم صورة أسطورية ، ويرضون الجمهور على قدر شعوره بالألفة بينه وبينهم • وطبيعي أن هؤلاء « الأبطال » يستعملون الشعبية التي حصلوا عليها بهذه الطريقة في الصراعات السياسية •

ومن جهة أخرى فان القاعدة الأساسية التي يجب اتباعها لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الجمهور هي أن لا يُمسَّ أحد بسوء • لذلك نرى الصحافة والراديو والتلفزيون تحاول أن تتحاشى المسائل الهامة الخطرة التي يثور حولها الجدال ، ما وسعها أن تتحاشاها • ذلك أنها اذا اتخذت منها موقفاً أساءت الى شعور جزء من زبائنها ففروا منها • فاذا كان لابد من الحديث عنها ، لأنها من مشاغل اللحظة الحاضرة في القلب ، تحدثت عنها في كثير من المحاذرة ، محاولة أن ترضي جميع الناس ، أي أن لاتمس جوهر المشكلة ، وانما تنحرف وتصرف عنها الانتباه • كذلك يُعامل المواطنون كأنهم أطفال عاجزون عن مواجهة الصعوبات • فبدلا من أن يُعَدّوا لحمل مسئولياتهم ، يُبعدون عنها •

ومع ذلك اذا بدا الرأي العام مستعداً للاندفاع الحماسي في هذا الاتجاه أو ذاك من الاتجاهات ، اذا بدا أنه يعاني نوبة من النوبات ، كان مما يدر الربح على وسائل الاعلام أن تجاريه ، أن تندفع في هذا الاتجاه نفسه مزيداً من الاندفاع ، أن تعوي مع الذئاب ، وأن يكون عواؤها أقوى وأشد • ان وسائل الاعلام الرأسمالي تميل الى انامة المواطنين في الظروف السوية ، أي حين يجب أن يظلوا يقظين ؛ ثم هي تثيرهم مزيداً من الاثارة حين يكونون مضطربين ، أي حين يجب أن يُهدَّأوا • ان هستريا معاداة

الشيوعية بالولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ أيامَ المكارثية ، والحماسة للحرب في خريف ١٩٦١ ، واندفاع الناس الى بناء ملاجيء ذرية خاصة ، تلك أمثلة قليلة على هذا الاتجاه الثاني بين ألوف الأمثلة • ان وسائل الاعلام الرأسمالي تقوم بدور هو عكس الدور الذي توجبه المصلحة العامة •

ومن جهة أخرى فان الدفاع عن القيم التقليدية والنظم المقررة والمؤسسات القائمة يدر ربحاً أكبر من الربح الذي يدره الموقف النقدي الاصلاحي ، لأنه لا يؤذي أحداً • ان الناس محافظون يخافون من التجديدات بطبيعتهم ، واذا كانت فكرة التقدم لابد أن تعالج في كثير من الأحيان ، لأنها رائجة كثيراً رواج « الموضة » ، فان التقدم الذي تتحدث عنه وسائل الاعلام الرأسمالي تقدم بعيد مجَّرد غامض لا يقلق أولئك الذين يمكن أن يهدد التقدم أوضاعهم المكتسبة • ان وسائل الاعلام الرأسمالي تسلِّم بأن يتطور كل شيء ، ولكنها لا تعيِّن الشيء الذي يجب أن يتطور على وجه التحديد • انها لا تهاجم الأخطاء القائمة ، اذا كانت هذه الهجمات تؤذي الرأي الوسط أو اذا كانت تتعارض مع مصالح المعلنين •

ويجب أن نذكر أخيراً أن وسائل الاعلام كانت في الماضي تسمح باشاعة ثقافة حقيقية بين جميع الناس ، أما نظام الاعلام الرأسمالي فانه يؤدي الى مايمكن أن نسميه « تبليه » الجمهور ، فهو يسجن الناس في عالم صبياني ذي مستوى عقلي منخفض شديد الانخفاض • من أبرز الأمثلة على ذلك نمو صحافة « القلب » التي تتحدث عن غراميات الملوك والملكات والامراء والأميرات وغير هؤلاء من « العظماء » الكاذبين الذين يثيرون النفوس بأبهة ملابسهم وجمال منازلهم ، بالاضافة الى الذكريات التاريخية الغامضة التي يوقظونها • ان الجمهور يحب المغامرات الغرامية ، وهذه الغراميات التي هي على الحدود بين الأسطورة والحياة تثير عواطفه كأنها حكاية وضعت لأطفال كبار • هكذا يجعلون حياة مرغريت ، وفرح

ديبا ، وثريا ، وباولا ، حياة تهب عليها عواصف جديدة بغير انقطاع ، فيدر ذلك أرباحاً على الصحف والراديو والتلفزيون •

وفي وسعنا أن نذكر أساليب أخرى من أساليب « تبليه » الجمهور هذه • ان في السينما والرياضة أمثلة كثيرة على ذلك • فبهذه الوسائل المختلفة يغرقون الجمهور في جو لا واقعي ، جو مصطنع ، جو صبياني تملؤه التهاويل ، ويصرفونه عن المشكلات الحقيقية • فيعجز ضحايا وسائل الاعلام الرأسمالية عن القيام بواجبات المواطنين • يقول الشيوعيين ان هذه الأساليب متعمدة مقصودة ، فالرأسماليون يستعملون « الصحافة الغرامية » وقصص مرغريت ومغامرات الرياضة والسينما ، عامدين ، بغية الهاء الجماهير عن الاستغلال الذي تقاسيه ، وبغية شل ارادتها الثورية • والحق أن وسائل الاعلام في المجتمعات الرأسمالية تؤدي الى هذه النتائج ، ولكن ليس يبدو أن الأمر متعمد مقصود ، وانما تؤدي اليه آلية السعي الى الزبون •

وتنوع وسائل الاعلام ، وهو التبرير الحقيقي الوحيد لهذا النظام ، يميل الى تدمير نفسه بنفسه • فمن جهة أولى نرى التطور التكنيكي يلزم باستعمال أدوات ماتنفك تتعقد وتصبح أثمانها تبعاً لذلك باهظة لاتطيقها الا المشاريع الضخمة • ومن جهة أخرى نرى الاعلان يتجه خاصة الى أدوات الاعلام التي تصل الى عدد كبير من المستهلكين ، لأن التبعثر على طائفة من الجرائد الثانوية أو من محطات الاذاعة والتلفزيون الصغيرة لا يعود بأرباح كبيرة • ومن ثم ينشأ ميل الى تمركز الاعلام • ان أمثال الصحف الصغيرة التي صدرت في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين والتي كانت مراكز استقلال وتنوع حقيقي ، لا تستطيع الآن أن تعيش وتبقى • ان الصحف يقل عددها ويزداد كبرها يوماً بعد يوم • ان الصحافة مركزة في أيد قليلة • وقد اتسعت هذه الظاهرة في السنين الأخيرة

اتساعاً خاصاً ببريطانيا العظمى . ولكن هذه الظاهرة عامة . ففي فرنسا مثلا نرى الصحافة المحلية في كل مكان تحتكرها جريدة أو جريدتان . أضف الى ذلك أن تمركز الراديو والتلفزيون أمر لابد منه بسبب قلة عدد أطوال الموجات التي تتوفر لكل بلد . هكذا يختفي التعدد والتنوع شيئاً بعد شيء لمصلحة عدد قليل من الاحتكارات الكبرى التي تتمتع بقوة كبيرة في الدولة وليست من الديموقراطية في شيء .

ان الصورة التي رسمناها الآن لوسائل الاعلام صورة حالكة . انها تمثل الاتجاهات التي تتجهها وسائل الاعلام بطبيعتها في نظام الاقتصاد الحر . غير أن هناك عناصر مختلفة يمكن أن تكبح هذه الاتجاهات أو أن تعدّلها ، فينبغي انماء هذه العناصر وتعزيزها . وأول دواء هو أن نوجد في الدولة الواحدة نظام الاعلام الرأسمالي ونظام الاعلام الاشتراكي معاً ، فيصحح كل من هذين النظامين أخطاء النظام الآخر . ونحن نلاحظ عملياً في كثير من الامم الغربية أن الصحافة منظمة على الأسلوب الرأسمالي ، ولكن الراديو والتلفزيون في يد الدولة أو في يد هيئة عامة . ففي امكان الراديو والتلفزيون ، اذ يتحرران من العبودية للاعلان ومن أولية السعي الى الربح ، أن يقوما بعمل تثقيفي ، وأن يعدّلا آثار « التبليه » الذي يحدثه الاعلام الرأسمالي . ومن شأن التعددية الناشئة عن وجود صحافة حرة الى جانبهما ، أن لا تسمح لهما بالاسراف في الدعاية لحكم استبدادي . وفي وسعنا أن ندخل الى الراديو والتلفزيون اللذين هما في يد الدولة أساليب تعددية أصيلة تتيح للمواطن أن يعرف مختلف الآراء الحاضرة . ان التعددية الرأسمالية وهمية الى حد كبير ، فقليل من الناس يشتري عدة صحف ، وأكثر الناس لا يقرأ الا جريدة واحدة ولا يرى الأمور اذن الا رؤية جزئية . اما انشاء مجالس مؤلفة من صحفيين أو أشخاص يحملون آراء متعارضة ، في الراديو أو التلفزيون ، فانه يحقق تعددية صحيحة تتفق وروح الديموقراطية .

وكذلك أن يُسمح للأحزاب ، أثناء الانتخابات ، باستعمال الراديو والتلفزيون اوقاتاً متساوية .

ان وجود هذين النظامين معاً يؤدي على وجه العموم الى نتائج طيبة . ففي بعض البلاد ، في بريطانيا العظمى وكندا مثلا ، يحقق الراديو والتلفزيون عملا بارزاً في تربية المواطنين يعزز المؤسسات الديموقراطية كثيراً . ولكن سوء الاستعمال ممكن ، فقد تميل الحكومات الى استعمال الراديو والتلفزيون لدعايتها كما نرى ذلك في الدول الاستبدادية . ان تطور « الراديو والتلفزيون الفرنسيين » منذ سنين يصلح مثالا على هذا . فلئن كان مستواهما العام أعلى من مستوى محطات الراديو والتلفزيون الخاصة (من النوع الأمريكي) ، فانهما يستحقان من الناحية السياسية نقداً كثيراً .

تشذ عن القاعدة في البلاد الرأسمالية مؤسسات أصيلة تميل الى اعلام مستقل حقاً وتفلت من سيطرة الدولة ومن العبوديات الرأسمالية في آن واحد . حتى أن بعض هذه المؤسسات يكفل للصحفيين حريتهم الشخصية . مثال ذلك « اتفاقية الضمير » التي تتيح للصحفي أن يرفض الكتابة فيما لا يعتقد به، بل وأن يترك الجريدة مع تقاضي تعويضات ضخمة. ولكن ليس من السهل على الصحفي في الواقع العملي أن يطالب بهذا ، بل ان التقدم في المهنة يلزمه بأن لا يطالب به . ويتوصل بعض الصحفيين الى تحصيل سمعة طيبة، فيحرص جمهور القراء على أسمائهم : ان هؤلاء يكون وضعهم قد بلغ من القوة حداً كافياً من أجل أن يقولوا ما يريدون ، أو شيئاً قريباً منه . أبرز مثال على ذلك مثال والتر لبمان في الولايات المتحدة الأمريكية . وهناك أمثلة أخرى، لكنها ليست كثيرة في أي بلد من البلدان.

وأهم من ذلك وضع بعض الصحف المستقلة ، مثل جريدة «التايمز» وجريدة « لوموند » وجريدة «نيويورك تايمز». ان أصول هذا الاستقلال

متنوعة • فهي تارة سمعة عريقة (حالة جريدة « التايمز ») • وهي تارة أسباب أخرى • فاستقلال جريدة « لوموند » مثلا هو ثمرة القانون الموقت الذي وضع سنة ١٩٤٤ • فان جميع الصحف التي كانت تصدر بفرنسا أيام الاحتلال الألماني قد صودرت ، وعُهد بالمشاريع الى جماعات من الصحفيين الأحرار • وسقطت هذه الجرائد بعد ذلك واحدة اثر أخرى في قبضة المصالح المالية الا جريدة « لوموند »، لأنها لم تقع في عجز مالي يوماً، حتى أن أرباحها المطّردة سمحت بالتعويض على أصحابها القدماء • وبسبب هذا ضُمنت حرية جهازها الذي تشكل سنة ١٩٤٤ ، ولم تجد هذه الحرية عوائق تقف في وجهها ، ونشأت للجريدة تقاليد ، وأصبح لها روح خاصة ، وساعدتها في ذلك شخصية مدير صلب محترم •

ان استقلال الصحف التي هي من طراز جريدة « التايمز » وجريدة « لوموند » يبدو الآن راسخا : ان نوع قرائها يجعلها في وضع خاص من ناحية الاعلان • فالصحف الأخرى تحتاج الى أن يكون عدد النسخ المطبوعة كبيراً من أجل أن يكون المشروع رابحاً ، ومن ثم يزداد تمركزها يوماً بعد يوم • ولا كذلك « جرائد الصفوة » فانها تستطيع أن تفرض لاعلاناتها أسعاراً عالية بالقياس الى قلة عدد نسخها المطبوعة ، وذلك بفضل نوع قرائها : ان جميع من لهم شأن ، جميع أفراد الطبقة القيادية في الأمة تقرأ جريدة « التايمز » في بريطانيا العظمى وجريدة « لوموند » في فرنسا• ولابد للاعلان من الوصول الى هذه الفئة من الناس ، وليس في وسعه اذن أن يستغني عن جرائد الصفوة • ولكن استقلال هذه الجرائد لايشمل صحف الجمهور : أفتُحصر حرية الصحافة اذن في عدد قليل من الجرائد؟ يقدّر بعضهم أن ارتفاع مستوى الثقافة في البلاد المتطورة سيقلل هذه المسافة بين اعلام الجمهور واعلام الصفوة ، اذ يميل اعلام الجمهور الى

اللحاق باعلام الصفوة شيئاً بعد شيء • ان هناك علائم توحي بمثل هـذا التأويل : فمستوى اعلام الجمهور يبدو أنه يعلو قليلا قليلا • ولكن هذا التطور طويل الأجل في أحسن الظنون •

ويمكن تعجيله بانشاء مراكز أخرى من مراكز المقاومة • من ذلك جعل الراديو والتلفزيون مصالح عامة مستقلة عن الدولة يديرها مجلس ادارة مشكل من مندوبين عن الصحفيين ومن ممثلين لأصحاب الشأن ومن شخصيات مستقلة • ان هيئة الاذاعة البريطانية منظمة على هذا الطراز ، وتتمتع باستقلال واضح ، وتتميز بعلو مستواها الثقافي • وقد بُحث أمر وضع قانون مماثل للاذاعة والتلفزيون الفرنسيين ، منذ زمن طويل ، حتى لقد وضعت مشروعات بعينها لهذا الغرض ، ولكن لم يشـأ أحـد لا من الحكومات ولا من البرلمانيين أن يضعوا هذه القوانين موضـــع التنفيذ • ويتساءل بعضهم أليس هذا هو السبيل الوحيد الى تنظيم اعلام حر حقاً ، حتى في ميدان الصحافة ؟

العدد والانتساب الجماعي

ظل الصراع على السلطة ، خلال ألوف السنين ، يجري في دائـرة ضيقة كان السواد الاعظم من الناس مبعداً عنها • كان انخفاض مستوى المعيشة لدى أكثر الناس لا يتيح لهم نمواً فكرياً كبيراً ، وكان ذلك يمنعهم من ادراك قوتهم ومن تنظيم صفوفهم تبعاً لذلك • وكانت رقابـة الأقـوياء ورقابة رجالهم المسلحين تحول بين سواد الناس وبين أي تحرك من أجل تنظيم الصفوف • وفي لحظات استثنائية نادرة جـداً ، كانت الجماهـير الشعبية ، من فرط ما تقاسيه من عبودية وفقر وبؤس واضطهاد ، تظهر في معركة السياسة فجأة ، كحيوانات كبيرة خرقاء تحطم في طريقها كل شيء ، ولكنها تعجز عن اعادة البناء • كذلك شبت ثورات عبيد وفلاحين ومدنيين

في عصور مختلفة • ولكن قمعاً شديداً عنيفاً متناسباً مع درجة الخوف التي شعر بها أصحاب الامتيازات ، كانت تجرد هؤلاء البؤساء من الرغبة في اعادة الكرة ، زمناً طويلا • ان هزيمة سبارتاكوس ، أول بطل من أبطال الثورات الشعبية التي حفظ التاريخ اسمها ، قد أعقبها ذبح ستين ألفاً من العبيد في لوقانيا ، ونصبُ عشرة آلاف صليب لعشرة آلاف معذَّب •

وانما أصبح العدد سلاحاً سياسياً مجدياً حين أتاح ارتفاعُ مستوى المعيشة والثقافة للجماهير الشعبية أن تخرج من الظلام وأن تدخل الكفاح من أجل السلطة • والمذاهب التي كانت قد وضعتها البورجوازية لخوض معركتها الخاصة ضدَّ الارستقراطية قد ساعدت هذا التطور • فمن أجل أن تكافح البورجوازية وراثة السلطة والامتيازات ، التي كانت تضايقها ، نادت بالمساواة القانونية بين جميع البشر وبأن السلطة للشعب : فأدى ذلك منطقياً الى الانتخاب العام ، أي الى أن يصبح القول الفصل للعدد •

ولقد حاول اللبراليون في القرن التاسع عشر ، بوسائل شتى (كالانتخاب المقيد ، وغيره) أن يعرقلوا هذا التطور أو أن يحدوا نتائجه• وحاولوا ، بواسطة تأثير المال في وسائل الاعلام والدعاية ، في النظام الرأسمالي ، ان يؤثروا في الشعب وأن يفلوا سلاح العدد •

ان جدوى الدعاية في المعارك السياسية أمر لا شك فيه • وكثيراً ما يتحكم دعم الصحافة الكبرى والتلفزيون في النصر الانتخابي • ورب حملة تنظَّم بوسائل شبيهة بالوسائل التي تستعمل في حملات البيع التجاري يكون حظها من النجاح أكبر من حظ حملة من النوع الكلاسيكي • لقد فاز الحزب اللبرالي عام ١٩٦٠ في منطقة كيبك بأساليب من هذا النوع تُستعمل في الولايات المتحدة على نطاق واسع وأخذت تُستعمل في أوروبا على هذا النطاق الواسع • غير أن هذه الأساليب باهظة التكاليف • وقوة

الدعاية السياسية هي أخيراً ، في الديموقراطيات الغربية ، قوة المال السياسية (أما في غير الديموقراطيات الغربية فان الدعاية تحتكرها الدولة ، وهي تخدم التكامل السياسي ، وسنرجع الى هذا الجانب من جوانب المشكلة فيما بعد) • وليس يجدي في تغيير هذا الواقع أن تعمد الدولة الى اصدار تشريعات قانونية ـ كالحد من النفقات أو تولى الدولة سداد هذه النفقات • فبواسطة الدعاية تميل قوة المال الى تفشيل قوة العدد •

ولكن قوة العدد تنبعث بفضل تكنيك التنظيم الجماعي • ان طرائق التنظيم الجماعي التي تتيح تجميع جماهير انسانية واسعة ، وتكفل تربيتها تربية سياسية ، وتضمن تعبئة طاقاتها وتوجيه عملها ، قد خلقت أدوات ذات نجع كبير جداً في العمل السياسي • ان تكنيك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ، الذي ابتكر في نهاية القرن الأخير ، أصبح نموذجاً يحتذى وما يزال يُستعمل • وقد حسّنت الأحزاب الشيوعية هذا التكنيك ، ولا شك أن تفوقها في التنظيم الجماعي عنصر من عناصر قوتها • أما أن لهذه الأساليب أخطاراً ، وأنها تسمح « باستعمال » أعضاء المنظمة ، وأنها تولّد ظاهرات بوروقراطية ، فذلك أمر لا شك فيه • ولكن لولاها لظل المال يبطل العدد في الديموقراطيات الغربية •

تمركز الاسلحة أو تبعثرها

تدل التحليلات السابقة على أن الأسلحة السياسية تكون متمركزة تارة ، مبعثرة تارة أخرى • ونستطيع على هذا الأساس أن نعرّف نوعين من المجتمعات • ففي النوع الأول تكون جميع الأسلحة السياسية ، أو تكون الأسلحة السياسية الأساسية على الأقل ، في أيدي طبقة اجتماعية واحدة أو فئة اجتماعية واحدة • وفي النوع الثاني تكون الأسلحة الأساسية موزّعة على عدة طبقات اجتماعية أو عدة فئات اجتماعية • ففي

المجتمعات الاقطاعية والملكية مثلا كانت الأسلحة الأساسية التي عرفها ذلك العصر (الوسائل العسكرية وثروة الأرض) متمركزة في أيدي الطبقة الأرستقراطية • وفي عهد لويس فيليب أو في عهد الامبراطورية الثانية بفرنسا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قبل سنة ١٩٣٩، كانت البورجوازية تملك بدورها وسائل القوة الأساسية (المال ، والتنظيم العسكري الذي كان يستعمل على نطاق واسع لقمع الثورات العمالية: ثورة عمال النسيج في ليون، أيام حزيران ١٨٤٨) • وفي الدولة الستالينية كانت الفئة الحاكمة تسيطر على جميع المنظمات الجماهيرية وعلى جميع بنايات التنظيم الجماعي ، وهي الأسلحة السياسية الرئيسية في مجتمع اشتراكي • تلكم بضع أمثلة على أوضاع يسودها احتكار الأسلحة السياسية •

ولا كذلك في بعض «المدن» القديمة ابان مرحلة من مراحل تطورها، وفي الجمهوريات الايطالية والفلامندية ابان عصر النهضة ، وفي انجلترا ابان عهد كرومول، وفي فرنسا ابان الملكية المطلقة، فقد كانت الارستقراطية تملك جزءاً من الثروة ، وكانت البورجوازية تملك جزءاً آخر يفوق الأول أحياناً ، وكانت الأسلحة العسكرية تبقى في أيدي الارستقراطية على وجه العموم ، لكنها تنتقل الى أيدي البورجوازية في بعض الأحيان : فكان الوضع وضعاً تعددياً • وفي المجتمعات الغربية الراهنة مثال آخر على هذا الوضع التعددي • فمن جهة أولى نرى الرأسماليين يملكون الثروة ويستعملونها في الدعاية ويملكون بذلك عناصر هامة من عناصر القوة السياسية • ومن جهة أخرى نرى العاملين بالأجرة ينشئون منظمات جماهيرية كبرى (احزاباً سياسية ، ونقابات) تستطيع هي أيضاً أن تستعمل أشكالا من الدعاية ، وتشكل عناصر أخرى هامة من عناصر القوة السياسية • كما أن بعض وسائل الدعاية والاعلام في أيدي مثقفين وجامعيين • فالأسلحة السياسية في هذه المجتمعات مبعثرة اذن تبعثراً كبيراً •

ويميل الغربيون الى اعتبارهذه التعددية هي الوسيلة الرئيسية لضمان حرية المواطنين وتحقيق الديموقراطية ؛ ويخلطون من جهة أخرى بين تشتت الأسلحة هذا (أو تمركزها) وبين تعددية (أو واحدية) « مراكز التقرير » ،وهذا خطأ •فتعددية أو واحدية مراكز التقرير انما تتناول تنظيم الدولة وبنية السلطة السياسية : ان التعددية تتحقق بالفصل بين السلطات (الذي كان عزيزاً على لوك ومونتسكيو وغيرهما) ، وباللامركزية في المناطق ، وباستقلال الدوائر والمشاريع العامة ، وباقامة هيئة من الموظفين المستقلين ، الخ • أما تشتت الأسلحة السياسية أو تمركزها فانه يتناول الصراع في سبيل السلطة وحالة مختلف الطبقات الاجتماعية أو الفئات الاجتماعية في هذا الصراع • والأمران مرتبطان في كثير من الأحيان : فتعدد مراكز التقرير يعبر في بعض الأحيان عن تبعثر الأسلحة السياسية تبعثراً يؤدي الى توزع الدولة بين مختلف الطبقات الاجتماعية أو الفئات الاجتماعية ، ولكنها يظلان مستقلين أحدهما عن الآخر • فقد يوجد تعدد مراكز التقرير ، مثلا ، في نظام اشتراكي ، عن طريق اللا مركزية خاصة، دون أن تكون الأسلحة السياسية مشتتة (يوغوسلافيا) •

ان النظريات التعددية في تشتت الأسلحة السياسية لايمكن أن تُقبل الا بتحفظات • فمن جهة أولى نرى تعددية الديموقراطيات اللبرالية تظل تتضمن اللا مساواة الى حد كبير • صحيح أن المال ليس فيها اليوم بالسلاح السياسي الوحيد • فالأحزاب الشعبية والنقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية الأخرى لها تأثير كثيراً ما يكون كبيراً • ولكنها لا تعدّل تأثير الثروات • ويظل المال في المجتمعات الغربية المعاصرة هو السلاح الأقوى • فالقرارات الأساسية ، على وجه الاجمال، انما تُتخذ بتأثير الأشخاص الذين يملكون المال • واذا استطاعت العناصر الأخرى من عناصر القوة السياسية أن تنتصر في قرار ثانوي ، أو أن تبدل قراراً ثانوياً ، فانها لاتستطيع أن

نفرض قراراً أساسياً الا في حالات استثنائية • على أن اللا مساواة تختلف كبراً وصغراً باختلاف البلدان • فهي قوية جداً في الولايات المتحدة ، وهي في فرنسا أقل منها قوة في الولايات المتحدة • وهي تتناقص بعض التناقص•

ومن جهة أخرى نرى تبعثر الأسلحة السياسية لايؤدي دائماً الى تعزيز الديموقراطية • حتى لقد يؤدي الى الدكتاتورية • ذلك أنه يتفق لطبقة اجتماعية مسيطرة أن ترى طبقة أخرى تنتزع منها جزءاً من الأسلحة السياسية، فاذا هي تلجأ الى العنف لتتفادى أن تُطرد من السلطة أو أن تضطر الى مقاسمتها • وقد تعمد الطبقة الصاعدة الى هذه الوسائل نفسها لتعجل ازالة الطبقة القديمة المسيطرة • ان الأوبئة الدكتاتورية الكبرى في التاريخ تقابل على وجه العموم أوضاعاً كان فيها توازن ، وكانت الأسلحة السياسية فيها مبعثرة بين فئات اجتماعية متعادية • كذلك كان الحال في « المدن » القديمة ، وفي اوروبا ابان عصر النهضة والقرن الثامن عشر ، ثم في اوروبا ابان القرن التاسع عشر ، حين صعدت البورجوازيات فقُسمت القوة بينها وبين الارستقراطيات التي كانت مسيطرة حتى ذلك الحين • كما أن الفاشستية ظهرت حين أصبحت سيطرة المال مهدّدة في ظل « التعددية الغربية » • ليس التوازن بين القوى الاجتماعية المتعادية ولا توزع الأسلحة بينها هو الذي يتيح نمو الديموقراطية ، وانما يتيح نموّ الديموقراطية أن تضعف التعارضات •

***

الفصل الرابع

الاستراتيجيات السياسية

في الصراع السياسي ، كما في جميع أنواع الصراع المعقدة ، يعمل كل امريء وفقا لخطة تصورها من قبل ، وأنضجها كثيراً أو قليلا ، ولم يحسب فيها حساب هجماته وحدها بل حسب فيها أيضا حساب ردود العدو، ووسائل مواجهة هذه الردود . فهذه الخطة في القتال هي ما يسمى بالاستراتيجية : ومختلف العناصر التي تتألف منها الأستراتيجية (هجمات على العدو وأجوبة على ردوده) هي ما يسمى بالتكتيك . ان تحليل الاستراتيجيات السياسية مايزال متخلفاً ، الا في ميدان العلاقات الدولية والصراعات النقابية . وفي غير هذا الميدان انما دُرست الصراعات حول قرارات خاصة في الدرجة الأولى . وقد أخذ بعض الباحثين منذ بضع سنين يحاول أن يطبق على تحليل الاستراتيجيات السياسية مناهج رياضية . وتلك بحوث شائقة مفيدة في ميادين محدودة . لكننا نعالج هنا ناحية أخرى هي الاستراتيجيات الاجمالية في الصراع السياسي . وليس في وسعنا ، على هذا المستوى الاجمالي ، أن نرسم الا بضع مخططات مجملة .

اليمين واليسار ، الاصلاح والثورة

لا يجري الكفاح السياسي على نحو واحد في ظل نظام الحزبين حيث يأخذ شكلَ مبارزة ، وفي ظل نظام تعدد الأحزاب حيث يتجابه عدة خصوم يمكن أن يتحالفوا تحالفات شتى . وفي وسع التفريق بين اليمين واليسار أن يقرب بين الوضعين ، وأن يعيِّن تصنيفاً دقيقاً للاستراتيجيات السياسية في الديموقراطيات التعددية . ان الصراع السياسي ، في صورته البسيطة

وعنصره الأساسي ، انما يجري بين اولئك الراضين تقريباً عن النظام الاجتماعي القائم ، فهم يريدون المحافظة عليه ، وبين اولئك الذين لا يرضيهم هذا النظام ، فهم يريدون تغييره • اما الأولون فهم طائفة « اليمين » ، وأما الآخرون فهم طائفة « اليسار » ، بالمعنى الواسع لهذين الاصطلاحين وبغض النظر عن الملابسات التاريخية • ولسنا ننظر هنا في الأسباب التي تجعل هؤلاء راضين وأولئك غير راضين ، ولا في صور التعبير عن الرضى وعدم الرضى • كل ما هنالك أننا نقرر أن في كل جماعة من الجماعات الانسانية أناساً راضين وأناساً غير راضين : ولسنا نصدر في هذا التقرير عن ظن وافتراض وانما نصدر عن التجربة والواقع • هكذا يتحدد اليمين واليسار بهدفيهما: الاحتفاظ بالنظام القائم أو احلال نظام آخر محلّه• ولكن الوصول الى كل من هذين الهدفين يمكن أن يحاوَل بوسائل مختلفة، واستراتيجيات خاصة •

أما في الأحزاب اليسارية فالتفريق قديم : ان تغيير النظام القائم يمكن أن يتم دفعة واحدة بانقلاب جذري ، ليحل محله نظام آخر دفعة واحدة أيضاً ، وتلك هي الطريقة الثورية ؛ ويمكن أن يتم هذا التغيير بخطوات متدرجة ، جزءاً اثر جزء ، وأن يحل عنصر من النظام الجديد في كل مرة محل عنصر من النظام القديم ، وهذه هي الطريقة الاصلاحية • وقد قامت خصومات كثيرة عنيفة، في الأحزاب الاشتراكية، بين الاصلاحيين والثوريين في مطلع هذا القرن • ثم هدأت هذه الخصومات منذ كفت الأحزاب الاشتراكية كلها عن أن تكون ثورية • ولا كذلك الأحزاب الشيوعية ، فحين كانت الأحزاب الشيوعية كلها ثورية لم تطرح هذه المشكلة أصلا • ولكنها أخذت تظهر في الشيوعية الغربية التي تعمل في مجتمعات لاتبدو فيها الثورة ممكنة ولا مستحسنة • ولعل هذه المشكلة أن يكون لها شأن كبير في السنوات القريبة •

والمناقشة بين الاصلاحيين والثوريين تشوهها اعتبارات عاطفية في أغلب الأحيان : فلأن الثورة هي الحلم القديم للاشتراكيين الفرنسيين والشيوعيين عامة ، فان الاصلاح هو في نظرهم خيانة • وعلى المستوى العقلي يذهب أنصار الثورة الى أن الاصلاح وهم ، لأنك لن تستطيع أن تهدم النظام القديم جزءاً بعد جزء ، وكل ما تستطيعه بهذه الطريقة هو أن تبدل عناصره الثانوية ، حتى اذا مسست جوهره قام أنصار القديم فردوا رداً عنيفاً ، ولابد أن ينتصروا عليك ، لأنهم في هذا النظام القديم يحتلون مراكز القوة • ولسنا نتخذ موقفاً من هذا الجدال • وحسبنا أن نقرر أن هناك استراتيجيتين يمكن استعمالهما لتغيير النظام القائم : استراتيجية الاصلاح واستراتيجية الثورة ، وأن بعض الأحزاب قد أخذت بالأولى ، وأن أحزاباً أخرى أخذت بالثانية •

وهناك موقفان متناظران يقابلان ، في اليمين ، الموقفين اللذين يسميان في اليسار بالاصلاح والثورة • ولئن لم يكن التفريق بين هذين الموقفين اليمينيين شهيراً كالتفريق بين الموقفين اليساريين ، الاصلاح والثورة ،فلقد كان ذا شأن عملي كبير ، ولعل شأنه كان أكبر من شأن التفريق بين الاصلاح والثورة ، لأنه كان المصدر المحسوس لعمل كثير من الأحزاب المحافظة • ان المحافظة على النظام القائم يمكن أن تكون بالتمسك به كله جملة واحدة ، ورفض أي تغيير فيه مهما يكن يسيراً ؛ كما يمكن ، خلافاً لذلك ،أن تكون بقبول بعض التساهل في الأمور الصغيرة للمحافظة على الأمور الجوهرية ، باعتبار أن هناك تطورات لا مناص منها • فأما الموقف الأول من هذين الموقفين فانه يقابل، في اليسار، النظرية الثورية: فهو موقف المحافظين المتطرفين والفاشستيين ؛ وأما الموقف الثاني فهو يقابل ، في اليسار ، النظرية الاصلاحية ، وهو موقف المحافظين المعتدلين • وخير مثال عليه سياسة دزرائيلي بانجلترا في القرن التاسع عشر •

يؤدي هذا التحليل الى جعل التصنيف الثنائي الذي يضم اليمين واليسار تصنيفاً رباعياً للاستراتيجيات السياسية الأساسية ، على أساس الغايات والوسائل معاً ، فيكون هنالك : اليمين المتطرف ، اليمين المعتدل ، اليسار الاصلاحي ، اليسار الثوري • والتعارضات والتحالفات بين هذه الاتجاهات الأساسية لا تتم على نحو واحد في جميع البلاد وجميع العصور• وفي وسعنا أن نميز على هذا الأساس بين طائفتين كبيرتين من الأوضاع : الوضع الذي نرى مثاله في انجلترا ، والوضع الذي نرى مثاله في فرنسا • ففي بريطانيا نرى المعتدلين والمتطرفين من كل اتجاه يجتمعون على وجه العموم في منظمة واحدة هي اليسار أو اليمين • هكذا نرى حزباً محافظاً وحزباً لبرالياً في القرن التاسع عشر ، ونرى حزباً محافظاً وحزبا عماليا في القرن العشرين • والصراع السياسي انما تسيطرعليه هنالك استراتيجية « اليمين واليسار » متصارعين ، وهذا ما يسمى في فرنسا بصراع الكتلتين• والواقع أن التعارضات السياسية تضعف بسبب ذلك ولا تقوى خلافاً لما قد يُظن •

ففي داخل كل اتجاه من الاتجاهين يكون المتطرفون قد قبلوا سيطرة المعتدلين شاءوا أم أبوا • ذلك أن النصر الانتخابي ، كما سبق أن أوضحنا ذلك ، انما يحصل عليه ، في تنافس بين حزبين ، الحزبُ الذي يجتذب اليه الناخبين المتوسطين الذين ترجِّح أصواتهم احدى كفتي الميزان • ويكون على كل حزب اذن ، من أجل أن ينتصر في الانتخابات ، أن يتخذ مظهراً معتدلا ، ففي اليسار يتغلب الاصلاحيون على الثوريين ، وفي اليمين يتغلب « التطوريون » على المتطرفين من المحافظين • والصلة الدائمة المطردة العضوية التي تجمع المتطرفين والمتدلين من كل اتجاه ، تؤدي بالمتطرفين الى جعل تطرفهم معتدلا ان صح التعبير ، لاتصالهم بالمعتدلين، على حين أن تطرفهم كان يمكن أن يزداد لو كانوا في عزلة عن المعتدلين •

والاشتراك في مسئوليات حكومية وبرلمانية ، اشتراكاً مباشراً أو غير مباشر ، في اطار حزب كبير ، يحدث ذلك الأثر نفسه. هكذا نجد تجمع الاتجاهات السياسية في كتلتين متعارضتين ، احداهما كتلة اليمين والثانية كتلة اليسار، يميل بالكتلتين كلتيهما نحو الوسط •

أما في فرنسا فان التقاليد السياسية مختلفة عن هذا كل الاختلاف • والفكرة القائلة بأن الحياة السياسية في فرنسا يسيطر عليها منذ سنة ١٧٨٩ نزاع بين يمين ويسار ، لا تطابق الواقع مطابقة دقيقة • ان اليمين بالمعنى الأصلي لكلمة اليمين (المتطرفين والمعتدلين مجتمعين) قلما استلم زمام الحكم (بين سنة ١٨١٤ و سنة ١٨٣٠ مع انقطاعات ؛ وفي سنة ١٨٧١ ، وفي سنة ١٩١٩ ، وفي سنة ١٩٤٠ مدة قصيرة) • واليسار ، بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة، كانت مدة حكمه أقصر من هذه المدة أيضا (سنة ١٧٩٣ ــ ١٧٩٤؛ من شباط الى أيار سنة ١٨٤٨ ، سنة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ ؛ من سنة ١٩٤٤ الى سنة ١٩٤٧) • وكان الحكم ، في اكثر الوقت ، بين يدي تحالفات وسطية تضم اليسار الاصلاحي واليمين المعتدل • أما المحافظون المتطرفون واليساريون الثوريون فكانوا يمكثون في المعارضة ، أو لا يزيدون على القيام بدور الدعم من حين الى حين • وكانت المعركة الحقيقية تقوم بين الوسطين للظفر بالغلبة في داخل التحالف • وكان الميزان لايترجح في الواقع من اليمين الى اليسار ، وانما يترجح من اليمين الوسط الى اليسار الوسط • وكانت تسيطر على المعركة السياسية استراتيجية وسطية •

ان لتحالف المحافظين المعتدلين واليساريين الاصلاحيين أساساً طبيعياً• فلهؤلاء وأولئك أرض مشتركة يتفاهمون عليها • ان هؤلاء وأولئك يقبلون تحقيق اصلاحات • فأما المحافظون فيرون أن هذه الاصلاحات شر لابد منه، ويجب الحد منها • وأما اليساريون المعتدلون فيرون أن هذه الاصلاحات خير ويجب الاستزادة منها • صحيح أن الغايات النهائية والنيات المبيتة

مختلفة . ولكن التعاون ممكن على صعيد السياسة العملية الى حد ما . «ان في وسع الطرفين أن يقطعا مسافة من الطريق معاً ». هذا عدا أن كل طرف من الطرفين يحاول ، في داخل التحالف نفسه ، أن يحصل لنفسه على المركز الأقوى ، وذلك ما يؤدي به الى الاعتماد بعض الشيء على الحزب المتطرف الذي ينتمي الى اتجاهه . فالروابط لا تنقطع ابداً بين اليسار الاصلاحي وبين اليسار الثوري ، لأن اليسار الاصلاحي يحرص دائماً على دعم اليسار المتطرف من أجل السيطرة على تحالف الوسطين : فكذلك كانت « كتلة اليسار » قبل سنة ١٩١٤ . وكذلك لاتنقطع الروابط بين اليمين المعتدل واليمين المتطرف ، لهذا السبب نفسه : فكذلك كان « التجمع الموسَّع » أو « الاتحاد الوطني » إبان الجمهورية الثالثة .

هكذا تقتصر الأحزاب المتطرفة على القيام بدور الدعم من حين الى حين ، و تُحرم من كل تأثير واقعي في الحكومة ، وتعزل في منظمات منفصلة ، ومن شأن هذا كله أن يقَوّي تطرفها ، وأن يجعل أعضاءها يشعرون بضياع لا يشعر بمثله في بريطانيا العظمى لا اليساريون من حزب العمال ولا المتطرفون من المحافظين . والجانب العملي ، اليومي ، المبتذل، من السياسة الوسطية ، هذا الجانب الذي لا يستوحي أي مبدأ ـ لأن النصفين اللذين يتألف منهم الوسط مختلفان ـ يولّد أيضاً لدى المتطرفين مشاعر احتقاروحقد، فتراهم يفرّقون بين السياسة المثالية الصافية التي لا تُطبَّق، وبين السياسة العملية التي تقوم على تسويات ضارة . ولا يملك المتطرفون لمحاربة ذلك الا أن يتحالفوا ضد تحالف الوسط . لأن الدعم الذي يُطلب منهم لدفع التحالف الوسط الى هذا الاتجاه أو ذاك يضُر بهم دون أن يجعل لهم تأثيراً واقعياً في السياسة . غير أن التحالف بين اليسار الثوري واليمين المتطرف لا يمكن أن يكون الا سلبياً . فهو يستطيع أن يمنع الوسط من الحكم ، ولكنه لايستطيع أن يحل محله . فاذا كانت الجهتان

المتطرفتان أقوى باجتماعهما من الجهتين المعتدلتين ، فاتحدتا ، استحال أن تقوم أية حكومة : فكذلك كانت حال جمهورية فيمار في سنيها الأخيرة .

التمـويه

الاصلاح والثورة ، الاعتدال والتطرف : تلكم استراتيجيات لايمكن استعمالها الا في حكم ديموقراطي تعددي . ولا كذلك استراتيجيةالتمويه، فهي وسيلة تستعمل في جميع الأنظمة السياسية، حتى فيالأنظمة الواحدية الأوتوقراطية . والتمويه هو اخفاء الأهداف والدوافـع الواقعيـة للعمل السـياسي وراء أهـداف مزعومـة ودوافـع كاذبـة تلقى لـدى الشعب رواجاً أكبر وتستفيد من تأييد الرأي العام استفادة أوسع . ولقـد نشـأ التمويه في الأنظمة الديموقراطية التي يلعب فيها الرأي العام دوراً رئيسياً، ولكنه يوجد أيضاً في الأنظمة الأوتوقراطية ، لأن الأنظمة الأوتوقراطيـة لا تستطيع أن تستغني عن دعم الرأي العام استغناء تاماً . فالأفراد والأحزاب وجماعات الضغط تستعمله للظفر بالسلطة أو للتأثير في السلطة ، والسلطة تستعمله للظفر بطاعة المواطنين ؛ وعلى هذا الأساس سنعود الى بحثـه في الفصل التالي .

والتمويه يتخذ أشكالا كثيرة جداً . وأشيع أشكاله أن تخفي هدفاً لا تستطيع الاعتراف به وراء هدف يمكنك الاعتراف به ، بالنسبة الى نظام القيم الذي يأخذ به المجتمع . وذلك أسلوب متبع في الغرب على نطاق واسع لحماية المصالح الرأسمالية . فالرأسماليون لا يقولون ان التملك الخاص لادوات الانتاج يكفل لهم أرباحاً طائلة ، وانما يقولون ان التملك الخاص لأدواتالانتاج يكفل للمواطنين حريتهم الفردية . وهم لا يتحدثون عن « المشروع الخاص » وانما يتحدثون عن « المشروع الحر » ، ولا يتحدثون عن التملك وانما يتحدثون عن الحرية (ويضمرون : الاقتصادية) . ان الاحزاب اللبرالية تلعب على المعنى المزدوج الذي تعنيه كلمة الحرية .

فهم يخلعون ثوبها السياسي على جوانبها الاقتصادية . فاذا فرضت الدولة على التجار حدوداً قصوى للاسعار لم يعترفوا بأن الغـاية من مقاومتهـم هي الاحتفاظ بأرباح كبيرة ، بل طفقوا يحتجون باسم الحرية عـلى تدخـل الحكومة في الاقتصاد ، وأخذوا يتهمونها بأنها تتبع سياسة « التوجيه » أو « التدخل » أو « التخطيط » أو ما الى ذلك مما يكرهه جزء كبير من الناس .

وثمة وسيلة أخرى من وسائل التمويه هي الاستناد الى القيم . لقد سبق أن ذكرنا ما لمعاني الخير والشر ، والعدل والظلم ، أي ما لأنظمـة القيم من شأن في السياسة . واستعمال القيم يمكن أن يكون على أساس نظام القيم المشتركة بين جميع أفراد المجتمع ـ كالقيم الوطنية في الدولة ـ ويمكن في الوقت نفسه أن يكون على أساس نظم القيم التي تختص بها الطبقات المتصارعة أو الفئات الاجتماعية المتنازعة ، والتي تعبر عنها ايديولوجياتهـا المختلفة . فالقيم يمكن أن تستعمل في التمويه على صور شتى . فمن جهة أولى نرى كل طبقة أو كل حزب يحاول أن يخفي ما هو خاص به وأن يتحد بنظام القيم الوطنية ، مخبئاً اهدافه الخاصة وراء القيم المشتركة بين أعضاء المجتمع كله ، فيتهم الحزب الآخر بأنه متحزب ، أما هو فوطني ؛ ويعتبر نفسه هو الأمة ، ويعتبر الأحزاب الأخرى غير ذلك .

ولكن كل نظام من أنظمة القيم الحزبيـــة ، وكل ايديولوجيـــة خاصة ، يمكن أن تستعمل أيضاً في التمويه ، خارج الحزب أو داخله . فهناك دائماً مسافة بين القيم التي يؤكدونها وبين القيم التي يأخذون بها في الواقع . ان الصورة التي يظهرهـا عن نفسه كل حزب أو تظهرها عن نفسها كل طبقة أو كل جماعة ، انما هي صورة جعلت مثالية ، كالصورة التي يرسمها الاعلان لبضاعة يكيل لها المديح . فالغاية من هذا التصوير المثالي هي اجتذاب الزبون للبضاعة والموالي للحزب ، على أساس الصورة المثالية

القائمة في ذهن هذا وذاك • ذلك في خارج الحزب • أما في داخله فان الولاء لنظم القيم يختلف قوة وضعفاً • ان الصورة التي تصوِّر القادة على أنهم أناس يستعملون أفكاراً عظيمة لاجتذاب الجماهير ليست صادقة على جميع الاحوال • انها تصدق على استراتيجية بعض السياسيين فقط • أما في الأحزاب التي لها ايديولوجيات قوية ، فان الولاء للقيم يكون أعمق في القمة منه في القاعدة • فلا سلطة لأديان يكون كهنتها أقل ايماناً من رعيتها• وقد تكون نظم القيم وسائل تبرير للذات وتمويه على الذات : ان كل ايديولوجية تصور أصحابها لأنفسهم في صورة ممتازة يرضيهم أن ينظروا اليها • فكثيراً ما يكون بعض التمويه لا شعورياً •

وهنالك أسلوب تمويهي آخر ، قوامه أن توهم جمهرة الناس بأن مصالحها مهدَّدة ، مع أن مصالح أقلية صغيرة هي المهدَّدة • لقد كان المستوطنون الفرنسيون الذين يمكن أن يدمر استقلال الجزائر مصالحهم (وقد دمَّرها فعلا) يسوِّغون متابعة الحرب بدعوى أن الجزائر سوق هامة لفرنسا ، وأن تضييع الجزائر يهدد الاقتصاد الفرنسي كله بخطر عظيم • وكثيراً ما يتخذ هذا النوع من التمويه شكل « التخويف » • فترى الطبقات الحاكمة تخترع « عدواً » أو تضخم شأن عدو ، مسوِّغة بضرورة مقاومة هذا العدو اجراءات تتخذها في الواقع لحماية مصالحها • انها تشبه أولئك اللصوص الذين يصيحون « الذئب الذئب » ليصرفوا انتباه المسافر الى خطر الذئب، فيسرقون حقائبه بينما هو ذاهل عن ذلك بالتفكير في النجاة من خطر الحيوان المفترس •

ان التخويف بالشيوعية يلعب بهذا الصدد دوراً كبيراً في أكثر بلدان الغرب • ان خطر سيطرة السوفيات على هذه البلدان ضعيف في الواقع • ولكن الرأي العام الذي يحتفظ احتفاظاً قوياً بذكرى اقامة الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية بين ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ، لا يدركون أن هنا

الخطر ضعيف ؛ وكثير من الناس مايزالون يخافون « الخطر الأحمر » رغم أنه وهمي ؛ وهذا ما يسمح بالاعتماد عليه صرفاً للانتباه عن ظاهرات أخرى ، كالاستغلال الاقتصادي ومحاولات اقامة حكم دكتاتوري وما الى ذلك . ان الاعتماد على خطر عدو خارجي ، من أجل اضعاف المعارضة واجبارها على التحالف مع السلطة ، هو استراتيجية تستعملها جميع الحكومات منذ قرون . حتى لقد تنخرط هذه الحكومات في حرب مع العدو ، تخلصاً من صراعات داخلية عنيفة . ان النزاع الجزائري المغربي الذي شب في تشرين الأول سنة ١٩٦٣ مثال على أسلوب يستعمل منذ ألوف السنين .

والآن يُطرح سؤال : هل يختلف استعمال التمويه كثرة وقلة باختلاف حظ المجتمعات من النمو التكنيكي ؟ لقد افترض بعضهم أن استعمال التمويه يبلغ حده الأقصى في مرحلة وسيطة بين التخلف في النمو وبين فرط النمو . ففي المجتمعات البدائية يكون السكان ، وهم يعانون سوء التغذية ويقاسون الاضطهاد ويتصفون بالأمية ، مبعدين عن حلبة الصراع السياسي عملياً ؛ وانما يجري الصراع السياسي في هذه المجتمعات البدائية في حلقة ضيقة بين أناس يعرفون حقائق الأمور ، فلا حاجة بهم الى التمويه ، لأن التمويه يسهل فضحه . يقول المثل : « ما بالقرود حاجة الى تعلم تكشير وجوهها » . وجميع المشتركين في المعركة السياسية « قرود » في هذه المجتمعات . ويمكن تشبيههم أيضاً بعرافي العصور القديمة الذين كان لايستطيع واحد منهم أن يرى صاحبه الا ويضحك ، لأنهم جميعاً يعرفون أكاذيبهم . وفي مجتمع متطور جداً حيث الناس يتمتعون بثقافة واسعة ، وحيث كشف لهم تقدم العلوم الاجتماعية أساليب التمويه ، فان التمويه غير ذي جدوى أيضاً . فالجمهور خبير بحقائق الأمور كالعدد القليل الذي تتألف منه الصفوة السياسية في المجتمعات البدائية ، سواء

بســـواء • والأحزاب والفئـات ما تنفك تفضح تمويهـات الخصـــوم •
وعلى ذلك يكون التمويه من مميزات « المرحلة الوسيطة » التي بدأت في المجتمعات الغربية مع الثورة الفرنسية ، ثم أخذت بالزوال شيئاً بعد شيء• ففي هذه المرحلة تشارك الجماهير في التنافس السياسي ، ولا يمكن ابعادها عنه ، ولكنها لا تكون على علم بحقائق الامور ، فيتيح ذلك حجب هـــذه الحقائق عنها بأساليب التمويه •

هذه الآراء لايمكن قبولها بغير تحفظ • ان النواة الصغيرة المتطورة ، في المجتمعات البدائية ، ليست متطورة الى الحد الذي يجعل التمويه فيها غير ذي جدوى • وفي المجتمعات المتطورة جداً تظل السذاجة الانسانيـة تتيح للتمويه أن يكون له مكانه ، خاصة وأن الناس لا يطلعون اطلاعاً كافياً على وجهة النظر المخالفة التي يمكن أن تفضح التمويه ؛ وأن وسائل اعلام الجماهير تميل الى استعمال وسائل تمويهية أخرى من نوع مهديء مخدِّر ملطِّف ؛ وأن التمويه ليس وســيلة كذب واع فحسب ، بل هو أيضـاً وسيلة تضليل الانسان نفسه عن حقيقة لايريد أن يراها • ان كثيراً من الناس يعصبون أعينهم في السياسة من تلقاء أنفسهم ويرفضون أن تزول عن أبصارهم الغشاوة • لقد يميل التمويه الى أن يقل ويتلطف شيئاً فشيئاً، ولكن من المشكوك فيه أن يختفي من ميدان الصراع السياسي•

* * *

الفصل الخامس

حدود الكفاح

واضح أن حدود الكفاح السياسي هي في أنظمة الحكم الديموقراطية حيث يجري الصراع سافراً أوسع منها في أنظمة الحكم الأوتوقراطيــة ، حيث يجب على الصراع أن يتخفى • وينبغي أن نلاحظ من جهــة أخرى أننا لا نستطيع ، الا في أنظمة الحكم الديموقراطية ، أن نميز بين صراع « في » الحكم وصراع « على » الحكم • والى هذه الحدود الكبرى للكفاح، وهي الحدود التي سندرسها الآن ، يجب أن نضيف حدوداً أخرى • ان التفريق بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط يقابل التفريق بين الصراع المباشر في سبيل الحصول على السلطة أو المشاركة فيها ، وبين الصراع غير المباشر من أجل التأثير فيها دون تغيير صاحبها • ففي النظام الديموقراطي يكون الصراع المباشر ممكناً على جميع الدرجات • وفي النظام الأوتوقراطي لا يتم هذا الصراع الا في الدرجات الدنيا • أما السلطة العليا فهي موضوع كفاح غير مباشر يريد بأساليب ملتفة أن يؤثر في صاحب السلطة دون أن يبدّله • والوضع في الحكم الديموقراطي هو عكس هذا الوضع الى حد ما فيما يتعلق بالدرجات الدنيا من السلطة • فهـذه الدرجات الدنيـــا من السلطة يُعهد بها في النظام الديموقراطي الى موظفين فنيين يشكلون هيئات ادارية ويتمتعون بضمانات تجعل السلطة السياسية غير قادرة كثيراً عـلى طردهم • فالصراع المباشر في سبيل الحصول عـلى منـاصب يكـون اذن محدوداً • ان دوام هذه المناصب يضيّق قيمة تبدلات الأجهزة السياسية

على مستوى القمة • ولا كذلك في أنظمة الحكم الأوتوقراطية ، فان الحاكم يعيّن للمناصب من يشاء ويطرد منها من يشاء ، فتكون المناصب موضوع تنافس مباشر أوسع • فمن ظفر بالثقة الكاملة من الرئيس الأعلى ، لم تبق أمامه عقبات • وتبديل المقرّبين يمكن على هذا الأساس أن يكون أساسياً أكثر من الانقلابات الانتخابية •

ويجب أن نشير أخيراً الى ان الصراع السياسي في النظام الديموقراطي يأخذ طابعاً دورياً لا يأخذه في النظام الأوتوقراطي • فمن شأن الانتخابات العامة أن تجعل الدولة كلها ، في فترات ثابتة محدّدة ، مدار المعركة • فمن غُلب في الانتخابات العامة سلّم الغالب كل ما تملكه السلطة من أجهزة القمع والاكراه ، الى أن يُغلب هذا الغالب ، فيسلّمها الى غالب جديد • فالانتخابات العامة تصبح اذن لحظة المعركة الحاسمة • فتجري الصراعات السياسية على ايقاع مطرد ، وتجتاز كل أربع سنوات أو خمس ، مرحلة نشاط قوي ، وينقص هذا النشاط في الفترات التي تفصل بين مواعيد الانتخابات • ولا تعرف أنظمة الحكم الأوتوقراطية حركات الانقباض والانبساط هذه ، لا تعرف هذا المدّ وهذا الجزر اللذين يتعاقبان في أوقات معلومة • وانما تتلاحق فيها المحاولات بغير انقطاع ، ولا تعرف اندفاعات الحمى الا حين تتوافر مجموعة من ظروف خاصة •

الصراع السافر والصراع المقنع

ان الصراع السياسي ، في النظام الديموقراطي ، يحتفظ بعد انتهاء الانتخابات العامة ، بطابع واحد هو أنه سافر مطّرد • ففي المجادلات البرلمانية ، وفي المساجلات الصحفية ، وفي الاجتماعات والمناقشات ، وفي مظاهرات الأحزاب والنقابات وشتى المنظمات ، يجري الصراع على مرأى من جميع الناس • صحيح أن هذه العلانية ليست مطلقة • فحتى في أنظمة

الحكم الديموقراطية يدور جزء من العمل السياسي في الظل والخفاء والسر . فمن الصعب مثلا ، ان لم يكن من المستحيل ، أن نعرف تمويل الانتخابات وتدخلات بعض القوى الخاصة في الحكومة والادارة ، الخ . ولكن هذا الجزء الذي يجري في الظل يظل محدوداً . ولا كذلك في النظام الأوتوقراطي ، فالظل هنالك يخيِّم على كل شيء . ان المجادلات والمساجلات والمناقشات ممنوعة بوجه عام . والناس ، رسمياً ، مجمعون على الاعجاب بالحكومة وعلى الولاء لها وعلى حبِّها . والأمة موحَّدة لا تحزُّب فيها . فاذا أسأت الى هذه الوحدة وانشأت تحزباً كنت تقترف جنحة يعاقب عليها القانون . ذلك رسمياً ، أما عملياً فالصراعات السياسية موجودة ، لكنها مخبأة مقنَّعة .

ففي الظاهر تبدو الديموقراطيات أكثر انقساماً من الأوتوقراطيات . أما في الواقع فلا تزيد الانقسامات في الديموقراطيات على أن تكون مرئية أكثر من الانقسامات في الأوتوقراطيات، لأنها لا تُمنع من التعبير عن نفسها، حتى لقد يُسهَّل لها ذلك . وربما كانت انقسامات أنظمة الحكم الواحدية أعمق وأخطر ، مثلها كمثل تلك الصراعات النفسية المكبوتة التي تسمِّم الشخصية وتلقيها الى أمراض العُصاب . ففي مقابل الصراعات السياسية السافرة التي تجري في الديموقراطيات ، يوجد في الأوتوقراطيات اما صراعات ممَوهة واما صراعات سرية . ولتمويه الصراع أشكال شتى . حتى لقد تصبح كل مؤسسة من مؤسسات الدولة نفسها تعبيراً عن بعض الطوائف أو بعض الطبقات . ان كل ادارة من الادارات وكل منظمة من المنظمات وكل اتحاد من الاتحادات المهنية يميل الى الدفاع عن وجهة نظره ضد غيره . وهذه الخصومات التكنيكية يمكن أن تصبح صراعات سياسية اذا اتحدت هذه المؤسسة او تلك من المؤسسات بهذه القوة أو تلك من القوى الاجتماعية . وقد نرى النقابات في الأنظمة الأوتوقراطية (وهي

نقابات وحيدة) تعارض الحزب (وهو حزب وحيد) ، فاذا بهاتين الأداتين من أدوات الاجماع تصيران الى أدوات اختلاف وتنوع • وقد تصبح الجامعات أو يصبح الجيش أو تصبح الهيئات الادارية وسائل تعارض أيضاً •

وتختفي النزاعات السياسية أيضاً وراء نزاعات غير سياسية ، مسموح بها في بعض الميادين • فالصراع بين أنصار الاتجاه الكلاسيكي والاتجاه الحديث في الأدب والتصوير والموسيقى هو في الاتحاد السوفياتي صراع بين الستالينيين وبين اشياع « التحرر » ، في حقيقة الأمر • هكذا يمكن أن تصبح منظمات غير سياسية منظمات سياسية في الواقع • ان اتحادات الطلاب ، وحركات الشبيبة ، وحتى الجمعيات الرياضية (كجمعيات السوكول التشيكيين قبل ١٩١٤) قد لعبت هذا الدور في كثير من البلاد التي تخضع لحكم أوتوقراطي • فكلما كان موضوعها الرسمي بعيداً عن الصراعات السياسية قلّ حذر السلطة منها • وهناك ثلاث فئات من هذه المنظمات أقرب من غيرها الى السياسة وبالتالي أخطر : الكنائس والجمعيات الفلسفية ، المنظمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسات الأدبية (ذلك أن النزاعات الانسانية التي يحللها الأدب لا تنفصل عن النزاعات الاجتماعية والسياسية : ان دور حلقة بيتوفي في المجر قبل سنة ١٩٥٦ ، ودور جمعيات الفكر بفرنسا قبل ١٧٨٩ ، من أبرز الأدوار في هذا المجال) •

ويجب أن لا نخلط بين هذه الصراعات المموهة التي تختفي فيها أهداف سياسية وراء أهداف غير سياسية وبين أسلوب التمويه المستعمل في الصراعات السافرة التي تجري في الأنظمة الديموقراطية ، وهو أسلوب قوامه أن تخفي هدفاً سياسياً وراء هدف سياسي آخر يتصف بأنه أوسع من الأول وبأنك تستطيع أن تعترف به أكثر مما تستطيع أن تعترف بالأول ، وبأنه أرفع وأنبل من الأول ، وبأنه تبعاً لذلك أقدر من الأول على اجتذاب تأييد المواطنين • ان كل طبقة أو كل طائفة أو كل فئة من الفئات الاجتماعية

التي تناضل في سبيل مصالحها الخاصة تدعي كثيراً أو قليلا أنها انما تناضل في سبيل المصالح المشتركة بين أفراد المجتمع بأسره : فهي تناضل في سبيل الوطن أو في سبيل العدالة أو في سبيل الحقيقة • وهي تعزز بذلك مركزها اذ تشكك في الخصوم • ان هذا النوع من التمويه يفترض وجود صراع سياسي سافر على السلطة • أما التمويه الذي نتحدث عنه هنا فهو تمويه يخفي أهدافاً سياسية وراء أهداف غير سياسية ، لأن الصراع على أهداف سياسية ممنوع •

ولكن الأحزاب المحافظة كثيراً ما تستطيع ، في النظام الديموقراطي ، أن تضفي على « السياسة » طابعاً مذموماً : وهذا يؤدي الى اخفاء الصراعات السياسية أيضاً وراء مظاهر غير سياسية • هكذا يستتر كثير من المنظمات الملحقة بالأحزاب ــ منظمات الشبيبة ، المنظمات النسائية ، النوادي الرياضية أو الأدبية أو الفنية أو غيرها ــ وراء مظهر غير سياسي • وكثير من جماعات الضغط التي تسعى في الواقع الى أهداف سياسية تتظاهر بأنها ليس لها الا أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مهنية أو فلسفية أو فنية • فالتفريق بين هذين النوعين من التمويه ليس اذن تفريقاً صارماً • ولكن يظل صحيحاً أنهما كليهما ممكنان في النظام الديموقراطي ، لأن الصراع في هذا النظام يمكن أن يعلن صراحة أنه سياسي • أما في النظام الأوتوقراطي فان نوعاً واحداً من هذين النوعين من التمويه ممكن ، وهو اخفاء أهداف سياسية وراء مظاهر أهداف غير سياسية ، لأن الصراع السياسي السافر ممنوع •

وهذا التمويه لا يمكن استعماله الا في النظم الأوتوقراطية التي تشتمل على شيء من اللبرالية • أما في النظم المطلقة الاستبدادية ، فالصراعات المموهة صراعات سطحية • وهي الى التعبير عن تنوع الأطراف في داخل الفئات الحاكمة أقرب منها الى التعبير عن معارضة السلطة • أما الكفاح السياسي الحقيقي في النظم المطلقة الاستبدادية فلا يمكن أن يجري الا

سراً بواسطة منظمات سرية . فكذلك كانت مقاومة الديموقراطيين الألمان في عهد هتلر ، وكذلك كانت محاربة الجيوش الألمانية في البلاد الأوروبية التي احتلتها هذه الجيوش بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٥ . ويمكن تشبيه هذا الكفاح بالحركات السرية الوطنية التي أطلقت ثورة المستعمرات على الدول المستعمرة في هذه السنين الأخيرة ، كما يمكن تشبيهه بالجمعيات السرية التي حرَّكت النضال من أجل الاستقلال في أوروبا القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، الخ .

ان هناك ميلا طبيعياً الى نشوء كفاح سري من هذا النوع في جميع البلاد التي تحكمها أنظمة استبدادية . وهي لاتنمو الا اذا توافر شرطان . أولها أن يحكم جزء كبير من السكان على النظام القائم بأنه لا يمكن أن يحتمل . ذلك أن دعم الجماهير أمر لابد منه للعمل السري ، وبدونه لا تستطيع المنظمات السرية أن تفعل شيئاً غير محاولات فردية لا جدوى منها . والثاني أن يكون هناك شيء من الأمل في القدرة على قلب النظام القائم . أما اذا ساد الاعتقاد بأن النظام القائم ثابت مستقر باق ، فليس يجرؤ على القيام بعمل سري الا بضعة أفراد لا يهادنون ، والجمهور لا يدعمهم الا اذا كان يرى أن النجاح ممكن . هكذا نمت الحركات السرية خلال الحرب العالمية الأخيرة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٤ ؛ ونمت المنظمات الوطنية في المستعمرات بعد ١٩٤٥ ؛ وأخفقت الحركات المعادية للنازية بألمانيا الهتلرية قبل ١٩٤٤ ، وأخفق الارهاب الذي قامت به منظمة الجيش الفرنسي السرية عام ١٩٦٢ ؛ وكان العمل الذي قامت به المنظمات الوطنية في كيبك بكندا محدوداً سنة ١٩٦٣ . ويجب أن نلاحظ أن الكفاح السري ، في الحالتين الأخيرتين ، قد تم في نظام ديموقراطي تملك المعارضة فيه وسائل أخرى من وسائل التعبير . وهو اذن عمل جماعات صغيرة لا تشكل الا أقليات صغيرة جداً ، ولا تملك بسبب ضعف أنصارها أيَّ أمل في أن

تلعب دوراً انتخابياً أو برلمانياً ؟ اللهم الا أن تقوم بهذا العمل أحزاب أو جماعات ممنوعة سُدّت أمامها أبواب العمل المشروع ، وفي هذا ما يحد من الديموقراطية •

وتتميز الحركات السرية عن سائر الحركات بأن لها وسائلها الخاصة وبنيتها الخاصة • فالى جانب الاجتماعات السرية ، واطلاق الشائعات ، والدعاية المختفية ، وتوزيع المنشورات والمطبوعات المغفلة ، نراها تعمد الى استعمال العنف: فتغرق الدولة بالبلبلة والمؤامرات والاغتيالات وما الى ذلك• كما أن مقتضيات السرية تضطرها الى تنظيم نفسها على طراز معيَّن نجده هو نفسه في كل مكان : نجده لدى « كنيسة السراديب »، ولدى الجمعيات السرية الشرقية ، ولدى « جمعية الفحامين » في القرن التاسع عشر، ولدى « جمعية اليد السوداء » في الصرب قبل سنة ١٩١٤ ، ولدى جمعية الأوستاشيين في كرواتيا سنة ١٩٣٠ ، ولدى حركات المقاومة الأوربية من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ ، ولدى المنظمات الجزائرية الوطنية المناضلة في سبيل الاستقلال ، ولدى منظمة الجيش الفرنسي السرية عام ١٩٦١ ؛ ويتميز هذا الطراز المعيَّن من التنظيم بتفتت قاعدة المنظمة خلايا صغيرة جداً (ثلاثة رجال أو خمسة) ، وبانقطاع الصلة انقطاعاً كاملا بين هذه الخلايا ، فرئيس الخلية وحده ، في كل مستوى من المستويات ، يكون على صلة بالمستوى الأعلى • وبهذه الطريقة يقل الهروب من المنظمة : فاذا اعتُقل أحد أعضاء المنظمة وعُذّب ، لم يستطع أن يشي الا بعدد ضئيل من الأفراد ، وكذلك اذا دسَّت الشرطة في المنظمة جواسيس لها •

الصراع في النظام والصراع على النظام

حتى في نظام الحكم الديموقراطي ، يظل الكفاح السياسي السافر محدوداً • ومن هذه الناحية يجب أن نفرق تفريقاً أساسياً بين الصراع

« في » النظام والصراع « على » النظام • ان جميع الأحزاب ،في بريطانيا العظمى وفي اسكاندنيافيا ، وفي البلاد الواطئة ، تسلم بالنظام الموجود ، القائم على الديموقراطية البرلمانية اللبرالية• ما من حزب من هذه الأحزاب يجحد هذا النظام • فالصراع هنا انما يجري « في » النظام • وليس الأمر كذلك في فرنسا وايطاليا ، فها هنا توجد في أقصى اليمين جماعات فاشستية صغيرة ، ويوجد في أقصى اليسار حزب شيوعي كبير ، وهؤلاء جميعاً يرفضون الاطار البرلماني والديموقراطية التعددية • فالصراع يجري هنا « على » النظام ايضاً • فأما في الحالة الأولى فقوام الكفاح أن يحاول كل حزب من الأحزاب أن يظفر بالسلطة ، وأن يمارسها بعد ذلك لمصلحة الطبقات الاجتماعية والفئات الاجتماعيـــة التي يمثلها ، مع الاحتفاظ بالمؤسسات القائمة والقواعد الراهنة• فهذه المؤسسات وهذه القواعد « متفق عليها » اتفاقاً يشبه أن يكون عاماً • وأما في الحالة الثانية فان بعض الأحزاب ترى أن مصالح الطبقات والفئات التي تمثلها لايمكن أن تتحقق في اطار النظام ، فهي تريد ان تُحلَّ محلّه نظاماً آخر •

ويتخذ الصراع على النظام شكلين مختلفين اختلافاً كبيراً باختلاف ما يتناول الأهداف وحدها أو الأهداف والوسائل معا • انه يفترض دائما أن جزءاً من المواطنين لايقبل المؤسسات القائمةويريد ان يبدلها بمؤسسات جديدة • فأهداف الصراع على النظام أهداف ثورية بالضرورة • غير أن هناك طريقين لتحقيق التغيير المنشود ، فاما أن ترفض قواعد النظام القائم وأن تحاربها بالعنف حرباً لا تعترف بالمشروعية ، واما أن تستعمل هذه القواعد نفسها للحصول على السلطة ولاستعمال هذه السلطة عندئذ من أجل بناء نظام جديد • ان الموقف الثاني يقابل تقريباً موقف الأحزاب الشيوعية بفرنسا وايطاليا في السنين الأخيرة • فقد عدلت هذه الأحزاب عن اللا مشروعية وعن العنف في الحصول على السلطة ، وقبلت قواعد

الديموقراطية الليبرالية من أجل الوصول الى هذا الهدف • ولكنها اذا ظفرت بالسلطة على هذه الصورة في اطار النظام القائم ، استعملت السلطة لقلب هذا النظام رأساً على عقب •

وليس لهذا التفريق في البلاد الأوتوقراطية من قيمة • ذلك أن الصراع على السلطة لا يجوز فيها اطلاقاً • فما من احد يستطيع أن يجحد المؤسسات القائمة صراحة • ولايمكن أن تُعارض هذه المؤسسات الا باللامشروعية والعنف • أما في النظام الديموقراطي فالوضع مختلف عن هذا • ان من طبيعة الديموقراطية ومن أسباب عظمتها أنهاتسمح لخصومها بالتعبير عن أنفسهم • فهي تسمح اذن بالصراع على النظام • ولكن هل من شأن هذا أن يجرد الديموقراطية من السلاح ؟ هل تعطى الحرية لأعداء الحرية لتحطيم الحرية ؟ هل حكم على الديموقراطية أن لا تحمي نفسها من أولئك الذين يريدون تدميرها بمبادئها نفسها ؟ ان الجواب على هذا بسيط في نقطة واحدة على الاقل • ان النظام الديموقراطي يسمح لخصوم النظام الديموقراطي أن يعبروا عن أنفسهم ، شريطة أن يفعلوا ذلك في اطار الطرق الديموقراطية• ان احترام رأي الآخرين لا يُطبق هنا اذا حاول هذا الرأي أن يفرض نفسه بالقوة ؛ فالذين يحاولون أن يحطموه بالعنف يجب حماية الحرية منهم بالعنف ، حتى في ظل النظام الديموقراطي •

أما اذا ارتضت معارضة النظام أن تسير في الطريق الديموقراطي وكافحت في اطار مؤسسات النظام الديموقراطي، فان المبادىء الديموقراطية توجب عندئذ أن تُترك لها حرية التعبير عن نفسها : فالصراع على النظام ممكن في هذه الصورة • وذلك الى نقطة معينة فحسب ، لا تتعلق بالنظريات بل بنسبة القوى • فاذا لم يحصل حزب شيوعي يعمل في اطار المشروعية الا على ٥ أو ١٠٪ من الأصوات في الانتخابات ، لم يكن ثمة مشكلة : ان الديموقراطية تستطيع أن تسير سيراً سليماً رغم هذه المعارضة للنظام ،

أما اذا حصل على ٢٠ أو ٣٠٪ من الأصوات ، وهي أصوات ثابتة من جهة أخرى ، كان يجب اتخاذ بعض الاحتياطات : ابعاده عن مراكز السلطة ، عدم اشراكه في الحكومة، اللهم الا في وزارات قليلة الخطر، الخ•فبواسطة ذلك يستطيع النظام الديموقراطي أن يعمل بغير صعوبات كبيرة ، كما يدل على ذلك مثال فرنسا وايطاليا منذ سنة ١٩٤٥ •

ولكن اذا اقترب حزب شيوعي في نظام ديموقراطي لبرالي من الـ٥٠٪ من الأصوات التي تخول أغلبية مطلقة وتخول استلام كامل السلطة ، فان الوضع يختلف عندئذ اختلافاً كبيراً • فاذا تُرك له أن يعمل في اطار النظام كان معنى ذلك أن النظام قد حُكم عليه بالموت بعد برهة قصيرة • واذا مُنع كان ذلك قتلا للنظام الديموقراطي أيضاً : ذلك أن ازالة حزب شيوعي قوي تفترض منعه من اعادة تشكيل نفسه من خلال النقابات ومن خلال منظمات موازيةومن خلال أحزاب يسارية أخرى، أي تفترض أن تعمد الدولة الى استعمال أساليب القمع والزجر على نطاق واسع ضد نصف المواطنين• ولا يمكن أن يصل الى هذه النتيجة الا نظام دكتاتوري • ان حصول الحزب الشيوعي على ٥٠٪ من الأصوات في بلد يحكمه نظام ديموقراطي لبرالي يعني ، بكل بساطة ، أن شروط البقاء لم تعد متوفرة للديموقراطية اللبرالية في هذا البلد ، وأن الخيار أصبح خياراً بين دكتاتورية يمينية أو دكتاتورية يسارية •

ولكن يجب علينا ، بعد أن قلنا هذا ، أن نميِّز بين الظاهر وبين الواقع في أمر الصراع على النظام ، وأن نحسب حساب المسافة بين تطور الوقائع وبين الصورة التي تقوم في الأذهان عن هذا التطور • ان الأحزاب الثورية اذا شاخت مالت الى الاندماج في النظام القائم ، خاصة اذا تطور هذا النظام في اتجاهها ، فاذا هي بعد أن كانت معارضة « لـ » النظام تصبح معارضة « في » النظام • ولكنها تحاول أن تقنّع هذا التحول وأن تخفيه عن

أتباعها لأن الثورة تفتن الألباب أكثر من الاصلاح على وجه العموم ، وخاصة في فرنسا . وخصومها يسهّلون هذا التمويه ، لأنه يتيح لهم أن يلوّحوا بخطر يضمن لهم أصوات المحافظين . ان الاشتراكيين الذين كانوا ثوريين عام ١٩٠٠ بدأوا يندمجون في النظام بعد ١٩٢٠ ؛ ولكنهم لم يسلّموا به الا بعد ١٩٤٥ ، وكذلك خصومهم .

والحزب الشيوعي يتطور في هذا الاتجاه نفسه بفرنسا وايطاليا . ان أكثر ناخبيه أصبحوا لايتمنون قيام ديموقراطية شعبية . فهممندمجون في النظام التعددي الغربي ، حتى أصبحوا لا يريدون ازالته . صحيح أن التطور لم يبلغ هذه الدرجة ، على مستوى الأتباع . ولكنه يتسارع تسارعاً واضحاً منذ بضع سنين . لقد أصبح الكثيرون متعلقين بالحريات العامة وتنوع الآراء أي بالديموقراطية اللبرالية على وجه العموم . انهم يبحثون عن طريق تؤدي الى اشتراكية متعددة ، فتزيل الرأسمالية دون أن تحطّم اللبرالية السياسية . انهم يدركون أن الثورة لم تعد ممكنة في بلاد بلغت شأواً بعيداً في طريق النمو . واذا كانوا لا يجهرون بذلك ، حتى لقد لا يجرؤون أن يعترفوا به لأنفسهم ، فان تبدلهم في أعماق نفوسهم أمر واقع . ان تطور الألفاظ التي تُستعمل والمبادىء التي تؤكّد يتأخر دائماً عن تطور الوقائع والعقول . فيظل المرء يحب أن يظهر بمظهر الثوري زمناً طويلا بعد انقطاعه عن أن يكون كذلك . ان معارضة الحزب الشيوعي في فرنسا وايطاليا ماتزال في ظاهر الأمر معارضة لـ « النظام » الديموقراطي اللبرالي ، ولكنها في حقيقة الأمر تصبح معارضة « في » النظام ، شيئاً بعد شيء .

والتفريق بين الصراع على النظام والصراع في النظام يرتبط بتصور المشروعية . ان الصراع يبقى في اطار النظام اذا كان جميع المواطنين يرون هذا النظام شرعياً وكان هذا النظام محل اتفاق . ويكون الصراع صراعاً على

النظام اذا انقطع هذا الاتفاق ، وكانت بعض الطبقات فقط أو بعض الفئات أو بعض الأحزاب تعد النظام القائم مشروعاً ، على حين أن طبقات أخرى أو فئات أخرى أو أحزاباً أخرى تحرص على مشروعية أخرى • ونستطيع أن نقول على وجه العموم ان المشروعية هي الانطباق على نظرة تقييمية • فالنظام يكون مشروعاً اذا انطبق على الصورة التي ترسمها للسلطة ايديولوجية سياسية معينة • فالمشروعية تقوم اذن على اعتقادات • وكل ايديولوجية تحدد نموذجاً للمشروعية : فهناك مشروعية ملكية ، ومشروعية ديموقراطية ، ومشروعية شيوعية ، الخ • فالمشروعية لا تتحدد في أفق المجرّدات بالقياس الى مثل أعلى للحكم له قيمة مطلقة ، بل تتحدد في عالم المحسوسات بالقياس الى كل مفهوم من المفاهيم التاريخية للنموذج المثالي من الحكم •

ويمكن أن نقول على وجه العموم ان في كل عصر معيَّن وكل بلد معيَّن ، نوعاً من الاتفاق على صورة الحكم وعلى وسائل استلام السلطة وممارستها وعلى قواعد الكفاح السياسي • وبهذا المعنى يعد نظام من أنظمة الحكم مشروعاً اذا كان يقابل الفكرة القائمة في أذهان الجماهير عن المشروعية• هكذا كانت الملكية مشروعة بفرنسا القرن السابع عشر، وهكذا تكون الديموقراطية مشروعة في فرنسا الحالية ، وهكذا تعد حكومةٌ لبرالية شرعية في الولايات المتحدة الأمريكية،و ُيعدُّ نظامٌ اشتراكي مشروعاً في الاتحاد السوفياتي • فاذا كان المحكومون يعدون حكامهم شرعيين ،كانوا محمولين على طاعتهم بحركة طبيعية ، وبقي الصراع السياسي صراعاً في اطار النظام القائم الذي يكون هو نفسه خارج نطاق النزاع ، فيما يتعلق بوسائل الصراع ان لم يكن فيما يتعلق بأهدافه •

هكذا يطلق فِّريرو على الشرعية اسم « روح المدينة الخفي » الذي

يبقي على النظام الاجتماعي والدولة بضمان طاعة المواطنين . ان « خلع هذه الصفة المقدسة » على الدولة ينشأ عن تمويه في كثير من الأحيان كما سنرى ذلك . ولكن من نتائجه أنه يقلل عنف السلطة مع المواطنين . فالمواطنون في ظل الحكم الشرعي يطيعون الحكومة طاعة طبيعية ان صح التعبير ، فما يلعب الاكراه أو التهديد الا دوراً ثانوياً ازاء بعض المتمردين العنيدين وفي ظروف استثنائية . أما في حكم غير شرعي فالمواطنون محمولون بطبيعة الأمر على أن يرفضوا الطاعة ، وعلى أن لا يذعنوا الا مكرهين مقهورين . ويصبح العنف والتهديد عندئذ القاعدتين الوحيدتين اللتين تقوم عليهما السلطة ، وتكون السلطة عندئذ أضعف وأسرع الى الانهيار منها في غير هذه الحالة رغم جميع الظواهر . فحين تكون الحكومة غير شرعية ، فان ذلك يدفعها الى استبداد شديد وقسوة كبيرة، ومن ثم عنف الدكتاتوريات.

ان من النادر أن تكون حكومة من الحكومات غير شرعية في نظر جميع الناس . والأغلب الأعم ، حين لايكون هنالك اتفاق ، أن تتجابه عدة آراء في الشرعية ، تجسّد السلطة القائمة أحدها . ويكون الصراع السياسي عندئذ صراعاً على نظام الحكم نفسه.ففي مثل هذا الوضع لايمكن أن تكون أية حكومة شرعية في نظر جميع المواطنين . فالحكومة الشرعية في نظر بعض هؤلاء المواطنين تكون غير شرعية في نظر بعضهم الآخر ، والعكس بالعكس ؛ ولا تقوم أية حكومة الا على القوة بالنسبة الى جزء كبير من السكان . تلك كانت حالة فرنسا مثلا في القرن التاسع عشر ، حين كانت الشرعية الملكية والشرعية الديموقراطية تقتسمان البلاد تقريباً .

وذلك وضع ثوري . فهو يعبّر عن أزمة تمر بها البنيانات الاجتماعية التي أصبح جزء كبير من السكان يضعها موضع الشك . ان الايديولوجية

السياسية الجديدة التي تعارض نظام الشرعية التقليدية ، تعبر عن ارادة طبقات جديدة أو قوى اجتماعية جديدة أن يكون لها في الدولة دور اكبر. وفي الوقت نفسه يفاقم انقطاع الاتفاق هذا ، الحالة الثورية . فيضيف الى أزمة البنيانات أزمة روحية وفكرية ، أزمة اعتقادات . ويجعل النظام السياسي القديم أكثر وهناً ، اذ « يجرده من تلك القداسة » في أعين جزء السكان ، ويخلع عنه القيمة التي كان هذا الجزء من السكان يخلعها عليه.

***

القسم الثالث

من التصارع الى التكامل

ان وجهي جانوس ، أعني التصارع والتكامل، لا ينفصل أحدهما عن الآخر . انهما ـ أولا ـ لا يتميزان أحدهما عن الآخر تميزاً واضحاً في جميع الأحوال. فأنظمة الحكم مثلا تتناولهما كليهما. وتصارع الأحزاب تصارع في سبيل نظام اجتماعي أفضل ، وفي سبيل تكامل أصدق . انك حين تحدد قواعد الصراع ، وتعيِّن اطاره ، انما تنظمّ التعبير عن التصارعات وتتجه الى تقليل هذه التصارعات في وقت واحد . ان الصراع في النظام شكل من أشكال النزاع وشكل من أشكال التكامل في آن واحد معاً ، لأنه يعبر عن اتفاق على المبادىء الأساسية للمجتمع وعلى المؤسسات التي تطبق هذه المبادىء . والشرعية سلاحُ قتال اذا جُحدت ووسيلة تكامل اذا هي كانت محل اتفاق. وكثير من المعاني التي حللناها الى الآن في اطار التصارع يمكن تحليلها أيضاً في اطار التكامل .

ذلك من جهة أولى ، ومن جهة ثانية فان جميع الايديولوجيات السياسية ترى أن الصراع يولّد التكامل وأن نمو التعارضات يتجه بها الى الزوال ويؤدي الى قيام نظام اجتماعي سليم . وكل حزب سياسي معارض يرى السياسة كفاحاً ، حتى اذا صار في الحكم رآها تكاملا . والغربيون يميلون الى الاعتقاد بأن التكامل قد تحقق منذ الآن أو هو قريب من التحقق، ويرجع تحققه الى تكنيك العلاقات العامة والى معالجات يتولاها التحليل النفسي ، ولن يستعصي عليه الا أناس قلائل يتصفون بأنهم غير اجتماعيين أي بأنهم شواذ غير أسوياء . هذا ما يراه الغربيون ، أما الشرقيون فيرون أن مرحلة انتقالية طويلة ماتزال ضرورية ، حتى بعد استلام البروليتاريا دفة الحكم ، من أجل قيام مجتمع عادل في آخر الأمر . هكذا يكون الخلاف

بين هؤلاء وهؤلاء في هذا المضمار خلافاً على سرعة التطور من التصارع الى التكامل ، لا على هذا التطور نفسه .

وفي رأينا أن هذا التطور واقع لا مراء فيه . ولكن التفـاؤل الـذي يبديه هؤلاء وأولئك بصدده ليس من الأمور التي لاتناقش . ولعل الاعتقاد بأن النزاعات ستنتهي بقيام « مجتمع الوفرة » أو بتحقق « المرحلة العليا من الشيوعية » ، أن يكون أضغاث أحلام . صحيح أن هناك نزاعات قد أخذت بالاضمحلال ، أو قل بالنقصان . ولكن هناك نزاعات أخرى ماتزال قائمة، بل انها لتشتد ، ولا سيما نزاع المواطنين مع سلطة ما ينفك تقـدم التكنيك يفاقم خطرها . كما أن هناك نزاعات جديدة تظهر ،تنقل النزاعات القديمة الى مستوى آخر : ففي اللحظة التي تزول فيها البروليتاريا في المجتمعات الغربية نرى التصارع يكبر بين الأمم الغنية والأمم البروليتارية .

★ ★ ★

الفصل الاول

نظريـة التكامل

يعـرّف المعجمُ الفلسفي (معجم لالاند) التكاملَ بأنه « قيام ترابط متبادل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها مجتمع • » • فالتكامل اذن عملية توحّد المجتمع وتميل الى جعله « مدينة » منسجمة قائمة على نظام يحس أعضـاء المجتمع أنه نظـام حقاً • والمقصود بالتكامل السياسي هو ما ينوب السلطة المنظمة أو الحكومة أو الدولة من نصيب في هذه العملية • وللتكامل جانبـان ، جانب سلبي وجانب ايجابي • فتوحيد مجتمع من المجتمعات هو أولا ازالة التصارعات التي تقسمه ، وانهاء النزاعات التي تمزّقه • ولكن المجتمع الذي لاصراع فيه لا يكون متكاملا في الواقع اذا كان الأفراد الذين يتألف منهم مضافـين بعضهم الى بعض اضافة ، متجاورين بعضهم مـع بعض تجاوراً ، كافـراد جمهور انعزل كل فرد من أفراده عن جيرانه ولم يكن بينهـم صـلة • فالتكامل لا يفترض زوال التنازع فحسب،بل يفترض أيضاً نمو التضامن• وهذان الجانبان يختلطان عملياً في بعض الأحيان •

الحد من القتـال

تميل التصارعات السياسية بطبيعة الأمر الى التعبير عن نفسها بالعنف، لأنها تتناول مسائل أساسية • فحين يكافح بعض الناس للخلاص من وضع بائس ، للخروج من عالم يملؤه الحرمان والفقـر ، وحين يكافـح أناس آخرون من أجل أن لا يعيشوا في مثل ذلك العالم ، من أجل أن يحموا امتيازاتهم من هجمات المضطَهدين والمستغَلين ، فمن الطبيعي أن يستعمل كل فريق جميع الوسائل ليضمن لنفسه النصر ، ومن هذه الوسائل العنفُ

الجسمي . فالفتن والعصيانات والثورات والحروب الأهلية والاغتيالات والقمع والتعذيب وسائر ما الى ذلك ، أمور شائعة . ان طريق السياسة مملوءة بالجثث ، والنزاعات السياسية تميل في كل لحظة الى أن تسوًّى في الدم .

ومع ذلك يمكن أن تعرَّف السياسة تعريفاً آخر بأنها : جهد دائم من أجل ازالة العنف الجسمي ، من أجل امداد التعارضات الاجتماعية والفردية بوسائل أخرى من وسائل التعبير ، وسائل أقل قسوة ووحشية ودموية . فالسياسة هي استمرار الحرب الأهلية بوسائل أخرى ، أي هي نفي الحرب الأهلية ، لأن الحرب (أهلية كانت أو بين أمم مختلفة) انما تعرفً بوسائلها ، فلا حرب «باردة» . وانما الحربُ استعمال العنف المادي لحسم النزاعات ؛ أما السياسة فهي استعمال وسائل غير عنيفة ، أو قل هي استعمال وسائل أقل عنفاً. فحين تسوَّى الصراعات بين طبقات والخصومات بين عروق والعداوات بين مناطق والمنازعات بين أفراد ، بواسطة السلاح والدم ، فان هذا يكون خارج نطاق السياسة بمعنى من المعاني . فالسياسة تميل الى أن تحل محل الأيدي والخناجر والحراب والبنادق وسائل أخرى من وسائل القتال .

ونستطيع أن نميز ثلاث مراحل في ازالة وسائل العنف . ففي مرحلة أولى لا تملك السلطة من القوة ما يكفي للحيلولة بين الخصوم وبين تجابههم بالقوة الجسمية . كل ما تستطيعه السلطة في هذه المرحلة هو أن تقلل استعمال القوة الجسمية ، وأن تحد منه ، وأن تضع له القواعد . فهذه المرحلة تقابلها نظم الثأر الخاص المشروع ، والمقاتلات الفردية ، وما أشبه ذلك . فالقتال بالأيدي أو السيف لا يزول في هذه المرحلة ، وانما تقيده قواعد من شأنها أن تخفف نتائجه . وفي مرحلة ثانية تحل محل هذه الأشكال القاسية الوحشية أشكال متمدنة ، فالاضراب يحلُّ محل السلب

أو القتل ، واغلاق أبواب المصانع يحل محلّ الاكراه على العمل ومحل السجن . وفي مرحلة أخيرة تزيل السياسةُ العنفَ المادي ازالة تامة وتُحل محلها اشكالا أخرى من القتال هي المعارك الانتخابية ، والمجادلات البرلمانية ومناقشات اللجان ، الخ .

فالاجراءات الديموقراطية هي بذلك وسائل تعبير عن الصراعات ، أقرب الى الاعتدال واللين وأبعد عن الوحشية من العنف المادي . فاذا أخذنا على الديموقراطية أنها تعبر عن الخلافات والمشاجرات والمنازعات علانية ، كنا نجهل هدفاً من أهدافها الأساسية . ان الديموقراطية تميل الى احلال المناقشة محل القتال ، والحوار محل البنادق ، والحجج محل ضربات الأيدي ، ونتيجة الاقتراعات محل تفوق العضلات أو الأسلحة . لقد نجحد أن يكون القول الفصل في المشكلات للعدد . فهنا لا يرضي تماماً رغم أن المبدأ يقوم على فكرة أن البشر جميعاً متساوون . ولكن الخيار في الواقع العملي خيار بين قانون العدد وقانون العضلات أو المدفع الرشاش . ولاشك في أن احلال الأول محلّ الثاني تقدم كبير .

ان الحد من القتال على هذه الصورة بابعاد العنف ليس من التكامل بمعنى هذه الكلمة . فحين تحصر التعبير عن النزاع بين الخصوم في المجادلات الصحفية والمناقشات البرلمانية بدلا من الاقتتال في حرب أهلية ، فانك تظل تدع لهم أن يتجابهوا ، وتبقيهم على أرض الصراع السياسي . ومع ذلك فانك تنزلق بهم الى حيث التكامل . ان تغيير وسائل الكفاح تغيير لطبيعته أيضاً . فالعنف يجعل الصراع أمراً لا خلاص منه ، لأنه ينمي الكره وروح الانتقام اللذين يفاقمان النزاع الأول . حتى لقد تزول البواعث التي ولّدت ذلك النزاع ثم يبقى باعث آخر هو حب الثأر . رب جماعات فقدت ، خلال الأحقاب ، الأسباب التي دفعتها الى الاحتراب ، ثم تجد سبباً جديداً هو ذكرى العنف الذي استعمل حين تقاتلت . ان المرء

يريد أن يرد الضربات التي تلقاها ، ولو لم يبق هنالك سبب آخر لكيل ضربات جديدة • أضف الى ذلك خاصة أن ابعاد العنف عن القتال يفترض أن جميع المتخاصمين قد ارتضوا هذا التحديد • فلابد من اتفاق على قواعد التنافس الذي لا يستعمل العنف ، وبدون ذلك يعود المتخاصمون الى العنف ويجعلون له القول الفصل • فاذا حددت من القتال كنت تحقق تسوية أولى ، تعاوناً أول ، عنصراً أول من عناصر التكامل •

وازالة العنف لا تكون ازالة كاملة في يوم من الأيام • صحيح أن السياسة جهد في سبيل ابعاد العنف • ولكن السياسة لا تظفر بذلك ظفراً كاملا أبداً • فالعنف يظل قائماً حتى في أكثر الدول تمدناً وأحسنها تنظيماً وأشدها ديموقراطية • يظل هنالك بقية من عنف يستعمله أفراد منعزلون، وتستعمله فئات صغيرة تشكل أقليات ضئيلة جداً، ويستعمله اناس متعصبون يظلون يلجؤن الى الضرب بالأيدي أو بالخنجر ، بل حتى بالقنبلة والمسدس • ويبقى هنالك عنف كامن أيضاً : فالطبقات والفئات والأفراد يستعملون وسائل قانونية غير عنيفة ما ظلت هذه الوسائل تسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم حقاً ، والا كان الانفجار •

وأخيراً فان الدولة نفسها تستند الى العنف : فالجيش والشرطة والسجون والجلادون هم سندها الأول • صحيح أن معنى هذه الأدوات الاكراهية يتغير حين تُستعمل حقاً للمصلحة العامة والخير المشترك • فالسلطة تستعمل العنف لمنع عنف أكبر ، وهذا العنف المشروع هو احدى الوسائل التي تكفل الحدَّ من العنف • ولكن العمل لا ينطبق دائماً على النظر • حين يصف الماركسيون الدولة بأنها مجموعة من وسائل الاكراه تستعملها الطبقة المسيطرة من أجل أن تؤمن لنفسها استغلال الطبقات لا تكون السياسة ازالة للعنف بل تركيزاً واحتكاراً وتنظيماً لوسائل العنف تُنتزع من الأفراد والفئات وتوضع في أيدي السلطة وحدها •

ومع ذلك فان هذا النوع من التركيز والاحتكار والتنظيم يقلل استعمال العنف . حتى لقد اعترف لينين بذلك حين قال : « ان الدولة جهاز سيطرة طبقية ، جهاز اضطهاد تستعمله طبقة ضدّ طبقة أخرى. انها خلق « نظام » يجعل هذا الاضطهاد مشروعاً ويعززه ، بتخفيف النزاع بين الطبقات . » (الدولة والثورة) ؟ بل اننا نجد هذا التعبير « تخفيف النزاع» لدى انجلز قبل لينين . ان الماركسيين يرون أن ظهور الدولة والسلطة المنظمة يقوي الاضطهاد الذي توقعه طبقة في طبقة أخرى ، اذ يجعل هذا الاضطهاد شرعياً قانونياً رسمياً . فسلطة الطبقة المسيطرة تقوى بامتلاك هذه الأداة من أدوات القمع ، أعني الدولة . ولكن السيطرة تأخذ بهذا أشكالا أقل وحشية ، وأبعد عن العنف ، وأكثر اعتدالا . وتعريف السياسة بأنها قصر وسائل القتال ، والميل الى ازالة العنف المادي ،يتصف اذن بأنه تعريف اجمالي ، فليس الأمر أمر ازالة العنف بمعنى الازالة ، وانما هو نقل العنف الى مستوى آخر : انه احلال عنف شرعي قانوني محل العنف المادي .

اقامة تسويات

ان حذف العنف يفترض تسوية أولى تتعلق بقواعد القتال . حتى اذا وصلنا الى تسوية تتناول جوهر الأمر لا شكله دخلنا حقاً في عملية التكامل . فلا يكون المقصود عندئذ تنظيم مجرى الصراع السياسي ، وانما يكون المقصود انهاء هذا الصراع بتسوية المصالح المتعارضة . ان اقامة تسويات هي من الوظائف الأساسية للسياسة . والمؤسسات في الانظمة الديموقراطية مهيأة لهذا الغرض. فاجراءاتها لاتفيد في التعبير عن النزاعات بوسائل غير عنيفة فحسب ، وانما هي مهيأة لانهاء هذه النزاعات بعقد تسويات . ان آلية المناقشات واللجان والمجادلات تتيح لكل خصم أن يدلي بحججه ، وتضمن في الوقت نفسه معرفة المشكلة من جميع الجوانب معرفة كاملة تفهم كل فرد تنوع وتعقد المشكلات القائمة . صحيح ان كل جهة

من الجهات المتكافحة قد تبرز قوتها في تدخلاتهـا وفي اقتراعاتهـا ، ولكن لابد في كثير من الأحيان من اتفاقات وتحالفات تجبر الأطراف المتخاصمة على تنازلات متبادلة .

كثيراً ما يقال ان علانية المواقف المتخذة تعرقل التسويات في نظام الحكم الديموقراطي . ومن الأمور التقليدية في العلاقات الدولية امتـداح المفاوضات السرية وايثارها على « دبلوماسية الساحات العامة » . ومعنى ذلك أن النظم الأوتوقراطية التي تدع الصراعات السياسية في الظل تتمتع اذن بميزة ، رغم أن مؤسساتها لم تنظم على أساس اقامة تسويات . ان هذه الملاحظات ليست خطأ كلها : ولكنها مغالية . ففي الدول الحديثة ، حيث يبلغ جمهور السكان درجة عاليـة من الفهـم السياسي ، وحيث تكشف وسائل الاعلام لهذا الجمهور عن الجوانب الأساسية للمشكلات ، يفهـم الجمهور ضرورة التسويات فهماً جيداً على وجه العموم . وميزة السرية التي قد تمتاز بها الأنظمة الأوتوقراطية ليست شيئاً ذا بال بالقياس الى كون بنيتها كلها تميل الى حلول يضعها جانب واحد ويفرضها طرف واحد من فوق ، هو الحزب الذي يمسك بزمام الدولة،أو الطبقة التي تملك السلطة.

وهناك نوعان كبيران من أساليب التسوية : المفاوضة والتحكيم .فأما في المفاوضة فان الخصوم يحاولون أن يسوّوا أمورهم بالمناقشة والحوار، وهـذا هو الاجـراء المألوف في العـلاقات الدبلوماسـية والصورة العامـة للمناقشات الديموقراطية . فالأطراف المتنازعة تجتمع حول مائدة وتحاول أن تضع تسوية تراعي مصالح كل منها بتنازلات متبادلة . وأما في التحكيم فيلجأ الطرفان المتخاصمان الى طرف ثالث غير متحيز ، يعهدان اليه بالفصل في القضية . ان هذا اللجوء الى التحكيم مستعمل استعمالا مطرداً في العلاقات الدولية والمنازعات الاجتماعية . وقد اتخذ في السياسـة أشكالا شـائقة في بعض الأحيان . ففي ابان النزاعات الداخلية التي مزقت « المدن »الاغريقية

في القرن السابع قبل ميلاد المسيح ، ودفعت كثيراً منها الى الطغيان ، لجأت بعض هذه المدن الى « حكماء » يضعون لها دساتير جديدة وقوانين جديدة تقوم على تسويات جديدة من شأنها أن تتيح لمواطنيها أن يستمروا على الحياة معاً . وكثيراً ما كانوا يرئسون عليهم رجلا أجنبياً ، الى حين ، لأنه كان يبدو أقرب الى الحياد وأبعد عن التحيز .

نستطيع أن نقول على وجه العموم ان النظام الديموقراطي يقابل الوسيلة الأولى من وسيلتي التسوية ، فان اجراءاته تنظم التقاء الخصوم التقاء دائماً متصلا . ويزعم بعضهم أن النظام الأوتوقراطي يقابل الوسيلة الثانية من وسيلتي التسوية ، فالدولة هي بمثابة الحَكَم ، لأنها مستقلة عن الأحزاب ، ولأنها فوق الأحزاب وفوق الأطراف والأفراد ، فتستطيع أن تقرر التسوية على أساس تحليل الوقائع تحليلا موضوعياً حيادياً ، بدون أن تتفاوض الأطراف المختصمة . صحيح أن الدولة تُعدُّ حَكَماً أيضاً في النظريات الديموقراطية الغربية ، ولكن أصحاب النظرية الأوتوقراطية ينقدون هذا المفهوم ، ويرون أن الدولة الديموقراطية تظل بطبيعتها في أيدي فئة أو حزب أو طبقة تستعملها لمصالحها الخاصة على حساب الفئات الاخرى أو الأحزاب الأخرى أو الطبقات الأخرى . والدولة الأوتوقراطية وحدها يمكن أن تكون حَكَماً ، وذلك لاستقلالها عن جميع الفئات الاجتماعية . ان هذه النظرية تخلط بين الظاهر والواقع . ان الدولة الأوتوقراطية تتظاهر بأنها فوق الأحزاب والطبقات : والحق أنها ليست كذلك في واقع الأمر . انها دائماً بين أيدي طبقة أو حزب ، كالدولة الديموقراطية ، حتى لقد تكون سيطرة الطبقة أو الحزب عليها سيطرة أتم وأكمل ، لأن المعارضة لا تستطيع أن تغير هذا الوضع . وسنرى أنه ما من شكل من أشكال الدولة يمكن أن يكون فوق النزاع ، ويصدق هذا على الدولة الأوتوقراطية أكثر مما يصدق على غيرها .

والتسويات السياسية محدودة بطبيعتها نفسها • ان مبدأ التسوية هو أن « تقسم التفاحة نصفين » وأن تعطي كل طرف نصفاً• أما التسوية المثالية، التسوية الكاملة ، فهي التسوية التي توازن بين المنافع التي يجنيها كل فرد وبين التضحيات التي يقدمها في المجتمع • فهي تقوم اذن على مبدأ العدالة ، في شكله الأولى الذي يرمز اليه الميزان • فكذلك يمكن أن يرضى كل فرد وأن ترضى كل فئة وأن ترضى كل طبقة ، لزوال الأسباب التي كانت تدعو الى الاقتتال •والتسويات تكون سهلة على قدر ما تبدو عادلة ،وبذلك تلعب فكرة العدالة دوراً كبيراً في عملية التكامل •

ويتوقف تعريف العدالة على الايديولوجيات ونظم القيم في المجتمع ، ويكاد يدور دائماً حول توزيع الخيرات والمنافع الاجتماعية ، وهذا يقابل حالة عوز تكون فيها الخيرات والمنافع أقل من الحاجات التي تجب تلبيتها • ان التطور من المجتمعات الارستقراطية الى المجتمعات البورجوازية قد أحل محل المبدأ القائل « لكل انسان بحسب مولده » مبدأ آخر يقول «لكل انسان بحسب كفاءاته » ، رغم أن المولد ظل يلعب دوراً بواسطة التوريث • ثم جاءت الاشتراكية فارادت تحقيق المبدأ القائل « لكل انسان بحسب عمله »: ولكنها لم تستطع أن تحقق ذلك تحقيقاً كاملا لأسباب تتعلق بالانتاج • ويرى الماركسيون أن الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية سيكون بالاستعاضة عن المبدأ القائل « لكل انسان بحسب عمله » بمبدأ آخر هو المبدأ القائل« كل انسان بحسب حاجاته » • وهذا يفترض انتهاء أوضاع العوز وقيام مجتمع الوفرة الذي تكون خيراته كافية لتلبية جميع الحاجات • وسنعود الى هذه الجانب من المشكلة فيما بعد •

ان هناك مسافة كبيرة تفصل بين النظرية والتطبيق العملي • فالواقع أن التسويات تعبر عن تقابل قوى مثلما تعبر عن العدالة وأكثر • فاذا كان الخصمان متساويين في القوة ، وكانا يتفاوضان ببراعة واحدة ، فمن

الممكن أن تكون التسوية التي يتفقان عليها مطابقة للعدالة • ولكن هـذا الظرف قلما يوجد في الواقع • ولاشك أنه حين يكون التفاوت في القوة كبيراً جداً ، وحين يسهل على أحد الخصمين أن يسحق الآخر ، فلا تسوية في هذه الحال ، فانما تظهر التسوية حين لا يكون تفاوت القوى كبيراً ، وحين يكون استمرار الصراع يضر بكل من الطرفين أكثر مما ينفعه • ويبقى هنالك على وجه العموم شيء من عدم التناسب يجعل التسويةمتصفة باللا مساواة • ففكرة العدالة تستطيع أن تخفف مطالب الطرف الأقوى تخفيفاً قليلا لا كثيراً • هكذا تعبر التسوية عن وضع القوى المتجابهة حين تقرر هذه القوى اقامة تسوية •

ونقول أخيراً ان التعارض بـين الصراع والتسـوية ليس مطلقـاً • فالتسوية ليست نهاية القتال ، وانما هي هدنة سيُحل محلّها تبدلُ ميزان القوى قتالا جديداً • ان الحياة السياسية في البلاد الديموقراطية تصور هذه العمليةأحسن تصوير • ولئن كان هذا أقل وضوحاًفي الأنظمةالأوتوقراطية التي تكون فيها التسويات أخفى ، فانه قائم في هذه الأنظمة الأوتوقراطيـة أيضاً ، اذا لم يكن تفاوت القوى كبيراً جداً ، واذا لم يكن عميقاً جداً • ولكن تطور نسب القوى بطيء في كثير من الأحيان ، وهذا ما يُطيل عمر كثير من التسويات • وللعادة والألفة والركون الاجتماعي أثر يمضي في هذا الاتجاه نفسه •

فمن أجل أن لا تؤجّل الصـراعات السياسية تأجيلا بل أن تُزال ازالة ، يجب تحطيم الأسباب التي تولّدها أعني التعارضات بين الأفـراد والفئات التي يتألف منها المجتمع الكلي • لقد يُشك في امكان ازالة عوامل التعارضات كلها ازالة تامة ، وسنعالج هذه المسألة فيما بعد ، ولكننا نقول الآن ان انقاص هذه العوامل ممكن ، وان التطور الطبيعي الـذي تتطوره المجتمعات يبدو أنه يمضي في هذا الاتجاه • فاذا ضاقت سعة الصراعات على

هذا النحو كانت التسويات أسهل اقامة وأقوى جذوراً ، وكنا نسير نحو الانتقال من الهدنة الى السلم • والتخوم بين الهدنة والسلم ليست قاطعة أبداً • فرب هدنة طويلة تكون أشبه بسلم لا يستطيع أحد أن يقطع بأنه سلم دائم •

تنمية التضامنات

ان مجتمعاً لا صراعات فيه ولا نـزاعات ولا تعارضـات ، اذا صح وجوده ، لن يكون مجتمعاً متكاملا تكاملا تاماً اذا ظل جميع أفراده منعزلين بعضهم عن بعض ، بغير صلات تجمع بينهم ، كاؤلئك الناس القابع كل منهم في سيارته على الطرق مساء يوم الاحد بأمريكا ، يلتزمون القواعد المقررة ويذعنون للاشارات بغير تمرد ، ويخضعون للموانع والنواهي ، ولا تغلي فيهم روح العدوان أو التنافس ، ويبلغون من اقتراب بعضهم من بعض أنهم يتصادمون في بعض الأحيان تصادم خنافس ضخمة ، ثم هم بعيدون بعضهم عن بعض ، منعزلون بعضهم عن بعض رغم المظاهر • فما من تكامل اجتماعي بغير نمو التضامن •

والتضامن ينشأ أولا عن بنية الحياة المشتركة نفسها ، حيث يحتاج كل فرد الى غيره في شبكة من تبادلات متقاطعة • ان دركهايم يرى في تقسيم العمل منبع هذا النوع الأول من التضامن ؛ فهذا النوع من التضامن يكون قليل النمو في الأحوال الاقتصادية المغلقة البدائية ، ثم هو ينمو مع نمو تخصص المبادلات • ان القصيدة الساذجة التي تزيّن كُتب التربية المدنية القديمة ، والتي تقول : « بدون الخبّاز أكنت تأكل خبزاً ؟ » تعبر عن هذا النوع من التضامن في أولى صوره • ويبقى التضامن مادياً صرفاً في الاقتصاد الرأسمالي ، ولا يصبح شعوراً نفسياً ، فالنشاط الذي يقوم به كل فرد انما تحكمه مصلحته الخاصة الأنانية • ان الخباز حين يصنع الخبز يخدم بني وطنه موضوعياً ولكنه من الناحية الذاتية انما يسعى خاصة الى الربح ، وبنو وطنه يعرفون ذلك • واعلانات الشركات عن « الخدمات » التي تقدمها

للمواطنين ليس لهـا من غرض الا أن تجـذب المستهلكين الى بضائعها . فليست « الخدمة » سرّ نشاطها بل الربح .

ويذهب أصحاب النظـريات الاشتراكيـة الى أن من الضروري أن تتحول علاقات التبادل هـذه تحولا جذريـاً الى تضـامن يحسه الأفـراد شـعوراً نفسياً . وقـد لوحظ عنـد التطبيق العملي أن مثـل هـذا التطور صعب . حتى لقد احتاج الاقتصاد السوفياتي الى تنمية باعث المصلحة الشخصية للحصول على انتاج أفضل . ومع ذلك فان هذه المصلحة الشخصية عنصر بين عناصر كثيرة في نشاط المواطنين هناك، وليس هو العنصر الأساسي، ولعل أهميتـه ترجع الى بقاء العقليـة الرأسماليـة . فالتطور يميـل الى انقاصه . ويظل حذف بواعث المصلحة الشخصيـة ، واحـلال البواعث الغيرية محلها هما الهدف الاساسي من الاشتراكيـة . ان الأنانية أيضـاً ضياع .

ويرى دركهايم أن التشابه هو المنبع الثاني للتضامن . ان كل مجتمع من المجتمعات يقوم أولا على التشابـه : فالاشتراك في اللغـة ، والـدين والعادات ، والأساطير ، والقيم ، والثقافـة عامـة ، هو في المجتمـع أمر أساسي . ويكون ادراك الأفراد لهذا التشابه واضحاً وضوحاً خاصاً حين يرون الفرق بينهم وبينهم أعضاء مجتمعات أخرى : ان لصـورة الأجنبي شأناً عظيماً في نمو التضامن . ومن الأمور الأساسية أيضاً الاتصال المادي، والتجاور ، والمعيشة معاً . وكذلك وضع الجماعة بالنسبة الى الجماعات الأخرى . فالعزلة، اذ ترسم تخوماً واضحة وتُظهر هذه التخوم بمظهر الأمر الطبيعي ، تعزز الاتفاق بين أفراد الجماعة . كما أن لوجود خطر خارجي وعدو مشترك أثراً كبيراً أيضاً ، سواء أكان هذا العدو وهذا الخطر واقعين أم مفترضين . وقد أشار توينبي الى أثر العداوة و « التحدي » ، ومقاومة المصاعب في نشوء الروابط الجماعية .

والتضامن يقوم على التشابه أو التجاور المادي بين أعضاء الجماعـة

أقل مما يقوم على التصورات المشتركة القائمة في أذهانهم عن هذا التشابه وهذا التجاور . ومن أخطر هذه التصورات شأناً ما يقوم في اذهان اعضاء الجماعة من صور عن ماضيهم وأنفسهم ومستقبلهم المشترك . لقد ذكرنا ما للتاريخ ، صادقاً كان أو أسطورياً ، من دور كبير في تكون الأمم : والحق أن له دوراً مشابهاً في سائر الجماعات الانسانية . وللصور التي تمثل النماذج القومية ، وترسم ملامح المواطن المتوسط ، ويرى فيها أعضاء المجتمع أنفسهم قليلا أو كثيراً ـ جاك الفرنسي ، ميشيل الألماني ، العم سام الأمريكي ـ أثر لا يهمل . ولعل صورة المشروع الجماعي الكبير الذي ستحققه الجماعة معاً أن يكون عاملا من عوامل التكامل أخطر شأناً . « يهلك الشعب ما لم تكن له رؤيا » . كذلك تقول التوراة . ان كل مجتمع في حاجة الى أرض ميعاد .

وأخيراً لعل التضامن قائم على غريزة عميقة في الانسان . لقد أراد أحد علماء البيولوجيا أن يفسّر بعض المجتمعات الحيوانية ، فتحدث عن « تجاذب » يدفع أعضاءها الى المعيشة معاً . ان هذا التجاذب قائم في المجتمعات الانسانية أيضاً . ان علماء النفس ، حين يصفون القلق الناشيء عن العزلة ، يرتدون الى ماجاء في سفر التكوين « ليس حسناً أن يحيا الانسان وحده » . لعل رغبة التواصل في الجماعة ، هذا التواصل الذي يجد فيه كل فرد كمال تفتح وجوده ، أن يكون باعثاً أساسياً الى الحياة المشتركة . ويظل الانسان يحلم أن يحقق ، بعد المجتمع الراهن الناقص الظالم السطحي ، مجتمعاً منسجماً يتخلص أعضاؤه من أنانياتهم وسدودهم وانفصال وجودهم ؛ مجتمعاً يرتبط فيه كل فرد بسائر الأفراد ، لا عن طريق الالتزامات القانونية ، ولا بواسطة آليات التبادل وتقسيم العمل ، ولا بسلاسل مايجب عليهم وما يحق لهم ، بل بالتفاهم المتبادل والغيرية والحب . ان ماركس وتيلار دو شاردان يعتقدان ، على نحوين مختلفين ، بأن هذا الحلم ليس وهماً وبأن تطور الانسانية يسير نحو تحقيقه .

الفصل الثاني

تكنيك التكامل

هكذا نرى أن بين العناصر التي تساهم في التكامل الاجتماعي ،عناصر كثيرة مستقلة عن السلطة • ان « التجاذب » ظاهرة طبيعية • والتشابه والتجاور لا تخلقهما الدولة • وتفرع الاقتصاد وتقسيم العمل وتكاثر المبادلات ، كل ذلك ينمو مستقلا عن الدولة ، في جزء منه على الأقل • فاذا كان التكامل هو الهدف الأسمى للسياسة ، فليست وسائل تحقيقه سياسية كلها • ولكن الدولة تنميه بأربع وسائل رئيسية : وضع القواعد والأصول؛ تنظيم الخدمات الجماعية وادارة شئون المجتمع جملة ؛ تأمين تربية المواطنين ؛ استعمال الاكراه مع العاصين •

القواعد والاصول

الدولة في الأمة ، والسلطة المنظمة في كل جماعة ، تمارسان وظيفتهما في تحقيق التكامل الاجتماعي ، بوضع وتنفيذ قواعد وأصول يشكل مجموعها القانون • صحيح أن هناك أعرافاً (الأعراف التجارية ، الأعراف القروية ، الخ) ، وأن هناك حقوقاً تعاقدية (العقود المبرمة بين الأفراد)• فأما الأعراف فهي أساسية في المجمعات البدائية ، ولكن لم يبق لها في المجتمعات الحديثة الا دور ثانوي ؛ وأما الحقوق التعاقدية فما تزال نامية جداً في هذه المجتمعات الحديثة رغم أن تشريعات الدولة تقلل أثرها دائماً• ومهما يكن من أمر فلا الأعراف ولا الحقوق التعاقدية يمكن أن تطبق الا بمقدار ما تعترف بها السلطة وتؤيدها بالجزاء • فلست تستطيع أن تعتمد على الأعراف أمام محكمة أو أمام ادارة الا اذا كان القانون الذي وضعته السلطة قد أقرَّ امكان ذلك • والاتفاقات أيضاً ليس لها من أثر غير مايقره

المشرِّع • فنستطيع أخيراً ان نقول ان القانون 'يعرَّف بالسلطة : فهو مجموعة القواعد والأصول التي تضعها الدولة أو تعترف بها الدولة ، وتؤيدها بالجزاء •

وغاية القواعد والأصول أولا الحدُّ من التعبير عن التصارعات بابعاد العنف • ففي النزاعات بين الأفراد، 'يعدُّ اخضاع الثأر للقواعد أول شكل من أشكال القانون • فالعنف في هذه المرحلة يكبح ويحد • ثم 'تزال جميع أنواع الثأر الخاص ، وتتولى الدولة اصلاح ما وقع ، وتعاقب في الوقت نفسه أولئك الذين يوقعون اضراراً في الأشخاص والأرزاق ، ويخرقون بذلك القوانين التي وضعتها الدولة • وفي نزاعات الطبقات ، والصراعات السياسية الجماعية يعيِّن القانون أيضاً وسائل الصراع غير العنيف : الانتخابات ، المناقشات البرلمانية ، الخ •

والقواعد والأصول تساعد أيضاً في انهاء النزاعات بالتسويات • ففي مرحلة أولى تقتصر الدولة على تصديق التسويات المبرمة بين الأفراد وعلى اعطائها قوة تنفيذية، فهي تدعمها لتوضع موضع التنفيذ• ومايزال يحتفظ هذا النظام باتساع كبير في المجتمعات الحديثة ، حتى ليكاد يقابل القانون التعاقدي • فالعقود بين الأفراد ، والاتفاقات بين الفئات ، والاتفاقيات بين الجماعات المحلية أو بين الدوائر العامة ، كل هذه الوسائل تكفل تسوية جزء كبير من المنازعات • بل ان الدولة لتتدخل في التسوية نفسها ، اذ تمنع ادخال بعض الاتفاقات عليها ، كما تفرض ادخال اتفاقات أخرى ، وهكذا تتكاثر الاتفاقات التي تسمى «بالاتفاقات العامة» بالقياس الى الاتفاقات التي 'يترك أمرها لحرية التفاوض بين الأطراف المتنازعة • والهدف من هذه التدخلات التي تقوم بها الدولة هو اما حماية الطرف الأضعف من سيطرة الطرف الأقوى ، واما منع أن تكون هذه الاتفاقات منافية للمصلحة العامة •

وفي مرحلة ثانية تسهّل الدولة وضع التسويات الصعبة . والمثال النموذجي على ذلك مثال اجراءات المصالحة أو التحكيم الاجباريين . وهي تقابل في العلاقات الدولية ذلك الوضع الذي مايزال في بدايته وهو وضع المنظمات التي تعلو على الأمم ، ولا تملك سلطة سياسية قوية التنظيم في وسعها أن تحل بنفسها المنازعات وأن تضع بنفسها التسويات . وهذه الاجراءات تعبر عندئذ عن أقصى تدخل من قبل السلطة ، وهي تقدم في طريق التكامل الاجتماعي . أما في منازعات العمل داخل الأمة ، فهي تعبر عن تراجع التكامل ، ذلك التراجع الذي ولده عنف الصراعات الطبقية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فلما عجزت الدولة عن أن تفرض في هذا المجال الحلول الاستبدادية التي كانت تفرضها في كل مجال غيره ، أو في كل مجال تقريباً ، اضطرت أن تقرر مجاراة العنف ، وذلك بأن تحلّ محل المعارك الدامية تعبيرات عنيفة لكنها أقل وحشية (اضرابات ، اغلاق المصانع في وجوه العمال) ، وبأن تحاول تقليل اللجوء الى هذه التعبيرات العنيفة عن طريق فرض محاولات تمهيدية من أجل المصالحة والتحكيم .

والتسويات الاجبارية آخر مراحل هذا التطور . فها هنا تتولى السلطة بنفسها التوفيق بين المصالح المتعارضة بتعيين حدود التسوية وبفرض تطبيقها . وليست التخوم واضحة بين هذه التسويات الاجبارية وبين التسويات التي تنشأ عن تفاوض . ان الاجراءات الديموقراطية الخاصة بوضع القوانين والقرارات الحكومية تفسح مجالا كبيراً للمفاوضات المباشرة أو غير المباشرة بين الأطراف المتخاصمة . فالمناقشات البرلمانية ، مثلا ، تتيح لكل حزب أن يعبر عن وجهة نظره ، وأن يطلق ما في نفسه ، وأن يقيس قوته ، وأن يبحث مع الأحزاب الأخرى أمر وضع تسويات . والاجراءات الخاصة بتشكيل اللجان ، وأخذ الآراء ، واللجوء الى الاستشارات ، و « الموائد

المستديرة » تحمل هذا المعنى نفسه • والمناقشة العامة في الصحافة والراديو والتلفزيون هي بذاتها اجراء تسوية يسبق اتخاذ الدولة قرارها •

واذا كانت تسويات المفاوضة لا تنطبق الا على الذين وضعوها فان التسويات التي تفرضها الدولة تتصف بأنها عامة،فهي تحكم جميع الأوضاع المشابهة في الحاضر والمستقبل • فالتوفيق بين المصالح لا يقوم فيها على تحليل حالة محسوسة بعينها ، بل يقوم على مبادىء يمكن تطبيقها على جميع الحالات المشابهة ، وهي مباديء تعبر عن قيم المجتمع لحظة وضع هذه القواعد القانونية وتترجم اذن الفكرة القائمة في أذهان الناس عن العدالة ، ولكنها تعبّر في الوقت نفسه عن القوة التي تملكها كل طبقة من طبقات المجتمع أو كل فئة من فئاته • فالقواعد القانونية تشتمل اذن على اللامساواة كالتسويات الخاصة سواء بسواء • وهي ، كهذه التسويات الخاصة ، لاتدوم الا اذا ارتضتها جميع الاطراف نوعاً من الارتضاء • ان تحليل المعاهدات الدولية يوضح هذا التناقض القانوني توضيحاً كافياً • فالمعاهدة التي تدوم ليست مجرد شيء يفرضه الغالب ويرفضه المغلوب في قرارة نفسه ، وانما ينبغي له أن يسلّم به لضعفه • فمن أجل أن تدوم المعاهدة يجب أن يقبلها المغلوب ، أي يجب أن يكون قبولها أنفع له من رفضها • والحال كذلك في جميع القواعد القانونية : ان الفئات الأقوى تفرضها على الفئات الأضعف ، وهي لاتبقى الا اذا كان بقاؤها أنفع من زوالها ، الا اذا كان فيها شيء من تسوية حقيقية ، الا اذا كانت تعبر أيضاً ، تعبيراً جزئياً على الأقل ، عن رأي المجتمع في العدالة •

والقواعد والأصول لاتنفصل عن شيء من التقيد بالشكل ، ولهذا التقيد بالشكل دور كبير في عملية التكامل الاجتماعي • في الأصل كان التقيد بالشكل في الشئون القانونية يقوم على أساس ديني وسحري • فمتى أجرى المرء اشارات معينة ، ونطق بألفاظ معينة ، أصبح التعهد مقدساً في

نظر الجميع • ونحن نجد اليوم هذه الصفة فيما لليمين من قوة حقوقية ، وفيما للأشياء المكتوبة من أهمية بغض النظر عن قيمتها البرهانية ، وكذلك في احتفالات التنصيب وما الى ذلك • ولكن الأساس الذي يقوم عليه هـذا التقيد بالشكليات فقد اليوم طابعه الديني وأصبح أقرب الى التجربة • ما من حياة اجتماعية ممكنة بدون قواعد تلتزم في اللعب ، وجميع قواعد اللعب تشتمل على شيء من التقيد بالشكل • لابد للدعـوى أن تنتهي يومـاً وأن يصبح من المستحيل اعادة النظر في القرارات التي اتخذت بشأنها • لابد للشيء الذي صدر فيه حكم أن يكون له سلطة، ولو كان الحكم الذي صدر فيه خطأ • لابد لك أن تنفّذ قرار الحكَم ولو جحدت حكمـه • وبدون ذلك لاتمكن الحياة الاجتماعية • حين يحدث في بريطانيا العظمى ، نتيجة عدم التساوي في توزع الأصوات من خلال الدوائر الانتخابيـة ، أن يحصـل حزب العمال على عدد من أصوات الناخبين في البلاد أكبر من العدد الذي حصل عليه حزب المحافظين ، ولكن على عدد من المقاعد في البرلمان أقل من العدد الذي حصل عليه حزب المحافظين ، فيبقى في المعارضة رغم أنه يمثل الأكثرية (وهـذا ما حدث سنة ١٩٥١) ، فان هذا مخالف لمبـادىء الديموقراطية ، ولكنه مطابق لقاعدة اللعب ، فيجب التقيد به ، والا انهارت الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم الانجليزي •

والتقيد بالشكل هو في ذاته عامل تكامل• ليست الكياسة نتيجة لزوال الوحشية فحسب ، بل هي أيضاً وسيلة لمنع عودة الوحشية الى الظهور ، انها تعوّد على كبح العنف الفردي • وكذلك تساعد الأشكال القانونية على كظم العنف الاجتماعي • انه ليندر أن يكون القانون مايجب أن يكون :فهو يعبر عن نسب قوى أكثر مما يعبّر عن المساواة ؛ وهو يخفي العنف أكثر مما يزيله • ولكنه اذ يطالب بما ليس هو ، يتقدم خطوة أبعد مما هو • ثم أن الكياسة والتقيد بالشكل هما أخيراً اشارات بها يتعارف أعضاء المجتمع الواحد ، فيشعرون بانتمائهم شعوراً أوضح ، ويتعزز بذلك تضامنهم •

التنظيم الجماعي

ان اللبرالية الكلاسيكية تقصر دور الدولة في تحقيق التكامل على هذا العمل القانوني الذي يضع القواعد والأصول • صحيح أنها تسلم بضرورة الخدمات ذات النفع المشترك : كطرق المواصلات ، والمراسلات البريدية ، ووسائل الاعلام والتربية، وتنظيم الصحة، واصدار العملة، وما الى ذلك• ولكنها ترى أن المبادهة الفردية والمشروع الحر يضمنان عمل هذه الخدمات بأقصى درجة من النجع ، باستثناء بعض الأمور: كالقضاء والشرطة والجيش والدبلوماسية • ففي هذه الميادين فقط ، وهي ميادين متواضعة ثانوية ، تكون الضرورة الى تنظيم اجتماعي تتولاه السلطة السياسية •

ان هذه النظرية تعبِّر عن وضع مجتمعات ما تزال قليلة النمو التكنيكي ، مجتمعات مؤلفة من جماعات منفصلة بعضها عن بعض ، منطوية على نفسها بعض الانطواء ، مجتمعات ينمو انتاجها في اطار وحدات صغيرة ، ولا تلعب فيها السلطة المركزية الا دوراً ضعيفاً في الواقع • ففي الاقتصاد الزراعي المغلق ، حيث تكاد تعيش كل طائفة من أراضيها وحدها ، لايكون للخدمات الجماعية وجود • وينفتح الاقتصاد في المرحلة الأولى من الرأسمالية وتنمو التجارة وينمو التبادل فتتكاثر الخدمات الجماعية • ولكن المبادهة الفردية هي التي تؤمنها بوجه عام ، وتظل قليلة الشأن في حياة الجماعة • ان النزعة الفردية والشك في الدولة يقابلان هذه الأنماط من البنى الاجتماعية • ونحن نجدهما اليوم في عقلية اصحاب الحرف وصغار التجار والفلاحين المتمسكين بالتقاليد المنطوين على أنفسهم وعلى علاقاتهم الشخصية • فالاختناق التدريجي الذي تعانيه هذه الرأسمالية القديمة بقيام رأسمالية حديثة يثير لدى هذه الفئات ردوداً عدوانية من الطراز البوجادي•

ان بنية المجتمعات الصناعية المعاصرة تختلف عن ذلك كل الاختلاف. فالخدمات الجماعية فيها كثيرة ضخمة . ان الاقتصاد في حاجة الى هـذه الخدمات الجماعية : ادارة شئون البلاد ، الأشغال الكبرى ، الطرقات ، المواصلات السلكية واللاسلكية ، البحث التكنيكي في الميادين الأساسية ، الخ . والخدمات الاجتماعية فيها تتسع بالضرورة : التربية والتعليم ، الحماية من الأخطار ، المعونة ، الصحة العامة ، الخ . والدفاع الخارجي يصبح في هذه المجتمعات الصناعية المعاصرة معقداً واسع النطاق باهظ التكاليف : ان الجيوش الحديثة واحدة من أكبر المنظمات الانسانية ، وتجهيزها يقتضي أكبر نفقة . صحيح أن جزءاً من هذه الخدمات يمكن أن يتولاه النشاط الخاص القائم على التنافس . ولكن هذا الجزء يقل يوماً بعد يوم بالقياس الى المجموع . ما من أحد يماري في هذا الآن . حتى أن اقتصاديين أمريكيين قد بينوا هم أنفسهم أن القطاع الجماعي يظل متخلف النمو في اقتصاد رأسمالي صرف ، وأن هذا التأخر يعرقل الازدهار العام . فالدولة وحدها تستطيع أن تؤمن الخدمات المشتركة تأميناً مناسباً . فوظيفة التنظيم الاجتماعي التي تقوم بها الدولة تصبح اذن على جانب عظيم من خطورة الشأن .

ثم ان هذه الوظيفة تتجاوز ميدان الخدمات المشتركة ، الذي لايتناول الا قطاعات خاصة من الحياة الاجتماعية . ان التطور التكنيكي يجعل السلطة هي المنظّم العام للجماعة ، ينسّق نشاط جميع القطاعات الخاصة في اطار تخطيط شامل . فما التخطيط الاقتصادي الا جانب من جوانب وظيفة التنظيم الاجتماعي في الأمم الحديثة ، أو قل ان الاقتصاد ليس الا جزءاً من التخطيط الشامل . فمن خلال اختيار الخطة التي تتناول توظيفات رءوس الأموال ، وأفضليات التنمية ، وغير ذلك تكون جميع جوانب الحياة القومية موضع بحث . فالتربية ، والثقافة ، والفن ، والتقدم العلمي، وادارة شئون البلاد ، وتخطيط المدن ، وطراز الحياة ـ وكذلك القوة

العسكرية ، والمساعدات الفنية للأمم المتخلفة ، أي أسس الدبلوماسية ــ كل ذلك انما تحدده اتجاهات الخطة الى حد كبير . فتنظيم الدولة للمجتمع يمتد الى مجموع الفعاليات الجماعية .

وان لنمو هذه الوظيفة التي تتولاها الدولة في تنظيم الجماعة آثاراً في بنية الدولة نفسها . فنمو الجهاز التنفيذي بالقياس الى الجهاز التشريعي ينشأ عن ذلك مباشرة . ان أولية الجهاز التشريعي تقابل مجتمعات ماتزال ضعيفة التكامل ، مجتمعات تكون فيها المشاريع الخاصة هي التي تؤمن الفعاليات الجماعية الرئيسية ، مجتمعات يكون فيها الدور الرئيسي الذي تقوم به السلطة هو الحد من النزاعات بين الأفراد، وبين الفئات الاجتماعية، والمساعدة في وضع التسويات التي تقيدها ، وتحديد التسويات العامة ، وادارة المصالح المشتركة التي تنتمي الى النوع الاداري (الشرطة ،الجيش، جباية الضرائب) . أما في مجتمع يسوده التخطيط ، حيث تتولى الدولة تنسيق مجموع الفعاليات الجماعية ، فان وظيفة التنظيم هذه لايمكن أن تتولاها الأجهزة التشريعية ، وانما يجب أن تتولاها الحكومة ، فتصبح الحكومة مركز اندفاع وتقرير سياسي . ان الضعف الذي أصاب المجالس النيابية ، والنمو الذي عانته الأجهزة التنفيذية ، وهما صفتان يشترك فيهما التطور المعاصر في جميع البلدان الديموقراطية ، هما نتيجتان سياسيتان للتحول الذي طرأ على البنيانات الاجتماعية الاقتصادية ،والذي نشأ هو نفسه عن التقدم التكنيكي .

تربية المواطنين

لايتوقف التكامل على بنيانات المجتمع فحسب ، بل يتوقف أيضاً على سيكولوجية أعضاء هذا المجتمع . صحيح أن هذه هي انعكاس تلك الى حد ما ، ولكن الى حد ما فقط . ان في وسع التربية أن تزيد التكامل على أشكال شتى . انها تزيده أولا بجعل المواطنين يعون ضرورة تقليل الصراعات التي

تفرّق بينهم ، ويدركون أهمية التضامنات المادية التي تجمع بينهم . وهي تزيده ثانياً بتنمية المشاعر الجماعية في نفوسهم .

ان السلطة السياسية تستعمل التربية لانماء التكامل على نطاق واسع . صحيح أن هذا التكامل يكون في بعض الأحيان تكاملا كاذباً يقنّع سيطرة الفئات والطبقات التي تمسك بزمام السلطة . وسنرى هذا الجانب من جوانب المشكلة فيما بعد . ولكن حتى في هذه الحالة ليس كل شيء تمويهاً وكذباً . ان للتربية دائماً ـ على وجه التقريب ـ وظيفة تحقيق تكامل حقيقي ، الى جانب وظيفة التمويه ، وانما تختلف نسبة كل من الأمرين باختلاف انظمة الحكم وباختلاف العصور . ان التربية هي في جميع المجتمعات الوسائل الأساسية لدمج الأجيال الجديدة في المجتمع وادخالها اليه وتكاملها فيه . والسلطة السياسية لاتتولى هذه الوظيفة كلها أبداً . فحتى في الأنظمة السياسية الدكتاتورية يكون للأسرة تأثير كبير في السنين الأولى من العمر ؛ كما أن الوسط العائلي والعلاقات القريبة بعد ذلك (الأصدقاء ، الرفاق ، الخ) تبث في الأفراد « بالامتصاص » أثراً تربوياً كبيراً . ولكن السلطة السياسية تساهم دائماً في التربية مساهمة قليلة أو كثيرة ، ومساهمتها تتجه خاصة الى التكامل الاجتماعي .

وللتكامل بالتربية شكلان في الأمم الحديثة . أما الشكل الأول فهو التكامل بتعليم مباشر لأنواع التضامن التي تربط الفرد بالمجتمع ، وهذه هي التربية المدنية . فبعض المدنيات تلح على الجانب الأخلاقي من هذا التضامن وتعلم واجبات المواطن تجاه الجماعة . وبعضها الآخر يبرز الجانب التجاري ان صح التعبير ، ويبيّن الفوائد التي يجنيها المرء من حياته في الجماعة . والجانبان يكمل أحدهما الآخر ، وهما يُعلّمان معاً في أكثر الأحيان . ثم أن التربية المدنية تستند دائماً على التاريخ استناداً كبيراً : فالصورة التي تقوم في أذهان أعضاء الجماعات عن ماضيهم عامل هام من عوامل التكامل

الاجتماعي • فالتربية المدنية لابد أن تكون قومية دائماً ، لأن وظيفتها نفسها هي تقوية التعلق بالجماعة التي هي الأمة في العالم الحديث • وهي لذلك يمكن أن تؤدي الى تعزيز الصراعات مع الأمم الأخرى ، ومن أجل هذا بذلت الجهود منذ بضع سنين للحد من التعصب القومي في التربية ، ولا سيما في تعليم التاريخ •

وأما الشكل الآخر لاتجاه التربية الى التكامل الاجتماعي فهو تلاؤم الأفراد التكنيكي مع الوظائف التي سيقومون بها في الجماعة • فمما لاشك فيه أنه اذا تحقق هذا التلاؤم تحققاً صحيحاً كان التكامل الاجتماعي أقوى في المجتمع منه حين يعج هذا المجتمع بأفراد خائبين غير متلائمين • لقد تحقق هذا التلاؤم خلال عصور على صورتين : فكان للصفوة تربية تناسب وظائفها ، وكان للجمهرة حرماناً من التعليم يمنعها من ادراك الاضطهاد الواقع عليها ، ويمنعها من التمرد على هذا الاضطهاد ، وكان تربية دينية تعلم الاذعان • أما في المجتمعات الصناعية ، حيث لابد من تعليم كاف لجميع الناس ، فان التلاؤم مع الوظائف الاجتماعية المقبلة أصعب • وليس يمكن تحقيق هذا التلاؤم بغير نظرة تستبق تطور المجتمع في السنين القريبة • وهو يدخل في مهمة التخطيط الشامل الذي تستطيع الدولة وحدها أن تتولاه • هكذا يميل دور السلطة في التربية الى الازدياد •

ثم ان التربية لاتتناول الصغار فحسب ، بل تتناول الكبار أيضاً ، وذلك عن طريق الاعلام ، الذي لايسهل تمييزه عن الدعاية • أما في الدول الديموقراطية فان الاعلام والدعاية انما يستعملهما الافراد والفئات (الأحزاب السياسية ، الصحف ، المشاريع الخاصة ، جماعات الضغط) بالتنافس مع الدولة • فهما اذن سلاح صراع سياسي من جهة ، وأداة تكامل اجتماعي من جهة أخرى • وطبيعي أن الصورة الأولى تحد من نمو الصورة الثانية • ان الدعاية التي تقوم بها السلطة يقل أثرها حين لا تحتكر السلطة

وسائل الاعلام ، حين لا يكون صوت السلطة هو الصوت الوحيد الذي يصل الى أسماع المواطنين . ومع ذلك فهي تدوّي دوياً أقوى من دوي الدعايات الأخرى . ان التصريحات الضخمة التي تدلي بها الحكومات تحظى دائماً باهتمام الصحف لأنها أخبار هامة . وفي بلد ديموقراطي لبرالي له محطات تلفزيون خاصة ، يمكن أن يظهر دوجول وخروتشيف على الشاشات الصغيرة كلما شاءت هذه المحطات ذلك ، لأن الرجلين يجتذبان الجمهور . ان الحاكمين « نجوم » في نظام يسيطر عليه الميل الى « ابراز النجوم » . وفي وسعنا أيضاً أن نفرق بين الدعاية للسلطة والدعاية للأمة . ان الحكم الديموقراطي يحدُّ من الأولى أكثر مما يحدُّ من الثانية ، الموجهة الى التكامل الاجتماعي . ان دور الدولة في هذا الميدان يظل أضيق كثيراً منه في أنظمة الحكم الاستبدادي . لكنه يبقى كبيراً مع ذلك .

الاكراه الاجتماعي

ان اللجوء الى الدرك والشرطة والجيش والسجون والجلاد هو الوسيلة الأخيرة من وسائل السلطة لتحقيق التكامل في المجتمع . وان مجرد احتكار الدولة العنف لمصلحتها ، وانتزاعها الأسلحة الحربية من الأفراد والفئات ، لهو شكل أول من أشكال التكامل ، لأن ذلك يمنع المواطنين والجماعات من استعمال العنف بأنفسهم في نزاعاتهم السياسية . وان التهديد باستعمال القوة اذا لم تشأ الأطراف المتنازعة أن تنتهي الى تسوية ، ليساعد كثيراً في وضع هذه التسوية . لأن كل طرف من الأطراف المتنازعة لا ينظر عندئذ فيما يربحه وما يخسره بالقياس الى الطرف الآخر فحسب ، بل ينظر كذلك فيما قد يخسره اذا هوى عليه سيف السلطة . قد لا يرضى المتخاصمون عن القاضي الذي يفصل بينهم ، الا أن عليهم أن يذعنوا لحكمه . والتسويات العامة التي تنشأ عن القوانين والقواعد ، يصعب تطبيقها ، مهما تكن درجة عدالتها ، اذا كان في وسع المواطنين أن يرفضوها : ولكن « القوة تبقى

للقانون » لأن القانون يستند الى القوة . ان التكامل الاجتماعي ، في صورته السلبية التي تضيق النزاعات أو تزيلها ، يدين للاكراه الذي تعمد اليه السلطة بأشياء كثيرة ، والسلطة تعمد الى هذا الاكراه على قدر ما تكون الصراعات عميقة ، وعلى قدر ما يكون نزاع الطبقات والفئات والأفراد حاداً، أي على قدر ما يكون التكامل الاجتماعي تبعاً لذلك ضعيفاً .

يقول بعضهم ان الاكراه الاجتماعي يكفل أيضاً التكامل الايجابي ، أي نمو التضامنات . وهذا يبدو غريباً من اول نظرة . فاذا كان لابد من استعمال العنف مع الأفراد لابقائهم في حضن الجماعة ، أفليس هذا دليلا على أن مشاعرهم الجماعية ضعيفة ؟ ولكن بعض الأخلاقيين يرون أن العنف يخلص البشر من أهوائهم السيئة ويحررهم من الشر ويجعلهم يعون مصالحهم الحقيقية ، وهو بذلك يبث فيهم مزيداً من الروح الاجتماعية . حين قال جوزيف دوميتر ان الجلاد هو العماد الرئيسي الذي تقوم عليه المجتمعات ، فقد كان يرى أن الارهاب وحده يمكن أن يحمي الأفراد من سيطرة ميولهم الرديئة ، وأن يوجههم الى حياة اجتماعية سليمة . ان هذه النظريات العتيقة ، المستوحاة من المسيحية المزعومة ،مسيحية عصر التفتيش، قد رجع اليها الفاشستيون الذين يرون،كما يرى السيدمونترلان ،أن«ركل الأدبار بالأرجل هو الذي يصنع أخلاقية الشعوب » . وكثير من المحافظين المعتدلين في الظاهر يرون هذا الرأي أيضاً ، لكنهم لا يجرأون أن يعلنوه.

ليس اليمين وحده هو الذي يطالب بأن تستعمل السلطة العنف لتنمية الروح الاجتماعية . ان العقيدة اليعقوبية التي رأت في « الارهاب » أداة ضرورية لسيطرة الفضيلة ــ أي لسيطرة الحس المدني ــ تؤدي الى هذه النتائج نفسها . ولكن الاستدلال الذي يؤدي الى هذه النتائج مختلف . فاليمين يرى أن الانسان يولد شريراً ، فطبيعته طبيعة غير اجتماعية : « الانسان ذئب على أخيه الانسان » . وطبيعته هذه تعارض قيام أية حياة

جماعية حقيقية . فالسلطة تستعمل القوة مع المواطنين كما يستعمل المروِّض القوة مع الحيوانات : انها تستعملها من أجل أن تقومهم ، من أجل أن تحل محل طبيعتهم الأولى الخبيثة طبيعة ثانية طيبة . هكذا كانت التربية القديمة تستعمل المقرعة لحمل الأطفال على الخير . هذا هو رأي اليمين . ولا كذلك رأي اليعاقبة تلاميذ روسو . فهؤلاء يذهبون ، كما ذهب روسو، الى أن « الانسان يولد خيِّراً وأن المجتمع هو الذي يفسده » فليس للعنف هدف نفسي هو تغيير الطبيعة الانسانية ، بل هدف اجتماعي هو تحطيم المؤسسات والعادات الاجتماعية التي أفسدت الانسان ، وذلك من أجل تحريره ، أو من أجل « انهاء ضياعه » على ما قد يقول ماركسي . ان نظرية دكتاتورية البروليتاريا لهي امتداد للنظرية اليعقوبية في « الارهاب » . فالانسان يولد خيِّراً ولكن الرأسمالية تفسده . فلابد من العنف لازالة نظام الاضطهاد والاستغلال والضياع : لابد من عنف ضد الدولة أولا ، ما ظلت الدولة في أيدي المستغلين ، وهذه هي الثورة . حتى اذا استولت طبقة البروليتاريا على الحكم بعد ذلك ، حولت قوة الدولة ضدَّ المستغلين، واستعملتها لتحطيم جميع بقايا الاستغلال، وهذه هي دكتاتورية البروليتاريا. ان كلمة الدكتاتورية تعني سلطة قاسية عنيفة لا ترحم ، لأن الذين كانوا يمارسون الاستغلال ما يزالون أقوياء ، ولأن المؤسسات الرأسمالية والعادات الرأسمالية ماتزال عميقة الجذور في المجتمع ، فلا يمكن استئصالها باللين والرفق . حتى اذا تمَّ هذا التطهير ، وأزيلت جميع بقايا الاستغلال ازالة تامة ، استطاع البشر عندئذ أن يعيشوا في مجتمع تسوده الأخوة ويسوده التضامن ، مجتمع متفق وطبيعتهم الأصلية التي ضيعتها الرأسمالية . ففي هذا المجتمع ينقطع العنف ، ويصبح اللجوء الى القوة أمراً لا حاجة اليه : وتميل السلطة نفسها الى الزوال .

ثمة فرق آخر يفصل اليمين عن اليسار فيما يتعلق باستعمال العنف لتنمية الروح الاجتماعية . فالمحافظون يرون أن استعمال العنف لابد أن

يكون مستمراً • ذلك أن البشر سيظلون دائماً شريرين ، ولن يكون ترويضهم نهائياً مهما يكن قاسياً وكاملا • ان البشر ، كالأسد الذي يهم في كل لحظة أن يفترس مروّضه الذي يدين له بكل شيء ، يهمّون في كل لحظة أن يعودوا الى أهوائهم الفاسدة • فالثقافة والتهذيب والتمدن مبان سرعان ما تنهار ، ولابد للابقاء عليها من يقظة دائمة لاتنقطع • ان على السلطة أن تظل شاهرة سيفها تهمُّ ان تضرب • وان عليها أن تضرب بقسوة متى لاحظت أول حركة مشبوهة ، تفادياً لهجمة الجماهير الشعبية التي ترتد الى وحشيتها ، فيمكن أن تهدم تهديماً أعمى أركان النظام الذي تستفيد منه هي نفسها • هكذا قال موراس : « ان ما يُنتزع من العصا لا يُنتزع من العصا ولا من السلطة التي تمسك العصا ، بل ينتزع من الشعب بأسره • ان الأمة والنوع الانساني هما أول من يهن حين تهن العصا » •

ولا كذلك اليعاقبة والماركسيون ، فهؤلاء يرون استعمال الدولة العنفَ في سبيل تنمية التضامن أمر موقت • فالأنانية والخبث اللذان يتصف بهما البشر ناشئان عن البنى الاجتماعية التي تقيم بينهم التفاوت والاستغلال ، وتهب لبعضهم أن يسيطر على بعضهم الآخر وأن « يضيّمه » • حتى اذا هُدّمت هذه البنى تهديماً كاملا عاد البشر الى طبيعتهم الاجتماعية الأصلية ، وذهب العنف الى غير رجعة ، وزالت الدولة من حيث هي أداة اكراه ، ولم يبق منها الا جهاز تكنيكي يكفل التخطيط ويتولى تنظيم المجتمع ، كتلك الاشارات الأوتوماتيكية التي تنظم مرور السيارات في المدن • ولن يبقى عندئذ درك ولا شرطة ولا عسكريون ولا سجون ولا جلاّدون ، وسيستمر التكامل الاجتماعي وينمو من تلقاء نفسه ومن غير اكراه بحكم الطبيعة الانسانية وحدها بعد أن عادت الى نفسها • ان السلطة لا تستعمل العنف الا لتكسر القيد ، حتى اذا تحرر البشر عاشوا بعد ذلك من غير حاجة الى عنف •

ويقف اللبراليون الجدد المعاصرون موقفاً وسطاً بين ذينك الموقفين • فهم ، كاليعاقبة والماركسيين ، لا يعتقدون بأن الدول تقوم على لجوء دائم الى القوة ، ويرون أن البشر طيبون اجتماعيون بطبيعتهم ، فلا حاجة ، على وجه العموم ، الى العنف من أجل دمج النـاس في الجماعة وتحقيق تكاملهـم معها، بل ان هذا العنف يضرُّ ولاينفع • ولكنهم، كالفاشستيين والمحافظين، لا يعتقدون بأن السلطة تستطيع أن تستغني عن الاكـراه ، ويرون أنهـا مضطرة الى استعماله أحياناً لتعزيز الروح الاجتماعية • غير أن هذا اللجوء الى العنف أمر ثانوي هامشي • فهو يُمارَس ضدَّ أفراد قلائل عاجزين عن الاندماج في الجماعة والتكامل معها:وهؤلاء الأفراد أناس غيراجتماعيين، أناس غير أسوياء ، أناس مرضى في حاجة الى عنف طبي أكثـر مما هم في حاجة الى عنف بوليسي ، في حاجة الى المستشفى أكثر مما هم في حاجة الى السجن • الحق أن هذه الأفكار الشائعة كثيراً لدى بعض علماء الاجتماع الغربيين خطرة أشد الخطر • ذلك أننا اذا وصفنا الفرد بأنه شـاذ وبأنـه مريض حين يكون غير اجتماعي ، كنا نحكم على جميع المتفردين وعـلى جميع من هم بين البشر أقلية ضئيلة • وليس يزيد الطمأنينة أن نقترح لهم عنفاً معقماً ، عنفاً يرتدي قميصاً أبيض ، بدلا من الشرطة والجلادين •

في وسعنا أن نتساءل ، بتجاوز هذه النظريات ، أليس يبدِّل التقدمُ التكنيكي الاكراه الاجتماعي ؟ ان الاستعاضة بالمرضين عن السجانين يرجع الى هذا التطور • ويمكن أن نقول بوجه أعم ان نمو التنظيم الجماعي يؤدي الى اكراه من نوع بوروقراطي ناشيء عن تضامن ميكانيكي شبيه بتضامن أجزاء الآلة • ان كل جزء من الآلة خاضع للمجموع بالقوة ولا يستطيع الافلات منه • ان الاستعاضة عن الشرطي بالاشارات الأوتوماتيكية ليس ازالة للاكراه الاجتماعي بل تغييراً له • ان علاقات المواطن بالدولة الحديثة تزداد شبهاً بروايات كافكايوما بعد يوم •صحيح أن متأملي التقدم التكنيكي يبالغون في أوصافهم كثيراً • لكن أقوالهم لايمكن اهمالها مع ذلك •

الفصل الثالث

أتكامل أم تكامل كاذب ؟

حين وصفنا أساليب التكامل التي تستعملها السلطة لم نتساءل هل تعمل السلطة في اتجاه تكامل صادق أم هي تعمل في اتجاه تكامل كاذب يقنّع في واقع الأمر مشاركتها في الصراعات السياسية لمصلحة أحد الأطراف المتصارعة ؟ هل تعمد الدولة الى القواعد والأصول والتنظيم الجماعي والتربية والدعاية والدرك والشرطة والسجون ، هل تعمد الدولة الى هذه الوسائل كلها من أجل النظام والانسجام الاجتماعي والعدالة ، أم أن هذه الأهداف الرسمية تغطي أهدافاً أخرى مختلفة عنها كل الاختلاف لكنها لا تعترف بها ؟ ان العقائد المحافظة تجيب على هذا السؤال منذ أقدم العصور بالجواب الأول ، كما أن المذاهب الثورية تجيب عليه بالجواب الثاني . ولكن المذاهب الثورية تميز بين السلطة القائمة التي تحاربها هذه المذاهب وبين السلطة المقبلة التي تريد هذه المذاهب أن تُحلّها محلّها ، وترى أننا بالانتقال من السلطة الأولى الى السلطة الثانية ننتقل من التكامل الكاذب الى تكامل صادق .

التكامل الوهمي

يرى بعضهم أن النظرية القائلة بأن الدولة تحقق التكامل وتكفل الخير المشترك وتخلق النظام والعدالة ليست الا وهماً . ان الدولة تزعم أنها تجسّد المصلحة العامة ، وأنها تعمل في سبيل تغليب هذه المصلحة العامة على المصالح الخاصة ؛ وهي تنصب نفسها حكَماً فوق النزاع ، وقاضياً مستقلا عن الأطراف المتنازعة . لكن هذا كله ليس في رأي هؤلاء الا كذباً وتضليلا . فالدولة في الواقع هي في أيدي بعض الأفراد أو بعض الفئات

الاجتماعية التي تستعملها لتحقيق مصالحها الخاصة: انها منخرطة في النزاع، تقاتل الى جانب أحد الأطراف المتنازعة ضدّ الأطراف الأخرى • انها تدعم سيطرة أقلية تتمتع بامتيازات على جمهور من المستغَلّين • فالحاكمون والموظفون والقضاة والشرطة والعسكريون والجلادون لا يعملون من أجل اقرار العدالة والنظام والتضامن لمصلحة جميع الناس، أي لتحقيق تكامل اجتماعي صادق، بل من أجل الابقاء على وضع يميزهم ومن يمثلونهم، وضع يسمونه نظاماً وما هو في حقيقة الأمر الا « فوضى قائمة » على حد التعبير الجميل الذي قاله مونييه •

ولاشك أن ميل الناس بطبيعتهم الى الأمن المادي والنظام المادي، وخوفَهم من العنف يلعبان دوراً كبيراً جداً في هذا الوهم• ان الدولة تؤمن دائماً نوعاً من « النظام » : النظام في الشارع، اختفاء الحروب الأهلية والنزاعات المسلَّحة • وهي تذيع بين الناس أن هذا النظام المادي نظام حقيقي صادق • ومما يخدم الدولة في هذا أن الناس يحلمون بالنظام والعدالة والانسجام والتضامن، وأن جميع البشر يحملون في أنفسهم تلك الأمنية العظيمة وهي أن يُفلتوا من عزلتهم وأن يتفتحوا في مجتمع سليم متكامل حقاً • ان المرء يتأثر دائماً في رؤيته للأمور بمايجب أن تكون عليه•

وتعلق كل انسان تعلقاً طبيعياً بالمجتمع الكلي، وتعلق كل مواطن بالأمة، يساعد الدولة في ذلك أيضاً • لقد سبق أن بينا التباس القيم القومية: ان هذه القيم القومية تعبر عن عواطف جماعية ومصالح عامة حقاً، ولكنها من جهة أخرى تخفي صراعات داخلية، لمصلحة النظام القائم • فاذا قلت ان هناك تعارضاً بين العاطفة القومية و « الانقسامات الحزبية » كنت تقنِّع استغلال بعض الطبقات للطبقات الأخرى، تحت ستار عناصر مشتركة بينها جميعاً، مضخماً هذه العناصر المشتركة مطففاً ذلك الاستغلال • واستعمال « العدو » ناجع جداً في عملية التمويه هذه • فان كل جماعة تميل الى رصّ

صفوفها وتقليل نزاعاتها الداخلية، اذا كان هناك تهديد أو خطر أو عدوان. لذلك تعمد جميع الدول الى التلويح بخطر العدو وتصويره أضخم مما هو، أو الى اختراع عدو مزعوم كيفما اتفق . فتارة يكون هذا العدو داخلياً : هو المسيحيون أو الحمر أو الرأسماليون أو الشيوعيون . وتارة يكون خارجياً : هو انجلترا بالنسبة الى فرنسا قبل « التفاهم الودي » ، وهو ألمانيا بالنسبة الى فرنسا فيما بين ١٨٧١ ـ ١٩٤٩ ؛ وهو الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى الغربيين ، وهلم جرا .

ثم ان الدولة الحديثة تظل وريثة الأشكال البدائية من السلطة ، القائمة على السحر والدين . لقد كان الحاكمون ، في المجتمعات القديمة ، رُسل قوى سحرية أو آلهة تحكم العالم والبشر : فلا يمكن أن ينشأ النظام الاجتماعي الا من الخضوع لهذه الأوامر العليا. وكان الناس يخضعون للسلطة اذن لأنها تعبر عن مشيئة الآلهة أو ارادة القوى الغيبية. وكانت السلطة تعبر عن هذه المشيئة أو هذه الارادة بمقدار ما تعمل وفقاً لطقوس وأشكال، كالكاهن الذي يدير قداساً . فليس شخص الكاهن بالأمر الهام ،ويستوي أن يكون الكاهن طيباً أو خبيثاً ، فانما حسبه أن ينطق ببعض العبارات ، حتى تستجيب القوة الالهية . لقد كانت سلطة الحاكمين الأقدمين من طبيعة كهذه . وليس لسلطة الحاكمين الحديثين طبيعة مختلفة اختلافاً كبيراً . ان فكرة المشروعية ، وفكرة الشرعية خاصة ، تؤديان الى الاعتراف بصلاحية القرارات التي تتخذها السلطة ، على أساس الشكل لا على أساس المضمون ، على أساس مناصب الزعماء لا على أساس كفاءتهم وعدالتهم . فيكفي أن ترتدي اللون الأرجواني وأن تحمل الصولجان،يكفي أن تُقدَّس في ريمس أو أن تنال التأييد الشعبي حتى تصبح أوامرك هي القانون والعدل والنظام الاجتماعي .

وان رجال القانون يدعمون هذا التضليل ، على غير شعور منهم في

أكثر الأحيان ، اذ يعالجون الأمور في النظر لا في العمل • يقولون ان القانون يعبرِّ عن الارادة العامة ، على حين أن القانون يعبرِّ عن ارادة مجلس تم انتخابه في هذا الظرف أو ذاك من الظروف ، فربما أدى الى تشويه التعبير عن الرأي العام ؟ ويقولون ان القضاة يحققون العدالة ، على حين أنهم يعبرون عن مفاهيمهم في العدالة التي تمثل انتماءهم الاجتماعي وتربيتهم واهواءهم • ان الحق من أكبر وسائل التمويه التي تستعملها السلطة • وحتى رجال القانون المثاليون الذين يفرقون بين الحق والقانون، بين الحق الوضعي الذي تقرره السلطة ، وبين الحق الطبيعي القائم على العدالة الحقيقية ، شركاء في هذا التضليل • ان الحق الوضعي يستمد من الحق الطبيعي بعض مهابته •

التباس الدولة

لاينكر بعض المحافظين أن الأقلية المتمتعة بالامتيازات تستعمل السلطة من أجل المحافظة على امتيازاتها وثرواتها ازاء جمهور يعيش في الفقر وصنوف الحرمان • ويقولون ان اقتسام خيرات الأغنياء لن يبدِّل كثيراً حالة الفقراء ، على حين أن ثروات الأقلية تتيح لها أن تنمِّي الفن والثقافة والعلم والمدنية ، وأن تحقق بذلك تقدماً للبشرية بأسرها • فاذا حما أصحاب الامتيازات القابضون عَلى السلطة مصالحهم الخاصة ، كانوا يحققون المصلحة العامة على نحو غير مباشر ، لأن هذه الامتيازات تعود بالنفع على الناس كافة • ويزعم آخرون أن السلطة انما تقع بطبيعة الحال بين أيدي من هم أعظم كفاءة من غيرهم ، تقع بين أيدي « الصفوة » نتيجة « للتنازع على البقاء » ، فالمجتمع بذلك انما يُحكم أحسن حكم ممكن وان يكن هذا الحكم قائماً على التفاوت • ان جميع هذه النظريات تعترف بأن التكامل السياسي وهمٌ بعضُه ،ولكنها تقرر أنه ليس وهماً كلُّه •

وحتى النظريات الماركسية التي تفضح ما يتصف به التكامل من أنه

وهم كاذب ، تعترف له ببعض الحدود • ان الدولة ، في الماركسية ، هي ثمرة صراع الطبقات ، قامت في لحظة من لحظات تطور هذا الصراع • والسلطة السياسية تقابل تبدلا في أساليب الاضطهاد التي تستعملها الطبقة المسيطرة • فهي تستعيض عن السيطرة العنيفة الوحشية الفظة بسيطرة أقرب الى الاعتدال في ظاهر الأمر ، سيطرة منظمة قانونية أجدى وأنجع • فوسائل عمل الدولة ـ من قواعدوأصول، وتنظيم مشترك ،وتربية،ودعاية، واكراه اجتماعي ـ لا تخلق نظاماً حقيقياً ، ولا تحقق تكاملا صادقاً ، بل تعزز سيطرة احدى الطبقات على الطبقات الأخرى تحت ستار النظام والتكامل • ان الهدف الحقيقي من الجهاز التشريعي والاداري والبوليسي انما هو المحافظة على امتيازات الطبقة المسيطرة باستغلال الطبقات الخاضعة لهذه السيطرة • هكذا كانت الدولة أولا في أيدي مالكي الأراضي ، فكانوا يستعملونها للسيطرة على عبيدهم ثم على قنانهم ؛ ثم صارت الدولة بعد ذلك الى أيدي البورجوازية التي تملك المشاريع الصناعية والتجارية ، فهي تستعملها للسيطرة على الطبقة العاملة •

ولكن الماركسية تسلم مع ذلك بأن الدولة لا تكون في خدمة طبقة واحدة في تلك الظروف الاستثنائية الانتقالية التي يقوم فيها توازن بين عدة طبقات • فحين تحتفظ طبقة هابطة (كانت الى ذلك الحين مسيطرة)بقدر كاف من القوة يتيح لها أن لا تُزال ازالةتامة ، وتكون طبقة صاعدة (كانت الى ذلك الحين مسيطراً عليها) لا تملك بعدُ من القوة قدراً كافياً لطرد الطبقة الأولى ، فان الدولة يمكن أن تحقق التوازن بين الطبقتين الى أمد قصير • تلك كانت حالة الملكية المطلقة في القرن السابع عشر ، والقرن التاسع عشر ، وحالة البونابرتية الفرنسية في عهد الامبراطورية الأولى والامبراطورية الثانية ، وحالة بسمارك في ألمانيا ، وحالة كيرنسكي في روسيا • ففي هذه الأحوال تكون الدولة في موقف الحكَم الى حد ما •

فهي فوق النزاع قليلا ، وهي لا تعمل لمصلحة طبقة واحدة ، وانما تحاول أن تقوم بين الطبقات المتوازنة تسويات : وهي تمضي اذن في اتجاه تحقيق التكامل . وهذا التكامل يظل جزئياً : لأن الدولة لا تراعي مصالح جميع طبقات المجتمع ، بل تراعي مصالح الطبقات التي قام بينها توازن ؛ فالملكية المطلقة في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، والامبراطورية الاولى بفرنسا ، راعتا مصالح الارستقراطيـة والبورجوازية ، لكنهما لم تراعيـا مصالح الفلاحين والطبقة العاملة .

على أن الماركسيين لا ينبذون نبذاً كاملا فكرة أن الدولة تعمل من أجل تكامل اجتماعي صادق . ان الدولة ، في اطار النظـام الرأسمالي ، تخدم البورجوازية ، وبواسطة الدولة انما تبقي البورجوازية سيطرتها . والثورة بالنسبة الى البروليتاريا هي الاستيلاء على جهـاز الدولة هـذا ، وانتزاعه من البورجوازية ثم توجيهه ضدَّها بجعله يخدم بناء الاشتراكية . وفي هذه المرحلة الثانية تظل الدولة جهاز قمع في أيدي الطبقـة المسيطرة التي هي الطبقة العاملة . فهذه الطبقة المسـيطرة تستعمل جهـاز الدولـة لمصلحتها الخاصة وهي تحطيم بقايا النظام الرأسمالي وبقايا الاستغلال . ولكنها اذ تفعل ذلك تعمل لمصلحة جميع الناس ، لأنها تزيل كل استغلال وكل سيطرة وكل اضطهاد ، وتحطم أركان التعارضات التي كانت تولد صراعات الطبقات ، وتأذن بقيام مجتمع متكامل تكاملا تاماً، مجتمع تزول منه الدولة ، لأنه لن يكون ثمة حاجة الى سلطة سياســية أو الى قهر . ان البروليتاريا اذ تسعى الى تحقيق مصلحتها الطبقية تعمل لخير الانسانيـة بأسرها . فاذا أمسكت زمام الدولة في المرحلة التي تعقب الثورة وتُبنى فيها الاشتراكية ، قامت هذه الدولة بتحقيق تكامل صادق ، فبفضل الدولة ، وبفضل الدكتاتورية التي تمارسها البروليتاريا عن طريق الدولة ، يمكن بناء مجتمع انساني قائم على العدالة والانسجام والتعاون ، أي مجتمع متكامل تكاملا تاماً .

لقد أخذوا على هذه النظرية أنها هي ذاتها وهم • ان كل حزب يميل الى الاعتقاد بأن الدولة تحقق المصلحة العامة حين يملك هو زمامها ، وبأنها تحقق مصلحة خاصة حين تكون في أيدي خصومه • صحيح • ولكن هذه النسبية في وجهات النظر لاتنفي أن بعضها أصدق من بعضها الآخر • ان فلسفة في الغايات والوسائل قد ساهمت في اشاعة خلط يفيد الطبقات المتمتعة بالامتيازات ويفيد «الفوضى القائمة» • نحن لانكر أن هناك وسائل لايمكن تبريرها ، مهما تكن الغايات التي تدعي هذه الوسائل أنها تريد تحقيقها • ولكن هذا لاينفي أن الغايات ليست جميعاً ذات قيمة واحدة ، وأن الغايات، اذا تعادلت الوسائل ، هي التي تفصل في قيمة السلطة • ان الدكتاتورية سيئة في ذاتها ، ولكن الدكتاتورية التي تحاول أن تبني المساواة بين البشر وأن تحطم تسلط أصحاب الامتيازات ، وأن تحرر الشعب من الاستغلال والاحتقار ، أقلُّ سوءاً من دكتاتورية تُبقي اضطهـاد حكم أوليغـارشي لشعب يعيش في البؤس والذل • ان كاسترو "خير" من باتيستا ، لا لأنـه يستعمل وسائل أقل هولا من وسائل باتيستا ، بل لأنه يستعمل هذه الوسائل لهدف آخر • انك لاتستطيع أن تضع الشيوعية والفاشستية في سلة واحدة • ان الخلط بين الغايات ، وتطبيق الأخلاق على الوسائل وحدها ، يفيدان الفوضى القائمة التي يحاولان أن يخفياها تمويهاً •

ان الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة فيما يتعلق بالتكامل لاينفصل عن أدوار أولئك الذين يحرِّكون الدولة فعلا • ان كل تحليل شكلي يخلط بين المحتوي والمحتوى ، بين السيف وحامله ، لايمكن أن يـدرك الواقع • ان بعض التكامل السياسي وهمي دائماً • ان السلطة لاتكون أبداً في خدمة النظام الاجتماعي والمصلحة العامة وحدهما • وعكس هذا صحيح: ان اسوأ سلطة تحقق دائماً شيئاً من التكامل: تنشيء طرقاً ، تنظم المرور، تجمع نفايات المنازل ، تطفيء الحرائق • وبين هذين الحدين الأقصيين يتفـاوت توزع التكامل الصادق والتكامل الكاذب توزعاً كبيراً • ويتوقف ذلك أولا

على الذين يمارسون السلطة • فحين تكون الدولة في أيدي الطبقات التي تتمتع بالامتيازات ، فان هذه الطبقات تستعملها لمصالحها الخاصة في الدرجة الأولى وللمصلحة العامة في الدرجة الثانيـــة ، فها هنا يعظم نصيب الوهم ويقل نصيب التكامل • وحين تسقط الدولة في أيدي الطبقات التي كانت حتى ذلك الحين متسلَّطاً عليها مستغَلة ، فتحاول هذه الطبقات أن تمحو التسلط والاستغلال ، فانها تعمل للمصلحة العامة من خلال عملها لمصالحها الخاصة : فها هنا يقل نصيب الوهم ويزداد نصيب التكامل على الأقل الى اللحظة التي يصبح فيها المستَغلون القدامى مستِغلين جدداً • ومع ذلك فان هؤلاء يكونون ، حين حطموا الاستغلال الواقع عليهم ، قد أزالوا بعض أشكال التمويه ازالة نهائية •

على هذا الاساس يرى الماركسيون أنه سيجيء يوم يتحقق فيه تكامل تام صادق مبرأ من الوهم ، لأن الطبقة العاملة لا تزيل الاستغلال الواقـع عليها الا وتزيل جميع صور الاستغلال الى الأبد ؛ والغربيون ينكرون آلية هذا التطور ، ولكنهم يتصورون تطوراً آخر يقولون انه يمضي في هـذا الاتجاه نفسه • انهم يرون أن التقدم التكنيكي والاقتصادي سيمحو العوز ويحقق الوفرة ، فينهي بذلك الصراعات والتفاوتات واستغلال بعض الطبقات بعضها الآخر ، وأن السلطة ستنهض بوظيفة التكامل حقاً في يوم من الأيام•

* * *

الفصل الرابع

التكامل ومستوى النمو

لا يتفق الغربيون والماركسيون على الخطوط التي سيتبعها تطور المجتمعات الحديثة • ولكنهم يتفقون على الغاية التي ستصل اليها هذه الخطوط المختلفة ، وعلى المحرك الذي يؤدي الى التطور • انهم يرون ان حركة التاريخ الطبيعية تميل الى تقليل الصراعات وتنمية التكامل الاجتماعي، وأن هذه الحركة انما يولدها النمو التكنيكي • فأما الغربيون فيرون أن هذا النمو يؤثر تأثيراً مباشراً ، وذلك بتقليل العوز ، العامل الأساسي في النزاعات : فمتى قام مجتمع الوفرة، زالت أسس الصراعات وتحقق التكامل بطبيعة الحال • وأما الماركسيون فيرون أن النمو التكنيكي يؤثر تأثيراً غير مباشر • فطرز الانتاج الجديدة التي تنشأ عن التقدم التكنيكي تولّد نظم انتاج جديدة ، وتميل خاصة الى ازالة التملك الخاص ، أي الى محو صراع الطبقات الذي ينشأ عن التملك الخاص ، فيقوم عندئذ مجتمع" بغير طبقات، أي بغير صراعات •

ان ملاحظة الوقائع تؤيد هذا التفاؤل بعض التأييد • فلا نكران أن التقدم التكنيكي ينمّي التكامل الاجتماعي • ولكن الصعوبة تظهر حين نريد تعيين حدود مثل هذا التطور • ان بعض الغربيين ينضمون الى الماركسيين في رؤية مجتمع مقبل متكامل تكاملا تاماً تزول منه النزاعات ويسوده انسجام كامل• وقد نشك في امكان قيام مثل هذه« المدينة »الكاملة• غير أن تحليل العمليات التي قد تؤدي الى هذه الجنة الموعودة ، على نحو ما تصفها المذاهب الحاضرة ، يوضح تأثير التقدم التكنيكي في التكامل

الاجتماعي • فمن الشائق اذن ، وان لم نسلم بالنتائج ، أن نرى الاستدلال الذي يؤدي الى هذه النتائج •

ازدياد التكامـل

ان التقدم التكنيكي ينمّـي التكامل الاجتماعي بثلاث وسائل رئيسية: بتقليل التوترات الناشئة عن العوز ، بجعل البشر أقدر على فهم الآخرين وفهم المجتمع الذي يعيشون فيه ، بتنمية التضامن بين جميع أفراد الجماعة•

لقد ُعدَّ التفاوت بين حاجات الأفراد والخيرات المتوفرة ، في جميع الأزمان ، عاملا أساسياً في النزاعات الاجتماعية والسياسية • بشر" مفرطون في الكثرة يتنازعون خيرات مفرطة في القلة : ان هذه الصورة تمثل حالة الانسانية منذ أصولها حتى القرن العشرين • صحيح أنه ربما كان من الممكن تقليل الصراعات بتحقيق عدالة دقيقة في توزيع الخيرات • ولكن هذا المثل الأعلى الذي يرسمه النظريون لم يكد ُيطبق في يوم من الأيام •

ومع التقدم التكنيكي يلوح في الأفق امكان' قيام مجتمع يملك الوفرة، مجتمع يسمح فيه مستوى الانتاج بتلبية حاجات أفراده، لا حاجاتهم الأولية فحسب (من غذاء وكساء ومسكن) بل حاجاتهم الثانوية أيضاً (من رخاء وفراغ وثقافة) • صحيح أنه ما من بلد من البلدان قد بلغ هذه الدرجة من النمو حتى الآن ، لكن بعض البلاد اقتربت من هذه الدرجة • وصحيح أن حاجات البشر تتسع الى غير نهاية ، وأنها تزداد بازدياد تلبيتها : ولكـن كلما حـّلت محل الحاجات الأساسية حاجات ثانوية كان الاستياء أقل عمقاً، وكانت الصراعات التي يولدها الاستياء أقل حدة • وهذا التطور يميل الى تقليل الصراعات على نحوين : فهو أولا يجعل التفاوتات الاجتماعية محتملة• حين تكون قطعة الحلوى صغيرة فمن الطبيعي أن تلتفت الأبصار الى تقسيمها حصصاً ، ومن الطبيعي أن يشب شجار عنيف اذا جاءت الحصص متفاوتة •

أما اذا كانت قطعة الحلوى كبيرة يمكن أن تشبع جميع الناس أو أن تشبعهم تقريباً ، فان الاهتمام بمقدار الحصة يقل • منذ مائة وثلاثين عاماً كتب الثائرون من عمال النسيج بمدينة ليون على بنودهم : « الخبز أو الموت » • لقد كان الصراع السياسي عندئذ صراعاً من أجل الحياة حقاً • أما الآن فقد أصبح الصراع في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية صراعاً من أجل الرفاه والفراغ والثقافة ، وهذا يجعله أقل ضراوة •

ومن جهة أخرى نرى التقدم التكنيكي يمحو الأشكال الوحشية من اضطهاد الانسان للانسان • ان مستوى النمو التكنيكي في بلد من البلاد يقاس اليوم بعدد « العبيد الميكانيكيين » الذين يملكهم كل واحد من سكان هذا البلد : والعبد الميكانيكي هو مقدار من الطاقة الناشئة عن الوسائل التكنيكية يساوي مقدار الطاقة الذي يمكن أن يقدمها رجل بقوة العمل الجسمي • هكذا يحل العبيد الميكانيكيون محلّ العبيد البشر الذين ظلوا نوعاً من الضرورة خلال زمن طويل • يقول بعضهم ان اختراع زناق الفرس في القرن العاشر قد أتاح وحده محو العبودية والقنانة • لقد كانت الأقلية المتمتعة بالامتيازات لا تستطيع قبل وجود العبيد الميكانيكيين أن تكفل لنفسها حياة ممتعة الا بواسطة عبيد بشر • أما اليوم فالآت تكفيها • لقد أصبح التفاوت لا يقوم على عرق ودموع ودم ، كالماضي • وهذا التفاوت نفسه يقل ، لأن التقدم التكنيكي يتجه نحو قيام مجتمعات مؤلفة من طبقات متوسطة ، لا تكون فيها المسافة بين الأغنياء والفقراء كبيرة كما كانت في الماضي •

والتقدم التكنيكي لا يتجه الى التكامل السلبي فحسب ، بتقليل الصراعات ، وانما يتجه أيضاً الى زيادة التكامل الايجابي بانماء الاتصالات والتفاهم والتضامن بين البشر • فهو اذ يزيد وسائل المواصلات ويزيد

وسائل الاطلاع ، ينهي الانعزال والانغلاق ، ويجعل المجتمع ماثلا لجميع أعضائه • وهو اذ يرفع مستوى الثقافة يتيح لكل فرد أن يفهم الآخرين وأن يفهم الجماعة فهماً أصح وأكمل • وهو اذ يزيد تقسيم العمل يزيد ارتباط البشر بعضهم ببعض • على أن هذه النتائج ليست يقينية كالنتائج السابقة • فلعل التضامن والتفاهم والاتصال كانت في اطار الجماعات التقليدية الصغيرة أعمق وأصدق منها في اطار الجماعات الحديثة الكبيرة حيث تظل في كثير من الأحيان سطحية بل ومصطنعة •

ومهما يكن من أمر فان الملاحظة تؤكد أن التكامل يتقدم خلال التاريخ بنسبة تقدم التكنيك • ففي المجتمعات القديمة ذات الاقتصاد المغلق، تكون الخدمات التي تقدمها السلطة للجماعة قليلة ، سواء أكانت هذه السلطة متجسدة في الدولة البعيدة أم في الاقطاعي القريب • ولكن السلطة تقدم بعض الخدمات مع ذلك : السلامة من غزوات الاقطاعيين المجاورين أو الجيوش الأجنبية أو عصابات النهب ؛ التحكيم والقضاء ؛ قمع الجرائم التي تقع على الأشخاص والأموال ؛ استعمال الطاحونة المشتركة أو الفرن المشترك ؛ مراقبة العملة ، الخ • ولكن هذه الخدمات باهظة الثمن • فالسلطة تأخذ أكثر كثيراً مما تعطي • ان ممثليها يعيشون على كاهل البلد ويتمتعون بالترف والبذخ بين شعب فقير كل الفقر • كانت السلطة تخدم هؤلاء أكثر مما تخدم الجماعة • انها تحمي أصحاب الامتيازات خاصة • انها تدعم التفاوت • لذلك لابد لها من الاعتماد على العنف وعلى السلاح • ان بناء القصور المحصَّنة لم يكن يهدف الى حماية سكان المقاطعة من الغزوات الخارجية فحسب ، بل كان يهدف أيضاً وخاصة الى حماية أهل القصر من سائر السكان • لقد كانت قصور الملوك في أول الآمر قلاعاً مسلَّحة محميَّة ليكون الملك في مأمن من عداوة شعبه •

وما يزال هذا الوضع قائماً في جزء كبير من العالم الراهن • ففي

أمريكا اللاتينية ، وفي أفريقيا ، وفي آسيا ، ما يزال أكثر السكان يعيش في اقتصاد شبه مغلق : لا ينال من الدولة الا قليلا جداً من المنافع ، ويتحمل بسببها كثيراً من الأضرار • ان ما تقوم به الدولة هنالك في الدرجة الأولى هو ابقاء تسلط تلك الأقلية التي تنعم بالامتيازات وتستغل سواد الشعب •

وفي المجتمعات التي تنتمي الى نموذج وسط ، تكثر الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة : فهي تشق طرقاً ، وتمد خطوطاً حديدية ، وتشيد مرافيء ، وتفتح أقنية ، وتبني مطارات ، وتنشيء خطوطاً تلفونيةوكهربائية؛ وهي تنشّط الاعتمادات وتنظمها ، وتمول مشاريع كبرى أساسية (منشآت الري الكبرى، استغلال المناجم ، بناء السدود)•ولكن هذه المشاريع الكبرى تعود بالفائدة خاصة على الأقلية الممتازة من السكان ، أعني الارستقراطية والبورجوازية • ان الأوتوسترادات الرائعة التي تجدها في بعض البلدان المتخلفة انما يستفيد منها أولئك الذين يملكون سيارات (فرسان هذه العصور الحديثة) ، وهم أقلية ضئيلة بالنسبة الى « المشاة » •

لا شك أن التكامل قد تقدم في هذه المجتمعات بالقياس الى المجتمعات القديمة • فالذين يستفيدون من السلطة أكبر عدداً • ان دائرة هؤلاء تتسع • كانوا في السابق قبضة من الارستقراطيين • أما الآن فتضاف اليهم بورجوازية تشمل الطبقة المتوسطة ،بل تشمل أيضاً ذلكالعدد من الفلاحين والعمال الذين يستفيدون من المدارس والمساعدات والتأمين الاجتماعي • صحيح أن حسنات الدولة تظل بالنسبة الى هؤلاء الأخيرين أقل من سيئاتها؛ لكن هذه الحسنات تكثر مع ذلك وتزيد الشعور بالتكامل • ان هذا الوضع الوسط يقابل المرحلة الأولى من الرأسمالية • ان أوروبا القرن التاسع عشر ، وأمريكا اللاتينية اليوم ، وأفريقيا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا غير الشيوعية ، يمكن أن تُدرَج في عداد هذه الزمرة •

وفي مجتمعات الغرب الكثيرة النمو ، نرى التكامل السياسي أمسى كثيراً . فارتفاع مستوى المعيشة يقلل الصراعات ويزيد الاتفاق الاجتماعي. والخدمات ذات النفع المشترك التي تتولاها الدولة تتكاثر . وتزداد وظيفة التنظيم الجماعي التي تقوم بها السلطة . فالدولة، حتى ولو لم يكن الاقتصاد مخططاً تخطيطاً كاملا ، تلعب في الاقتصاد دوراً تنظيمياً ما ينفك يزداد : انها توقي من الأزمات وتقلل نتائجها وتصحح الأخطاء الناشئة عن الاقتصاد الحر ، الخ . وأصبحت الخدمات العامة والتنظيم الجماعي لا تشمل في هذه المجتمعات « حلقة » ضيقة في داخل المجتمع الكلي ، بل تمتد حتى لتنطبق حدودها على حدود المجتمع الكلي . وذلك يرجع أولا الى ارتفاع مستوى المعيشة : ان الأوتوسترادات التي لاتفيد الا أقلية ممتازة في أمريكا اللاتينية ، تكاد تفيد جميع المواطنين في الولايات المتحدة الغربية وفي أوروبا الغربية . وهو يرجع ثانياً الى ازدياد التأمين الاجتماعي والى الخدمات العامة التي تهدف الى تصحيح التفاوتات بين الناس بمعاونة الأضعفين خاصة .

ومن جهة أخرى تتجه الدولة الى الافلات من أيدي طبقة خاصة تسخرها للابقاء على سيطرتها وامتيازاتها . أولا لأن التقدم التكنيكي يعقّد انقسام المجتمع الى طبقات ، فما تغدو السلطة في أيدي فئة اجتماعية متجانسة ، بل في أيدي عدة فئات . وثانياً لأن الطبقات الشعبية ما ينفك يزداد وزنها في السلطة ، بفضل الاقتراع العام والأحزاب السياسية والنقابات وغير ذلك من المنظمات الجماهيرية . أصبحت الدولة لاتستطيع أن تسيطر عليها طبقات الأقلية سيطرة كاملة ، ولابدلهذه الطبقات أن تجاري طبقات الأكثرية على أقل تقدير . وثالثاً لأن تطور المجتمع والدولة يتجه الى قيام طبقة من الاداريين الفنيين الذين يوحّدون بين أنفسهم وبين المصلحة العامة ، ويجسّدون هذه المصلحة العامة فعلا ، ولو بعض التجسيد ، كما تنبأ بذلك هيجل . ان الفكرة الماركسية القائلة بأن كبار الموظفين هم في خدمة الطبقة

المسيطرة التي ينتمي أكثرهم اليها ، قد ظلت صادقة زمناً طويلا • ومانزال الى الآن صادقة بعض الصدق • لكن الاداريين ، في بعض البلاد ، يشكلون طبقة ما تنفك تتميز وتستقل وترفض رفضاً واعياً أن تخدم المصالح الرأسمالية • انهم يميلون الى أن يلعبوا دور الحكَم الحيادي •

ولعل من الممكن أن نسوق بصددهم الحجةَ التي ساقها موراس منذ نصف قرن في تفضيل النظام الملكي ، حين قال عن ذلك النظام انه نظام تتحد فيه مصلحة الحاكم الشخصية مع مصلحة البلاد لأن الأمة ارث الملك • ان هذه الظاهرة مانزال محدودة ،وان لها بعض المخاطر •ولكنها ظاهرة هامة• لنذكر على سبيل المثال دور الحكَم الذي لعبه « العقلاء » في اضراب عمال المناجم سنة ١٩٦٢ ؛ ما من أحد شكٌ في حياد النتائج التي وصلوا اليها • حتى لقد اقترح بعضهم أن يُعهد الى موظفين كبار بمهمة الفصل « في الواقع » دائماً ، فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي ، كما يُعهد الى القضاة بمهمة الفصل « في الحق » • والطبقات المسيطرة ، اذ يُهدَّد نفوذها هذا التهديد ، تنتقد عمل اداريي الدولة هؤلاء انتقاداً قوياً ؛ وتخفي حقيقة موقفها وراء أسطورة « التكنوقراسية » ، مضخمة خطر هذه التكنوقراسية • ان الطبقات المسيطرة تتحدث عن التكنوقراسية حين يتدخل اداريو الدولة وفنيوها في اتخاذ قرار: أمَّا اذا تدخل اداريو المشاريع الخاصة وفنيوها لم تتحدث عن شيء من ذلك •

ان تأثير النمو التكنيكي في التكامل السياسي أمر لاشك فيه • ولكن يجب أن لا نبالغ في تضخيمه • ان هناك عاملين على الأقل ينضمان الى هذا العامل فيقويان تأثيره أو يضعفانه على حسب مايكون تأثيرهما متفقاً مع تأثيره أو مختلفاً عنه • ان التفريق بين المجتمعات الساكنة والمجتمعات المتحركة لا يقل شأناً عن التفريق بين المجتمعات المتخلفة النمو وبين المجتمعات الكثيرة النمو • ففي المجتمعات الساكنة ــ أي المجتمعات التي يكون تطورها بطيئاً

لا يكاد ُيدرك في عمر انسان ـ يكون الشعور بالتكامل أقوى • فالنظام الاجتماعي ، المستقر منذ عدة أجيال ، يبدو في تلك المجتمعات طبيعياً مهما يكن ظالماً ، ويميل الى أن يكون مقبولا كما هو• ولا كذلك المجتمعات التي تتحرك تحركاً سريعاً فانها تكون مفككة غير متكاملة • ذلك أن النظام القائم لا يبدو نظاماً متى أصبح غير قائم وأصبح تفككه واضحاً • وعندئذ ينقطع الظلم عن أن يكون طبيعياً وأن يكون محتملا • فتستيقظالتعارضات الكامنة، وتولّد نزاعات خطيرة • ان الصراعات الكبرى بين الطبقات في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تقابل تبدلا في سرعة التطور • لقد كانت مجتمعات القرن السابع عشر الارستقراطية أكثر تكاملا من مجتمعات ١٩٠٠ البورجوازية ، رغم أن مستوى نمو تلك أدنى من مستوى نمو هذه •

ويختلف التكامل أيضاً باختلاف نوع المجتمعات • ففي المجتمعات القديمة ، يبلغ انصهار الفرد فيالجماعة درجة لعله لن يبلغها يوماً•فالبدائي غارق غرقاً تاماً في الجماعة التي هو عنصر من عناصرها ، وهو لا يتصور لنفسه وجوداً مستقلا عن وجودها ، ويدرك نفسه عضواً فيها لا فرداً • ان علماء الاجتماع الذين ينتمون الى مدرسة دركهايم قد وصفوا لنا ما أسموه « تحول السلطة الى مؤسسة » : فالسلطة في أول الأمر هي للجماعة كلها، للجماعة من حيث كونها جماعة ، ثم احتكر السلطة بعض أعضاء الجماعة شيئاً فشيئاً ، فأصبحوا زعماء • وفي وسعنا أيضاً أن نصف « تحول المواطنين الى أفراد » • ان الماركسيين يربطون هذا التحول بظهور التملك الخاص • ومهما يكن من أمر فما من مجتمع بلغ من التكامل ما بلغته هذه المجتمعات البدائيـة حتى الآن ، بالاضافة الى بعض جماعات الرهبان والى المستعمرات الاسرائيلية الأولى (الكيبوتس)، وهيالمجتمعات الوحيدةالتي مارستشيوعية كاملة تقريباً •

ولا يظهر ازدياد التكـامل الا في المجتمعات التي تنتمي الى النـوع الحديث ، والتي تشكلت بعد ظاهرة تحول المواطنين الى أفراد . أما قبـل ذلك فلعل تقدم التكنيك كان يؤدي الى نتائج هي عكس هذه النتائج . ولعله كان العامل الأساسي في تكون وعي فردي فصل أعضاء الجماعة بعض الفصل وأوجد منازعات بينهم ، وأوجد منازعات بين الجماعة وأعضائها . وهنا لم نسلّم بالتعليل الماركسي الذي يعلل زوال شيوعية بدائية بظهور التملك الخاص ، ويعلل ظهور هذا التملك الخاص بتطور أساليب الانتاج ، فان هذا التطور قد لعب دوراً رئيسياً في ظاهرة تفرد أعضاء الجماعة .

ثم ان التقدم التكنيكي ، في المجتمعات الحديثة، يمضي في هذا الاتجاه الى حد ما : ان نمو الرأسمالية يقابل نمواً في الفردية. لقد كان الأخلاقيون والمصلحون ، في نهـاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القـــرن العشرين ، يعيبون على الناس أنهم أصبحوا مسرفين في فرديتهم . ولكن التقدم التكنيكي من جهة أخرى يزيد التضامن على الصورة المختلفة التي سبق أن وصفناها . ويبدو أن الحركة الثانية تميل الى التغلب على الحركة الأولى . حتى لقد أصبح يعاب على التقدم التكنيكي ، منذ الحرب العالمية الثانية ، أنه يسحق الفرد في التنظيم الجماعي لا أنه يزيد الفردية . هكذا يشتمل نمو التكامل بتأثير التقدم التكنيكي على تناقضات . حتى أن الذين يتأملون المجتمع الحديث يصفونه تارة بأنه آلة ضخمة ليس الأفراد الا أجزاء من أجزائها ، وتارة بأنه أفراد متجاورون منعزلون في رخائهـم لا تربط بينهم صلات حقيقية . ويظهر أن علينا أن نميّز بين التكـامل الاجتمـاعي والتكامل السياسي . فنمو التكنيك يسهل التكامل السياسي ، أي وظيفـة تحقيق التكامل التي تقوم بها الدولة ، أكثر مما يسهّل التكامل الاجتماعي أي نمّو تضامن صادق بين الناس . والسـلطة تلعب دوراً متزايـداً في التكامل الاجتماعي . ولكن لعل هذا التكامل ليس الا تكاملا كاذباً ، فهو

لا يبلغ ما يبلغه التكامل القائم في مجتمعات أقل نمواً من الاتصاف بأنه تكامل واقعي معيش •

أسطورة التكامل التام

قليل من الناس يدعون أن التكامل التام متحقق في جماعات راهنة ، فان ملاحظة الوقائع سرعان ما تكذبهم • ويرى بعضهم أن هناك مجتمعات تاريخية كانت قريبة من تحقيق هذا التكامل التام • هكذا نرى بعض الناس يصفون المجتمع السابق على الثورة الفرنسية أو مجتمع القرون الوسطى أوصافاً تخلع عليه ألوان جنة أرضية • تلكم أسطورة « العصر الذهبي » القديمة • فلئن كانت هذه الأوصاف شائقة ، من حيث هي آثار أدبية أو دلائل نفسية ، فانها ليست من علم الاجتماع في شيء • والنظريات الجدية الوحيدة التي تتحدث عن التكامل التام انما تضع هذا التكامل في المستقبل، وذلك بأن تمد الى المستقبل خطوط تطور تلاحظه في الحاضر • وهناك تلاق بين النظريات الماركسية وبعض المفاهيم الغربية في هذا المضمار • فالأمريكيون والسوفيات لا يتصورون مجتمع المستقبل ولا مراحل التطور التي تؤدي اليه تصوراً واحداً ، ولكنهم يتخيلونه جميعاً على أنه مجتمع متكامل تكاملا تاماً ، مجتمع اختفت منه النزاعات وساد فيه التضامن • ووفرة الخيرات المادية التي أصبحت ممكنة بفضل التقدم التكنيكي ركن أساسي من أركان هذا التكامل التام في الحالتين • فالغربيون يقولون هذا صراحة ، والماركسيون يعترفون به ضمناً ، لأن المبدأ الذي يقول « لكل بحسب حاجاته » والذي سيحكم توزيع الخيرات في « المرحلة العليا من الشيوعية » لا يمكن أن يتحقق بغير الوفرة • والفروق بين النظريتين ، وهي فروق تظل عميقة ، انما تتناول نقطتين أساسيتين : أولاهما التطور الذي يؤدي الى المجتمع المتكامل ، والثانية طبيعة هذا المجتمع المتكامل •

فأما الغربيون فيرون أن التكامل سينشأ عن الوفرة ، وأما الماركسيون

فيعتقدون بأن الوفرة هي التي ستنشأ عن التكامل • الأولون يرون أن النزاعات الاجتماعية ناجمة عن تزاحم بشر كثيرين على خيرات قليلة ، أي ناجمة عن العوز • فاذا حلت الوفرة محل العوز بفضل التقدم التكنيكي ، واذا أصبح في وسع كل انسان أن يرضي جميع حاجاته تقريباً ، لا حاجاته الى الغذاء والكساء والسكن فحسب ، بل حاجاته الى الرخاء والفراغ والثقافة أيضاً ، زالت التعارضات بين البشر وانقطعت الصراعات السياسية ، فوصلنا الى المجتمع المتحد المتكامل • والماركسيون يرون أن الوفرة الحقيقية ليست ممكنة في النظام الرأسمالي ، لأن النظام الرأسمالي مالتوسي بطبيعته • ان ضياع العامل في النظام الرأسمالي يقلل انتاج عمله • ورب العمل يعرقل تطبيق التقدم التكنيكي لأنه يفضّل الاحتفاظ بالآلات القديمة التي استرد تكاليفها ، الى أن تبلى تماماً ، على أن يرصد أموالا أخرى لآلات جديدة باهظة الثمن لن يسترد تكاليفها الا بعد زمن طويل • ان كثيراً من الاختراعات والمناهج الجديدة قد ظلت مختفية باتفاق أصحاب المشاريع الذين يسيطرون على السوق • وأهم من ذلك كله أنه ابتداء من مستوى تكنيكي معيّن يصبح تنظيم البحث ويصبح التنبؤ الشامل والتخطيط الشامل من الأمور التي لايمكن أن تتم في اطار المشاريع الخاصة ، ولايمكن أن تتم الا في اطار انتاج تديره الدولة • ان أعظم الاكتشافات التي تحققت في العقود الأخيرة من السنين — الذرة ، الصواريخ ، الخ — هي ثمرة بحث على الطريقة الاشتراكية لا ثمرة بحث رأسمالي • ان الدراسات النووية في الولايات المتحدة انما قامت بها الدولة بسبب الحرب ، وما كان لها أن تتم بآليات الاقتصاد الخاص •

ففي النظرية الماركسية اذن أن زوال صراع الطبقات وزوال التعارضات السياسية ليسا من الوفرة الاقتصادية نتيجتها ، بل الشرط الذي يأذن ببلوغها • ان الوقائع قد تبدو مكذّبة لهذه الفكرة • فالشعوب الأكثر نمواً

في العالم الراهن ، الشعوب التي تقترب من الوفرة أكثر من غيرها ليست اشتراكية بل رأسمالية . ولكن هذا الدليل ليس قاطعاً . فالاشتراكية انما طبقت حتى الآن في بلاد متخلفة أو شبه متخلفة ، كان تأخرها عن أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية حين تركت النظام الرأسمالي تأخراً كبيراً جداً .

وليس ينهض دليلا على شيء أنها لمّا تتدارك هذا التأخر بعد ؛ بل ان كون نسبة نمو البلاد الاشتراكية أعلى من نسبة نمو البلاد الرأسمالية قد يبدو مؤيداً للآراء الماركسية. على أن هذا الدليل ليس قاطعاً أيضاً .فلعل نسبة النمو تنقص نقصاناً طبيعياً على قدر ارتفاع مستوى النمو .

ان الغربيين يرون أن الوفرة تولّد بذاتها تكاملا اجتماعياً تاماً . أما الماركسيون فيرون أن الوفرة شرط ضروري للتكامل لكنها ليست شرطاً كافياً . فما ظل البشر يعملون لمصالحهم الأنانية وحدها ، وما ظل نشاطهم المشترك متجهاً الى تنافس اقتصادي يهدف الى تسلط بعضهم على بعض ، وما ظل الاستغلال الرأسمالي يؤدي الى ضياع العاملين ، فان التكامل الحقيقي لن يكون ممكناً . والحق أن التحليل الماركسي أعمق هنا من التحليل الغربي . فهو يعلل التناقض الذي نراه في تطورالمجتمعات الحديثة بين اتجاه الى نمو التضامن واتجاه الى انعزال الأفراد وانغلاقهم على رخائهم وأنانيتهم .

واذا سلّمنا بأن الوفرة كافية لتحطيم جميع التعارضات ، أي لتحقيق تكامل سلبي ، فمن المشكوك فيه أن تنشيء تكاملا ايجابياً أيضاً ، تكاملا قائماً على تواصل اجتماعي صادق ، لا على مجرد التضامن التكنيكي الناشيء عن تقسيم العمل والتنظيم الجماعي . ولا شيء الا احلال الغيرية محلّ الأنانية ، واحلال الهدف المشترك محل المصلحة الخاصة ، يمكن أن ينشيء مجتمعاً متكاملا تكاملا تاماً . وليس من المحقق أن زوال الرأسمالية

كاف لتحطيم الأنانية ومحو السعي الى المصلحة الخاصة • ليس من المحقق أن انتهاء الضياع كاف لأن يرد الى العمل صفة النشاط الحر الخلاّق الذي يجد فيه الانسان تفتحه وفرحه كما كان يعتقد بذلك أفلاطون • ليس من المحقق أن هذا العمل « الذي زال عنه الضياع » يتجه من تلقاء نفسه نحو مصلحة الجماعة • وبايجاز : ليس من المحقق أن الشيوعية تستطيع أن تحقق ، في مرحلتها العليا ، تكامل جميع البشر في الجماعة تكاملا تاماً يتيح زوال الدولة من حيث هي أداة اكراه • ولكن من المحقق أن هذه الأهداف لن تتحقق أبداً ، حتى في مجتمع وفرة شاملة ، ما ظلت المصلحة الخاصة هي الدافع الأساسي الذي يحرّك البشر ، أي ما بقيت الرأسمالية التي يعدُّ هذا المبدأ أساسها •

ان النظرية الماركسية القائلة بأن الدولة الى زوال قد عادت الى الظهور في الغرب منذ زمن قصير في صورة أخرى هي أن « السياسة الى زوال »• لقد اعتقد بعضهم أن النزاعات في هذه السنين الأخيرة قد قلّت ، وأن الصراعات قد نقصت • ان ضعف دور الأحزاب ، وميلها الى التقارب والتشابه ، قد خطفا أبصار المراقبين • فالفرق بين المحافظين واللبراليين ، الذي كان فرقاً كبيراً في القرن التاسع عشر ، كاد يزول الآن زوالا تاماً • والمسافة بين الأحزاب الاشتراكية والأحزاب البورجوازية ، وهي مسافة ضخمة قبل ١٩١٤ ، هي الآن مسافة قصيرة • والبعد بين الشيوعيين وغير الشيوعيين ، وهو بعد كبير في عام ١٩٤٥ ، قد نقص • وفكرة الثورة التي سيطرت على أحزاب اليسار في بعض البلاد منذ أكثر من قرن ، أصبحت لاتعدو الآن في هذه البلاد أن تكون حنيناً غامضاً : فالروح الثورية لدى الطبقات العاملة في الأمم المتطورة تختفي شيئاً بعد شيء • ان كثيراً من الناس يرون في هذه الظاهرة نتيجة مباشرة لارتفاع مستوى الحياة والسير نحو الوفرة • فلعل زوال السياسة زوالا جزئياً من المجتمعات الراهنة القائمة على وفرة جزئية

أن يكون مرحلة من مراحل تطور سينتهي بزوال السياسة زوالا كاملا ، أي بزوال الدولة زوالا تاماً تولّده الوفرة التامة .

ان رواج هذه الفكرة القائلة بأن السياسة الى زوال ، يرجع الى التباس دلالتها . فاذا كان المقصود منها أن الصراعات السياسية تميل في المجتمعات المتطورة الى اتخاذ أشكال أقل عنفاً ، وأن الأساليب الثورية تخلي مكانها في هذه المجتمعات للأساليب الاصلاحية ، فانها تعبر عندئذ عن واقع لا جدال فيه ، واقع يرجع الى ارتفاع مستوى المعيشة طبعاً ، لكنه يرجع أيضاً الى عوامل أخرى أهمها تعقد المجتمعات الحديثة تعقداً لا يتفق واستعمال الأساليب الوحشية . لقد أصبح كثير من الناس يعتقدون الآن أن الثورة اذا قامت ، فستقلب جهاز الانتاج رأساً على عقب ، فيصبح من الصعب اعادة تسييره الا بعد مدة طويلة ، وانها ستؤدي اذن الى انخفاض الانتاج وانخفاض مستوى المعيشة زمناً طويلا ، والى فترة طويلة من الحرمان . وهو اعتقاد يقابل الواقع بعض الشيء . انك كلما صعدت على سلم التعقد ، سواء أكان الأمر يتصل بالاجسام العضوية أو الآلات أو المجتمعات ، رأيت البنيانات أسرع الى العطب ، وكان عليك أن تعاملها بمزيد من الحذر . انك تستطيع أن تصنع دودتين من دودة واحدة بالقطع . ولكنك لا تستطيع أن تعامل الفقريات العليا هذه المعاملة . انك تستطيع أن تصلح عربة من العربات بطرقها بالمطرقة ، لكنك لا تستطيع أن تصنع ذلك بطائرة بوينج ٧٠٧ ؟ انك تستطيع أن تقوم بثورات عنيفة في مجتمعات قليلة النمو ، ولكنك لا تستطيع أن تفعل ذلك في فرنسا أو الولايات المتحدة .

ولكن اصطلاح « زوال السياسة » يظل جديراً بالنقد ، لأن زوال العنف والاستعاضة عنه بالمناقشات والتسويات ، هما بعينهما ما يميزان السياسة ، فالسياسة تميل بطبيعتها الى الاستغناء عن القتال الجسمي والمعارك المسلّحة والحروب الأهلية بصراعات منظمة معتدلة . فبدلا من أن تتكلم

عن « زوال السياسة » يجب أن تتكلم اذن عن « انتشار السياسة » ، وبدلا من أن نتكلم عن زوال الدولة يجب أن نتكلم عن عودة قيام الدولة بعد أن انحلت بعض الانحلال في عنف الصراعات الثورية ابان القرن التاسع عشر . واذا كان المقصود من قولنا « زوال السياسة » أن النزاعات تختفي وأن الصراعات تنتهي وأن السياسة تتلاشى ، فان هذه الفكرة لا تصدق على الوضع الراهن للمجتمعات المتطورة ، بل انها خطأ تماماً . فما يظن بعض الناس أنهم يلاحظونه في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية من قلة الاكتراث بالسياسة ، انما هو قلة اكتراث بأشكال معينة من التعبير السياسي جعلها تطور البنى الاجتماعية قديمة بالية . وقلة الاكتراث بهذه الأشكال انما تقابل مزيداً من الاكتراث بأشكال جديدة .

ان أفول الأحزاب في فرنسا ، وقلة الاهتمام بأشكال تقليدية معينة من أشكال التمثيل ، انما يرافقهما صعود النقابات والمنظمات الفلاحية والنوادي السياسية ، ونشوء أشكال جديدة من التمثيل . ثم ان أفول الأحزاب هذا ليس عاماً في الغرب كله . حتى لنستطيع أن نقول ان الاهتمام بالسياسة قد ازداد ولم ينقص ، من نواح كثيرة . ونستطيع بهذا المعنى أن نتحدث عن « انتشار السياسة » لا عن « زوال السياسة » . ان السياسة التكنيكية تحل محل السياسة البطولية ؛ وسياسة التفاصيل تحل محل سياسة الجملة ، والصراع على النظام يخلي مكانه للصراع في داخل النظام ، والمطالب المحسوسة تتغلب على النقد الاجمالي لنظام الحكم جملة . ان الدفاع عن الحرية والمساواة لا يتم اليوم فوق المتاريس تقام في الشوارع مثلما يتم في لجان ؛ ولا يكون اليوم بخطب رومانسية مثلما يكون باضرابات منظمة : ولكن الكفاح في سبيل الحرية والمساواة مستمر .

★ ★ ★

الفصل الخامس

العصر الذهبي المستحيل

يبدو من المحقق أن الصراعات السياسية تقل ، وأن تكامل المجتمع يزداد ، كلما تقدم التكنيك • ولكن من المشكوك فيه أن يستمر هذا التطور الى آخر مداه ، فتزول النزاعات زوالا تاماً ويقوم تكامل تام ، كما تدعي النظرية الماركسية حين تقول ان هذا سيتحقق في المرحلة العليا من الشيوعية ، وكما تدعي النظرية الغربية حين تقول انه سيتحقق في مجتمع الوفرة • ذلك أن كثيراً من الوقائع تكذب أن ينتهي التاريخ وأن تنتهي السياسة الى هذه النهاية • ان العوز الذي يندد به الغربيون ، وان الرأسمالية التي يندد بها الماركسيون لا يستنفدان جميع العوامل التي تولد الصراعات السياسية • فاذا زالا ، ظهرت عوامل أخرى يبدو أن من الصعب محوها •

وهبْ أن العصر الذهبي يمكن أن يتحقق فعلا في بعض المجتمعات الكثيرة النمو ، فان هذه المجتمعات ستكون أشبه بواحات في صحارى ، أو بجزر يحيط بها البحر من كل جانب • ان عدداً قليلا جداً من البلدان يستطيع أن يؤمِّل الوصول الى الوفرة في مستقبل قريب • أما البلدان الأخرى فتظل الوفرة بالنسبة اليها سراباً لايمكن بلوغه • بل ان مصاعب التجميع الأول لرأس المال والضغط الديموغرافي يفاقمان الصراعات في هذه البلدان • ان تعارضاً أساسياً يقوم شيئاً فشيئاً بين الأمم الغنية والأمم البروليتارية • واذا اعتقدنا أن في وسع هذه الأمم الغنية أن تهمل الأمم البروليتارية وأن تحمي نفسها منها باجراءات وقائية ، كنا نقع في الخطأ الذي وقعت فيه بورجوازية القرن التاسع عشر بشأن الطبقات العمالية •

النزاعات الحتمية

تظل فكرة الوفرة فكرة سطحية • أولا لأن الحاجات تزداد بازدياد

تلبيتها • ان ملاحقة الوفرة تشبه قليلا السباق بين آخيل والسلحفاة • ان حاجات جديدة تظهر كلما اختفت حاجات قديمة • صحيح أن هذه الحاجات الجديدة ليست أساسية حيوية كالأولى من الناحية الموضوعية، ولكن هل الشعور بها أقل عمقاً من الشعور بالأولى من الناحية الذاتية ؟ ليس هذا محققاً • ثانياً لأن الوفرة التي يتحدثون عنها لا تتناول الا الخيرات الاقتصادية • ونحن نلاحظ أن العوز في مجالات أخرى يولّد أيضاً صراعات اجتماعية ، وأن هذه الصراعات تزداد ازدياداً طبيعياً حين تختفي الصراعات الاقتصادية • من كانت معدته خاوية لم يفكر الا في الطعام ، وناضل من أجل أن يعيش • أما من شبع من الطعام فانه لا يعود يفكر فيه، لكنه يصارع من أجل تحقيق رغبات أخرى •

يروي أرثور كوستلر أنه حين كان سجيناً يتألم من الجوع ، كان في الليل يحلم بالولائم كحلمه بالنساء أيام المراهقة • ان مجتمعات الوفرة التي يتخيلها الماركسيون والرأسماليون المعاصرون تنهي النوع الأول من الحرمان ، ولكنها لا تنهي النوع الثاني • ونحن نعلم أن بعض علماء التحليل النفسي يرون هذا الحرمان الثاني أخطر شأناً من الحرمان الأول في نشوء الصراعات • فالنزاع بين الأوامر الاجتماعية والرغبات الانسانية ، بين مبدأ الواقع ومبدأ اللذة ، يبدو لهم أهم من الخصومات التي تتعلق بتوزيع الدخل القومي أو بحرية التعبير ؟ أو هو سيصبح كذلك على كل حال حين تتحقق هذه الحرية وحين تتحقق تلك الوفرة التي تجعل المطالب المادية في المنزلة الثانية • ان من الممكن أن ندرس في ضوء هذه الحقيقة ما نراه اليوم من نمو الاندفاع الجنسي ، وما يطلق عليه علماء الاجتماع الأمريكان ـ بكثير من المبالغات ـ اسم « الثورة الجنسية » • ترى ألا تكون هذه « الثورة الجنسية » مطالبة بحرية وتحقيقاً تدريجياً لهذه الحرية ، ألا تكون صراعاً ضد حرمان ، يشتد على قدر تحقق الحريات الأخرى وزوال أنواع الحرمان الآخرى ؟

ان هناك أنواعاً من الندرة لايمكن محوها لأنها من طبيعة الأمور •
لايستطيع جميع الفرنسيين مثلا أن يملكوا بيوتاً على الشاطيء اللا زوردي، لأن المكان محدود • وقد يملك كل باريسي في يوم من الأيام شقة مريحة، ولكن لن يستطيع كل باريسي أن يسكن في الجهة التي تناسبه (قرب مكتبه، أو مصنعه ، أو أماكن تسليته ، الخ) • قد يتقاضى جميع العاملين في يوم من الأيام أجراً كافياً : ولكن لن تكون جميع الأعمال شائقة أو محتملة بدرجة واحدة • سوف تظل وظائف الذين يأمرون أمتع من وظائف الذين يخضعون ، ولكن الوظائف الأولى ستظل أقل عدداً من الوظائف الثانية • وسيظل التنافس على المناصب الجيدة قوياً • سيتغلب الموهوبون دائماً على من هم دونهم موهبة وسيظل هذا يؤدي الى مرارة والى شعور بالغبن •

وحتى في النظام الاشتراكي ، لن تبقى التفاوتات فردية فحسب ، ولن تزول الطبقات زوالا تاماً ، لأن أولاد الأفراد الموهوبين الذين يحتلون أعلى المناصب في المجتمع سيكون لهم من الحظوظ أكثر مما لأولاد غير الموهوبين الذين يحتلون المناصب الدنيا • ان ابن المدير في وزارة من الوزارات أو مشروع من المشاريع العامة سيكون مسلحاً للتنافس أكثر من ابن الحاجب أو العامل اليدوي : أولا بفضل التربية التي يتلقاها من بيئته ، وثانياً بفضل العلاقات التي لأهله، وثالثاً بفضل السهولات المادية التي يوفّرها له ذووه • صحيح أن امتيازاته ستكون أقل من الامتيازات التي تتهيأ لابن أحد كبار أرباب العمل في النظام الرأسمالي • ولكن لعلها ستكون أدعى الى ايذاء الشعور ، لأنها مخالفة لنظام القيم السائد في المجتمع • رب تفاوت صغير يحس به الناس في عالم قائم على المساواة أكثر مما يحسون بالتفاوت الكبير في عالم قائم على عدم المساواة •

وهنالك انقسام طبقي أصعب محواً مما سبق : هو انقسام البشر الى طبقتي الرجال والنساء • ان النساء ، سواء في النظام الاشتراكي وفي النظام

الرأسمالي ، طبقة مضطهَدة اذا قيست بطبقة الرجال • ان تغيير أوضاعهن القانونية ، وتحريرهن من العجز ، وتحقيق المساواة بينهن وبين الرجال في الأجور ، كل ذلك لن ينفي أن الأمومة والعناية بالأولاد تفرض عليهن أعباء اضافية • فاذا بقيت المرأة في المنزل لم يتهيأ لها استقلال اقتصادي عن الرجل ، واذا عملت كالرجل أضافت الى عملها المهني أعباء عائلية ومنزلية• وليس القانون الأمريكي الذي يحدد العلاقات بين الجنسين فيجعل الرجل تحت رحمة المرأة بأفضل من القانون الفرنسي الذي يضع المرأة تحت رحمة الرجل ، ولا من القانون الايطالي الذي يجعل المرأة والرجل كليهما في سجن من نفاق دائم • والصراعات التي تنشأ عن تنازع الجنسين هذا ، ان لم تكن سياسية على نحو مباشر ، فان لها شأناً كبيراً في الحياة الاجتماعية كلها •

والنزاعات بين الأجيال لا يبدو أن من الممكن أن تزول أيضاً• سيظل الشبان يتعارضون مع الشيوخ قليلا أو كثيراً على باب المجتمع ، فالشبان يستعجلون الدخول ، والشيوخ يتلكأون في الخروج • والتقدم التكنيكي يطيل العمر فيفاقم الصراع • فهو من جهة أولى يفرض على الأجيال الجديدة حملا ثقيلا من رواتب التقاعد • وهو من جهة ثانية يجعل الأجيال القديمة في وضع طبقات مضطَهدة • لقد كانت المدنيات القديمة تحيط الشيخوخة بالمهابة والاحترام ، فتقلل حزنها وتسرِّي عنها•أما في المجتمعات الكثيرة النمو ، فان الطعن في السن يصبح اضطهاداً من طرفين : اضطهاداً من الطبيعة واضطهاداً من المجتمع • ان من الصعب على رجل فقد وظيفته بعد الخامسة والأربعين من عمره ، في النظام الرأسمالي ، أن يجد وظيفة أخرى؛ وهو يوشك أن يصبح عندئذ بقايا انسان• واذا كان الوضع في النظام الاشتراكي أحسن من ذلك ، فمما لاشك فيه أن انخفاض سن التقاعد بالضرورة ، بالاضافة الى ازدياد طول العمر ، يخلق في كل

مكان طبقة من الشيوخ يجعل المجتمع دورها ثانوياً على حين أنها تستطيع وتريد أن تساهم في نشاطه سنين كثيرة أيضاً • ان هؤلاء الشيوخ أناس مضيَّعون حقاً بالمعنى الماركسي لهذه الكلمة •

ويجب أن لا ننسى من جهة أخرى أن علماء التحليل النفسي يرون أن التقدم التكنيكي يتجه الى خلق عالم آلي مصطنع يناقض حاجات الانسان الواقعية ورغباته العميقة وطبيعته نفسها • وهكذا فان الوفرة المادية ، اذ تحرر الأفراد من ضرورة العمل الدائب في سبيل العيش ، قد لاتزيد على أن تسمح لهم بادراك هذا التناقض ادراكاً أقوى والتألم منه تألماً أعمق • ولعل التعارضات بين الناس والمجتمع أن تتفاقم اذن بدلا من أن تزول •ولعل تزايد الأمراض العقلية وانبعاث بعض أشكال العنف وتكاثر الاضطرابات العصبية والقلق والخوف ، وفقدان الفرح الحقيقي بالحياة ، لعل كل ذلك أن يكون آفات لاصقة بالمجتمعات الحديثة ، آفات دائمة ، لا ظاهرات موقتة من ظاهرات التلاؤم مع أشكال جديدة من الحياة •

ومهما يكن من أمر ، وحتى لو فرضنا أن التقدم التكنيكي يقلل الصراعات بين الأفراد والجماعات ، فان الصراع بين السلطة والمواطنين لا يتبع هذا التطور نفسه ، ولعله يزداد ولا يقل • صحيح أن السلطة أصبحت أقل ظلماً من ناحية الغايات مما كانت في الماضي ، صحيح أنها أصبحت تعمل للمصلحة العامة أكثر مما كانت تعمل لها في الماضي ،صحيح أنها اليوم أنفع منها في الماضي ؛ ولكنها من ناحية الوسائل تزداد نمواً فيزداد سلطانها على الناس ويزداد شعور الناس بثقلها • كان أناتول فرانس يقول: « اني لأحتمل أن تحكم الجمهورية حكماً سيئاً ، لأنها تحكم قليلا » • فلئن كانت الدولة الحديثة تحكم حكماً أفضل ، فانها تحكم حكماً أكبر • لقد كان الناس في المجتمعات القديمة لا يتصلون بالسلطة كثيراً ، وكانت السلطة تظل بعيدة عنهم • كانوا يستغنون عنها في جميع

الأمور تقريباً • أما في المجتمع الحديث فان المواطنين مرتبطون بالدولة في جزء كبير من شئون حياتهم • ان الصلات بالدولة تتكاثر ، فتتكاثر بتكاثرها فرص الشعور بضغطها •

واضطهاد السلطة يصبح أكثر تعقداً • ان ميل الرؤساء الى اساءة استعمال سلطتهم ، لم يُزله التقدم التكنيكي ولا ضيّقه ، بل زاده • ان ازدياد وسائل القوة يزيد احتمالات سوء استعمالها • ان الوسائل الحديثة في مجال المواصلات والدعاية يهب للحاكمين الدكتاتوريين اليوم سلطاناً على الشعوب لايقاس به سلطان الطغاة الأقدمين • أضف الى ذلك أن أولئك الطغاة القدامى كان يمكن قلبهم والتخلص منهم متى أصبح احتمالهم عسيراً أما اليوم فان السلطة تملك أسلحة جبارة تجعل مقاومة المواطنين لها أصعب • حين كان الجنود والشرطة مسلَّحين بسيوف وحراب ، كان تمرد الجماهير سهلا • أما المصفحات والرشاشات والطائرات والدبابات ، فلا حيلة للشعوب ازاءها : لقد رأينا ذلك في حرب اسبانيا •

زد على ذلك أن الاضطهاد النفسي الذي يرجع الى ارادة القوة لدى الحاكمين يُضاف اليه اليوم ، في المجتمعات الكثيرة النمو ، اضطهاد من نوع اجتماعي ، ناشيء عن تطور بنى السلطة • ان توسع الجهاز الحكومي يؤدي الى ازدياد عدد الذين يتخذون القرارات باسم الدولة • ان دائرة الحاكمين تتسع ، أي ان عدد الأشخاص الذين ينبغي للمواطنين أن يطيعوهم يزداد • فبدلا من مستبد واحد وعدد من أتباعه نجد هنالك عدداً كبيراً من المستبدين الصغار • صحيح أن الميدان الذي يعمل فيه كل واحد منهم ميدان محدود • ولكن ضغطهم جميعاً يؤدي الى شل حرية حركة الناس ، حتى ليصبح المرء أشبه بـ « جوليفر » الذي كانت تشده الى الأرض ألوف الروابط الصغيرة التي لا يعد كل منها شيئاً ذا بال ، ولكنها بكثرة عددها ترهقه من أمره عسراً •

وأهم من ذلك أن الدولة الحديثة تتجه شيئاً فشيئاً الى أن لا تكون فقط مجموعة من الرؤساء والحاكمين والمديرين الذين يسيئون استعمال سلطاتهم كأفراد ، وانما هي تصبح آلة ضخمة يتجاوز عملها الكلي عمل كل جزء من أجزائها ،فسيرها نفسهمرهق بصرف النظرعن نيات الأشخاص الذين تتألف منهم • وهذه الظاهرة هي ما يسمى بالبورقراطيــة • وهي لا تقتصر على الدولة ، أي على السلطة في الأمة ، وانما تمتد الى جميع صور السلطة في كافة الجماعات الكبرى الحديثة : المشاريع الضخمة ، الأحزاب السياسية ، المنظمات الجماهيرية ، الخ • والاضطهاد الذي ينشأ عنها ، ان كان مجرداً آلياً بريئاً من الهوى منزهاً عن العنف المادي ، فانه لايقل ثقلا عن الاضطهاد الناشيء عن ارادة القوة لدى الرؤساء •

ولعل هذا الاضطهاد أن يكون أهم عوامل الصــراع في المجتمعــات الكثيرة النمو • ان الصراعات الطبيعية والتزاحمات بين المواطنين تقل كلما اقتربنا من مستوى الوفرة (مع التحفظات التي سبقت الاشارة اليها) • ولا كذلك النزاعات بين السلطة وبين المواطنــين ، فانها تزداد • هكــذا تعود مشكلة الحرية الآن الى مركز السياســة ، كما كانت كذلك بالنسـبة الى لبراليي القرن التاسع عشر • ان لبراليي القرن التاسـع عشــر قد طرحوا مشكلة الحرية في داخل ذلك العالم الصغير من الوفرة النسبية ، أعني عالم الطبقة البورجوازية القائم في وسط جماهير شعبية تعيش في العوز • فحين انحلت المشكلات المادية بالنسبة الى تلك الطبقة البورجوازيــة ، أصبحت مقاومتهــم للسلطة هي الشيء الأساسي • ولا كذلك الطبقــات العامــلة فقد ظل الكفاح من أجل الحياة والمساواة والكرامة أهـّم كثيراً من ذلك في نظرها • لقد ظلت الحريات السياسية ، الواقعية بالنسبة الى بورجوازيــة تملك وسائل ممارستها ، ظلت شكلية بالنسبة الى طبقة البروليتاريا •وكان صراع الطبقات هو الصراع الأساسي •

ان العالم البورجوازي الصغير يتسع في مجتمع الوفرة حتى تطابق حدوده حدود المجتمع كله . صحيح أنه ماتزال هنالك نزاعات كبيرة بين أفراد وبين جماعات ، فالطبقات تنبعث دائماً في صور جديدة . ولكن هذه الصراعات تصبح ثانوية بالقياس الى الصراع الذي يقوم بين المواطنين والسلطة . أولا لأن الحرية تكتسب اليوم معنى وقيمة في نظر جميع المواطنين الذين أصبحوا يملكون وسائل ممارستها . وثانياً لأن التقدم التكنيكي ، اذ يزيد الوفرة فيقلل الصراعات الناشئة عن العوز ، يضاعف قوة السلطة وقدرتها على اضطهاد الناس . هكذا تسترد الحرية معناها الأصلي الذي كان يهبه لها لبراليو القرن التاسع عشر . « الحريات مقاومات » ، كذلك قال بنجامان كونستان الذي كان يفرّق بين هذا المفهوم الحديث وبين ما كان يسميه « حرية الأقدمين التي تعني المشاركة الفعّالة في السلطة الجماعية » .

والواقع أن حرية الأقدمين هذه قد أصبحت حرية المحدثين شيئاً فشيئاً ، ولا سيما في البلاد الانجلوسكسونية ، حيث تقوم الديموقراطية خاصة على مشاركة كل فرد مشاركة فعّالة في القرارات المشتركة ، مشاركة تتحقق بفضل اللا مركزية وبفضل كثرة الجمعيات والمنظمات المدنية التي بواسطتها يرتبط الفرد بحياة الجماعة ارتباطاً أوثق . ومن جهة أخرى دل النظام الاشتراكي على أن الدولة يمكن أن تكون محرِّرة خلافاً للنظريات الرأسمالية . وقد سبق أن قال لاكوردير : « بين الغني والفقير ، بين القوي والضعيف ، الحرية هي التي تضطهد والقانون هو الذي يحرِّر » . ان محو الضياعات تحرير . وان محو العوز تحرير أيضاً . هكذا نرى الى جانب « الحرية بمعنى المشاركة » ظهور مفهوم « الحرية بمعنى التفتح » . ان نظرية مجتمع الوفرة ونظرية المرحلة العليا للشيوعية تستندان الى الفكرة القائلة بأنه يجب أن يستطيع كل انسان أن ينمو وفقاً لطبيعته الخاصة وأن يملك جميع الوسائل اللازمة لذلك .

وفيما كانت تنشأ هذه الأفكار : فكرة التحرير تتولاه الدولة ،وفكرة الحرية بمعنى التفتح ، وفكرة الحرية بمعنى المشاركة ، كانت فكرةالحرية بمعنى المقاومة تزول قيمتها شيئاً بعد شيء • ولكن تطور المجتمعاتالحديثة يتجه الى بعث هذه الفكرة ، وربما الى جعلها في المنزلة الأولى مرة أخرى • صحيح أن التقدم التكنيكي والوفرة النسبية يتيحان لكل فرد مزيداً من التفتح • وصحيح أن العمل الذي تقوم به الدولة ضدّ التسلط والاستغلال اللذين تمارسهما المشاريع الخاصة ، هو عمل تحريري بوجه عام •وصحيح أن مشاركة المواطنين في القرارات على جميع المستويات عنصر أساسي في حريتهم • ولكننا نرى أنه كلما ازداد حظ المجتمع من النمو ، ازدادت السلطة السياسية فيها قوة وبوروقراطية ، وازدادت ضرورة مقاومة هذه السلطة • لقد كانت الحريةدائماً مقاومة •ولكنهاتصبح كذلكأكثر فأكثر• ان مجتمع الوفرة لا يتجه الى زوال الدولة ، بل الى نموها والى ازدياد البورقراطية• والتعارض بين المواطنوالسلطة يصبح هو الصراع الأساسي في هذا المجتمع • ولا شيء يأذن لنا أن نقدر أن هذا الصراع يمكن أن يزول أو أن يقل • لا شيء يأذن لنا أن نتنبأ أن الصراع السياسي سينتهي من حيث هو كفاح من أجل الحرية •

الامم البورجوازية والامم البروليتارية

لو زار الأرضَ أحدُ سكان المريخ ، كما كان "فرس" مونتسكيو يزورون أوروبا ، فلعله لن يشعر كثيراً بالفروق بين البلاد الغربية والبلاد الاشتراكية • ولكن الفرق بين الأمم الصناعية والأمم المتخلفة سيخطف بصره • صحيح أن هذه وتلك حدان أقصيان بينهما حدود متوسطة كثيرة• فاليابان مثلا بلد متوسط النمو • وأمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداءوالشرق الأوسط وآسيا القصوى ليست متخلفة بدرجة واحدة، ولا على نحو واحد• ولكن التخلف يتصف في كل مكان بصفات واحدة رغم تلك الفروق

الطفيفة : غلبة الزراعة ، بدائية أساليبها ، نقص الغذاء ، ضعف الصناعة وقلة استهلاك الطاقة الميكانيكية ، تضخم القطاع التجاري ، دنو مستوى الدخل القومي ، تأخر البنى الاجتماعية ، التفاوت الكبير بين جمهور مدقع الفقر وقلة فاحشة الغنى ، عدم وجود طبقات متوسطة ، الاختلاف الكبير بين طرز المعيشة في المدينة وطرز المعيشةفي القرية ، الأمية، كثرة الولادات وكثرة الوفيات ، الخ . ان هذه الظاهرات مترابطة بعضها مع بعض ، رغم أنها تختلف باختلاف البلدان قوة وضعفاً . ومجموعها يرسم هيئة خاصة متميزة جداً لا مجال فيها للبْس .

عالمان يقف أحدهما أمام الآخر ، عالم غني وعالم فقير . وفيما يلمح الأول في الأفق بزوغ مجتمع الوفرة يظل الثاني أقرب الى القرون الوسطى ومجاعاتها وأوبئتها وبؤسها . ان دخل الفرد (أي الدخل القومي مقسماً على عدد الأفراد) في أوروبا الغربية وأمريكا لشمالية أكبر من دخل الفرد في آسيا وأفريقيا من عشر مرات الى عشرين مرة . وما يستهلكه الفرد من الطاقة الميكانيكية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أكبر مما يستهلكه الفرد من هذه الطاقة في أفريقيا وآسيا من عشر مرات الى ثلاثين مرة . وبالعكس ، فان وفيات الأطفال هنا أقل منها هنالك عشر مرات . وفي الأمم الصناعية لا نرى بين السكان الا ٣ - ٤٪ أميين لايعرفون القراءة والكتابة ، على حين أن هذه النسبة ترتفع الى ٩٠٪ في بعض البلدان الافريقية والآسيوية . ان المسافة بين الأمم البورجوازية والأمم البروليتارية كبيرة كالمسافة بين البورجوازية والبروليتاريا ببلد واحد في أوروبا القرن التاسع عشر .

وهذه المسافة تزيد ولا تقل . يقال ان أمم افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية آخذة بنمو متسارع . هذا الكلام صحيح ، بالقياس الى تطورها البطيء جداً خلال القرون السابقة . لكنه خطأ بالقياس الى تطور الأمم

الصناعية التي تنمو نمواً أسرع كثيراً • ونستطيع أن نقول على وجه العموم ان نسبة زيادة الدخل القومي هي في أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى منها في العالم الثالث • فالأغنياء يواصلون الاغتناء ، والفقراء يواصلون الافتقار • ان حصة الأمم الصناعية من ثروات العالم تزداد ، بينما تنقص حصة البلاد المتخلفة •

وهذا الوضع يولّد نوعين من الصراعات : يولّد صراعات داخلية في البلاد المتخلفة النمو ، وصراعات خارجية بينها وبين الدول الكثيرة النمو • ان الأمم البروليتارية تمزّقها جميع النزاعات التي يولّدها العوز• وهذه النزاعات يفاقمها ازدياد الاتصالات والمواصلات ، كما تفاقمهاالجهود المذولة من أجل النمو • حين كان هنود أمريكا اللاتينية وفلاحو أدغال افريقيا أو سهول آسيا ، مسجونين في عزلتهم ، منقطين عن العالم ، كان الفقر والتفاوت لا يثقلان عليهم كما يثقلان عليهم الآن بعد أن علّمهم الراديو وعلّمتهم السينما وعلّمهم التلفزيون أن هناكمدنيات أخرىتنقص عذاب البشر • وحين يعيش المرء في عالم ساكن يُعدُّ فيه الظلم والشقاءمن المصائب الطبيعية التي لا سبيل الى تحاشيها ، فانه يتحمل هذا الظلم وهذا الشقاء • ولكنه لايتحملهما هذا التحمل حين يتحرك العالم ، فيصبح في وسع المرء أن يأمل أن يزداد العدل وأن يقل الشقاء • والدخول في النمو المتسارع يولّد هذه الطفرة • ولكن شروط هذا النمو نفسها تبعد تحقيق الأمل الذي ولّدته وتفاقم في الحاضر الآلام التي تستهدف ازالتها في المستقبل • لقد سبق أن أشرنا الى تناقضات هذه المرحلة الوسيطة والى الصراعات التي تولّدها •

واختلال التوازن بين نسبة الوفيات التي تنخفض ونسبة الولادات التي تظل على حالها يؤدي الى تزايد عدد السكان تزايداً هائلا : ومن

شأن هذا أن يحرم كل فرد من ثمرات النمو الاقتصادي • لقد كبر حجم الحلوى ، ولكن عدد الذين يجب أن يقتسموها قد تكاثر بسرعة أكبر ، فأصبح كل واحد يرى حصته تنقص على صغرها أصلا • ان الضرورة التي تلزم بانتزاع اليد العاملة من انتاج الأشياء الاستهلاكية وبتحويل هذه اليد العاملة الى انشاء القاعدة الاقتصادية الأساسية للمجتمع الحديث ، تميل الى خفض مستوى المعيشة المنخفض أصلا • ان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا وآسيا القصوى تتخبط اليوم في مصاعب التجميع الأولى لرأس المال، تلك المصاعب التي ولّدت الاستغلال الرهيب للطبقات العاملة الأوروبية في القرن التاسع عشر ، وولّدت الدكتاتورية الستالينية في النصف الأول من القرن العشرين •

ولا يقل التناقض السياسي عن هذه التناقضات الاقتصادية والديموغرافية • ان الديموقراطية ، حتى في أزمنة الهدوء ، لايمكن أن تتحقق كثيراً في البلاد المتخلفة • ان السكان الأميين في تلك البلاد لايملكون من الثقافة ما يأذن لهم بفهم المشكلات السياسية • وهذا يجعلهم شديدي التأثر بجميع المؤثرات وجميع الأساليب الديماغوجية • وما يعانونه من عمق التفاوت وعنف التعارضات التي يولدها هذا التفاوت لايؤمن لهم الحد الأدنى من الاتفاق الذي لايمكن بدونه أن يجري عمل الأحزاب والانتخابات جرياناً حراً • وهذا ما يجعل البلدان المتخلفة مهيأة لنشوء أنظمة استبدادية • ولكن هذه الأنظمة الاستبدادية تتجه بطبيعتها الى الفوضى والعقم • فالأقلية المتطورة أقل عدداً من أن تفي بحاجات المجتمع التكنيكية • والمسافة بين القلة المتميزة والجمهور الواسع تبلغ من الكبر ، وكذلك يبلغ تأخر هذا الجمهور الواسع من الضخامة ، أن اساءة استعمال السلطة أمر سهل وأن اغراء اللجوء الى اساءة استعمال السلطة اغراء قوي • ان من

طبيعة التخلف أنه يجعل المراقبة الديموقراطية في البلاد المتخلفة مستحيلة، وفقدان هذه المراقبة يترك المحكومين لمشيئة الحاكمين •

وعلى موازاة هذه التناقضات الداخلية ينشأ نزاع أساسي بين الأمم البروليتارية والأمم الصناعية • فعلى قدر ما تقل الصراعات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية ، ينتقل الصراع الطبقي من مستوى الصراع في داخل الأمة الواحدة الى مستوى الصراع بين الأمم • لأن تغتني الشعوب الغنية مزيداً من الاغتناء ، ولأن تفتقر الشعوب الفقيرة مزيداً من الافتقار ، فذلك وضع لابد أن يجعل هؤلاء يقومون في وجه أولئك • ومن حق هذا العداء أن يزداد عمقاً مادامت الشعوب الغنية تستغل الشعوب الفقيرة كما تستغل الطبقةُ البورجوازية طبقةَ البروليتاريا في النظام الرأسمالي • وليست المساعدات الفنية الا سراباً يشبه سراب الاحسان (مع اختلاف النسب) في انجلترة التي صوّرها ديكنز • ففي حالات خاصة ، ولأسباب سياسية ، تعطي بعضُ الشعوب الغنية بعضَ الشعوب الفقيرة أكثر مما تأخذ منها : فهذه حالة فرنسا في افريقيا وحالة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام • أما على وجه العموم فان مجموع التضحيات التي تقدمها الأمم الغنية مساعدة للبلاد المتخلفة هو دون الأرباح التي تجنيها من انخفاض سعر المواد الأولية التي تشتريها من هذه البلاد نفسها • ان المجتمعات الصناعية تستغل المجتمعات الزراعية مستفيدة من ضعفها الاقتصادي •

وليس في وسع العواطف الطيبة أن تزيل هذا الاستغلال ، كما لم تستطع هذه العواطف الطيبة ازالة استغلال البورجوازية للبروليتاريا في القرن التاسع عشر • ان المنفعة الاقتصادية هي في النظام الرأسمالي محرك الحياة الاجتماعية ، وكل ما عداها مرتبط بها خاضع لها • لقد تستطيع حكومات الغرب ، باستعمال فكرة المحبة المسيحية وفكرة الخطر الشيوعي ، أن تحمل المكلَّفين فيها على قبول بعض التضحيات مساعدة للبلاد المتخلفة • ولكنها لا تستطيع أبداً أن

تحمل المنظمات الرأسمالية الكبرى على أن لاتسعى الى شراء المواد الأولية المستوردة من هذه البلاد بأبخس الأثمان • ولا تستطيع أن تمنع هذه المنظمات الرأسمالية من أن يكون لها القول الفصل • والرأسمالية ، بجوهرها نفسه ، تعارض تقديم معونات دولية لمساعدة البلاد المتخلفة على الخروج من تناقضات المرحلة الوسيطة •

على أن النزاع بين الأمم الصناعية والأمم البروليتارية لايمكن أن يؤدي الى تجابه مباشر • ان هذا الصراع الطبقي الجديد يختلف عن الصراع الطبقي القديم في أمر أساسي • ففي القرن التاسع كانت الطبقات المتمتعة بالامتيازات محاصرة من قبل البروليتاريا محاصرة حقيقية: وكانت شرطتها وجنودها لا تكفي لحمايتها • واستطاع الضغط العمالي أن يجبر البورجوازية على التخلي عن جزء من امتيازاتها شيئاً بعد شيء • أما اليوم فان أوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية تحميها مسافات شاسعة من بحار وصحارى، وتحميها خاصة قوة وسائل التدمير التي تملكها، لا يهددها خطر هجوم الشعوب البروليتارية عليها • ما من بلد متخلف يمكن أن يجابه الأمم الصناعية • فليس النزاع بين الأمم الغنية والأمم البروليتارية بصراع سياسي أساسي ، لأن الخصمان متفاوتان تفاوتاً كبيراً •

ولكن هذا النزاع يقوي الصراعات بين المجتمعات الصناعية • ان العالمين المتطورين ، العالم الشرقي والعالم الغربي ، هما الآن ثابتان مستقران، قد عدل كل منهما عن غزو الآخر ، وحدودهما بيّنة واضحة • لقد فقد ذلك الصراع حدته ، كصراع الطبقات في المجتمعات الصناعية • ولا كذلك العالم الثالث المتخلف ، فانه غير مستقر • فاذا مال الى هذه الجهة أو تلك كان يرجح كفة الشرق أو كفة الغرب فيما بينهما من خصومة • ان حركات الشعوب البروليتارية ، وهي حركات لاتمكن السيطرة عليها، توقظ الصراع بين الامبراطوريتين الصناعيتين ، وهو صراع كان يمكن أن يهدأ لولا هذه

الحركات . فيكفي أن يصبح جزء كبير من أمريكا اللاتينية شيوعياً حتى تتحرك أمريكا . ان الأمم البروليتارية لاتستطيع أن تجابه الأمم الكبيرة النمو ، ولكنها تستطيع أن تدفعها الى أن يجابه بعضها بعضاً . وهذا الاشتداد في النزاعات الدولية يوقظ النزاعات الداخلية . ان الخوف من الشيوعية ، أي من خطر خارجي ، هو اليوم في الغرب قاعدة رئيسية للنزاعات السياسية الداخلية . وما بقي في العالم أمم بروليتارية ، فلن تعرف الأمم الغنية سبيلا الى التكامل التام ، على فرض أن هذا التكامل التام ممكن .

* * *

خاتمة

نحو الاشتراكية

رغم ما بين الغربيين والماركسيين من اختلافات واسـعة ، فانهم في نظرتهم الى السياسة أكثر تقارباً مما يظنون • فالغربيون قد عدلوا عملياً عن مثاليـة لم تستطع أن تخفي سلوكاً يختلف عنهـا كل الاختـلاف • وهم يسلّمون اليوم بأن العوامل الاجتماعية الاقتصادية تلعب دوراً أساسياً في نشوء الصراعات السياسية • وهذه العوامل الاجتماعية الاقتصادية تكون في المستوى البدائي ، حيث التكنيك أولي ، عواملَ جغرافية في الدرجة الأولى، فهي مرتبطة بالمناخ والموارد الطبيعية ؛ ثم تصبح بعد ذالك عوامل تكنيكية ، فدرجة التجهيز التكنيكي تحدد مستوى المعيشة ، ومستوى المعيشة يحدد الصراعات السياسية • صحيح أن هذا التحليل مايزال بعيداً عن التحليلات الماركسية • ولكن الفروق تتناول أموراً ثانوية • فالغربيون والماركسيون متفقون ، فيما يتعلق بالأمر الأساسي ، عـلى الاعتقـاد بأن النمو التكنيكي هو أساس تطور البنى الاجتماعية ، وأن تطور البنى الاجتماعية هذا يرتبط به تطور الصراعات السياسية والتكامل السياسي •

والماركسيون من جهتهم أخذوا يولون العوامل الثقافية مزيـداً من الاهتمام • واذا كانوا ما يزالون يفرّقون بين القاعدة والبنى الفوقية ،فانهم يعترفون لهذه البنى الفوقية ، عملياً ، بتأثير واستقلال متزايدين • واذا كانوا يرون أن العوامل الثقافية تظل ثانوية بالقياس الى العوامل الاجتماعية الاقتصادية ، على الأقل في المرحلة الراهنة من التطور الانساني ، فان كثيراً من الغربيين يرون هذا الرأي نفسه ، وهو رأي صحيح بدون شك ؛ فحتى النظريات النفسية ليست مقنعـة بهذا الصدد ، ذلك لأن الأمزجـة والعقد

النفسية و « الأنا » ذاتها ، قد لا تكون متوقفة على الاستعدادات الفطرية توقفها على البيئة الاجتماعية . ولعل الماركسيين والغربيين جميعاً يبخسون تأثير أنظمة القيم حقَّها من التقدير : فالاعتقادات المبرأة من المنفعة ، والمثل العليا والأهداف الكبيرة تلعب دوراً سياسياً أساسياً يبدو أنه يزداد بازدياد ارتفاع مستوى المعيشة الذي يتيح للبشر أن يتحرروا من « الحياة أولا » وأن يصلوا الى «التفلسف ثانياً» . وذلك خطأ يشترك فيه الماركسيون والغربيون جميعاً ،فهو يجمعهما أكثر مما يفصلهما .

والتقارب أوضح من ذلك أيضاً فيما يتعلق بالانتقال من الصراع الى التكامل . ان البرامج الخروتشوفية الخاصة بشيوعية ١٩٨٠ تشبه شبهاً غريباً الصورةَ التي يرسمها الناس على الشاطيء الآخر من الأطلسي ويسمُّونها « الطريقة الأمريكية في الحياة » . ان الصورة الغربية للمجتمع الذي تتحقق فيه الوفرة ويسوده الرخاء وتنتفي منه السياسة قريبة من الصورة السوفياتية للمجتمع الذي تتحقق فيه المرحلة العليا للشيوعية وتزول فيه الدولة . والطرفان يخطئان اذ يسرفان في التفاؤل . صحيح أن الغربيين والماركسيين لا ينظرون الى السياسة نظرة اجمالية واحدة .ولكن الطرفين أصبحا لا يتخيلان عالمين مختلفين اختلافاً جذرياً غير متشابهين في شيء . لقد أصبحت وجوه التشابه بين نظرتيهما لاتقل قوة عن وجوه الاختلاف .

ولعل تقارب التطورين أن يكون أقوى من ذلك أيضاً . فمن ناحية الظاهر نرى ، كما قيل ذلك ، أن هذين العالمين المتطورين ، الشرقَ والغرب ، قد ثبت كل منهما على مراكزه ولا يمكن أن ينقلب . ولكننا نرى في الواقع أن تحولا في اتجاه العمق يقرب أحدهما من الآخر تقريباً بطيئاً. صحيح أن الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لن تصبح رأسمالية

في يوم من الأيام ، وأن الولايات المتحدة الأمريكيـة وأوروبا لن تصبـح شيوعية في يوم من الأيام • ولكن يبـدو أن الطرفين كليهما يسيران نحو الاشتراكية بحركة مزدوجة : فأما في الشرق فبحركة تتجه الى اللبرالية ، وأما في الغرب فبحركة تتجه الى الاشتراكية • ولقد تصطدم هذه الحركة المزدوجة بعقبات ضخمة ، ولقد يطول أمرها كثيراً ، ولقد تصاب بنكسات الى وراء ، ولكن يبدو أنها حركة لا سبيل الى مقاومتها •

وطبيعي أن أصبح كل بلد يرى تطور البلد الآخر رؤية أحسن •ففي الغرب أدرك الناس أن العالم السوفياتي يسير نحو اللبرالية سيراً مرتبطاً بالتقدم التكنيكي والنمو الاقتصادي • ان تطلع الانسان الى الرخاء يصبح تطلعـاً لا سبيل الى مقاومته في المجتمعات الصناعية التي أصبح فيها الرخاء ممكناً • ان المواطنين في البلاد الاشتراكية يريدون أن ينتفعوا بالحياة ، أن يقطفوا جنى الساعة التي تمر ، أن يذوقوا ثمرات الأشجار التي غرستها الثورة • يريدون أن يفعلوا ذلك في هدوء تام ، في « أمان » كامل ، كما كان يقال سنة ١٧٨٩ ، متحررين من سياط السادة ومراقبة الشرطة • لولا ينفصل التطلع الى الحرية عن هذا التطلع الى الرخـاء • ان المواطن في البـلاد الاشتراكية يريد الآن أن يسافر ، أن يرى البـلاد الأجنبيـة ، أن يعرف أعمالها • ويريد أن يعبر عن آرائه الخاصة ، أن يقول ما يفكر فيه ، أن يناقش وجهات النظر الرسمية ، وأن يعرف وجهات نظر أخرى • انـه يريد أن يتجول في جميع الطرق ، بل يريد أن يتجول في خارج الطرق ، بدلا من أن يظل بين سكتين من فولاذ تقلّه عليهما قاطرة الدولة •

وفي الوقت نفسه ، فان ضرورات النمو التكنيكي تلزم بنشر الثقافة العالية على نطاق واسع ، والثقافة العالية تغذي حب المقارنة وحب النقد ، أي تغذي حب الحرية • والاتصالات بالخارج ضرورة أساسية من ضرورات البحث العلمي وتقدم الاختراعات : لقد سبّبت الستالينيـة تأخراً كبيراً في

قطاعات كثيرة . وتكاثر وسائل المواصلات يمنع العزلة التي تحتاج اليها الأنظمة الدكتاتورية . وقريباً سيستطيع جميع السوفياتيين أن يلتقطوا التلفزيون الغربي على شاشاتهم وسيريدون أن يفعلوا ذلك دون أن يكون في وسع حكومتهم أن تمنعهم منه . لقد يكون هذا السير الى التحرر بطيئاً صعباً ، فان رجال الجهاز الحكومي سيفعلون كل ما يطيقون أن يفعلوا لتأخيره . والأزمات الدولية قد تحمل على تأجيلات وانتكاسات موقتة . ولكن التطور الاقتصادي والتكنيكي كله يمنع أن يتوقف حقاً هذا السير الذي تسيره الشيوعية نحو الاشتراكية الديموقراطية .

وتستطيع بلدان العالم الثالث أن تعجل هذه المسيرة أو أن تعرقلها . ان كل شيء يحمل على الاعتقاد بأن الأمم البروليتارية ستدخل ذات يوم ، هي أيضاً ، طريق الاشتراكية الديموقراطية . وانما المسألة أن نعلم هل تدخل هذا الطريق رأساً أم تدخله بعد مرور بالشيوعية أو بالرأسمالية كغيرها . فان كانت الأولى فانها ستعجّل التطور نحو الاشتراكية الديموقراطية ، وان كانت الثانية فانها ستؤخر هذا التطور . انه ليكفي أن يصطف عدد كبير من بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في صف الصين حتى يتأخر الاتجاه الى الحرية في الاتحاد السوفياتي وفي الديموقراطيات الشعبية الأوروبية . أولا لأن هذا سيقوي الستالينيين . وثانياً لأن ردود الفعل التي ستصدر عن الغرب ستجعل التعايش السلمي سريع الزوال وستوقظ الحرب الباردة كثيراً أو قليلا .

لا نستطيع أن نصوغ أية فرضية اجمالية عن سلوك الأمم المتخلفة في المستقبل . وليس هناك الا بضع نقاط تبدو مؤكدة محققة . أولها أن العالم الثالث لا يستطيع أن يصبح عالماً حديثاً بطريق الرأسمالية . فبلاد العالم الثالث لاتملك رؤوس أموال داخلية كافية . ورؤوس الأموال الأجنبية لاتوظف في الأمم البروليتارية الا اذا وجدت في هذا التوظيف منفعة لها، أي

اذا تمَّ هذا التوظيف في صورة مشاريع ذات طابع استعماري تستثمر هـذه الثروة أو تلك من الثروات الطبيعية الفذة من غير اهتمام بالتوازن العـام للبلاد (الموز في أمريكا الوسطى ، السكر في كوبا ، الماس في كاتنجا ، البترول في بلاد شتى) • ومع ذلك فان السماح لرءوس الأموال الأجنبية بخلق مشاريع من هذا النوع خلال فترة من الزمن ، ثم تأميم هذه المشاريع بعد ذلك ، يمكن أن يساعد في تجهيز البلاد المتخلفة • والبلاد المتخلفـة تستعمل هذه الطريقة في كثير من الأحيان ، بمقدار ما تكون هذه المشاريع الاستعمارية غير مسيطرة على الحكومات بشرطة أو عسكريين •

ومن المستبعد أيضاً أن يتحقق رأساً قيامُ اشتراكية ديموقراطيـــة حقاً • لقد سبق أن قلنا ان بنيانات الأمم البروليتارية تجعل سير الديموقراطية ونمو الحريـات أمراً صعباً • فلابد أن تكون اشتراكيــــة العـالم الثالث استبدادية • وانما يتم الاختيار أخيراً بين درجات من الاستبداد وأشـكال من الاشتراكية • وليس من المحقق أن طريق العنف هو أجدى الطرق • ان النموذج الصيني يظل مشكوكاً في قيمته في هذا المضمار • ولكن لايوجد حتى الآن أي نموذج آخر • ان في وسعنا أن نتصور اشتراكية أقل عنفاً، اشتراكيـة تعطي بعض الحريات السياســـية ، وتكون مرحلة أولى نحو الاشتراكية الديموقراطيـة • ان بلداناً عدة ، في افريقيـــا وفي الشـرق الأوسط ، تبحث عن طريقها اليوم في هذا الاتجاه • ولا نستطيع أن نقول انها وجدته حتى الآن •

ولعل اتجاه الغرب الى الاشتراكية أن يكون أبطأ وأصعب أيضاً من اتجاه الشرق الى اللبرالية • ولكن يبدو أن من المستحيل أيضاً تجنب هذا الاتجاه الى الاشتراكية في الغرب • ومن الجائز أن لا يتبع الطريق الذي رسمته الماركسية • فان صراع الطبقات يضعف ولا يشتد في المجتمعـات الصناعية ، والثورة البروليتارية في هذه المجتمعات الصناعية غير ممكنة ،

لاسيما وأنهما من أحد يتجه فكره الآن الى الثورة ،وأن الطبقة البروليتارية هي بسبيل الزوال • ومع ذلك فان هناك ثلاث وقائع هامة يبدو أن الغربيين لايدركون نتائجها : فأما الواقعة الأولى فهي أن الانتاج المخطط يتفوق على الانتاج الرأسمالي تكنيكياً ؛ وأما الواقعة الثانية فهي أن انشاء مجتمع انساني حقيقي على أساس المباديء الرأسمالية أمر مستحيل ؛ وأما الواقعة الثالثة فهي أن هذه المباديء تفقد قيمتها •

ان الاقتصاديين الأمريكيين أنفسهم يـدركون الآن تخلف النظـام الرأسمالي في القطاع الثالث • ان هناك خدمات كثيرة لايمكن تأمينها تأميناً مناسباً الا بواسطة الجماعة على أساس ترك قاعدة الربح، أي لايمكن تأمينها تأميناً مناسباً الا بطرائق اشتراكية • ونحن نعلم أن القطاع الثالث ينمو بنمو المجتمع ويزداد تحكماً بمجموع الاقتصاد • وفي وسعنا أن نقول على وجه العموم ان تفوق الاشتراكية على الرأسمالية ليس الا تفوق التنظيم على عدم التنظيم • ان الرأسمالية تحقق في بعض الأحيان تنظيماً ممتازاً في داخل المصانع والمشاريع ، ولكنها بطبيعتها ذاتها غير كافية في اطار اقتصاد شامل • وما ظل تكنيك التنبؤ ضعيفاً ، فما من تنظيم عام للاقتصاد بممكن • ففي هذا المستوى من ضعف تكنيك التنبؤ تكون الاشتراكية دون الرأسمالية ، لأن التنسيق الشامل للانتاج على خطة تحقق الانسجام بين كل جزء وبين سائر المجموع ، يظل أقل دقة وأكثر تقريبية وأقل ارضاء من التناسق الذي يتحقق من تلقاء نفسه بآليات التنافس • ولكن التقدم الذي أحرزه التحليل الاقتصادي قد غيّر هذا الوضع • فمهما يكن تكنيك التنبؤ ناقصاً حتى الآن، فانه يتيح منذ الآن وضع خطط تؤدي الى تناسق أفضل من التناسق الناتج عن الاقتصاد الحر وقوانين السوق • ولا شك أن دقة هذا التكنيك ستزداد في السنين المقبلة •

وهذا التخطيط الشامل ليس ممكنـاً في اطار النظـام الرأسمالي •

يستطيع كل مشروع من المشاريع الخاصة أن يضع خططاً لنفسه ، قائمة على تحليلات وحسابات تتعلق بالفرع الذي يعمل فيه . ولكن هذه الخطط لابد أن تكون خاطئة ، لأنها لا تستطيع أن تحسب حساب العوامل العامة في سلوك المستهلكين ، وتطور أسعار المواد الأولية واليد العاملة ، الخ . ان أقصى مايستطيع أن يصل اليه التخطيط والتنظيم في النظام الرأسمالي هو مستوى طائفة من الانتاج بواسطة الاتفاقات والتروستات . ولكن لايمكن أن يوجد في النظام لرأسمالي تخطيط وتنظيم شامل يتناول المجتمع بأسره . وما من أحد غير السلطة السياسية ، غير الدولة ، بقادر على أن يطبق تكنيك الحساب والتنبؤ على المجتمع بأسره ، وأن يضع على أساس ذلك خطة شاملة . وهذه الخطة لا يكون لها معنى اذا لم تجبر المشاريع الخاصة المختلفة على الخضوع لها . وهذا الاجبار يتضمن هو نفسه الحد من حرية أصحاب المشاريع ، وهي القاعدة الأساسية للرأسمالية .

هكذا يتجه التطور نحو الاشتراكية بخطوات يمكن أن نوجزها كما يلي : ١) النمو التكنيكي يتيح تنظيم الاقتصاد تنظيماً شاملا ؛ ٢) هذا التنظيم الشامل أجدى من التلاؤمات التقريبية الناشئة عن التنافس ؛ ٣) لايمكن تحقيق هذا التنظيم الشامل في نظام رأسمالي ؛ يصبح النظام الرأسمالي أقل جدوى في تلبية مجموع الحاجات الاجتماعية والفردية ؛ ٣) لذلك يتجه نحو الزوال ليحل محله نظام في الانتاج المخطط ، يتضمن زوال سلطة أصحاب المشاريع فيما يتعلق بالقرارات الأساسية (حجم التوظيفات، توجيه الانتاج ، الخ) . هذا ويمكن أن نتصور لتحقيق الاشتراكية شكلين : أولهما ازالة التملك الخاص لأدوات الانتاج ازالة كاملة ، وهذه هي الاشتراكية بالمعنى الرائج ؛ والثاني تقليل صلاحيات المالكين مع بقائهم في وظائفهم .

من الممكن ان تتبع الرأسمالية طريقين في تطورها نحو الاشتراكية ،

طريقين يشبهان الطريقين اللذين اتبعتهما الأوتوقراطية من أجل أن تخلي مكانها للديموقراطية : طريق النظام الجمهوري أو طريق النظـام الملكي البريطاني • ان في وسعنا أن نتصور أن لا يبقى لاصحـــاب المشاريع في مشاريعهم من السلطات في المستقبل أكثر مما لملكة بريطانيا من السلطات اليوم • وهذا تطور قد بدأ منذ الآن في كثـير من بلدان الغـرب فلم يعد المشروع ملكية مطلقة بل أصبح ملكية دستورية • لقدوضع فرانسوا بلوخ - لينيه نظرية هذه الرأسمالية « الأورليانية » • ولكن المرء يتساءل ، اذا مضت هذه الى نهايتها : « ما مبرر بقاء هـؤلاء « الملوك أرباب العمـل » وما مبرر بقاء « لائحتهم المدنية » أي منافعهم ؟ غـير أن عالم الاجتمـاع يلاحظ أن هناك مؤسسات تبقى زمناً طويلا بعد زوال الفائدة منها ، شريطة أن لا يضايق وجودها كثيراً •

صحيح أن التخطيط الشامل لا يخلو من محـاذير • فأخطاء التنبؤ التي لا مناص منها ، والتوقفات التي يقتضيها تنسيق الجهود ، وما « يضيع من الحمولة » في طريق الانتقالات الادارية ، كل ذلك يقلل جدوى هذا النظام • ان الاسراف في المركزية يؤدي الى عيوب خطيرة يمدنا الاتحـاد السوفياتي وتمدنا الديموقراطيات الشعبية بأمثلة كثيرة عليها • وليست مشكلة التخلص من المركزية بالمشكلة التي يسهل حلها• ذلك كله صحيح• ولكن كثيراً من أخطاء التخطيط ما يزال يرجـع الى أنه لم يبلغ الكمـال حتى الآن • ولا شك في أن هذه الأخطاء ستُصحح في المستقبل • ومهما يكن من أمر فان الخسارات الناشئة عن التخطيط أقل من الخسارات الناجمة عن هذا التبذير الضخم الذي نراه في النظم الرأسمالية المتطورة • اننا لوجودنا في داخل هذه النظم لا نرى السخف الرهيب في هذا النظام الذي ماينفك يخلق بواسطة الاعلان حاجات مصطنعة تتزايد يوماً بعد يوم ، لبيع منتجات لا يجني منها المستهلكون أي نفع حقيقي ، بغيـة أن يكفل الرأسماليـون لأنفسهم أرباحاً تمكنهم من الحصول على أشياء ليست مفيدة هي الأخرى•

ان أفضلية التخطيط لا ترجع الى تنظيم الوسائل فحسب ، بل الى تحديد الأهداف أيضاً . ان التخطيط يحل السير السوي المنسجم الموجه محل هذه الحركات الطائشة التي نلاحظها في الاقتصاد الرأسمالي والتي تذكرنا بحركات الحيوانات التي استؤصل دماغها في تجارب التشريح .

هنا نصل الى العامل الثاني من عوامل تطور الغرب نحو الاشتراكية: وهو أن من المستحيل اقامة مجتمع انساني حقيقي على أساس المبادىء الرأسمالية . ان النظام الرأسمالي « مناف للمجتمع » بطبيعته : انه يركّز نشاط الأفراد على أنفسهم ، ويسجن كل انسان في أنانيته . انك حين تجعل المصلحة الشخصية هي المحرك الأساسي للحياة المشتركة ، تنتزع من هذه الحياة المشتركة كل ما يجعلها حياة مشتركة حقاً ، بل تهدم المبدأ الذي يقوم عليه كل مجتمع أعني تضامن أعضاء هذا المجتمع . وليس هذا التضامن ، في النظام الرأسمالي ، الا ترابطاً مادياً : فالمجتمع في النظام الراسمالي لايزيد على أن يكفل ارضاء المنافع الفردية ارضاء أكمل ، ونمو الأنانيات نمواً أتم . وما نظرية « الخدمة الاجتماعية » الا تمويه اعلامي . ان المنتج لا يسعى الى « خدمة المستهلك » بل الى الحصول على أكبر مقدار من الأرباح . وهبنا سلمنا جدلا أنه بسعيه الى مصلحته الشخصية يلبي حاجات الجميع أحسن تلبية ممكنة ، فان هذا لاينفي أن توجيه النشاط الانساني كله هذا التوجيه الأناني لا يتفق وقيام حياة اجتماعية حقيقية .

وان ما نلاحظه الآن من تواز بين ازدياد الرفاه وازدياد العزلة ، بين ازدياد ترابط الناس ترابطاً مادياً ، وبين نقصان شعورهم بالتضامن ، لهو أحسن مثال على هذه الآفة الأساسية في النظام الرأسمالي . ولعل انبعاث العاطفة الدينية في الغرب ناشيء عن ذلك . فهو لا يقوم على حاجة الناس الى معاني التعالي والأبدية بقدر ما يقوم على ظمئهم الى التواصل . انه

احتجاج على مبادىء النظام الرأسمالي نفسها، ان بين المسيحية والرأسمالية تناقضاً دائماً . واذا نادت المجتمعات الغربية بالمسيحية والرأسمالية معاً ، كانت تدعي خدمة ربَّين لا يلتقيان ، والحق أنها لا تخدم الا رباً واحداً ، أما خدمة الرب الثاني فزور وبهتان . لقد كانت المسيحية ، في مرحلة أولى ، ستاراً تختفي وراءه الرأسمالية تضليلا وتمويهاً . وفي وسعنا أن نتساءل الآن : ألسنا نقترب من مرحلة ثانية نعود فيها الى مسيحية أصدق، فتساعدنا هذه العودة في تحطيم أسس الرأسمالية ، فلا يبقى الدين « أفيون الشعب »، بل يساهم في تخليصه .

وتفوق التخطيط على الفوضى ، واستحالة بناء مجتمع حقيقي على أساس المبادىء الرأسمالية ، يؤديان منذ الآن الى فقدان هذه المبادىء قيمتها ؛ بل ان التملك الخاص لأدوات الانتاج ، وهو أساس النظام الرأسمالي ، قد أخذ يفقد مشروعيته في نظر المواطنين بالغرب . ان مبرراته العملية تزول واحداً بعد آخر . ان التقدم التكنيكي يتحقق الآن ببحوث علمية أساسية بعيدة بطبيعتها عن المنفعة ، بحوث تستعمل أدوات ضخمة ، ولا يمكن أن تتولاها الا الدولة أو المؤسسات غير الرأسمالية . والأخطار التي تهدد العاملين بالأجرة الذين لا يملكون ضمانة العمل أكبر من الأخطار التي تهدد أرباب العمل . والسعي الى المصلحة الشخصية ، من حيث هو محرك للنشاط الاقتصادي ، لم يبق له شأن بالنسبة الى اصحاب المشاريع الكبرى . ان في وسعك أن تنمّي هذه المصلحة الشخصية بالنسبة الى المديرين المأجورين باشراكهم في الأرباح . ان نظام المديرين المأجورين ناجح في فروع مخازن الدولة كنجاحه في فروع المؤسسات الرأسمالية . ان تنظيم المشاريع الضخمة في الاتحاد السوفياتي يشابه تنظيم المشاريع الضخمة في الولايات المتحدة تقريباً . ولعل التنافس بين المشاريع التي

تملكها الدولة في اقتصاد اشتراكي لا مركزي أن يكون ممكناً أكثر من التنافس بين الاحتكارات الخاصة في النظام الرأسمالي الحديث •

وعلى صعيد القيم ، نرى التملك الخاص لأدوات الانتاج يجحَد اليوم أكثر من ذلك أيضاً • صحيح أن هذا التطور لم يبلغ هذا المبلغ في أمريكا • ولكننا نرى منذ الآن أن التكنيكيين والعلماء هم الذين يوضعون اليوم هنالك في ذروة سلم القيم ، لا أصحاب المشاريع و«الأعمال الكبرى»• أما في أوروبا فان تملك أدوات الانتاج أصبح يُرى الآن على حقيقته ، وهو أنه سلطة على الناس موروثة • فالرأسمالي هو بالنسبة الى العاملين بالأجرة رئيس ، هو بالنسبة اليهم حاكم • فالعمال والمستخدمون يخضعون لسلطته أكثر مما يخضعون لسلطة الدولة • ان أكثر من نصف حياتهم الواعية (بعد طرح مدة النوم) مرتبط به ارتباطا مباشراً ، والباقي مرتبط به ارتباطاً غير مباشر ، لارتباطه بمستوى الأجور وتنظيم الاجازات وساعات العمل ، الخ • صحيح أن كل مشروع وكل منظمة ، سواءأكانت رأسمالية أم غير رأسمالية ، في حاجة الى رئيس ، ولكن الصفة الأساسية التي يتصف بها المشروع الرأسمالي هي أن السلطة فيه تقوم على ذلك الحق الالهي نفسه الذي كانت تقوم عليه السلطة في الدولة منذ قرون خلت •

فمن هذه الزاوية نستطيع أن نقول ان التملك الخاص لأدوات الانتاج ينافي نظام القيم الغربية منافاة عميقة • ان الناس لايقبلون أن يعقب الابنُ أباه في الجيش او الادارة أو السياسة أو العلم ، فلماذا يعقب أباه في الاقتصاد ؟ لقد كان ذلك يبدو طبيعياً في الماضي ، أما الآن فهو يفقد هذه الصفة الطبيعية شيئاً بعد شيء • ان التملك الخاص لأدوات الانتاج يبدو الآن ، في المجتمعات الصناعية ، حيث أكثر الناس يعملون بالأجرة، وحيث

الشيخوخة تكفلها رواتب التقاعد ، وحيث ينفع التعليم صاحبه أكثر مما تنفعه الوراثة ، أقول ان التملك الخاص لأدوات الانتاج يبدو الآن في هذه المجتمعات شيئاً فات أوانه . والناس يقبلونه بالنسبة الى المشاريع العائلية الصغيرة أكثر مما يقبلونه بالنسبة الى المشاريع الكبيرة ، لأنه في المشاريع العائلية الصغيرة يختلط بتملك أدوات الاستعمال . ولكن هذه المشاريع العائلية الصغيرة تزول شيئاً بعد شيء ، لأنها أقل تلاؤماً مع أساليب التكنيك الحديثة . وحتى في الزراعة ، حتى في أعمال الفلاحة ، يفقد التملك الخاص قيمته. ان وراثة السلطة الاقتصادية تفقد مبرّرها شيئاً بعد شيء ، كسائر أشكال الوراثة .

ان في وسعنا أن نقول أخيراً ان الرأسمالية لم يبق لها في الغرب الا مسوّغ سلبي . فايمان الناس بمبادئها الأساسية يقل يوماً بعد يوم . ولكن الناس يؤثرون المجتمع الذي تنشئه الرأسمالية على تلك الصورة الوحيدة من الاشتراكية التي تحققت حتى الآن ، أعني الدكتاتورية الشيوعية . لقد عزّز ستالين الرأسمالية ، اذ وحّد بين الاشتراكية والاستبداد ، كما عزّز البماقبة النظام الملكي ، اذ وحّدوا بين الجمهورية والارهاب . ان أمراض الطفولة التي تصاب بها الأنظمة الجديدة تعرقل التطور الذي يقرّب من هذه الأنظمة الجديدة. ويوم يصل الاتحاد السوفياتي وتصل الديموقراطيات الشعبية الأوروبية الى اشتراكية ديموقراطية حقيقية ، سيرى أن الخوف من الشيوعية الاستبدادية كان هو الأساس الرئيسي للرأسمالية في الغرب . ومن المحتمل مع ذلك أن تزول الرأسمالية قبل ذلك اليوم ، بتطور داخلي، وأن تقوم الاشتراكية الديموقراطية في الغرب قبل أن تظهر في الشرق . وما من تنبؤ في هذا المضمار يمكن أن يكون لنا قيمة .

هناك أمر واحد يبدو محققاً : هو اتجاه تطور الغرب والشرق كليهما نحو الاشتراكية الديموقراطية (وان بلدان العالم الثالث تسير في هذا الاتجاه نفسه ، مع وجود مسافة كبيرة) . غير أن الالتقاء يظل محدوداً . فالفروق في الثقافات والتقاليد أعمق من أن تزول في يوم من الأيام زوالا كاملا : ان البنى الجديدة لا تمحو نظم القيم والعقليات التي ولّدتها البنى القديمة محواً كاملا قط . فكما لا يستطيع البشر أن يفلتوا من ماضيهم ، فكذلك لا تستطيع المجتمعات أن تتحرر من ماضيها تحرراً تاماً . ويكفي أن نلاحظ أن الماركسيين بدأوا بتحقيق الاشتراكية أولا ، ثم عمدوا الى شيء من اللبرالية في داخل الاطار الذي أوجدوه على ذلك النحو ، في حين أن الغربيين أنشأوا الديموقراطية السياسية أولا ثم أخذوا يبنون الاشتراكية بعدها وفيها ، يكفي ذلك حتى نستبعد أن ينتهي الغرب والشرق أخيراً الى نظام واحد ، رغم أن التقدم التكنيكي العام يدفع الى التجانس .

• • •

الاعـلام الواردة ذكرهـا
في الكتـاب

الاسكندر الكبير	Alexandre le Grand
ابيقراط	Hippocrate
آدلر	Adler
آدورنو (ت)	Adorno (T.)
ارسطو	Aristote
افلاطون	Platon
آلان	Alain
آمون	Ammon
ايخمان (آدولف)	Eichmann (Adolf)
آيزنك	Eysenck
باريتو (فلفريدو)	Pareto (Vilfredo)
باريس (موريس)	Barrès (Maurice)
باومن	Bowman
براون (نورمان)	Brown (Norman)
برجيه (جاستون)	Berger (Gaston)
برنتون	Brinton
برون (جان)	Bruhnes (Jean)
بنفري	Benfrey
بوت	Pott
بوتول (جاستون)	Bouthoul (Gaston)
بودان (جان)	Bodin (Jean)
بيليه	Billiet
تراسي (دستوت دو)	Tracy (Destutt de)
تشايلد (جوردون)	Child (Gordon)
تشمبرلن	Chamberlain
(هوستون ستوارت)	(Houston Stewart)
تيري (اوغسطين)	Thierry (Augustin)
جاليله	Galilée
جانه	Janet
جوبينو	Gobineau

جوزيف دو ميتر	Joseph de Maistre
جونس	Jones
جيزو	Guizot
جيلز (بيتر)	Giles (Peter)
جيوتو	Giotto
خروتشوف	Krouchtchev
داروين	Darwin
دركهايم	Durkheim
دوجول	De Gaule
راتزل (فريدريك)	Ratzel (Frédéric)
راسين	Racine
روبير	Robert
روسو	Rousseau
روكفلر	Rockefeller
ستالين	Stalin
سميث (آدم)	Smith (Adam)
سيجفريد (آندره)	Siegfried (André)
غليوم الثاني	Guillaume II
فاجنر	Wagner
فالو (دو)	Falloux (de)
فرانك (سيباستيان)	Franck (Sébastien)
فرانكو	Franco
فرويد	Freud
فريري (جلبرتو)	Freyre (Gilberto)
فولتير	Voltaire
فيرزما	Wirsma
كافكا	Kafka
كرتشمر	Kretchmer
كورني	Corneille
كوسينا	Kossina

كولانج (فوستل دو)	Caulanges (Fustel de)
كونت (اوغوست)	Comte (Auguste)
كونوك	Cunok (J. C.)
كيريليس (هنري دو)	Kérillis (Heuri de)
لا بلاش (فيدال دو)	Lablache (Vidal de)
لا بوج (فاشر دو)	Lapouge (Wacher de)
لافوازييه	Lavoisier
لاكوردير	Lacordaire
لوبلي	Le Play
لوسين (رونيه)	Le Senne (René)
لويس فيليب	Louis - Philippe
ليتره	Littré
لينين	Lénin
ليوناردو دافنشي	Léonard de Vinci
ماركس	Marx
ماري	Marais (E.)
مالتوس	Malthus
موراس (شارل)	Maurras (Charles)
موسكا	Mosca
موسوليني	Mussolini
مولر (ماكس)	Muller (F. Max.)
مونتسكيو	Montesquieu
مونتيني	Montaigne
مونييه (ايمانويل)	Mounier (Emmanuel)
ميشليه	Michelet
نابوليون	Napoléon
هتلر	Hitler
هكسلي (الدوس)	Huxley (Aldous)
هملر (هنريخ)	Himmler (Heinrich)
هوتن (الريخ فون)	Huton (Ulrich Von)
هوجو	Hugo
هيرودوت	Hérodote
هيمانس	Heymans
يوليوس قيصر	Jules César
يونج	Jung
يونج (توماس)	Young (Thomas)
يوهانسون (ك ف)	Johanson (K. F.)

* * *

الفهرس

التوزيع في الأقطار العربية

بيروت : دار الجيل ـ شارع سورية ـ بناية صمدي وصالحة ص.ب ٨٧٣٧

دمشق : دار دمشق ـ شارع بورسعيد ـ هاتف ١١١٠٢٢ ـ ١١١٠٤٨

علي مولا